تطورات مشروع قانون
مكافحة معاداة السامية
في استراليا

بحث خالد غنام

مركز الانطلاقة للدراسات

2025

الفهرس

نبذة مختصرة بقلم خالد غنام 5
بيان صحافي حكومي بخصوص خطة المبعوثة الخاصة لمكافحة معاداة السامية..... 9
القضاء على معاداة السامية: رد الحكومة الأسترالية على خطة المبعوثة الخاصة لمكافحة معاداة السامية..... 10
المقدمة..... 10
خطة العمل المستمرة للمبعوثة الخاصة 12
رد الحكومة الأسترالية على التوصيات والإجراءات الرئيسية الواردة في خطة مكافحة معاداة السامية..... 12
التوصية رقم 1: التعريف..... 12
التوصية رقم 2: إصلاح القوانين والتدريب وإنفاذها..... 13
التوصية رقم 3: التعليم والتوعية والخطاب العام 15
التوصية رقم 4: المساءلة المؤسسية وإصلاح الجامعات 15
التوصية رقم 5: الأمن، وإنفاذ القانون والتنسيق 16
التوصية رقم 6: الحوكمة الرقمية والتنظيم عبر الإنترنت..... 17
التوصية رقم 7: الثقافة والفنون والإذاعة العامة 17
التوصية رقم 8: التوعية العامة للمجتمع بشأن معاداة السامية وبناء التماسك الاجتماعي..... 18
التوصية رقم 9: الهجرة والجنسية 18
التوصية رقم 10: المشاركة متعددة الثقافات وتعايش الأديان..... 19
التوصية رقم 11: التفاعل والمشاركة العالميان..... 19
التوصية رقم 12: حيوية وحماية الحياة اليهودية..... 19
التوصية رقم 13: التشاور المجتمعي، والرصد، والتقييم، وجمع البيانات..... 20
التطلع إلى المستقبل 20
خطة المبعوثة الخاصة لمكافحة معاداة السامية إطار عمل موجه نحو السياسات للحكومة والمجتمع الأسترالي..... 20
التمهيد 20
1)المقدمة 21
2.1 أزمة وطنية بالأرقام..... 21
2.2 تفكيك دوافع معاداة السامية 22
2.3 الآثار الاجتماعية الأوسع نطاقًا..... 22
2.4 الاستجابات المؤسسية والحكومية..... 22
2.5 المبادئ التوجيهية العالمية والتزام أستراليا 22
2.6 نحو استجابة وطنية موحدة 22
3)مجالات العمل الاستراتيجية 23
3.1 التعريف الهدف..... 23
3.2 إصلاح القانون والتدريب والإنفاذ الهدف 23
3.3 التعليم والتوعية والخطاب العام الهدف..... 24
3.4 المساءلة المؤسسية وإصلاح الجامعات الهدف 24

3.5 الأمن وإنفاذ القانون والتنسيق الهدف.....25
3.6 الحوكمة الرقمية والتنظيم عبر الشابكة (الإنترنت) الهدف.....25
3.7 الثقافة والفنون والبث العام الهدف.....26
3.8 التثقيف المجتمعي العام حول معاداة السامية وبناء التماسك الاجتماعي.....27
3.9 الهجرة والمواطنة الهدف.....27
3.10 التفاعل بين الثقافات والأديان.....27
3.11 التفاعل والمشاركة العالمية الهدف.....28
3.12 حيوية الحياة اليهودية وحمايتها.....28
3.13 التشاور المجتمعي، والرصد، والتقييم، وجمع البيانات.....29
4)الخاتمة.....29
استراليون يقاتلون في جيش الدفاع الإسرائيلي.....30
رسالة: ينبغي على أستراليا التحقيق مع مواطنين يقاتلون في جيش الدفاع الإسرائيلي.....30
نص الرسالة المركز الأسترالي للعدالة الدولية.....31
التوغلات الأجنبية وجرائم التجنيد.....36
العريضة رقم 5771EN - منع المواطنين الأستراليين من الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي.....37
الردود الرسمية الحساسة التي أصبحت متاحة للجمهور.....38
الأستراليون معرضون للخطر إذا خدموا في جيش الدفاع الإسرائيليكل حالة على حدة.....38
كم عدد الأستراليين الذين يقاتلون مع الجيش الإسرائيلي في غزة؟ هذه المجموعة تراقب الوضع؟.....40
وزارة الشؤون الداخلية وقوات الحدود الأسترالية تؤكد أربعة أستراليون يخدمون في الجيش الدفاع الإسرائيلي.....42
التقارير المعتمدة عن الحوادث المعادية للسامية مضللة.....42
تقرير المجلس التنفيذي لليهود الأستراليين حول الحوادث المعادية لليهود في أستراليا 2024.....44
تقرير المجلس التنفيذي لليهود الأستراليين (ECAJ) حول معاداة السامية في أستراليا.....45
معايير الإدراج في سجل الحوادث.....45
بيانات عن الحوادث المعادية لليهود في أستراليا.....46
طبيعة الحوادث.....46
فئات الحوادث والأفعال المشمولة.....47
أمثلة على الحوادث المعادية لليهود.....51
اعتداء جسدي.....51
التخريب.....51
الإساءة، المضايقة، الترهيب.....52
الرسائل.....53
الكتابة على الجدران.....54
ملصقات، لافتات، لوحات، إلخ.....56
صور موثقة عن الكتابة على الجدران.....59
صور موثقة عن الملصقات، واللافتات، والشعارات الجدارية، وما إلى ذلك.....62

تقرير المجلس التنفيذي لليهود الأستراليين حول الحوادث المعادية لليهود في أستراليا 2025 64
بيانات عن الحوادث المعادية لليهود في أستراليا 65
لمحة عامة عن الحوادث 65
فئات الحوادث والأفعال المشمولة 67
نماذج من الحوادث المعادية لليهود 70
الاعتداء الجسدي 70
التخريب 71
الإساءة، والمضايقة، والترهيب 71
الرسائل 74
الكتابة على الجدران 75
الملصقات، واللافتات، والشعارات الجدارية، وما إلى ذلك 78
صور موثقة عن الكتابة على الجدران 81
صور موثقة عن الملصقات، واللافتات، والشعارات الجدارية، وما إلى ذلك 87
ملحق: جرائم الكراهية والعقوبات الفيدرالية الجديدة في أستراليا 90
قانون العقوبات لعام 1995: القسم 80 90
التحريض على استخدام القوة أو العنف ضد جماعات 90
التحريض على استخدام القوة أو العنف ضد أعضاء الجماعات أو المقربين 91
التهديد باستخدام القوة أو العنف ضد جماعات 91
التهديد باستخدام القوة أو العنف ضد أعضاء الجماعات أو المقربين منها 92
الدعوة إلى إتلاف أو تدمير الممتلكات العقارية أو المركبات الآلية 92
التهديد بإلحاق الضرر أو تدمير الممتلكات العقارية أو المركبات الآلية 93
التحريض على استخدام القوة أو العنف من خلال إلحاق الضرر بالممتلكات 93
الدفاعات القانونية ضد التهم 93
أحكام بالسجن الحد الأدنى الإلزامي للجرائم القائمة 93
لا تتحدثوا أو تكتبوا عن فلسطين: إنها تُدمر مسيرتكم المهنية 94
مقدمة: فلسطين "تُنهي مسيرتك المهنية" 94
النتيجة الأولى: لا تتحدثوا عن فلسطين: الجامعات الأسترالية تُقيّد حرية التعبير عن فلسطين: 95
النتيجة الثانية - المراقبة والانضباط: أساليب الدولة البوليسية في حرم جامعاتنا 96
تعريف معاداة السامية في التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست 97
نعم، إن تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست لمعاداة السامية يهدف إلى فرض رقابة على التعبير السياسي 98
التغطية الإعلامية 104
من هي جيليان سيغال، المرأة التي تم تعيينها كأول مبعوثة خاصة في عموم استراليا ضد معاداة السامية؟ 104
النتيجة رقم 3 - سياسات الجامعات تستهدف الموظفين والطلاب المؤيدين لفلسطين 104
الخطوات التالية: 106

موظفو التحقيق الشعبي والمنظمات الداعمة 106
خطة المبعوثة الأسترالية لمكافحة معاداة السامية تتعرض لانتقادات باعتبارها "ترامبية" وسط مخاوف من إمكانية استخدام التغييرات لإسكات المعارضة 106
خطة مكافحة معاداة السامية ستحرم الجامعات والفعاليات الفنية من التمويل إذا فشلت في مكافحة الكراهية اليهودية 108
خطة للتخلص من "السرطان" المعادي لليهود تستهدف تمويل الجامعات والفنون..... 110
التعليم، ومراقبة وسائل الإعلام، وقواعد التمويل: النقاط الرئيسية في خطة العمل لمكافحة معاداة السامية..... 111
تم الكشف عن خطة مكافحة معاداة السامية في أستراليا..... 112
يجب أن يكون تقرير معاداة السامية بمثابة خط أحمر 113
مبعوثة أستراليا تدعو إلى وقف تمويل الجامعات التي تسمح بمعاداة السامية..... 115
ما هي خطة أستراليا المقترحة لمكافحة معاداة السامية - ولماذا تثير بعض أجزائها القلق؟..... 116
"تجاوز غير عادي": انتقادات لاذعة لتقرير معاداة السامية 118
مبعوثة معاداة السامية تنفي تورطها في تبرع زوجها لجماعة معادية للهجرة..... 119
تجاوز صارخ: مجموعة عمالية تحث ألبانيز على رفض أجزاء رئيسية من خطة مبعوثة مكافحة معاداة السامية.. 120
جمعية إسلامية تبدي رأيها في تبرع زوج مبعوثة مكافحة معاداة السامية..... 121
تقييد حرية التعبير بشأن فلسطين في الجامعات..... 122
فشلت خطة مكافحة معاداة السامية على عدة جبهات - التعريف المثير للجدل للكراهية هو مجرد البداية 123
أستراليا: المدافعون الحقيقيون عن مكافحة العنصرية يحتاجون إلينا 124
القانون الأسترالي واضح: انتقاد إسرائيل لا ينتهك قانون التمييز العنصري..... 125
أستراليون في تل أبيب يتظاهرون ضد اعتراف أستراليا بفلسطين ومعاداة السامية: "احموا أصدقاءكم"..... 127
مبعوث أسترالي يربط معاداة السامية بسياسة إسرائيل، وقادة يهود يردون على ذلك..... 127
تسلسل زمني لتصاعد معاداة السامية في أستراليا منذ حرب غزة..... 129
اتُهم أنتوني ألبانيز بالاختفاء بعد حادثة إطلاق النار الجماعي في بوندي وتجاهل التحذيرات بشأن معاداة السامية. 133
تعهدت الحكومة بتسريع خطة لمكافحة معاداة السامية. إليكم ما قد يحدث 135
مطالب لي بعد مذبحة بونداي..... 137
غيّر نشطاء ملبورن خططهم بعد تحذيرهم من استغلال حزن بونداي للاحتجاجات..... 138

نبذة مختصرة بقلم خالد غنام

تمر استراليا بمرحلة انعطاف تاريخي في أعقاب الهجوم الإرهابي على احتفال عيد الأنوار الحانوكا على شاطئ بونداي بمدينة سيدني مساء 14 ديسمبر 2025؛ حيث تم تسريع وتيرة إقرار الحكومة الاسترالية لقانون جديد بخصوص مكافحة معاداة السامية. فقد كان الرد الحكومي على خطة المبعوثة الخاصة لمكافحة معاداة السامية ضمن ثلاثة عشر توصية تدعم التقرير بجوانبه القانونية، وتعرض للمجتمع الأسترالي أهم القرارات الحكومية التي تم اتخاذها لحد الآن، بعض تلك القرارات جاءت بعد توقيع الحكومة الاسترالية لاتفاقيات دولية تتبنى فيها لتعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة لمعاداة السامية الذي يعتبر انتقاد سياسات الحكومة الإسرائيلية جريمة يعاقب عليها القانون، كما تجرم كل من يشكك بولاء يهود استراليا للحكومة الإسرائيلية. وحقهم في المشاركة بالأعمال القتالية للجيش الإسرائيلي بالمناطق الفلسطينية المحتلة.

من جانب آخر تم تشكيل وحدة أمنية متخصصة بمكافحة معاداة السامية في الشرطة الفدرالية الاسترالية تجرم كل فعل قد يهدد بمصالح الجالية اليهودية وعلاقتها بالحكومة الإسرائيلية. إضافة إلى إقرار قانون رقابي على القطاعات التعليمية والإعلامية والمجتمعية لضبط سياسات فيها للتماشى مع قانون مكافحة معاداة السامية.

وهنا لابد أن نذكر أن تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة لمعاداة السامية يعني معاداة اليهودية بشكلها العامة ومعاداة الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل بشكل خاص، ولتفاصيل ذلك أنصحكم بقراءة بحثي المعنون: **الفلسطينيون ومعاداة السامية**. فعلى الرغم أن كلمة السامية تعني الشعوب السامية التي كانت تسكن شرق البحر المتوسط في العصور القديمة إلا أن الحركة الصهيونية وحلفاءها يعتبرون اليهود دون غيرهم هم الشعب السامي، رغم أنني أثبت في بحثي السابق أن اليهودية القديمة كانت دين لعدة جماعات سامية وحامية ويافثية وفقاً لنصوص التوراة.

بالعودة إلى استراليا التي تعاني من تصاعد معدلات الجرائم العنصرية بشكل ينذر بخطر محدق بالأمن المجتمعي، ولابد أن أقر أن الهجوم الإرهابي على احتفال عيد الأنوار الحانوكا على شاطئ بونداي بمدينة سيدني كان أكبر بكثير من حجم توقعات المتابعين للجرائم العنصرية التي كان أقصاها يكون بالاعتداء الجسدي أو حرق الممتلكات وأقلها ضرراً هو الكتابات العنصرية.

وحدها الجالية اليهودية تمتلك مؤسسات لرصد الجرائم العنصرية ثم توثيقها للجهات الحكومية المختصة، رغم أنها تخلط بين الجرائم ذات دوافع سياسية التي تكون موجه ضد ممارسات الحكومة الإسرائيلية ومن يواليها في استراليا وهي الصفة الغالبة على هذه الجرائم، دون أن لا ننكر أن هناك جرائم عنصرية هدفها الجالية اليهودية بشكل عام بغض النظر عن درجة ولاءها للحكومة الإسرائيلية. ولابد أن نذكر أن هناك من الجالية اليهودية مجموعات تقدمية نشطة مناهضة للحركة الصهيونية، وترفض الوصاية التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على الجاليات اليهودية حول العالم، وخاصة في استراليا.

تعتبر الجرائم العنصرية ضد السكان الأصليين أكثر الجرائم عنفاً وتسجيلاً لحالات الوفاة أو السجن، تليها الجرائم العنصرية ضد الجاليات المسلمة وخصوصاً الجالية اللبنانية ثاني أخطر الجرائم انتشاراً في استراليا، تليها الجرائم العنصرية ضد المهاجرين الجدد، ثم الجرائم العنصرية ضد الطلبة الهنود وبعدها الجرائم العنصرية ضد العمال الصينيين، كما أن هناك جرائم عنصرية بحجم أقل ضد كافة الجاليات الغير أوروبية بدرجات أقل حدة.

فإلى جانب قانون مكافحة معاداة السامية هناك قوانين عديدة لحماية المجتمع الأسترالي من الجرائم العنصرية، كما أن هناك مشاريع قوانين تم رفعها لإقرارها من قبل البرلمان الفدرالي والحكومة الاسترالية مثل قانون الإسلاموفوبيا: معاداة ورهاب المسلمين في الديموقراطيات الغربية، ومشروع قانون معاداة الفلسطينيين، ومشاريع قوانين حرية التعبير والتظاهر على مستوى الولايات والحكومة الفدرالية، وغيرها الكثير من مشاريع القرارات التي تنتظر البت فيها.

المعروف أن المجموعات العنصرية تستغل فترة الصدمة التي تعقب أي جريمة عنصرية لتمرير خطابها العنصري، ففي أعقاب الهجوم الإرهابي على احتفال عيد الأنوار الحانوكا على شاطئ بونداي بمدينة سيدني، انتشرت أخبار كاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي تتهم أشخاص بعينهم أنهم الإرهابين الذين ارتكبوا هذه الجريمة، كما تم نشر أخبار عن جهات ممولة للعملية الإرهابية وأخرى مساندة لها، وتم دعم هذا الخطاب من خلال تصريحات المسؤولين الإسرائيليين، الذي تطاولوا بشكل سافر على قيادات حزب العمال الأسترالي الحاكم وكذلك الجالية الإسلامية، وهذا كله قبل أن تعلن الأجهزة الأمنية الاسترالية عن أسماء الإرهابيين ومعتقداتهم الدينية. ولم نجد أي تصريح رسمي يدين نشر الأخبار الكاذبة وتشويه سمعة استراليين دون أن أي حق، ولم نسمع أي إدانة للتدخل السافر للحكومة الإسرائيلية بقضية حدثت في استراليا ضد مواطنيين استرال. في نوفمبر الماضي أشار السفير الأسترالي لدى إسرائيل، الدكتور رالف كينغ، إلى أن تصاعد معاداة السامية في أستراليا قد يكون مرتبطاً بتزايد الاعتراضات على سياسات إسرائيل.

أعاد هجوم بونداي الإرهابي السيدة جيليان سيغال للواجهة باعتبارها المبعوثة الخاصة للحكومة الاسترالية بخصوص مشروع قانون مكافحة معاداة السامية، فظهرت غاضبة على مماطلة الحكومة لإقرار مشروع القانون، وأنها قالت إن مسألة تعريف معادة السامية لم تعد مشكلة فالحكومة الاسترالية وقعت على اتفاقيات دولية تلزمها بتبني تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة لمعاداة السامية. أما الإجراءات القانونية فهي قد بدأت فعلا!، وكأن السيدة جيليان سيغال تقول بشكل موارب أن الحكومة أقرت فعلاً القانون.

أما ورئيس وزراء ولاية نيو ساوث ويلز كريس مينز فقد أصدر قرار بتجميد حق حرية التظاهر في الولاية، على اعتبار أن المظاهرات تثير الكراهية المجتمعية، تلى ذلك تداولت بعض المواقع الصهيونية مشهد فيديو مفبرك يظهر أحد إرهابي

هجوم بونداي في مظاهرة تأييد لفلسطين قرب مبنى الأوبرا في مدينة سيدني، بقصد تشويه أهداف المظاهرة الداعية لوقف الحرب، والتشهير بالمتظاهرين باعتبارهم إرهابيين.

بموضوع ذو صلة بخصوص قتال الأستراليون في جيش الاحتلال الإسرائيلي: تسمح القوانين الاسترالين للمواطنين الاستراليين من ذوي الجنسية المزدوجة أن يخدموا في جيوش تلك البلاد وفقاً للاتفاقيات الدولية. وهذه الاتفاقيات الدولية تمنع ذوي الجنسية المزدوجة بالمشاركة بأعمال عدائية في مناطق محتلة من قبل قوات أجنبية بموجب القانون الدولي، وكذلك تمنعهم من المشاركة بجرائم الحرب. ولهذا تعتبر الاستراليون الإسرائيليون في الأعمال القتالية في الأراضي الفلسطينية بما فيها قطاع غزة جريمة حرب يعاقب عليها القانون الدولي.

لقد اعترضت النشطاء الاستراليون على مشاركة الاستراليون في القتال بقطاع غزة في صفوف جيش الاحتلال الإسرائيلي، وقدّموا الأدلة والقرائن التي تؤكد أن هناك أكثر من خمسة مائة استراليون لبوا دعوة الحكومة الإسرائيلية للتعبئة العامة لاحتياطي جيش الدفاع الإسرائيلي في أواخر أكتوبر 2023، تتصاعد هذا الرقم بشكل متسارع ووصل قرابة ألف استرالي في منتصف ديسمبر 2023 .

مما دفع المركز الأسترالي للعدالة الدولية إلى كتابة رسالة وزير الشؤون الداخلية بهذا الخصوص شملت تقديم أدلة دامغة على ارتكاب قوات الاحتلال الإسرائيلي جرائم حرب وفقاً لتقارير المؤسسات الدولية ووكالات الأنباء العالمية. إلا أن الرد الحكومي جاء باهة ووصف التقرير بأنه يبالغ بعدد الاستراليون المشاركون بالعمليات القتالية، كما أنه أعلن أن الحكومة الاسترالية غير ملزمة بتبني تقارير المؤسسات الدولية ووكالات الأنباء العالمية.

ولأن ذلك لم يكن مقنعاً للرأي العام، قام النشطاء بكتابة عريضة للبرلمان الفدرالي بهذا الخصوص، وهذه العريضة وقع عليها أكثر من 700 شخصية استرالية اعتبارية، إلا أن اللجنة البرلمانية طالبت بالاستماع إلى الرد الحكومي الذي جاء فيه التأكيد تشمل التذكير بقوانين حملة الجنسية المزدوجة، والحكومة مستعدة للنظر بشكل بفردي لأي مخالفة تصنف جريمة حرب: قد يكون قام بها أي استرالي إسرائيلي أثناء قيامه بالأعمال القتالية.

هذه القرارات التي لا تعد محايدة من قبل الحكومة الاسترالية، التي تعتبر أي فلسطيني استرالي يقاتل ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي ضمن الإرهابين المطلوب القبض عليهم ومعاقبتهم بالسجن أو الترحيل خارج البلاد. ومن جانب آخر اعتبر الكثير من النشطاء أن مؤسسات الجالية اليهودية الاسترالية متواطئة مع جيش الاحتلال الإسرائيلي وتعمل على إرسال المزيد من الجنود له؛ مما دفع بعض النشطاء الادعاء أنهم نازيون يشاركون بجرائم الحرب بقطاع غزة.

لعل أكبر جريمة ترتبكها الحكومة الاسترالية هو تبني تقرير الحوادث المعادية للسامية التي اعتمدتها السيدة جيليان سيغال بناء على تقارير المجلس التنفيذي لليهود الاستراليين فـهو الجهة المعتمدة لتوثيق وتسجيل الحوادث المعادية للسامية وفقاً لجميع التقارير الحكومية الرسمية، ولا يوجد أي جهة تدافع عمن يقوم بها، ولا يوجد أي جهة محايدة تدرس هذه التقارير بشكل علمي.

فما يمكن تصنيفه بأنه فعل معادي لليهود يحمل في طياته احتمالات كثيرة، وقد يكون من بين تلك الاحتمالات ولاء هذا الشخص أو المؤسسة للحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة أو ولاءها للحركة الصهيونية المسؤولة عن توسيع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما يمكن اعتبار أي شخص أو مؤسسة معادية للنضال الفلسطيني وحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير والاستقلال السياسي. وقد يكون مجموعات عنصرية تكره اليهود كونهم يتبعون الدين اليهودي، وخلط هذه الحوادث في تقرير واحد تحت مسمى الحوادث المعادية للسامية في استراليا يتعبر مضلل للرأي العام الأسترالي، ويتبنى بشكل منهجي تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة لمعاداة السامية.

في الجدول المفرق نستطيع أن نقرأ أن أكثر من 50% من الحوادث التي ذكرت في تقرير المجلس التنفيذي لليهود الاستراليين حول الحوادث المعادية للسامية لعام 2025 لم تكن موجهة ضد الجالية اليهودية، بل كانت موجهة ضد الحركة الصهيونية والحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة، ومساندة للشعب الفلسطيني ومطالبة بوقف الإبادة الجماعية بحقه.

حادثة/ سنة	الاعتداء	التخريب	الإساءة	الرسائل	الكتابة على الجدران	الملصقات	المجموع 2025
ضد اليهود	4	12	29	10	29	9	93
ضد إسرائيل والصهيونية	0	2	0	0	7	20	29
مختلط يهود وإسرائيل	2	3	8	10	6	6	35
مناصرة لفلسطين	0	0	6	5	10	13	34
المجموع	**6**	**17**	**43**	**25**	**52**	**48**	**191**

وفي حسب التقرير نفسه الحوادث المعادية للسامية لعام 2025 ارتفعت خمسة مرات مقارنة بعام 2023، وما قبله مما يدلل أن هذه الحوادث مرتبطة بالحرب المستمرة على الشعب الفلسطيني، والتي ارتكب فيها جيش الاحتلال الإسرائيلي جرائم حرب، هزت الرأي العام بما في ذلك الرأي العام في استراليا.

إن وصف اليهود بالنازيون ووصف نتياهو بأنه هتلر جديد لا يمكن اعتبارهما معاديان للسامية، بل أن هذا جاء ضمن حملة وقف الإبادة الجماعية التي يرتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة. وهناك صيغ مختلفة لوصف غضب الشارع الأسترالي على دعم الصهاينة الاسترال لقرارات الحكومة الإسرائيلية الخاصة بالإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني. بعضها كان سلمي للغاية عبر المظاهرات المرخصة أو المقالات الصحافية والمقابلات الإذاعية والتلفزيونية، وبعضها أخذ أشكال عنيفة يعاقب عليها القانون.

فبالنسبة للشرطة الاسترالية أي كتابة على الجدران تعتبر مخالفة للقانون حتى لو كانت أحبوا يسوع فهو بصلي لكم. أو الحرية لفلسطين أو الموت لإسرائيل. فالقانون لا يفرق بين أن الرسائل الإيجابية أو السلبية فهو تعدي على أملاك الآخرين. وهذا يدفعنا لفهم طريقة التعامل الحكومي مع الأحداث على أنه مخالفة قانونية مهما كان الهدف منها.

وهنا نحن نشهد أن الحكومة الاسترالية تقر قانون مكافحة معاداة السامية مستشهدة بتقرير المبعوثة الخاصة السيدة جيليان سيغال التي اعتمد بشكل أساسي على التقارير السنوية للحوادث المعادية للسامية التي ينشرها المجلس التنفيذي لليهود الاستراليين، ولم تقترح تشكيل لجنة محايدة لمراقبة هذه الحوادث وتبيان دوافع من يفعلها ضد الجالية اليهودية أو ضد الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة والحركة الصهيونية. ولم تدرس احتمالية أن تكون بعض المنظمات الصهيونية هي من قامت ببعض هذه الحوادث لجلب التعاطف الشعبي معهم، وهذا الاحتمال يستحق الدراسة والبحث.

حادثة/ سنة	الاعتداء	التخريب	الإساءة	الرسائل	الكتابة على الجدران	الملصقات	المجموع
التغيير %	- 63	+ 14	- 0.1	- 16	- 9	- 43	- 19.7
2025	**24**	**33**	**621**	**238**	**359**	**379**	**1654**
2024	65	29	622	283	393	670	2062
2023	11	22	188	63	125	86	495
2022	5	11	138	76	125	123	478
2021	8	11	147	103	106	72	447
2020	8	10	128	115	42	28	331
2019	4	12	114	116	95	27	368
2018	3	19	88	73	46	137	366
2017	3	11	76	26	55	59	230
2016	12	22	84	49	31	12	210
2015	8	7	119	33	21	2	190
2014	15	10	75	160	43	9	312
2013	5	6	115	68	29	8	231

في هذا البحث جمعت معظم القوانين المتعلقة بخطة السيدة جيليان سيغال عن مشروع قانون مكافحة معاداة السامية وردود الفعل عليها، فالغالب على الموضوعات هي التشريعات والقوانين وشرح المختصين لها، بالإضافة إلى تغطية إعلامية متنوعة تشمل مقالات صدرت قبل عدة شهور حين تم عرض الخطة لأول مرة، ومقالات أخرى عن الوضع الراهن.

بيان صحافي حكومي بخصوص خطة المبعوثة الخاصة لمكافحة معاداة السامية[1]

الخميس 18 ديسمبر 2025

صادر عن

معالي السيد أنتوني ألبانيز، رئيس وزراء أستراليا

معالي السيد توني بيرك، وزير الداخلية ووزير الأمن السيبراني ووزير الهجرة والمواطنة

معالي السيد جيسون كلير، وزير التعليم

معالي الدكتورة آن آلي، وزيرة شؤون التعدد الثقافي

لا مكان لمعاداة السامية في أستراليا. إنها شرٌّ يمزق نسيج مجتمعنا، ويهدد مجتمعنا المسالم الحرّ المتساوي الذي نعتزّ به.

للأسف، منذ أحداث أكتوبر 2023 المروّعة، شهدنا سلسلة من الهجمات المروّعة التي استهدفت الجالية اليهودية في أستراليا.

وقد بلغت هذه الهجمات ذروتها يوم الأحد في واحدة من أبشع جرائم القتل الجماعي التي شهدتها البلاد على الإطلاق.

إن العمل الإرهابي المروع الذي تم استلهامه من فكر تنظيم داعش، والذي أودى بحياة 15 شخصًا بريئًا، بينهم طفلة تبلغ من العمر 10 سنوات، كان هجومًا على مجتمعنا اليهودي، وهجومًا على نمط الحياة الأسترالي.

تتقدم حكومة أنتوني ألبانيز بالشكر للسيدة جيليان سيغال، المبعوثة الخاصة لأستراليا لمكافحة معاداة السامية، على خطة المبعوثة الخاصة لمكافحة معاداة السامية (الخطة)، وعلى جهودها المتواصلة للقضاء على معاداة السامية في أستراليا.

تتبنى الحكومة الأسترالية خطة مكافحة معاداة السامية. وقد سنّت الحكومة بالفعل قوانين تجرّم خطاب الكراهية، وجرائم الكراهية، ورموز الكراهية، ونشر المعلومات الشخصية. كما اتخذت الحكومة إجراءات توعوية، من بينها تعيين أمين مظالم للطلاب.

سنواصل العمل على تنفيذ التوصيات الثلاث عشرة بالتشاور مع الجالية اليهودية الأسترالية ومبعوثتنا الخاصة.

نعلن اليوم عن عدد من الإجراءات الإضافية الهامة للبناء على الخطة.

أولاً، سيعمل النائب العام ووزير الداخلية على وضع حزمة من الإصلاحات التشريعية لمكافحة من ينشرون الكراهية والانقسام والتطرف. وقد وافقت لجنة الأمن القومي على أن تشمل التغييرات النقاط الخمس التالية:-

1- تشديد عقوبة خطاب الكراهية ضد الدعاة والقادة الذين يحرضون على العنف.
2- تشديد العقوبات على خطاب الكراهية الذي يحرض على العنف.
3- جعل الكراهية ظرفًا مشددًا في الأحكام الصادرة في قضايا التهديدات والمضايقات عبر الإنترنت.
4- وضع نظام لحصر المنظمات التي يمارس قادتها خطاب كراهية يحرض على العنف أو الكراهية العنصرية.
5- وضع قانون اتحادي -فدرالي محدد لجريمة التشهير الخطير على أساس العرق و/أو الدعوة إلى تفوق عرقي.

إضافةً إلى ذلك:

- سيتمتع وزير الشؤون الداخلية بصلاحيات جديدة لإلغاء أو رفض تأشيرات دخول من ينشرون الكراهية والانقسام في البلاد، أو من قد يفعلون ذلك لو سُمح لهم بالدخول.

[1] - https://www.pm.gov.au/media/special-envoys-plan-combat-antisemitism

- سيقود ديفيد غونسكي، الحائز على وسام أستراليا، فريق عمل لمدة 12 شهرًا، يضم المبعوثة الخاصة، لضمان أن يمنع نظام التعليم الأسترالي معاداة السامية ويتصدى لها ويستجيب لها بشكل مناسب.
- سيعمل مفوض السلامة الإلكترونية والمبعوثة الخاصة ووزير الاتصالات معًا لتقديم المشورة بشأن السلامة على الإنترنت للتصدي لمعاداة السامية.
- يستند هذا إلى تمديد التمويل في إطار برنامج التمويل الاقتصادي والاجتماعي للعام المقبل لتوفير تغطية أمنية شاملة للجالية اليهودية، بما في ذلك في أماكن العبادة.

يتوفر رد حكومة أنتوني ألبانيز الكامل على خطة المبعوثة الخاصة لمكافحة معاداة السامية على موقع وزارة الشؤون الداخلية.

عيّنت حكومة أنتوني ألبانيز أول مبعوثة أسترالية لمكافحة معاداة السامية، السيدة جيليان سيغال، في يوليو 2024. وقدّمت السيدة سيغال تقريرها حول مكافحة معاداة السامية إلى الحكومة في يوليو 2025، ونشره رئيس الوزراء والسيدة سيغال علنًا في 10 يوليو 2025. تضمن تقرير السيدة سيغال 13 توصية و49 إجراءً رئيسيًا، وقد تمّ تنفيذ بعض التوصيات فورًا. واليوم، تُقدّم الحكومة ردّها الكامل على التقرير.

يعكس هذا المخطط مشاورات موسعة مع أفراد من الجالية اليهودية الأسترالية، وكثير منهم عانوا من التمييز والكراهية والتعصب. نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إعداد هذا المخطط.

لا يقتصر المخطط على كونه قائمة توصيات للحكومة، بل هو برنامج عمل يقوده المبعوث، وتدعمه الحكومة وتنفذه.

وتتخذ حكومة أنتوني ألبانيز إجراءات بشأن جميع التوصيات الثلاث عشرة الواردة في المخطط.

القضاء على معاداة السامية: رد الحكومة الأسترالية على خطة المبعوثة الخاصة لمكافحة معاداة السامية[2]

خدمات الدعم: إذا تعرضتَ أو شهدتَ كراهيةً أو عنصريةً أو تعصباً، فقف في وجهها، وتحدث عنها، وأبلغ عنها. عندما تُبلغ، يمكنك المساعدة في وقف استمرار هذا السلوك أو تفاقمه. كما أنك تُصبح جزءاً من حركة أوسع للقضاء على الكراهية والعنصرية والتعصب من مجتمعنا.

في حالات الطوارئ أو المواقف التي تهدد الحياة، اتصل برقم الطوارئ (000) واطلب الشرطة. إذا لم يكن هناك خطر مباشر، اتصل بخط مساعدة الشرطة (131444) أو أبلغ بشكل مجهول عبر خدمة الإبلاغ عن الجرائم (1800333000). يساعد الإبلاغ عن خطاب الكراهية السلطات على فهم أنماط السلوك في المناطق المحلية، مما يُسهم في خلق مجتمع أكثر أمانًا للجميع.

يُتيح الإبلاغ عن جرائم الكراهية للسلطات فهم أنماط السلوك في المناطق المحلية، ما يُمكنها من خلق مجتمع أكثر أمانًا للجميع.

تتوفر معلومات إضافية حول الإبلاغ عن جرائم أو حوادث الكراهية على موقع وزارة الشؤون الداخلية، بالإضافة إلى معلومات الاتصال بخدمات الدعم للمستهدفين: التصدي للكراهية. يمكن الوصول لها عبر الرابط الالكتروني التالي: https://www.homeaffairs.gov.au/about-us/our-portfolios/social-cohesion/about-social-cohesion/addressing-hate-

المقدمة

لا مكان في أستراليا لمعاداة السامية أو الكراهية أو التمييز.

إن جوهر الهوية الأسترالية يكمن في الحق في الاعتزاز بالهوية والمعتقدات. لقد أسهم المجتمع اليهودي في أستراليا إسهامًا كبيرًا في قصة نجاح أستراليا الحديثة، ويجب أن يتمكن كل فرد من أفراد هذا المجتمع من ممارسة شعائره الدينية، والتعلم، والعمل، والعيش في سلام وأمان.

إن العمل الإرهابي والمعادي للسامية الذي ارتُكب على شاطئ بوندي في 14 ديسمبر 2025، أول ليلة من عيد الأنوار حانوكا، كان هجومًا على اليهود الأستراليين، بل وهجومًا على جميع الأستراليين.

---

[2] - https://www.homeaffairs.gov.au/reports-and-pubs/files/eliminating-antisemitism.pdf

ننعى من فقدوا أرواحهم، ونتضامن مع ذويهم وأصدقائهم. ونتعهد بأن تخرج أستراليا من هذه المأساة أقوى وأكثر وحدة وأمانًا لكل من يعتبرها وطنًا.

يستهدف الإرهابيون الأبرياء. هدفهم الدائم هو بثّ الخوف، وإثارة الفتنة، وتفتيت المجتمعات. ستقف الحكومة وأمتنا صفًا واحدًا ضد هذه الكراهية، لنُظهر أن أستراليا، متحدة، أقوى وأشجع من أولئك الذين يسعون لإلحاق الأذى بنا.

صحيح أن معاداة السامية والتطرف قد يؤديان إلى العنف، إلا أن العنف ليس بداية الضرر الذي يُلحقانه. فالإساءة والتحيز والتمييز قد تُلحق أضرارًا جسيمة برفاهية الأفراد والمجتمعات.

تلتزم الحكومة الأسترالية التزاماً كاملاً باستئصال الأسباب الجذرية لمعاداة السامية والتطرف والتعصب، فضلاً عن العمل على منع عواقبها الوخيمة.

وبينما يُعدّ تعيين المبعوثة الخاصة لمكافحة معاداة السامية وعملها المتواصل أمراً بالغ الأهمية، فإن هذا مسعى وطني شامل يتطلب جهوداً متواصلة.

يجب علينا العمل من خلال التعليم وإنفاذ القوانين، وثقافتنا وقوانيننا، وتغيير المواقف، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات محلية. وذلك لتحقيق قيمنا الأسترالية من خلال ضمان تقديرنا لكل أسترالي.

نتقدم بجزيل الشكر للسيدة جيليان سيغال، المبعوثة الخاصة لأستراليا لمكافحة معاداة السامية، على خطة المبعوثة الخاصة لمكافحة معاداة السامية.

نُقرّ بأن هذه الخطة تعكس نتائج مشاورات موسعة مع الجالية اليهودية الأسترالية. ومن المهم الإشارة إلى أنها ليست مجرد قائمة توصيات لإجراءات حكومية، بل هي برنامج عمل ستقوده المبعوثة، بدعم وتنفيذ من الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والأقاليم، فضلاً عن المجتمع ككل.

سيبني عمل المبعوثة الخاصة على جهود الحكومة الأسترالية الرامية إلى بناء التماسك الاجتماعي ومعالجة آثار النزاعات في الشرق الأوسط داخل أستراليا، وسيعززها.

ونُشيد بالمساهمات القيّمة التي قدمها العديد من الأفراد والمنظمات في مختلف أنحاء المجتمع الأسترالي لتقرير المبعوثة الخاصة. وقد عانى الكثير ممن تم التشاور معهم من تجارب شخصية مع التحيّز والكراهية والتمييز. وتُعدّ مساهماتهم أعمال شجاعة حقيقية.

ستتطلب الإجراءات الرئيسية الواردة في خطة مكافحة معاداة السامية جهودًا متواصلة بالتشاور مع المؤسسات والمنظمات والأفراد في جميع أنحاء أستراليا.

تشمل مجالات التركيز الرئيسية المُعجّلة في الاستجابة ما يلي:

- إنشاء فريق عمل معنيّ بالتعليم لمكافحة معاداة السامية، برئاسة السيد ديفيد غونسكي. وسيضمن فريق العمل أن
- يمنع النظام التعليمي الأسترالي معاداة السامية، ويتصدى لها، ويستجيب لها بشكل مناسب.
- وسيضم فريق العمل المبعوثة الخاصة وممثلين من مختلف أنحاء النظام التعليمي الأسترالي.
- وضع حزمة تشريعية شاملة لمكافحة الأشخاص الذين ينشرون الكراهية والانقسام والتطرف،
- بما في ذلك تشديد العقوبات على خطاب الكراهية الذي يحرض على العنف، بقيادة النائب العام ووزير الشؤون الداخلية.
- توجيه مفوض السلامة الإلكترونية والمبعوثة الخاصة لمكافحة معاداة السامية للعمل معًا،
- مع وزير الاتصالات، لتقديم المشورة بشأن السلامة على الإنترنت وأفضل الممارسات للتصدي لمعاداة السامية على الإنترنت،
- وذلك لإثراء استجابة الحكومة لمراجعة قانون السلامة على الإنترنت في الربع الأول من عام 2026.
- منح وزير الشؤون الداخلية صلاحيات جديدة لرفض منح التأشيرات لمن ينشرون الكراهية والانقسام.

تلتزم الحكومة الأسترالية بتعزيز الوحدة الوطنية من خلال التصدي لمعاداة السامية، والكراهية، والتعصب، أينما وُجدت. وسنوفر قيادة وطنية، وسندعم القيادة المجتمعية، التي لا تقل أهمية عن القيادة الوطنية في هذه المهمة.

وسنعمل مع جميع الأستراليين بحسن نية لضمان أن تكون أمتنا أقوى وأكثر أمانًا لجميع الأستراليين من مختلف الأديان.

موقعة من أصحاب السعادة

معالي السيد أنتوني ألبانيز، رئيس وزراء أستراليا

معالي السيد توني بيرك، وزير الداخلية ووزير الأمن السيبراني ووزير الهجرة والمواطنة

معالي الدكتورة آن آلي، وزيرة شؤون التعدد الثقافي

خطة العمل المستمرة للمبعوثة الخاصة

لدى المبعوثة الخاصة لمكافحة معاداة السامية برنامج عمل واسع النطاق ومستمر سيتم تنفيذه من خلال خطة مكافحة معاداة السامية.

قامت المبعوثة الخاصة لمكافحة معاداة السامية بما يلي:

- الانخراط المكثف في قطاعات رئيسية، وبناء علاقات وشراكات مثمرة مع الجامعات ووسائل الإعلام والجمعيات المهنية والمجموعات المجتمعية.
- العمل عن كثب مع جامعات مجموعة الثمانية (8Go) لوضع تعريف جديد لمعاداة السامية في سياق القطاع الجامعي، والذي تم اعتماده في الجلسة العامة لنائب رئيس جامعة أستراليا.
- الدعم لتقديم برامج تدريبية للموظفين من جامعة موناش في عدد من الجامعات.
- عيّن البروفيسور الفخري جريج كرافن، الحائز على وسام أستراليا ووسام القديس جورج، لقيادة مبادرة بطاقة تقييم الجامعة.

مع حلول عام 2026، ستركز المبعوثة الخاصة على تسريع وترسيخ الأنشطة الموضحة أعلاه، بما في ذلك:

- العمل بتنسيق وثيق مع ديفيد غونسكي في فريق عمل التوعية بمعاداة السامية.
- العمل مع مفوض السلامة الإلكترونية لتحسين السلامة على الإنترنت وضمان ملاءمة قوانيننا للغرض المنشود.
- إعداد أول تقرير تقييمي للجامعات الأسترالية، والذي يُقيّم كيفية استجابة الجامعات الأسترالية لمعاداة السامية في الحرم الجامعي، وذلك من خلال قياس مدى تبني المؤسسات لتعريف مناسب لمعاداة السامية، وتقديمها للتدريب للموظفين، وسهولة الوصول إلى إجراءات الشكاوى ونزاهتها، واستجابات الحوكمة للأنشطة التي قد تحرض على التمييز.
- العمل عن كثب مع لجنة الخدمة العامة الأسترالية وكبار القادة في جميع أنحاء الخدمة العامة الأسترالية لتعزيز فهم معاداة السامية، وآثارها في مكان العمل، واستخدام تعريف عملي لمعاداة السامية، وأفضل السبل لاستخدام برامج التعلم لتثقيف الخدمة العامة الأسترالية على نطاق واسع.

سيستمر التقدم حيث تعمل الحكومة الأسترالية بشكل منهجي مع المبعوثة الخاصة لاتخاذ إجراءات محددة الأهداف من شأنها أن تتماشى بشكل أكبر مع إجراءاتها الرئيسية.

رد الحكومة الأسترالية على التوصيات والإجراءات الرئيسية الواردة في خطة مكافحة معاداة السامية

عيّنت حكومة ألبانيز أول مبعوثة خاصة لأستراليا لمكافحة معاداة السامية، السيدة جيليان سيغال، في يوليو 2024.

وقدّمت السيدة سيغال خطتها لمكافحة معاداة السامية (الخطة) إلى الحكومة في يوليو 2025، وقام رئيس الوزراء والسيدة سيغال بنشرها علنًا في 10 يوليو 2025.

وتضمّنت الخطة 13 توصية، تمّ العمل على بعضها فورًا. واليوم، تقدّم الحكومة ردّها على الخطة، مُظهرةً الإجراءات المتخذة بشأن التوصيات.

التوصية رقم 1: التعريف

التعريف الرسمي للحكومة الأسترالية لمعاداة السامية هو التعريف العملي للتحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة[3].

---

[3] - https://holocaustremembrance.com/resources/working-definition-antisemitism
انطلاقاً من روح إعلان ستوكهولم الذي ينص على: "مع استمرار معاناة البشرية من ... معاداة السامية وكراهية الأجانب، يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية جسيمة لمكافحة هذه الشرور"، دعت لجنة معاداة السامية وإنكار المحرقة الجلسة العامة للتحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة في

سيساعد هذا التعريف لمعاداة السامية في تحديد القضية، وفهم أسبابها، والتنسيق بين الجهات الحكومية والمجتمعات لاتخاذ إجراءات لمعالجتها.

ستنشر المبعوثة دليلاً تكميلياً لتعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة، والذي سيساعد في تطبيقه في السياق الأسترالي.

التوصية رقم 2: إصلاح القوانين والتدريب وإنفاذها

تلتزم الحكومة الأسترالية بإطار تشريعي قوي يقضي على معاداة السامية في مجتمعنا:

- فرضت الحكومة حظراً تاريخياً على التحية النازية والعرض العلني للرموز النازية، فضلاً عن رموز أي منظمة إرهابية في أستراليا. ويُفرض على المخالفين حد أدنى إلزامي للعقوبة بالسجن لمدة 12 شهراً، بحد أقصى 5 سنوات.
- لدينا أشد القوانين صرامةً في تاريخ أستراليا لمكافحة جرائم الكراهية. قانون تعديل القانون الجنائي (جرائم الكراهية) لعام 2025 يُعزز ويُوسع نطاق الجرائم المتعلقة بالتحريض على استخدام القوة أو العنف أو التهديد بهما ضد الجماعات أو أعضائها أو المقربين منها، أو ممتلكاتهم أو أماكن عبادتهم.
- سنعمل على تطوير حزمة تشريعية شاملة للتصدي للأشخاص الذين ينشرون الكراهية والانقسام والتطرف، بما في ذلك تشديد العقوبات على خطاب الكراهية الذي يحرض على العنف.
- سيتمتع وزير الشؤون الداخلية بصلاحيات جديدة لإلغاء أو رفض تأشيرات غير المواطنين الذين يأتون إلى هنا لنشر الكراهية والانقسام، بما في ذلك أسباب إلغاء أكثر تحديدًا، بالإضافة إلى الأحكام الحالية التي تسمح بالرفض أو الإلغاء في حالة وجود خطر من أن يقوم غير المواطن بتشويه سمعة فئة من المجتمع أو التحريض على الفتنة في المجتمع الأسترالي أو فئة منه.

كما قامت الحكومة بما يلي:

بودابست عام 2015 إلى اعتماد التعريف العملي التالي لمعاداة السامية.
في 26 مايو 2016، قررت الجلسة العامة في بوخارست ما يلي: اعتمد التعريف العملي التالي غير الملزم قانونًا لمعاداة السامية: "معاداة السامية هي تصور معين عن اليهود، والذي قد يُعبَّر عنه بالكراهية تجاههم. وتتجه المظاهر اللفظية والمادية لمعاداة السامية نحو الأفراد اليهود أو غير اليهود و/أو ممتلكاتهم، ونحو مؤسسات المجتمع اليهودي والمرافق الدينية".
لإرشاد التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA) في عمله، يمكن الاستعانة بالأمثلة التالية: قد تتضمن مظاهر معاداة **السامية استهداف دولة إسرائيل**، باعتبارها كيانًا يهوديًا جماعيًا. مع ذلك، **لا يمكن اعتبار أي نقد لإسرائيل**، على غرار النقد الموجه لأي دولة أخرى، معاداة للسامية. غالبًا ما تتهم معاداة السامية اليهود بالتآمر لإلحاق الأذى بالبشرية، وكثيرًا ما تُستخدم لإلقاء اللوم عليهم في "أسباب حدوث المشاكل". وتتجلى هذه المعاداة في الكلام والكتابة والأشكال المرئية والأفعال، وتوظف الصور النمطية الخبيثة والصفات الشخصية السلبية.
يمكن أن تشمل الأمثلة المعاصرة لمعاداة السامية في الحياة العامة، ووسائل الإعلام، والمدارس، وأماكن العمل، وفي المجال الديني، مع الأخذ في الاعتبار السياق العام، على سبيل المثال لا الحصر:

- ❖ الدعوة إلى قتل أو إيذاء اليهود أو المساعدة في ذلك أو تبريره باسم أيديولوجية متطرفة أو رؤية دينية متطرفة.
- ❖ إن تقديم ادعاءات كاذبة أو تجريدية أو شيطنة أو نمطية عن اليهود ككيان أو عن قوة اليهود كجماعة - مثل، على وجه الخصوص ولكن ليس حصراً، أسطورة المؤامرة اليهودية العالمية أو سيطرة اليهود على وسائل الإعلام أو الاقتصاد أو الحكومة أو المؤسسات المجتمعية الأخرى.
- ❖ اتهام اليهود كشعب بالمسؤولية عن أفعال خاطئة حقيقية أو متخيلة ارتكبها فرد يهودي أو جماعة يهودية، أو حتى عن أفعال ارتكبها غير اليهود.
- ❖ إنكار حقيقة ونطاق وآليات (مثل غرف الغاز) أو قصدية الإبادة الجماعية للشعب اليهودي على يد ألمانيا النازية وأنصارها والمتواطئين معها خلال الحرب العالمية الثانية (الهولوكوست).
- ❖ اتهام اليهود كشعب، أو إسرائيل كدولة، باختلاق أو المبالغة في شأن المحرقة.
- ❖ **اتهام المواطنين اليهود بأنهم أكثر ولاءً لإسرائيل**، أو للأولويات المزعومة لليهود في جميع أنحاء العالم، من ولاءهم لمصالح دولهم.
- ❖ إنكار حق الشعب اليهودي في تقرير مصيره، على سبيل المثال، من خلال الادعاء بأن وجود دولة إسرائيل هو مسعى عنصري.
- ❖ تطبيق معايير مزدوجة من خلال مطالبتها بسلوك غير متوقع أو مطلوب من أي دولة ديمقراطية أخرى.
- ❖ استخدام الرموز والصور المرتبطة بمعاداة السامية الكلاسيكية (مثل الادعاءات بأن اليهود قتلوا يسوع أو فرية الدم) لتوصيف إسرائيل أو الإسرائيليين.
- ❖ إجراء مقارنات بين السياسة الإسرائيلية المعاصرة وسياسة النازيين.
- ❖ تحميل اليهود المسؤولية الجماعية عن أفعال دولة إسرائيل.

تعتبر **الأفعال المعادية للسامية** جرائم عندما يتم تعريفها على هذا النحو بموجب القانون (على سبيل المثال، إنكار المحرقة أو توزيع المواد المعادية للسامية في بعض البلدان).
تعتبر **الأعمال الإجرامية معادية للسامية** عندما يتم اختيار أهداف الهجمات، سواء أكانت أشخاصًا أم ممتلكات - مثل المباني والمدارس وأماكن العبادة والمقابر - لأنها يهودية أو يُنظر إليها على أنها كذلك أو مرتبطة باليهود.
التمييز المعادي للسامية هو حرمان اليهود من الفرص أو الخدمات المتاحة للآخرين، وهو أمر غير قانوني في العديد من البلدان.

- جعل القانون الانضمام إلى الحرس الثوري الإسلامي (الإيراني) أو الارتباط به أو تقديم الدعم له جريمة جنائية، وهو الحرس الذي نفذ هجومين معاديين للسامية في أستراليا.
- فرضت عقوبات لمكافحة تمويل الإرهاب على شبكة تيرورغرام الإرهابية[4] التي تؤمن بتفوق العرق الأبيض.
- جعل إدراج حزب الله[5] وحماس[6] ضمن قائمة المنظمات الإرهابية أمراً دائماً

---

[4] - أعلن معالي وزير الداخلية الأسترالي توني بيرك في 27 يونيو 2025: تم إدراج منظمة تيرورغرام Terrorgram كمنظمة إرهابية. بعد التشاور مع أجهزة الأمن القومي والاستخبارات لدينا، أدرجت الحكومة الأسترالية منظمة تيرورغرام كمنظمة إرهابية بموجب قانون العقوبات لعام 1995 (قانون العقوبات).

تيرورغرام منظمة قومية وعنصرية متطرفة عنيفة تعمل على منصات لامركزية ومشفرة، أبرزها تيليغرام. يقوم مستخدمو تيرورغرام بإنشاء ونشر دعاية تهدف إلى التحريض على شن هجمات إرهابية ضد الأقليات والبنية التحتية الحيوية وأفراد محددين. تدعو تيرورغرام إلى تنفيذ هجمات إرهابية وتقدم تعليمات حول كيفية القيام بذلك، وقد نجحت في التحريض على هجمات إرهابية في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا.

بإدراجها منظمة تيرورغرام، تتخذ الحكومة الأسترالية إجراءات لحماية المواطنين الأستراليين من الإرهاب والتطرف العنيف. وستواصل الحكومة الأسترالية استخدام جميع الأدوات المتاحة لمنع تصاعد التطرف العنيف، ومواجهة العنف ذي الدوافع العنصرية، ومكافحة الكراهية بكافة أشكالها.

يُعدّ إدراج أي منظمة إرهابية على قوائم العقوبات إجراءً رادعًا هامًا واستجابةً فعّالة للنشاط الإرهابي. وبموجب المادة 102 من قانون العقوبات، يُعتبر الانتماء إلى منظمة إرهابية، أو الارتباط بأعضائها، أو التجنيد لصالحها، أو التدريب معها، أو الحصول على تمويل منها أو لصالحها، أو تقديم الدعم لها، جريمةً يُعاقب عليها بعقوبات قاسية تصل إلى السجن لمدة 25 عامًا.

تواصل أستراليا العمل عن كثب مع شركائها الدوليين لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على مستوى العالم. ويتماشى هذا الإدراج مع الإجراءات المماثلة التي اتخذتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة بالفعل فيما يتعلق ببرنامج "تيرورغرام".

إن إدراج منظمة تيرورغرام ضمن قانون العقوبات يكمل العقوبات المفروضة على تمويل الإرهاب على تيرورغرام في فبراير 2025 من قبل وزير الخارجية بموجب المادة 15 من قانون ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945.

بإمكان الجمهور تقديم معلومات قيّمة لمساعدة أجهزة الأمن وإنفاذ القانون في تحديد التهديدات المحتملة ومنعها من التطور. إذا لم تكن المعلومات منطقية، يُرجى الإبلاغ عنها عبر الاتصال بالخط الساخن للأمن القومي على الرقم 1800123400. لمزيد من المعلومات حول جهود أستراليا في مكافحة الإرهاب والمنظمات المدرجة، يُرجى زيارة موقع الأمن القومي الأسترالي. https://www.nationalsecurity.gov.au/

تصريحات منسوبة إلى وزير الشؤون الداخلية والأمن السيبراني، النائب توني بيرك

"ستمنح هذه القائمة الشرطة الأسترالية وأجهزة الأمن والاستخبارات سلطة أكبر بكثير للحفاظ على سلامة الأستراليين والحد من نشاط المتطرفين في بلادنا."

"يمثل التطرف عبر الإنترنت تهديدًا متزايدًا، لكن الحكومة لديها أدوات تحت تصرفها، وسنستخدم كل أداة منها للحفاظ على سلامة الأستراليين."

"تقوم هذه الجماعة بتعزيز وترويج أيديولوجية تسعى إلى جعل بعض الأستراليين يشعرون بأنهم غير مرحب بهم في وطنهم، وهذه الكراهية المتطرفة غير مرحب بها ولا مكان لها في أستراليا."

[5] - حزب الله يُعرف أيضًا باسم: المقاومة الإسلامية؛ أنصار الله؛ أتباع الله؛ منظمة المظلومين في الأرض؛ منظمة الحق ضد الباطل. يستند بيان الأسباب هذا إلى معلومات متاحة للعموم حول حزب الله. وحسب علم الحكومة الأسترالية، فإن هذه المعلومات دقيقة وموثوقة، وقد تم التحقق منها من خلال معلومات سرية حيثما توفرت. أدرجت الحكومة الأسترالية حزب الله بكامله ضمن قائمة المنظمات الإرهابية المحظورة بموجب القانون الجنائي اعتبارًا من ديسمبر 2021. وكانت الحكومة الأسترالية قد أدرجت سابقًا جهاز الأمن الخارجي التابع لحزب الله ضمن قائمة المنظمات الإرهابية المحظورة بموجب القانون الجنائي في يونيو 2003. **لا توجد تهديدات محددة معروفة من حزب الله لأستراليا أو مصالحها**. مع ذلك، من المحتمل أن تتضرر المصالح الأسترالية جراء هجمات مستقبلية. أدانت محكمة بلغارية غيابياً مواطناً أسترالياً لبنانياً (ميلياد فرح 28370527-https://www.bbc.com/news/world-europe) لدوره المزعوم في هجوم إرهابي عام 2012 نُسب إلى منظمة ESO. لمزيد من التفاصيل https://www.nationalsecurity.gov.au/what-australia-is-doing/terrorist-organisations/listed-terrorist-organisations/hizballah-

[6] - حماس تُعرف أيضاً باسم: حركة المقاومة الإسلامية. يستند بيان الأسباب هذا إلى معلومات متاحة للعموم حول حماس. وحسب علم الحكومة الأسترالية، فإن هذه المعلومات دقيقة وموثوقة، وقد تم التحقق منها من خلال معلومات سرية حيثما توفرت. لم تُدرج حركة حماس سابقًا ضمن قانون العقوبات. أما جناحها شبه العسكري، كتائب عز الدين القسام، فقد أُدرج لأول مرة كمنظمة إرهابية في 5 نوفمبر 2003، وأُعيد إدراجه مؤخرًا في 4 أغسطس 2021. ومنذ عام 2001، أدرجت أستراليا حركة حماس بكاملها ككيان إرهابي لفرض عقوبات مالية عليها بموجب الجزء الرابع من قانون ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945، وذلك في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1373. **لا توجد صلات مباشرة معروفة بين حماس وأستراليا. لم تُصدر حماس أي بيانات تُهدد الأستراليين أو مصالحهم بشكلٍ صريح.** مع ذلك، قد يتعرض الأستراليون لأذى غير مقصود في هجمات إرهابية تُنفذها حماس. في 9 أغسطس 2001، قُتل مواطن أسترالي أمريكي يحمل الجنسيتين في تفجير انتحاري بالقدس، نُسب إلى كتائب حماس. لمزيد من التفاصيل https://www.nationalsecurity.gov.au/what-australia-is-doing/terrorist-organisations/listed-terrorist-organisations/hamas-

- تم سن تشريعات لتوسيع نطاق الجرائم المتعلقة بالدعوة إلى الإرهاب وزيادة العقوبة على القيام بذلك، فضلاً عن تجريم حيازة ونشر المواد المتطرفة العنيفة.

التوصية رقم 3: التعليم والتوعية والخطاب العام

تُعدّ معالجة معاداة السامية في قطاع التعليم أولويةً للحكومة الأسترالية. ويجب أن يكون النهج شاملاً، يشمل التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، والمدارس، والجامعات.

تقوم الحكومة الأسترالية بإنشاء **فرقة عمل التوعية بمعاداة السامية** (فرقة العمل) برئاسة ديفيد غونسكي الحاصل على وسام أستراليا.

تهدف فرقة العمل إلى ضمان أن يقوم النظام التعليمي الأسترالي بمنع معاداة السامية والتصدي لها والاستجابة لها بشكل مناسب. ويشمل ذلك العناصر ذات الصلة من خطة مكافحة معاداة السامية التي وضعتها المبعوثة الخاصة لأستراليا لمكافحة معاداة السامية، جيليان سيغال.

ستضم فرقة العمل المبعوث الأسترالي الخاص لمكافحة معاداة السامية وممثلين عن مختلف قطاعات النظام التعليمي الأسترالي، بما في ذلك التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، والمدارس، والجامعات. وسيشمل التمثيل في فرقة العمل: الهيئة الأسترالية لجودة تعليم ورعاية الأطفال، وممثلين عن هيئات التعليم في الولايات والأقاليم، والمدارس غير الحكومية، وجامعات أستراليا، ووكالة جودة ومعايير التعليم العالي (TEQSA)، واللجنة الأسترالية المؤقتة للتعليم العالي.

ستشمل المجالات ذات الأولوية الأولية تنفيذ التدابير الموضحة أدناه وتحديد التدابير الإضافية اللازمة لضمان قدرة نظام التعليم الأسترالي على منع معاداة السامية والتصدي لها والاستجابة لها بشكل صحيح.

تعتمد فرقة العمل على مجموعة من الاستثمارات المعجلة والمبادرات الجديدة لمعالجة معاداة السامية في المدارس، بما في ذلك:

- مراجعة مركزة لعناصر المنهج الأسترالي لتحديد فرص تعزيز قدرته على دعم ما يلي: رفض جميع أشكال الفكر المعادي للسامية والأفعال المعادية للسامية، وفهم عميق لتاريخ وثقافة اليهود الأستراليين، وفهم ناضج للقيم الأسترالية والتعبير عنها.
- دعم توسيع نطاق برنامج تدريب المعلمين التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الذي تقدمه المبعوثة الخاصة ليشمل المدارس في جميع أنحاء أستراليا.
- تمديد وتوسيع نطاق تمويل منظمة "معًا من أجل الإنسانية" على مدى أربع سنوات لمواصلة عملها في بناء التفاهم بين الثقافات والتماسك الاجتماعي في المدارس.
- توفير مركز جديد للمعلمين والمدارس يتيح الوصول إلى موارد وتوجيهات مجانية عالية الجودة لتعزيز التماسك الاجتماعي في المدارس، ومكافحة معاداة السامية من خلال موارد جديدة عبر الإنترنت.

التوصية رقم 4: المساءلة المؤسسية وإصلاح الجامعات

تستند فرقة العمل إلى مجموعة من الاستثمارات المعجلة والمبادرات الجديدة لمعالجة معاداة السامية في الجامعات، بما في ذلك:

- تعزيز صلاحيات وعقوبات هيئة[7] ضمان جودة التعليم العالي (TEQSA) لضمان قدرتها على التدخل والتصرف عندما يكون ذلك مبرراً للمصلحة العامة.
- تعزيز تنظيم التعليم العالي في جميع مناطق الكومنولث الاسترالي لضمان إظهار المؤسسات التزامًا بمعالجة العنصرية، وضمان قدرة وكالة جودة ومعايير التعليم العالي على مراقبة الامتثال.
- دعم مبادرة موناش[8] للبحث السريع في معاداة السامية (MIRRA) لتوسيع برنامجها التدريبي لتقديم التدريب لموظفي الجامعات وقياداتها حول كيفية التعرف على معاداة السامية في الجامعات في جميع أنحاء أستراليا.
- في فبراير 2026، ستحضر المبعوثة الخاصة اجتماع وزراء التعليم لتقديم تحديث بشأن خطة معالجة معاداة السامية ودعم مناقشة حول دور النظام التعليمي والمجتمعات المدرسية.
- إنشاء المجلس الخبراء المعني بحوكمة الجامعات، والذي قدم لاجتماع وزراء التعليم مبادئ لضمان أن تكون الجامعات آمنة ومرحبة بالجميع.
- كلّفت المفوضية الأسترالية لحقوق الإنسان بإجراء دراسة "الاحترام في الجامعات Respect@Uni Study"، بقيادة مفوض مكافحة التمييز العنصري، السيد غيريداران سيفارامان. تتناول الدراسة مدى انتشار العنصرية الفردية والمؤسسية في الجامعات الأسترالية، وطبيعتها، وتأثيرها، وتجري مشاورات مكثفة مع طلاب الجامعات وموظفيها.
- تعيين الأمين الوطني لمظالم الطلاب، وهي خدمة مجانية ونزيهة للتحقيق في شكاوى الطلاب، بما في ذلك معاداة السامية أو أي شكل آخر من أشكال العنصرية.
- تحديث بيان التوقعات التنظيمية لهيئة ضمان الجودة والتعليم العالي: آليات التظلم والشكوى الطلابية في 3 أكتوبر 2025 في سياق الاحتجاجات في حرم الجامعات.

التوصية رقم 5: الأمن، وإنفاذ القانون والتنسيق

أطلقت الحكومة الأسترالية مبادرات تركز على الوقاية ودعم الأمن، لضمان شعور اليهود بالأمان عند ممارسة شعائرهم الدينية وثقافتهم، والإبلاغ عن أي مضايقات أو ترهيب. وتشمل هذه المبادرات ما يلي:

- إنشاء فرق التحقيقات الأمنية الوطنية الجديدة (NSI) في الشرطة الفيدرالية الأسترالية (AFP). تشمل مهام هذه الفرق التحقيق مع الجماعات الدولية المثيرة للقلق، والهجوم على مستوى عالمي من خلال العمليات والقدرات والعلاقات مع مجتمع الاستخبارات وإنفاذ القانون الدولي.
- أنشأت الشرطة الفيدرالية الأسترالية وحدة العمليات الخاصة "أفالايت" للتحقيق في التهديدات والعنف والكراهية الموجهة ضد الجالية اليهودية الأسترالية والبرلمانيين. وفي عام 2025، أنشأت الشرطة الفيدرالية الأسترالية فرق "الأمن القومي" الجديدة انطلاقاً من نطاق عمليات "أفالايت" القائمة.
- تم إنشاء فرق NSI للتصدي لأعمال العنف ذات الدوافع السياسية، والعنف الطائفي، وجرائم الكراهية التي لا تستوفي معايير التحقيقات في قضايا الإرهاب، ولكنها تُثير الخوف والانقسام بطرق مماثلة داخل المجتمعات الأسترالية. وسيتم تحقيق ذلك من خلال العمليات والقدرات والعلاقات مع مجتمع الاستخبارات وإنفاذ القانون الدولي.
- توفير وتوسيع نطاق تمويل المجلس التنفيذي ليهود أستراليا بمبلغ 159.5 مليون دولار، بالتعاون مع مجموعات أمن المجتمع والمجلس الوطني لأمن المجتمع اليهودي، لتحسين السلامة والأمن في مواقع المجتمع اليهودي، بما في ذلك المعابد اليهودية، وحماية الطلاب اليهود في المدارس والتعليم العالي.

---

[7] - هيئة جودة ومعايير التعليم العالي (TEQSA) هي الهيئة الوطنية المستقلة في أستراليا لضمان الجودة والرقابة على التعليم العالي. تهدف الهيئة إلى حماية مصالح الطلاب وسمعة قطاع التعليم العالي في أستراليا من خلال اتباع نهج متناسب ومُراعي للمخاطر في ضمان الجودة، يدعم التنوع والابتكار والتميز. يجب على جميع المؤسسات التي تُقدم مؤهلات التعليم العالي (دبلوم أو أعلى) في أستراليا أو انطلاقًا منها التسجيل لدى هيئة TEQSA. كما يجب على مؤسسات التعليم العالي التي لم تُمنح صلاحية الاعتماد الذاتي الحصول على اعتماد برامجها الدراسية من الهيئة. تتمتع الجامعات الأسترالية بصلاحية الاعتماد الذاتي، ولا يُشترط عليها الحصول على اعتماد برامجها من هيئة TEQSA. يشمل قطاع التعليم العالي الأسترالي الجامعات الحكومية والخاصة، والفروع الأسترالية للجامعات الأجنبية، ومعاهد التدريب المهني والتقني (TAFE)، والهيئات الحكومية، والهيئات المهنية، والكليات الدينية، وغيرها من المؤسسات المستقلة الربحية وغير الربحية. في يونيو 2020، أعلنت الحكومة الأسترالية عن إنشاء وحدة جديدة لنزاهة التعليم العالي ضمن TEQSA. ستقوم الوحدة بتحديد وتحليل التهديدات الناشئة ومساعدة القطاع على التصدي لها، في مجالات مثل النزاهة الأكاديمية والبحثية، والأمن السيبراني، والتدخل الأجنبي، ومعايير القبول. وقد بدأت الوحدة الجديدة عملياتها في يناير 2021. مزيد من التفاصيل https://www.teqsa.gov.au/

[8] - تُعنى مبادرة موناش للبحوث السريعة حول معاداة السامية بدراسة أسبابها وطبيعتها وسبل معالجتها المحتملة في المجتمع الأسترالي. ومن خلال اتباع نهج قطاعي لفهم كيفية تأثير معاداة السامية على المجتمع الأسترالي، سيعمل فريقنا البحثي على صياغة استجابات الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات والأفراد. مزيد من التفاصيل https://www.monash.edu/arts/acjc/monash-initiative-for-rapid-research-into-antisemitism-mirra

- في إطار مبادرة "أستراليا أكثر أماناً" - استراتيجية أستراليا لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف:
- تم تخصيص 85.9 مليون دولار لإنشاء البرنامج الوطني للدعم والتدخل (NSIP) لمساعدة الولايات والأقاليم على ربط الأفراد بخدمات الدعم وإخراجهم من السلوكيات العنيفة. ويجري تصميم إطار تقييمي بالتعاون مع منسقي مكافحة التطرف العنيف (CVE) لضمان ملاءمة البرنامج الوطني للدعم والتدخل للغرض المنشود.
- تم تخصيص 8.5 مليون دولار أمريكي لتوسيع نطاق خدمة الدعم الناجحة "خطوة معًا" عبر الإنترنت والهاتف على المستوى الوطني، ودعم تدريب العاملين في مجال مكافحة التطرف العنيف والعاملين في الخطوط الأمامية. وتوفر هذه المبادرة الدعم لمن قد يعرفون شخصًا معرضًا لخطر الانخراط في التطرف العنيف.
- تطوير حملة توعية وطنية لمساعدة المجتمع الأسترالي على التعرف على العلامات المبكرة للتطرف ورفع مستوى الوعي بشأن التطرف العنيف.
- تسريع تنفيذ قاعدة البيانات الوطنية لجرائم الكراهية والحوادث من خلال تزويد الولايات والأقاليم بموارد إضافية.
- توفير مبلغ إضافي قدره 20 مليون دولار لتوسيع نطاق التدابير الرامية إلى منع التطرف العنيف وتجنيد الشباب من خلال:
- تقديم الدعم السريري والعلاجي للأفراد الذين يقعون تحت طائلة سلطات إنفاذ القانون كتدخل مبكر لمنع ارتكاب الجرائم في المستقبل.
- إصلاح تشريعي لمعالجة التطرف في مراحله المبكرة.
- مقترحات لمعالجة الأضرار عبر الإنترنت، لا سيما من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي والذكاء الاصطناعي التوليدي.

التوصية رقم 6: الحوكمة الرقمية والتنظيم عبر الإنترنت

في عالمنا المعاصر المتصل، تُدرك الحكومة الأسترالية الآثار الخطيرة التي يُمكن أن يُخلّفها انتشار المحتوى التحريضي على الإنترنت على الأفراد والمجتمعات على حدٍ سواء. ولمعالجة هذه المشكلة، تقوم الحكومة بما يلي:

- سيُوجّه مفوض السلامة الإلكترونية والمبعوثة الخاصة لمكافحة معاداة السامية ووزير الاتصالات للعمل معًا لتقديم المشورة بشأن أفضل الممارسات لمكافحة معاداة السامية على الإنترنت، وتقديم تقرير بذلك إلى الحكومة. وسيدعم هذا استجابة الحكومة لتوصيات المراجعة المستقلة لقانون السلامة على الإنترنت لعام 2021 لضمان ملاءمة قوانين السلامة على الإنترنت في أستراليا للغرض المنشود، بما في ذلك النظر في ما إذا كانت هناك حاجة إلى ترتيبات إضافية للتصدي لخطاب الكراهية على الإنترنت.
- تجريم نشر المعلومات الشخصية (doxxing) – النشر الخبيث للمعلومات الشخصية.
- فرضت الحكومة حظراً تاريخياً على وسائل التواصل الاجتماعي، مما يقيد وصول الأطفال دون سن 16 عاماً إلى هذه الوسائل للحد من وصولهم إلى المحتوى الضار.
- تمت زيادة التمويل المخصص لمفوض السلامة الإلكترونية أربع مرات، وهو المسؤول عن تنفيذ برنامج مكافحة الإساءة الإلكترونية والتنمر الإلكتروني للبالغين، والذي يهدف إلى معالجة وإزالة المواد المنشورة على الإنترنت التي تهدف إلى إلحاق ضرر جسيم بالأفراد من خلال المحتوى التهديدي أو المضايق أو المسيء. ويشمل ذلك المواد المعادية للسامية.

التوصية رقم 7: الثقافة والفنون والإذاعة العامة

كما هو معترف به في خطة مكافحة معاداة السامية، يمكن للخطاب العام أن يلعب دوراً قوياً في مواجهة الخرافات والمفاهيم الخاطئة الضارة، وفي تعزيز القصص والتمثيلات التي تؤكد الهوية الثقافية. تعمل الحكومة الأسترالية على تعزيز التماسك الاجتماعي والتفاهم الثقافي من خلال:

- توفير تمويل إضافي لهيئة الإذاعة الخاصة (SBS) لتوسيع إنتاج برنامج SBS Examines - وهو بودكاست يهدف إلى دحض المعلومات المضللة والمغلوطة التي تؤثر على التماسك الاجتماعي في أستراليا.
- تقديم التمويل لمؤسسات الأخبار المجتمعية في إطار برنامج دعم وسائل الإعلام الإخبارية. في عام 2025، شمل ذلك دعم مجموعة بولاريس الإعلامية، ناشرة صحيفة "أخبار يهود استراليا https://www.australianjewishnews.com/" وصحيفة "ذا جيوويش إندبندنت https://thejewishindependent.com.au/".

- تقديم تمويل بقيمة 85.7 مليون دولار لمؤسسة البث المجتمعي على مدى 3 سنوات لتنفيذ برنامج البث المجتمعي، الذي يدعم أكثر من 450 جهة بث مجتمعية تربط المجتمعات وتضخم الأصوات المتنوعة.
- بالشراكة مع اتحاد مجالس المجتمعات العرقية في أستراليا من خلال برنامج منح بقيمة 1.5 مليون دولار لدعم التثقيف الإعلامي في المجتمعات المتنوعة ثقافيًا ولغويًا.
- إطلاق دورة "التعامل مع اللحظة: مكافحة العنصرية في الرياضة المجتمعية" – دورة مجانية عبر الإنترنت لمساعدة مدربي المجتمع ومديري الفرق والحكام على الاستجابة عند وقوع العنصرية.
- إنشاء أماكن عمل إبداعية لدعم أماكن عمل عادلة وآمنة ومحترمة للفنانين والعاملين في مجال الفنون والمنظمات الفنية في أستراليا من خلال توفير المعلومات والموارد ومعلومات الإحالة حول الأجور والسلامة والاحترام.

التوصية رقم 8: التوعية العامة للمجتمع بشأن معاداة السامية وبناء التماسك الاجتماعي

تواصل الحكومة الأسترالية العمل مع مختلف المجتمعات لتعزيز التماسك الاجتماعي وتوعية الأستراليين بالأضرار التي تسببها معاداة السامية، بما في ذلك:

- القيام بحملة مستهدفة على وسائل التواصل الاجتماعي في اليوم الدولي للأمم المتحدة لمكافحة خطاب الكراهية لتشجيع الإبلاغ عن الحوادث وتدخل المارة (18 يونيو 2025).
- إطلاق صفحة وزارة الشؤون الداخلية الإلكترونية الخاصة بمواجهة الكراهية[9]، والتي تتضمن موارد لدعم الضحايا وبوابة للإبلاغ عن المحتوى المتطرف على الإنترنت.
- تمويل المفوضية الأسترالية لحقوق الإنسان لإطلاق حملة جديدة لمكافحة العنصرية لمعالجة هذه القضية بشكل مباشر: على الموقع الالكتروني: لا مجال للتهاون في العنصرية[10].

التوصية رقم 9: الهجرة والجنسية

تتعاون الحكومة الأسترالية مع المبعوثة الخاصة المعنية بمعاداة السامية لتعزيز تدريب موظفي الهجرة فيما يتعلق بمعاداة السامية وسلوكيات الكراهية. ويشمل ذلك ما يلي:

- دمج خبرة المبعوثة الخاصة وموارده في التدريب الإداري.
- إطلاق برنامج تدريبي أساسي مُنقّح لجميع صانعي قرارات التأشيرات والجنسية، مع محتوى صريح حول التعرّف على معاداة السامية.
- تـقديم تدريب متقدم وموجه لقادة الفرق والموظفين المتخصصين، مما يضمن قدرة أكثر تطوراً على التعرف على معاداة السامية في سياق معالجة التأشيرات.
- ستكون مجموعة الهجرة التابعة لوزارة الشؤون الداخلية أول من يتلقى تدريباً للتوعية بمعاداة السامية. وسيضمن هذا التدريب تطبيق صانعي القرار بشكل صارم للأحكام المتعلقة بالتشهير والتحريض على الفتنة ضد حاملي التأشيرات والمتقدمين الذين لديهم آراء معروفة بمعاداة السامية.
- منح وزير الداخلية صلاحيات جديدة لرفض تأشيرات دخول أولئك الذين ينشرون الكراهية والانقسام.

تدرس الحكومة الأسترالية ردها على تقرير لجنة الشؤون القانونية والدستورية بمجلس الشيوخ بشأن حركات التطرف اليميني في أستراليا الذي صدر [في ديسمبر 2024].

التوصية رقم 10: المشاركة متعددة الثقافات وتعايش الأديان

أستراليا الـمعاصرة هي أستراليا متعددة الثقافات. ولتحسين دعم تنسيق السياسات والبرامج التي تعزز فوائد التعددية الثقافية، أنشأت الحكومة الأسترالية مكتب الشؤون متعددة الثقافات (OMA) في وزارة الشؤون الداخلية[11].

---

[9] - الكراهية مرفوضة. لا مكان للكراهية في أستراليا، مهما كان نوعها أو معتقداتها. يجب أن يتمتع كل أسترالي، بغض النظر عن هويته أو معتقداته، بحرية العيش في أي مجتمع أسترالي، دون تحيز أو تمييز. إذا تعرضت للكراهية أو العنصرية أو التمييز، أو شهدتها، فلا تسكت عنها؛ بل تكلم. جرائم الكراهية: تُعتبر الجريمة التي تُرتكب بدافع الكراهية تجاه شخص أو مجموعة من الأشخاص، بسبب خصائصهم المحددة، جريمة كراهية. ومن أمثلة هذه الخصائص: العرق، والدين، والجنس، والميول الجنسية، والهوية الجنسية، وحالة الخنوثة، والإعاقة، والجنسية، والأصل القومي أو العرقي، والرأي السياسي. لمزيد من التفاصيل https://www.homeaffairs.gov.au/about-us/our-portfolios/social-cohesion/about-social-cohesion/addressing-hate

[10] - https://humanrights.gov.au/our-work/campaigns/race/theres-nothing-casual-about-racism

[11] - https://www.homeaffairs.gov.au/about-us/our-portfolios/multicultural-affairs

من بين مهامها الأخرى، تدير هيئة إدارة الشؤون القبلية شبكةً راسخةً من ضباط الاتصال المجتمعي، تدعم بشكل مباشر إيصال المعلومات الرسمية إلى المجتمعات متعددة الثقافات، وتوفر آليةً لهذه المجتمعات لتبادل أولوياتها وشواغلها. وتقود الهيئة مبادرات أسبوع الوئام واليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، وهما مناسبتان مخصصتان للاحتفاء بجميع الثقافات والأديان الأسترالية، وللنظر في مكافحة الكراهية في مجتمعنا، بما في ذلك معاداة السامية.

كما تعمل الحكومة الأسترالية على تمكين المجتمعات المتنوعة ثقافياً ولغوياً لقيادة مشاريع تعكس تجاربها وتطلعاتها الخاصة، من خلال منح متعددة الثقافات.

التوصية رقم 11: التفاعل والمشاركة العالميان

تتعاون الحكومة الأسترالية بنشاط مع الشركاء الدوليين لمكافحة معاداة السامية، بما في ذلك كونها عضواً في تحالف[12] المادة 18 (المعروف أيضاً باسم التحالف الدولي للحرية الدينية أو المعتقد)[13]، ومجموعة الاتصال الدولية المعنية بحرية الدين أو المعتقد، والتحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة.

تُعرب الحكومة الأسترالية باستمرار عن قلقها في المحافل الدولية إزاء تزايد معاداة السامية عالميًا، مع التأكيد على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحتها. وفي اجتماع اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2025، جددت أستراليا إدانتها القاطعة لمعاداة السامية. وخلال اجتماع مجلس حقوق الإنسان في أكتوبر 2025، أكدت أستراليا مجددًا التزامها الراسخ بالتصدي لآفة معاداة السامية.

ستعمل الحكومة على تعزيز التعاون الدبلوماسي وتبادل أفضل الممارسات، بما في ذلك دعم التبادلات على مستوى المسؤولين مع الشركاء الرئيسيين بما في ذلك المملكة المتحدة البريطانية وكندا، ومن خلال انضمام المبعوثة الخاصة بانتظام والتواصل مع المبعوثين الخاصين الآخرين المخصصين لمكافحة معاداة السامية، مع إعطاء الأولوية للتوافق والتعلم المشترك.

وقّعت الحكومة الأسترالية أيضاً على المبادئ التوجيهية العالمية لمكافحة معاداة السامية[14]، وانضمت إلى بيان آلية الاستجابة السريعة لمجموعة السبع بشأن القمع الإيراني العابر للحدود والأنشطة الخبيثة الأخرى، منددةً بالهجمات المصممة لتقسيم المجتمعات وترهيب المجتمعات اليهودية[15].

التوصية رقم 12: حيوية وحماية الحياة اليهودية

ينبغي أن يتمتع جميع الأستراليين بحرية التعبير عن آرائهم، وممارسة شعائرهم الدينية، وممارسة حياتهم اليومية دون أي مضايقات. وتدعم الحكومة الأسترالية المؤسسات اليهودية من خلال:

- تقديم التمويل لمعهد الهولوكوست في غرب أستراليا[16] لمركز التعليم التابع للمعهد في يوكين للمساعدة في رفع مستوى المنشأة إلى معايير عالمية المستوى.
- دعم إنشاء مركز الحياة اليهودية والتسامح ليكون بجوار متحف سيدني اليهودي[17] بموجب منحة الأماكن متعددة الثقافات ذات الأهمية.
- دعم استبدال وترميم لفائف التوراة الموجودة في كنيس أداس إسرائيل[18].
- تخصيص 4.4 مليون دولار لبناء المركز الوطني لتعليم الهولوكوست في كانبرا، ليكون بمثابة حصن دائم ضد معاداة السامية والكراهية[19].

---

12 - https://www.article18alliance.org/
13 - https://www.state.gov/international-religious-freedom-or-belief-alliance/
14 - https://www.aseca.gov.au/resources/global-guidelines-countering-antisemitism
15 - https://www.dfat.gov.au/news/media-release/g7-rapid-response-mechanism-rrm-statement-iranian-transnational-repression-and-other-malign-activities
16 - https://holocaustinstituteofwa.org.au/
17 - https://sydneyjewishmuseum.com.au/
18 - https://www.pm.gov.au/media/support-rebuilding-adass-synagogue
19 - https://www.pm.gov.au/media/albanese-government-help-deliver-national-holocaust-education-centres-future-generations

- دعم الحي الفني اليهودي في ملبورن، وضمان أن يصبح منطقة عالمية المستوى تحتفي بالحياة والفنون والثقافة والتعليم والتاريخ اليهودي داخل منطقة إسترنويك الثقافية[20].

التوصية رقم 13: التشاور المجتمعي، والرصد، والتقييم، وجمع البيانات

تسلط خطة مكافحة معاداة السامية الضوء على الدور المهم لجمع البيانات في صياغة السياسات والبرامج الفعالة.

بدأت الحكومة الأسترالية العمل على إنشاء قاعدة بيانات وطنية لجرائم الكراهية وحوادثها[21]، وستُسرّع من وتيرته. وتُنفّذ هذه المبادرة الهامة بالتعاون مع جميع الولايات والأقاليم، وستُسهم في فهمٍ أوضح لانتشار جرائم الكراهية وتأثيرها، مما يُتيح تطوير استجابات أكثر فعالية.

في 2 أكتوبر 2025، وافق مجلس وزراء الشرطة[22] على تقديم البيانات الحالية المستندة إلى المعلومات الإحصائية في الأنظمة الحالية لدعم إنشاء المرحلة الأولى من قاعدة البيانات.

التطلع إلى المستقبل

تشيد الحكومة الأسترالية بالعمل المتميز الذي تقوم به المبعوثة الخاصة لمكافحة معاداة السامية، والذي سيكون له دور حاسم في إيصال صوت أولئك الذين عانوا طويلاً من الكراهية والتمييز ومعاداة السامية في جميع أنحاء أستراليا.

تتطلع الحكومة الأسترالية إلى مواصلة العمل مع المبعوثة الخاصة، والعمل معًا على تحقيق برنامج قوي للقضاء على معاداة السامية. وستبني على العمل المكثف الموضح في هذا الرد لتقديم المزيد من التدابير التي تستجيب للإجراءات الرئيسية لخطة مكافحة معاداة السامية. وفي أعقاب الأحداث المروعة التي وقعت في 14 ديسمبر، تظل هذه الحكومة ثابتة على التزامها بعدم تكرار هذه المأساة أبدًا.

خطة المبعوثة الخاصة لمكافحة معاداة السامية إطار عمل موجه نحو السياسات للحكومة والمجتمع الأسترالي[23]

كل فعل معادٍ للسامية هو إهانة لهويتنا كأستراليين. أنتوني ألبانيز، 21 يناير 2025

التمهيد

تواجد اليهود في أستراليا منذ الأسطول الأول. وباعتبارهم جزءًا من نسيج المجتمع الأسترالي منذ بداياته، ساهم اليهود الأستراليون مساهمة فعّالة في جميع مجالات الحياة الوطنية: المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية. وقد شهدوا مستويات عالية من التكامل الاجتماعي، وحتى وقت قريب، مستويات منخفضة نسبيًا من معاداة السامية. ومع ذلك، منذ 7 أكتوبر 2023، ارتفعت معاداة السامية إلى مستويات مقلقة للغاية في أستراليا.

وقد نتج ذلك عن الصراع في الشرق الأوسط، والروايات المُضلّلة في وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي، وانتشار الأيديولوجيات المتطرفة. وقد عادت الأساطير القديمة والمعلومات المضللة إلى الظهور بأشكال جديدة لتبرير العنف والتهديدات ضد المجتمع اليهودي الأسترالي. من الهتافات المليئة بالكراهية خارج دار أوبرا سيدني، التي منعت الآخرين من حضور الموقع، إلى إلقاء القنابل الحارقة على كنيس يهودي في ملبورن، يُظهر لنا ما يحدث عندما تُترك الكراهية دون رادع.

لقد دفعت موجة الكراهية هذه العديد من اليهود الأستراليين - الذين احتضنوا هذا البلد لأجيال - إلى التشكيك في سلامتهم ومكانتهم في مجتمعنا. لطالما رحبت أستراليا بالناس من جميع أنحاء العالم مع فهم واضح بأن الكراهية المستوردة لا مكان لها هنا. ومعاداة السامية، أقدم الكراهية وأكثرها استمرارًا، ليست استثناءً. معاداة السامية ليست تهديدًا لليهود فحسب؛ بل تهاجم أساس أمتنا؛ العدالة والمساواة والاحترام الذي نكنه لبعضنا البعض. إنها تتعارض مع جميع القيم الأسترالية التي نعتز بها. عندما لا يتم التصدي للكراهية، فإن ديمقراطيتنا معرضة للخطر.

---

[20] - https://www.pbo.gov.au/elections/2025-general-election/2025-election-commitments-costings/Creative-Australia-redirect-towards-Melbourne-Jewish-Arts-Quarter-and-supporting broadcasting

[21] - https://www.pbo.gov.au/elections/2025-general-election/2025-election-commitments-costings/national-racial-discrimination-and-hate-crimes-database

[22] - https://www.homeaffairs.gov.au/how-to-engage-us-subsite/files/police-ministers-council-communiques/police-ministers-council-communique-2-october-2025.pdf

[23] - https://www.aseca.gov.au/sites/default/files/2025-07/2025-aseca-plan.pdf

يجب أن يكون الرد واضحًا لا لبس فيه. لا مكان لمعاداة السامية في أستراليا الحديثة. هذه الخطة لمكافحة معاداة السامية هي من إعداد المبعوثة الخاصة. إنها دعوة للعمل وخطة عمل. تسعى إلى معالجة أسباب معاداة السامية، ومواجهة أشكالها المتعددة، وتثقيف الأستراليين عنها ومخاطرها، وضمان حماية المجتمع اليهودي، ودعم القيم الديمقراطية الليبرالية التي توحد الجميع كأستراليين.

تأتي هذه الخطة عقب إنشاء مكتب المبعوثة الخاصة لأستراليا لمكافحة معاداة السامية في 9 يوليو 2024، وهي تستند إلى أبحاث ومشاورات واستفسارات برلمانية خلال عامي 2024 و2025، بالإضافة إلى عمل المبعوثين الخاصين ومنسقي مكافحة معاداة السامية (SECCA) في ولايات قضائية أخرى. ومن الواضح أن تنفيذ الخطة سيتطلب دعمًا من حكومتي الولايات والحكومة الفيدرالية في العديد من المجالات، ولكن يجب أن يأتي الدعم من جهات أخرى أيضًا. وتُعد هذه الخطة دعوةً للعمل الجماعي.

يجب ألا تقتصر مسؤولية مكافحة معاداة السامية على المجتمع اليهودي وحده؛ ولا يمكننا أن نتوقع من الحكومات وحدها أن تكافح معاداة السامية نيابةً عن الأستراليين. ويجب على قادة المجتمع والمعلمين والشركات ووسائل الإعلام والمبدعين والمواطنين أن يتحدوا. إنها مسؤولية مشتركة بين جميع الأستراليين.

توضح الصفحات التالية كيف ستتعامل المبعوثة مع معاداة السامية في التعليم والقانون والفضاءات الرقمية والحياة المجتمعية. وفي بعض المجالات، يجري إحراز تقدم، ولا يتطلب سوى الرصد والتعديل؛ بينما تتطلب مبادرات أخرى مزيدًا من التحليل قبل التنفيذ الكامل. علينا المضي قدمًا بعزم لمواجهة الكراهية، واثقين بأن أستراليا، بتكاتفنا، ستبقى بلدًا ينعم فيه جميع الأستراليين، بمن فيهم اليهود الأستراليون، بالكرامة والإنصاف والأمان والاحترام المتبادل. جيليان سيغال، مبعوثة أستراليا الخاصة لمكافحة معاداة السامية.

1)المقدمة

تأطير التحدي غالبًا ما توصف معاداة السامية بأنها أقدم كراهية في العالم، حيث تطفو على السطح في أوقات التوتر المجتمعي أو التأثيرات الخارجية. في حين أن الأحداث المأساوية التي وقعت في 7 أكتوبر 2023 جلبت انتفاضة من الكراهية الموجهة إلى المجتمع اليهودي في جميع أنحاء العالم، إلا أن هذا التحيز الخبيث كان يتزايد بالفعل بشكل مطرد في أستراليا - مما يهدد التماسك الاجتماعي ويقوض سلامة ديمقراطيتنا. بمجرد رفضها على أنها هامشية، أصبحت معاداة السامية تهديدًا رئيسيًا، مما يشكل تحديًا للقيم الوطنية والسلامة العامة.

2.1 أزمة وطنية بالأرقام

من أكتوبر 2023 إلى سبتمبر 2024، ارتفعت الحوادث المعادية للسامية بنسبة 316٪، مع الإبلاغ عن أكثر من 2000 حالة - تهديدات واعتداءات وتخريب وترهيب. في أكتوبر ونوفمبر 2023 وحدهما، زادت الحوادث بأكثر من 700٪ مقارنة بالعام السابق، مما يعكس التحريض من قبل أولئك الذين لديهم آراء متطرفة والمعلومات المضللة في وسائل الإعلام وعلى الإنترنت.

تستثني هذه الأرقام الكثير من الكراهية عبر الشابكة (الإنترنت)، حيث انفجرت معاداة السامية. تشمل الحوادث البارزة إلقاء قنابل حارقة على كنيس أداس إسرائيل في ملبورن، وإلقاء قنابل حارقة على مركز لرعاية الأطفال مجاور لكنيس ومدرسة، وإلقاء قنابل حارقة على السيارات في المناطق السكنية والاستهداف المتكرر للمدارس اليهودية وأماكن العبادة بالكتابات على الجدران.

في فبراير 2025، أعلن المدير العام لجهاز الاستخبارات الأمنية الأسترالي مايك بيرجيس أن معاداة السامية هي التهديد الرئيسي للحياة في أستراليا.

2.2 تفكيك دوافع معاداة السامية

إن الارتفاع المفاجئ في معاداة السامية الذي شهدناه في الأشهر الثمانية عشر الماضية في أستراليا مدفوع بأيديولوجيات متطرفة عبر الإنترنت وخارجها. أصبحت بعض المنصات عبر الإنترنت ناقلات لنظريات المؤامرة وخطاب الكراهية.

يسلط البحث الذي كلف به المبعوثة الخاصة الضوء على انقسام صارخ بين الأستراليين الذين تقل أعمارهم عن 35 عامًا وأولئك الذين تزيد أعمارهم عن 35 عامًا، مما يعكس الاختلافات بين الأجيال في استهلاك وسائل الإعلام والتصورات التي لدى الأستراليين الأصغر سنًا عن الشرق الأوسط والمجتمع اليهودي.

يبدو أيضًا أن هناك اختلافات بين الأجيال في فهم الهولوكوست وآثاره على المجتمع. وقد أثرت هذه الاختلافات في المواقف تجاه الأستراليين اليهود ووجود دولة إسرائيل على العديد من عناصر هذه الخطة، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى تحسين التعليم والفهم وأفضل الممارسات في المدارس والجامعات ووسائل التواصل الاجتماعي والرياضة.

2.3 الآثار الاجتماعية الأوسع نطاقًا

تُهدد معاداة السامية الديمقراطية والتماسك الاجتماعي في أستراليا. كما أن أعمال التخريب والعنف ضد المؤسسات اليهودية تُغذي الخوف والعزلة، مما يدفع الأستراليين اليهود إلى الانسحاب من الحياة المجتمعية. ويخشى الآباء اليهود إرسال أطفالهم إلى المدرسة. ويواجه الناجون من الهولوكوست صدمة متجددة.

يُبلغ المهنيون عن تدقيق غير عادل في ولائهم لأستراليا. ويجد المبدعون الذين تم التشهير بهم أنفسهم منبوذين. وتعكس المناقشات التي كانت غير واردة في السابق بين الأستراليين اليهود حول وجود "خطة بديلة" - أي الهجرة إلى مكان آخر في حال أصبحت أستراليا بيئة معادية بشكل لا يُطاق - انعدام الأمن الذي يشعر به الكثير منهم الآن.

معاداة السامية ظاهرة جلية في المدارس والجامعات، وقد ترسخت وأصبحت أمرًا طبيعيًا في الأوساط الأكاديمية والثقافية. علينا إيجاد حل عاجل لهذه المشكلة. نحن نسير في مسار خطير، حيث يُعرّض الشباب الذين نشأوا على حمية من التضليل والمعلومات المغلوطة عن اليهود اليوم أنفسهم لخطر أن يصبحوا معاديين للسامية تمامًا غدًا.

2.4 الاستجابات المؤسسية والحكومية

على الرغم من الترحيب بمبادرات مثل عملية أفالايت للشرطة الفيدرالية الأسترالية وقوانين جرائم الكراهية الجديدة (التي صدرت في أوائل عام 2025)، إلا أن الفجوات الاستراتيجية لا تزال قائمة. لا تزال معاداة السامية مستمرة في المؤسسات الثقافية والأكاديمية، وخاصة في الحرم الجامعي. في عام 2024، شعر أكثر من 60٪ من الطلاب اليهود الأستراليين الذين تعرضوا لمعاداة السامية بعدم دعم مؤسساتهم، وفقًا لمسح أجراه الاتحاد الأسترالي للطلاب اليهود.

كما تم الإبلاغ عن العديد من الأمثلة على التمييز الفردي والنظامي في القطاع العام - بما في ذلك بين المعلمين والممرضات وموظفي الخدمة المدنية.

2.5 المبادئ التوجيهية العالمية والتزام أستراليا

عززت أستراليا التزامها العالمي بمكافحة معاداة السامية من خلال تأييد المبادئ التوجيهية العالمية لمكافحة معاداة السامية (المبادئ التوجيهية)، التي اعتمدتها العديد من البلدان في يوليو 2024 في الذكرى الثلاثين لتفجير AMIA، المركز المجتمعي اليهودي في بوينس آيرس.

يعزز هذا التأييد الجهود المحلية ويعكس نهجًا عالميًا للدفاع عن الديمقراطية والتماسك الاجتماعي. وقد استُرشدت هذه الخطة بالمبادئ التوجيهية. وتواصل المبعوثة الخاصة التواصل مع نظرائه في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في كندا والمملكة المتحدة، لتبادل المعرفة وأفضل الممارسات والاستراتيجيات.

2.6 نحو استجابة وطنية موحدة

تتطلب مواجهة معاداة السامية نهجًا وطنيًا موحدًا، قائمًا على القيم الديمقراطية وسيادة القانون والأدلة. إن التبني الواسع النطاق للتعريف العملي لمعاداة السامية الذي وضعه التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست هو أمر أساسي للتمييز بين النقد المشروع المحتمل والكراهية، وخاصة عندما تخفي معاداة الصهيونية معاداة السامية.

تحدد هذه الخطة إصلاحات واضحة وقابلة للتنفيذ: قانونية وتعليمية وأمنية ورقمية وثقافية. وستكون الاستراتيجيات القائمة على الأدلة والمشاركة الشاملة أمرًا أساسيًا لإصلاح التعددية ووحدتنا. ونظرًا لأن حكومات الولايات مسؤولة عن المجالات الرئيسية للصحة والتعليم، فإن هذه الخطة تسعى إلى العمل مع كل من الحكومات الفيدرالية وحكومات الولايات لتنسيق مناهجها.

إن التحرك الآن سيُرسي سوابق دائمة، ويعزز التعددية الثقافية، ويؤكد مبدأ أن الدفاع عن فئة واحدة يحمي الجميع. وقد سلّطت أبحاث مكتب المبعوثة الضوء على مخاوف خاصة بشأن بعض مواقف الشباب الأسترالي. لذا، من الضروري العمل على منع هذا التهديد من أن يصبح تهديدًا طويل الأمد أو عابرًا للأجيال.

3)مجالات العمل الاستراتيجية

يتطلب التصدي لتحدي معاداة السامية استراتيجية وطنية واضحة ومنسقة تشمل المجالات القانونية والتعليمية والثقافية والإعلامية والأمن القومي. ويرتكز هذا الإطار على 13 مجالاً محورياً مترابطاً، يُعد كل منها بالغ الأهمية لتعزيز السلامة والوحدة الوطنية والمرونة. وتشكل هذه المجالات مجتمعةً خارطة طريق شاملة لمواجهة معاداة السامية ودعم القيم التي تُميز أستراليا.

3.1 التعريف الهدف

إرساء فهم وطني واضح لمعاداة السامية في جميع مجالات مسؤولية حكومتي الولايات والحكومة الفيدرالية. ويُعد توحيد تعريف وطني موحد لمعاداة السامية خطوة أولى حاسمة نحو العمل المنسق. وقد أقرت الحكومة الأسترالية، والعديد من حكومات الولايات، وعشرات الحكومات الدولية، التعريف العملي لمعاداة السامية الصادر عن التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA)، بما في ذلك أمثلة توضيحية، كأفضل ممارسة لتحديد معاداة السامية.

وبعد إدراكها لقيمته ومكانته، ينبغي على الحكومة الأسترالية أن تُلزم بتطبيق واعتماد تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست بشكل متسق على جميع مستويات الحكومة والمؤسسات العامة والهيئات التنظيمية. سيوفر هذا إطارًا موحدًا لتحديد الحوادث المعادية للسامية والتثقيف بشأنها ورصدها والاستجابة لها بفعالية.

الإجراءات الرئيسية:

- ستعمل المبعوثة مع حكومات الولايات والحكومات الفيدرالية للمطالبة باستخدام تعريف IHRA العملي لمعاداة السامية على جميع مستويات الحكومة والمؤسسات العامة لإبلاغ فهمهم العملي لمعاداة السامية.
- ستنشر المبعوثة دليلاً تكميليًا لتعريف IHRA (دليل IHRA)، والذي سيساعد في تطبيقه في السياق الأسترالي.

3.2 إصلاح القانون والتدريب والإنفاذ الهدف

ضمان أن التشريعات الحالية لمكافحة السلوك البغيض والترهيبي، بما في ذلك السلوك الذي يستهدف المجتمع اليهودي، مناسبة - وتظل كذلك، وأن المسؤولين عن جميع مراحل إنفاذ القانون يعملون بفعالية ضمن هذا الإطار القانوني. تزويد الشرطة والمدعين العامين والهيئات التنظيمية والقضاء بفهم شامل لمعاداة السامية، مما يجعل أستراليا متماشية مع الولايات القضائية الأخرى التي لديها مبادرات تدريبية متقدمة جيدًا.

الإجراءات الرئيسية:

- بدعم من الحكومة، ستقوم المبعوثة بمراجعة، وتعزيز التشريعات الفيدرالية والتشريعات الولائية والإقليمية، حيثما كان ذلك مناسبًا، التي تتناول السلوك المعادي للسامية وغيره من السلوكيات البغيضة أو المخيفة، بما في ذلك فيما يتعلق بجرائم التشهير الخطيرة والترويج العام للكراهية والمشاعر المعادية للسامية، وعرض الرموز والإيماءات النازية وغيرها من الرموز المحظورة، والجرائم الجنائية الأخرى التي تنطوي على سلوك معاد للسامية، وأنشطة الاحتجاج العنيفة أو المخيفة.
- ستضع المبعوثة إرشاداتٍ ويضمن توفير تعليم شامل للشرطة والمدعين العامين والقضاء والسلطات التنظيمية بحيث يُسترشد تطبيق القانون بفهمٍ شاملٍ لمعاداة السامية.
- ستعمل المبعوثة مع الإدارات المعنية لضمان التسجيل المتسق لجرائم وحوادث الكراهية المعادية للسامية من خلال قاعدة بيانات وطنية، بما في ذلك بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب ومتاحة للجمهور.

3.3 التعليم والتوعية والخطاب العام الهدف

تعزيز المرونة المجتمعية على المدى الطويل من خلال ضمان فهم المجتمع الأسترالي لطبيعة وتاريخ وخطر معاداة السامية والإلمام بها. التعليم ضروري لمنع معاداة السامية ومعالجتها. يجب أن نمنع تطبيع معاداة السامية داخل النظام التعليمي.

يجب اعتماد نهج وطني متسق نسبيًا للتثقيف بشأن معاداة السامية، بما في ذلك فهم الهولوكوست كدراسة حالة رئيسية لما يمكن أن تؤدي إليه معاداة السامية غير الخاضعة للرقابة، في جميع المدارس.

يجب أن يحصل المعلمون وموظفو الخدمة العامة على تدريب للتعرف على معاداة السامية ومعالجتها في الفصول الدراسية والأماكن العامة.

في ضوء البيانات التي تُظهر أن الأستراليين الأصغر سنًا أكثر عرضة من الأستراليين الأكبر سنًا لاعتناق آراء معادية للسامية، ينبغي على الحكومات العمل مع المبعوثة الخاصة، بالتشاور مع المجتمع اليهودي، لدعم الأصوات الموثوقة لدحض الآراء المعادية للسامية، لا سيما على منصات التواصل الاجتماعي.

وعلى نطاق أوسع، ينبغي إلزام المؤسسات الإعلامية الممولة من القطاع العام بالالتزام بمعايير تحريرية واضحة تعزز التقارير العادلة والمسؤولة لتجنب إدامة الروايات أو التمثيلات غير الصحيحة أو المشوهة لليهود. معًا، يمكن للتعليم والرسائل العامة والإعلامية ومساءلة وسائل الإعلام أن تدفع التغيير الثقافي وتبني أستراليا أقوى وأكثر شمولاً.

الإجراءات الرئيسية:

- بدعم من الحكومة، ستُدمج المبعوثة التثقيف حول الهولوكوست ومعاداة السامية، مع خطط دروس مناسبة، في المناهج الدراسية الوطنية والمدارس الحكومية، بالتنسيق مع الحكومة والأنظمة المدرسية الكاثوليكية والمستقلة.
- ستقدم المبعوثة إرشادات للحكومة بشأن التثقيف حول معاداة السامية للمعلمين والمسؤولين الحكوميين لضمان حصولهم على فهم أساسي وعملي.
- ستُنشئ المبعوثة مشروعًا لدعم الأصوات الموثوقة لدحض الآراء المعادية للسامية علنًا، لا سيما عبر منصات التواصل الاجتماعي.
- ستُراقب المبعوثة المؤسسات الإعلامية لتشجيعها على تقديم تقارير دقيقة وعادلة ومسؤولة، ومساعدتها على الالتزام بمعاييرها التحريرية والتزامها بالحياد والتوازن، وتجنب قبول الروايات الكاذبة أو المُحرّفة.
- ستُقدّم المبعوثة توصيات للحكومة بشأن تعزيز التثقيف حول التاريخ والهوية والثقافة اليهودية ومعاداة السامية في مناهج المدارس الثانوية لتعزيز الفهم ومكافحة التحيز.

3.4 المساءلة المؤسسية وإصلاح الجامعات الهدف

ضمان مساءلة المؤسسات العامة، وخاصة الجامعات، عن التصدي لمعاداة السامية، وضمان بيئة خالية من العداء أو المضايقة أو الترهيب، تتيح لجميع أعضاء مجتمع الجامعة المشاركة الكاملة.

يجب على الجامعات ضمان اعتمادها تعريفًا لمعاداة السامية يكون فعالاً في التصدي لمعاداة السامية في الحرم الجامعي عمليًا، بما في ذلك دمجه في مدونات قواعد السلوك. كما يجب عليها الإبلاغ بشفافية عن الشكاوى والإجراءات التأديبية.

والأهم من ذلك، يجب على الجامعات تبني التغيير الثقافي لإنهاء تسامحها مع السلوك المعادي للسامية. يجب محاسبة جميع أعضاء مجتمع الجامعة - بمن فيهم الموظفون والطلاب والزوار - الذين يروجون لخطاب معادٍ للسامية أو يتحرشون بالطلاب أو الأكاديميين اليهود.

في حال استمرار وجود مشاكل كبيرة في الجامعات بحلول بداية العام الدراسي 2026، وفقًا لتقييم تقرير المبعوثة، يجب إجراء تحقيق قضائي متخصص لمعالجة القضايا النظامية، بما في ذلك التحقيق في مصادر التمويل الأجنبية للأنشطة المعادية للسامية والأكاديميين في الجامعات.

الإجراءات الرئيسية:

- ستُعدّ المبعوثة ويُطلق تقريرًا جامعيًا، يُقيّم تطبيق كل جامعة للممارسات والمعايير الفعّالة لمكافحة معاداة السامية، بما في ذلك أنظمة الشكاوى وسياسات أفضل الممارسات، بالإضافة إلى دراسة مدى ملاءمة بيئة الحرم الجامعي/ الشابكة (الإنترنت) للطلاب والموظفين اليهود للمشاركة بنشاط وعلى قدم المساواة في الحياة الجامعية.
- ستعمل المبعوثة مع الحكومة لتمكين حجب التمويل الحكومي، حيثما أمكن، عن الجامعات أو البرامج أو الأفراد داخل الجامعات الذين يُسهّلون أو يُمكّنون أو يفشلون في مكافحة معاداة السامية. وبالتعاون مع الحكومة وهيئات المنح، ستُحدّد المبعوثة، حيثما أمكن، إمكانية إنهاء جميع المنح العامة المُقدّمة للمراكز الجامعية أو الأكاديميين أو الباحثين في حال انخراط المستفيد في خطاب أو أفعال معادية للسامية أو تمييزية أو كراهية.

- ينبغي أن تُشكّل الحكومة الفيدرالية لجنة تحقيق في معاداة السامية في الحرم الجامعي، بما في ذلك مصادر تمويل المجموعات المُنظّمة لمعاداة السامية، إذا استمرت المشاكل النظامية في الجامعات بحلول بداية العام الدراسي 2026.
- بالتعاون مع هيئة جودة ومعايير التعليم العالي، ستدعو المبعوثة إلى ضمان اتخاذ إجراءات منهجية لعكس المسار الخطير لمعاداة السامية المُعتادة في العديد من البرامج الجامعية والحرم الجامعي.

3.5 الأمن وإنفاذ القانون والتنسيق الهدف

ضمان السلامة الجسدية المستمرة للمجتمعات اليهودية والحفاظ على قدرة قوية لإنفاذ القانون لمنع التهديدات المعادية للسامية والتصدي لها.

من غير المقبول ولا المقبول أن يضطر جزء من مجتمعنا إلى تغطية مدارسه ومراكزه المجتمعية وأماكن عبادته بطبقات متعددة من الأمن المادي لحماية نفسه من التهديدات الحقيقية. للأسف، إلى أن يتم تحديد مصادر هذه التهديدات ومعالجتها بشكل شامل، فإن هذه التدابير الأمنية ضرورية. يجب أن يتمكن اليهود الأستراليون من العيش والعبادة والتعلم بأمان.

أكد مايك بيرجيس، المدير العام لجهاز الاستخبارات الأمنية الأسترالي (ASIO)، على خطورة هذا التهديد، واصفًا معاداة السامية بأنها الأولوية القصوى للمنظمة الأمنية "فيما يتعلق بتهديد الحياة" في أستراليا.

وستعزز التحسينات الأمنية في المواقع عالية الخطورة، والتدريب على تحديد التهديدات، وتحسين جمع البيانات، إجراءات الحماية. وفي حال تصاعد التهديدات، ينبغي النظر في اتخاذ تدابير تنسيق طارئة، بما في ذلك تشكيل فرقة عمل مشتركة دائمة وإصدار إعلانات أمنية وطنية محتملة.

وقد أوضح تبادل المعلومات مع السلطات القضائية الخارجية أن الدول الأخرى تشعر بالقلق إزاء التمويل والدعم الأجنبي للأيديولوجيات المتطرفة. ويجب على السلطات والمؤسسات الأسترالية أن تكون على دراية بهذا الخطر ومستعدة لمعالجته.

الإجراءات الرئيسية:

- سترصد المبعوثة الاحتياجات المتزايدة للجالية اليهودية بعد 7 أكتوبر فيما يتعلق بالأمن المادي في المؤسسات اليهودية القائمة والجديدة، وسيواصل الحكومة تقديم الدعم المالي للاحتياجات الأمنية التشغيلية المستمرة والمتزايدة.
- ستدعو المبعوثة السلطات المختصة إلى مواصلة التحقيق في مصادر التمويل الخارجي التي تدخل المؤسسات العامة، بما في ذلك الجامعات، والتي قد تُغذي الأيديولوجيات المتطرفة. (انظر 3.4 فيما يتعلق بلجنة التحقيق.)
- ستدعو المبعوثة حكومات الولايات والحكومات الفيدرالية إلى النظر في ترتيب تعاون دائم ودائم للتحقيق في الحوادث والتهديدات، وكذلك الروابط مع العناصر الإرهابية.

3.6 الحوكمة الرقمية والتنظيم عبر الشابكة (الإنترنت) الهدف

مواجهة انتشار معاداة السامية من خلال ضمان مواكبة الإعدادات التنظيمية للعالم الإلكتروني لتلك الموجودة في العالم الحقيقي.

تُعد المنصات الإلكترونية ناقلات رئيسية للكراهية، وخاصة لأولئك الذين تقل أعمارهم عن 35 عامًا.

ومع ذلك، فإن معالجة معاداة السامية عبر الإنترنت تمثل تحديًا معقدًا ومتعدد الأوجه، نظرًا للطبيعة العالمية لكثير من المحتوى. التغيير مطلوب لضمان معالجة المنصات للمحتوى المعادي للسامية بسرعة وفعالية.

يجب أن تكون الخوارزميات شفافة وتمنع تضخيم الكراهية عبر الإنترنت. يجب أيضًا النظر في الجهود المبذولة للحد من وجود أو تأثير "الروبوتات"، وخاصة تلك الموجودة في الخارج، والتي تم تصميمها لتعزيز الخلاف الاجتماعي في المجتمعات الديمقراطية والحد من وصول أولئك الذين يروجون للكراهية خلف ستار من عدم الكشف عن الهوية.

على وجه الخصوص، ينبغي دعم جهات إنفاذ القانون لإعطاء الأولوية لتحديد هوية مرتكبي الجرائم عبر الإنترنت وملاحقتهم قضائيًا، بالتعاون مع المنصات المُضيفة.

وينبغي مراعاة الضرر الجماعي، إلى جانب الضرر الفردي، عند صياغة أي إصلاح قانوني. وتشارك مجموعة من هيئات حماية حقوق الملكية الفكرية (SECCA)، بما في ذلك الهيئات الأسترالية، في مناقشات مع المنصات الرئيسية بشأن بعض هذه القضايا.

تُمثل المبادرات التالية حزمة إصلاحات مقترحة. وبينما ستخضع هذه المبادرات لمزيد من التشاور والتحسين، فإنها تهدف إلى تسليط الضوء على المجالات ذات الأولوية التي يجب دراستها ومعالجتها، بدعم حكومي.

الإجراءات الرئيسية:

- بالتعاون مع مبعوثين آخرين حول العالم، ستدرس المبعوثة ويدعو إلى تنظيم أفضل الممارسات للمحتوى عبر الإنترنت، بالاطلاع على قانون السلامة على الإنترنت في المملكة المتحدة وقانون الخدمات الرقمية في الاتحاد الأوروبي، لتقييم فعاليتهما وضرورة تطبيق تدابير مماثلة في أستراليا.

ستعمل المبعوثة، بالتعاون مع الحكومة والمبعوثين الآخرين حول العالم، على:

- السعي إلى إرساء نظام فعال ومفيد لإدارة المحتوى، وجعل الإطار التنظيمي يوفر حماية للأفراد والفئات المستهدفة في البيئة الإلكترونية، على غرار ما هو موجود فيما يتعلق بخطاب الكراهية والتحريض في "العالم الحقيقي".
- زيادة شفافية قرارات الإدارة، ووضع معايير تنظيمية للخوارزميات.
- العمل مع المنصات للحد من وجود أو تأثير "البرامج الآلية" التي تزرع الفتنة الاجتماعية عمدًا، والحد من وصول أولئك الذين يروجون للكراهية خلف ستار من عدم الكشف عن هويتهم.
- العمل مع مفوض السلامة الإلكترونية والدوائر والهيئات الحكومية ذات الصلة، بالإضافة إلى المنصات، لضمان عدم تضخيم الذكاء الاصطناعي للمحتوى المعادي للسامية.

3.7 الثقافة والفنون والبث العام الهدف

ضمان عدم استخدام التمويل العام للمؤسسات الثقافية والفنانين والمذيعين والأفراد لدعم أو تأييد ضمني لمواضيع أو سرديات معادية للسامية. فالثقافة تُشكل التصورات. ويجب على المؤسسات الممولة من القطاع العام، مثل المهرجانات الفنية والمعارض الفنية وهيئات البث العام، أن تتمسك بقيم مناهضة التمييز وأن تكون مسؤولة عن السرديات التي تُروج لها.

في حين أن حرية التعبير، وخاصةً التعبير الفني، ضرورية للثراء الثقافي ويجب حمايتها، لا ينبغي استخدام التمويل الذي يُقدمه دافعو الضرائب الأستراليون لإثارة الانقسام أو نشر سرديات كاذبة/مُشوهة. ينبغي صياغة اتفاقيات تمويل أو تشريعات تمكينية لضمان إمكانية إنهاء التمويل العام بسهولة في حال انخراط المنظمات أو الأفراد في معاداة السامية أو تسهيلها. لطالما كان لليهود الأستراليين نشاطٌ كبير في الحياة الثقافية الأسترالية. وللأسف، شهدت الآونة الأخيرة العديد من الأمثلة على الإقصاء الفعلي والمتعمد للفنانين والمؤدين والمبدعين اليهود. يجب رفض هذا السلوك بشدة والتصدي له.

الإجراءات الرئيسية:

- العمل مع المؤسسات الثقافية لتثقيفها بشأن معاداة السامية، ووضع مبادئ توجيهية /بروتوكولات متفق عليها للمهرجانات والمنظمات الفنية للاستجابة للحوادث.
- تضمين شروط في جميع اتفاقيات التمويل العام مع المؤسسات الثقافية أو المهرجانات للسماح بإنهاء التمويل بكفاءة في حال ترويج المؤسسة أو المهرجان للكراهية أو معاداة السامية أو تسهيلهما لها أو عدم مواجهتهما بفعالية.
- إلغاء صفة "متلقي الهدية القابلة للخصم" عن أي مؤسسة خيرية تروج للمتحدثين أو تنخرط في سلوك يروج لمعاداة السامية.
- سيعمل مكتب المبعوثين مع هيئات البث الممولة من القطاع العام لتشجيعها على تطوير برامج تعزز التماسك الاجتماعي.
- العمل مع الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات لتنفيذ مبادرات لرصد معاداة السامية ومكافحتها في مجال الفنون.

3.8 التثقيف المجتمعي العام حول معاداة السامية وبناء التماسك الاجتماعي.

الهدف:

العمل مع قادة الأعمال، وقادة الرياضة، وقادة القطاع العام، بما في ذلك قطاع الصحة والخدمات العامة الأخرى، لتعزيز فهم مشترك لمعاداة السامية، وتأثيرها على التماسك الاجتماعي، وطرق مواجهتها. يُعدّ تمكين القادة في جميع القطاعات بالمعرفة بمعاداة السامية أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز القيم التي توحد الأستراليين. سيساعد توفير أدوات عملية وإرشادات واضحة المؤسسات على مواءمة جهودها لمكافحة معاداة السامية مع رسالتها الأوسع المتمثلة في الشمول والاحترام.

الإجراءات الرئيسية: ستتولى المبعوثة ما يلي:

- مواصلة الشراكة مع الهيئات الرائدة في مجال الأعمال، والرياضة، والصحة، والمهن لتقديم تدريب مُوجّه حول معاداة السامية.
- دعم قادة قطاعي الأعمال والرياضة لتطوير سياسات داخلية وإجراءات شكاوى تعكس القيم الوطنية للشمول.
- السعي إلى ترسيخ الوعي بمعاداة السامية، ووضع سياسات وإجراءات مناسبة في البرامج المجتمعية والرياضية والخدمية الموجهة للجمهور.

3.9 الهجرة والمواطنة الهدف

مراجعة سياسات الهجرة والمواطنة لضمان فحص أستراليا لمقدمي طلبات التأشيرة بحثًا عن آراء متطرفة، بما في ذلك الآراء المعادية للسامية، والانخراط دوليًا في مكافحة معاداة السامية. يجب أن تحمي سياسات الهجرة من استيراد الكراهية. يجب فحص طالبي التأشيرة بحثًا عن آراء أو انتماءات معادية للسامية.

يجب أن يواجه غير المواطنين المتورطين في معاداة السامية إلغاء تأشيراتهم وإبعادهم من أستراليا. كما ينبغي على أستراليا التعاون مع شركائها الدوليين لتبادل المعلومات الاستخبارية ومكافحة معاداة السامية عبر الحدود.

الإجراءات الرئيسية: ستدعو المبعوثة الحكومة إلى:

- فحص طالبي التأشيرة بحثًا عن آراء أو انتماءات معادية للسامية، بما يتماشى مع نهج قائم على المخاطر.
- ضمان أن قانون الهجرة (وعمليات صنع القرار والمراجعة المرتبطة به) يُسهّل بشكل فعال رفض أو إلغاء التأشيرات بسبب السلوك والخطاب المعادي للسامية.
- ستقدم المبعوثة تدريبًا على معاداة السامية لموظفي وزارة الداخلية وجميع المعنيين بمعالجة طلبات التأشيرة.

3.10 التفاعل بين الثقافات والأديان

الهدف:

تعزيز العلاقات بين الطوائف لبناء جبهة موحدة ضد معاداة السامية وجميع أشكال الكراهية. يُعدّ التضامن بين جميع الطوائف، القائم على القيم الأسترالية المشتركة، أساسًا للتماسك الاجتماعي. يمكن للبرامج المشتركة بين الأديان والثقافات أن تُقلل من التحيز وتُعزز هذه القيم المشتركة واستثمارنا المشترك في المشروع الأسترالي الموحد. يجب أن يكون قادة المجتمع واضحين في إدانتهم للسلوك البغيض، وعليهم التعبير عن دعمهم لإخوانهم الأستراليين عند وقوع الحوادث.

الإجراءات الرئيسية: ستقوم المبعوثة بما يلي:

- قيادة وتشجيع المجتمع اليهودي على إعادة تأسيس وتعزيز وتمويل مبادرات مجتمعية طويلة الأمد بين الأديان والثقافات.
- دعم الاستجابات الواضحة والعابرة للثقافات للحوادث المعادية للسامية.
- التواصل، بما في ذلك من خلال المنظمات المجتمعية اليهودية، مع المجتمعات التي تربطها علاقات وثيقة طويلة الأمد مع المجتمع اليهودي، بما في ذلك المجتمع الأصلي، لخلق فهم مشترك لسبل مكافحة التمييز والكراهية.
- دعم مبادرات الحكومة المحلية للتثقيف بشأن معاداة السامية ومكافحتها.

3.11 التفاعل والمشاركة العالمية الهدف

تعزيز مشاركة أستراليا وتعاونها الدولي لمكافحة معاداة السامية من خلال أطر عالمية متناسقة وجهود دبلوماسية منسقة. يُظهر اعتماد أستراليا للمبادئ التوجيهية التزامًا كبيرًا بالمعايير العالمية وأفضل الممارسات.

تُشدد المبادئ التوجيهية على تعريفات واضحة، وعمل منسق، ومسؤولية جماعية، مما يوفر إطارًا أساسيًا لاستراتيجية وطنية منسقة. ينبغي على المبعوثة الخاص لأستراليا التواصل بنشاط مع هيئات التعاون والتنسيق الدولية (SECCA) والسفراء لتمكين أستراليا من الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي وضعت استراتيجيات وطنية لسنوات عديدة.

يجب توجيه اهتمام خاص لدول الكومنولث، وخاصة المملكة المتحدة البريطانية وكندا، للاستفادة من الأطر التاريخية والقانونية والحكومية المشتركة لوضع مناهج مشتركة لمعالجة معاداة السامية وتبادل المواد والمناهج التدريبية. ينبغي على أستراليا مواصلة العمل والتواصل مع الدول ذات التوجهات المماثلة لضمان تنفيذ مبادرات أفضل الممارسات.

الإجراءات الرئيسية:

- ستعمل المبعوثة مع الحكومة الفيدرالية على التنفيذ الكامل للمبادئ التوجيهية العالمية الموقعة لمكافحة معاداة السامية من خلال هذه الخطة.
- ستعمل المبعوثة على تعزيز التعاون الدبلوماسي وتبادل أفضل الممارسات من خلال الانضمام والتواصل بشكل منتظم مع المبعوثين الخاصين الآخرين المكرسين لمكافحة معاداة السامية، وإعطاء الأولوية للتوافق والتعلم المشترك، بما في ذلك مع المملكة المتحدة وكندا.

3.12 حيوية الحياة اليهودية وحمايتها

الهدف:

تهيئة بيئة تُمكّن المجتمعات اليهودية من الازدهار ثقافيًا واجتماعيًا ودينيًا، مع ضمان سلامتها الجسدية وأمنها. يُعدّ هذا أمرًا بالغ الأهمية لاستعادة شعور أوسع بالتماسك الاجتماعي.

يجب أن تتمتع المجتمعات اليهودية بالحرية والأمن اللازمين للاحتفال بتراثها علنًا، وممارسة شعائرها الدينية، والمساهمة الكاملة في المجتمع الأسترالي.

ويتطلب ضمان ذلك الالتزام بالدعم الثقافي والمبادرات الأمنية لحماية اليهود الأستراليين من التهديدات المعادية للسامية. ويشمل ذلك الترويج للفعاليات الثقافية اليهودية، ودعم المؤسسات التي تحافظ على التراث اليهودي، وضمان أن تعكس المناهج التعليمية بدقة المساهمات والتجارب اليهودية.

الإجراءات الرئيسية: ستقوم المبعوثة بما يلي:

- تشجيع الحكومة على دعم المهرجانات الثقافية اليهودية، والبرامج التعليمية، وحفظ التراث، ومتاحف الهولوكوست، والمراكز التعليمية.
- العمل مع حكومات الولايات والحكومات الفيدرالية لضمان تمثيل المناهج التعليمية وهيئات البث العامة بدقة وإيجابية للتاريخ والثقافة والمساهمات وتنوع الهوية اليهودية.
- تشجيع المؤسسات الثقافية الأسترالية ومساعدتها على إعادة التواصل مع المبدعين اليهود وأعضاء المجتمع اليهودي.
- دراسة إعادة إنشاء مجلس الفنون والثقافة اليهودي لتقديم المشورة لوزير الفنون بشأن مبادرات تعزيز الحيوية الثقافية.

3.13 التشاور المجتمعي، والرصد، والتقييم، وجمع البيانات

الهدف:

إنشاء إطار عمل متين للرصد والتقييم لمتابعة تنفيذ وفعالية مبادرات الاستجابة لمعاداة السامية في جميع القطاعات. يجب أن تكون الاستراتيجية الوطنية لمكافحة معاداة السامية ديناميكية، وسريعة الاستجابة، ومبنية على بيانات آنية.

يضمن الرصد الفعال لمجالات التركيز المساءلة، ويدفع عجلة التحسينات، ويحافظ على الزخم على المدى الطويل. ستقود المبعوثة عملية تقييم شاملة لصقل الإجراءات، والتكيف مع التحديات الناشئة، وضمان بقاء الاستراتيجية ذات صلة

وتأثير. ستواصل المبعوثة التشاور مع المجتمعات اليهودية وغير اليهودية، بما في ذلك حكومات الولايات، في جميع أنحاء أستراليا.

ولتحقيق هذه الغاية، سيتم وضع مقاييس للأداء. سيتم استخلاص البيانات من مصادر متعددة، بما في ذلك آليات الإبلاغ الرسمية، ومشاورات أصحاب المصلحة، واستطلاعات الرأي المجتمعية. سيستمر البحث في مواقف المجتمع وفهمه لمعاداة السامية.

الإجراءات الرئيسية: سوف تقوم المبعوثة بما يلي:

- مواصلة التشاور مع المجتمع اليهودي لتوفير الإنذار المبكر بشأن مجالات الاهتمام وردود الفعل على المبادرات.
- عقد اجتماعات مستديرة منتظمة مع قادة الأعمال والمعلمين والمنظمات المجتمعية ومجموعات المجتمع المدني لتقييم التقدم وتبادل الأفكار وتنسيق التحسينات الجارية.
- النظر في البيانات من أمين المظالم الطلابية، وخاصة فيما يتعلق بسلامة الطلاب اليهود وإدماجهم في الحرم الجامعي.
- طلب ردود فعل منتظمة من المعلمين ومديري المدارس وإداريي المدارس لجمع رؤى حول فعالية التثقيف بشأن معاداة السامية وتدريب الموظفين داخل النظام المدرسي.
- مراجعة الاستطلاعات التي أجراها الآخرون وإجراء استطلاعات المبعوثة الخاصة لتقييم فهم الجمهور لمعاداة السامية والمواقف تجاه المجتمع اليهودي. •
- تقديم تقرير سنوي عن التقدم المحرز.

4)الخاتمة

لقد وصلت معاداة السامية في أستراليا إلى نقطة تحول تهدد الانسجام الاجتماعي وتقوض الثقة في المؤسسات وتهمش المواطنين الأستراليين اليهود. تتجاوز التدابير الموضحة في هذه الخطة من قبل المبعوثة الخاصة حماية مجتمع واحد؛ فهي تدعم قيمنا الأسترالية المشتركة المتمثلة في الديمقراطية والمساواة والاحترام المتبادل.

على مر التاريخ، كان اليهود بمثابة "الكناري في منجم الفحم". غالبًا ما تُنذر الهجمات على اليهود بهجمات أوسع نطاقًا على المجتمع وانهيار تدريجي للتماسك. من خلال الإصلاحات التشريعية، والمساءلة المؤسسية، والتوعية العامة، وتطبيق القانون، وغيرها من المبادرات، تُقدم هذه الخطة إطارًا واضحًا لمواجهة التطبيع المتزايد لمعاداة السامية.

إن الجالية اليهودية، التي لطالما ساهمت مساهمة فعّالة في الحياة الأسترالية، تستحق التزام الأمة الكامل بسلامتها وكرامتها. يُرسل دعم الحكومة لهذه التوصيات رسالة قوية إلى جميع قطاعات المجتمع مفادها أن اليهود الأستراليين، وجميع الأقليات، يستطيعون العيش بحرية وثقة، مُساهمين في مسيرة أستراليا المُستمرة.

ستستمر هذه المبادرات في التطور مع تغير الظروف المحلية والدولية. وهي تعكس التوجه الذي اتخذه مكتب المبعوثة، مع بعض التدابير الجارية بالفعل، وبعضها سيبدأ قريبًا، والبعض الآخر مُخطط لتنفيذه على المدى الطويل. تُعتبر معاداة السامية كراهية قديمة وتهديدًا حديثًا في آن واحد.

فهي تتغير مع تغير المجتمع والمناخات السياسية، وتستغل المنصات الرقمية، وتتقاطع مع أيديولوجيات، بما في ذلك التطرف اليميني واليساري المتطرف، والإسلاموية المتطرفة. يتطلب انتشارها عبر الشابكة (الإنترنت) استجابات منسقة وفعالة عبر القطاعات. هناك حاجة إلى إجراءات استراتيجية مُستهدفة، لا سيما فيما يتعلق بالشباب الأستراليين الذين تشير الأبحاث إلى أنهم قد يكونون أكثر عرضة للآراء المعادية للسامية من آبائهم أو أجدادهم. تعتزم المبعوثة تقديم تقارير سنوية تُفصّل التقدم المُحرز في تنفيذ هذه الخطة، وسيُراجع دوريًا ضرورة تحديثها لضمان استمرار ملاءمتها وفعاليتها.

وبصفتها أقدم كراهية في العالم، لن تُهزم معاداة السامية تمامًا، ولكن بالعزيمة والوحدة والقيادة والهدف، يُمكن تهميشها وإعادتها إلى هامش المجتمع. يتطلب هذا إطارًا شاملاً من المبادرات القائمة على القانون الأسترالي، والمتوافقة مع المعايير العالمية، والمدعومة بقيادة قوية.

نحن عازمون على النجاح. يستحق اليهود الأستراليون، بل جميع الأستراليين، العيش بأمان وكرامة وشعور حقيقي بالانتماء. يعتمد مستقبل أستراليا كدولة ديمقراطية شاملة على ذلك، ونحن متفائلون بما يُمكننا تحقيقه معًا.

استراليون يقاتلون في جيش الدفاع الإسرائيلي

تسمح القوانين الاسترالين للمواطنين الاستراليين من ذوي الجنسية المزدوجة أن يخدموا في جيوش تلك البلاد وفقاً للاتفاقيات الدولية. وهذه الاتفاقيات الدولية تمنع ذوي الجنسية المزدوجة بالمشاركة بأعمال عدائية في مناطق محتلة من قبل قوات أجنبية بموجب القانون الدولي، وكذلك تمنعهم من المشاركة بجرائم الحرب. ولهذا تعتبر الاستراليون الإسرائيليون في الأعمال القتالية في الأراضي الفلسطينية بما فيها قطاع غزة جريمة حرب يعاقب عليها القانون الدولي.

لقد اعترضت النشطاء الاستراليون على مشاركة الاستراليون في القتال بقطاع غزة في صفوف جيش الاحتلال الإسرائيلي، وقدّموا الأدلة والقرائن التي تؤكد أن هناك أكثر من خمسة مائة استراليون لبوا دعوة الحكومة الإسرائيلية للتعبئة العامة لاحتياطي جيش الدفاع الإسرائيلي في أواخر أكتوبر 2023، تتصاعد هذا الرقم بشكل متسارع ووصل قرابة ألف استرالي في منتصف ديسمبر 2023 .

مما دفع المركز الأسترالي للعدالة الدولية إلى كتابة رسالة وزير الشؤون الداخلية بهذا الخصوص شملت تقديم أدلة دامغة على ارتكاب قوات الاحتلال الإسرائيلي جرائم حرب وفقاً لتقارير المؤسسات الدولية ووكالات الأنباء العالمية. إلا أن الرد الحكومي جاء باهة ووصف التقرير بأنه يبالغ بعدد الاستراليون المشاركون بالعمليات القتالية، كما أنه أعلن أن الحكومة الاسترالية غير ملزمة بتبني تقارير المؤسسات الدولية ووكالات الأنباء العالمية.

ولأن ذلك لم يكن مقنعاً للرأي العام، قام النشطاء بكتابة عريضة للبرلمان الفدرالي بهذا الخصوص، وهذه العريضة وقع عليها أكثر من 700 شخصية استرالية اعتبارية، إلا أن اللجنة البرلمانية طالبت بالاستماع إلى الرد الحكومي الذي جاء فيه التأكيد تشمل التذكير بقوانين حملة الجنسية المزدوجة، والحكومة مستعدة للنظر بشكل بفردي لأي مخالفة تصنف جريمة حرب: قد يكون قام بها أي استرالي إسرائيلي أثناء قيامه بالأعمال القتالية.

هذه القرارات التي لا تعد محايدة من قبل الحكومة الاسترالية، التي تعتبر أي فلسطيني استرالي يقاتل ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي ضمن الإرهابين المطلوب القبض عليهم ومعاقبتهم بالسجن أو الترحيل خارج البلاد. ومن جانب آخر اعتبر الكثير من النشطاء أن مؤسسات الجالية اليهودية الاسترالية متواطئة مع جيش الاحتلال الإسرائيلي وتعمل على إرسال المزيد من الجنود له؛ مما دفع بعض النشطاء الادعاء أنهم نازيون يشاركون بجرائم الحرب بقطاع غزة.

رسالة: ينبغي على أستراليا التحقيق مع مواطنين يقاتلون في جيش الدفاع الإسرائيلي[24]

المركز الأسترالي للعدالة الدولية[25] (ACIJ)/ 22-12-2023

في 20 ديسمبر 2023، كتب المركز الأسترالي للعدالة الدولية إلى وزير الشؤون الداخلية، والنائب العام، ومفوض الشرطة الفيدرالية الأسترالية فيما يتعلق بالمواطنين الأستراليين الذين يشاركون حاليًا في الأعمال العدائية في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.

عقب هجمات حماس في إسرائيل، أصدرت الحكومة الإسرائيلية في 10 أكتوبر 2023 أمراً لـ360 ألف جندي احتياطي بالمشاركة في الأعمال العدائية الدائرة. وقد أفادت العديد من وسائل الإعلام بعودة مواطنين يحملون الجنسيتين الأسترالية والإسرائيلية إلى إسرائيل للمشاركة في هذه الأعمال.

يأتي انخراط المواطنين الأستراليين في النزاع في سياق عقود من الانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق والموثقة للقانون الدولي من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ورغم المعلومات المتاحة للعموم حول مشاركة المواطنين الأستراليين في النزاع كجزء من جيش الدفاع الإسرائيلي، وانتهاكات القانون الدولي التي يرتكبها هذا الجيش، يبدو أن الحكومة الأسترالية لم تصدر أي بيانات عامة تُحذر من المخاطر المترتبة على ذلك، لا سيما فيما يتعلق بالعواقب

---

[24] - https://acij.org.au/letter-australia-should-investigate-citizens-fighting-in-the-idf/

[25] - هو مركز قانوني مستقل غير ربحي متخصص، يعمل على تطوير قدرات أستراليا في التحقيق في جرائم الفظائع ومقاضاة مرتكبيها. ويهدف المركز إلى توفير سبل الوصول إلى العدالة للناجين من الانتهاكات الجسيمة والفظيعة لحقوق الإنسان، ولا سيما جرائم التعذيب وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. ويتبنى المركز استراتيجيات لمكافحة إفلات الجناة من العقاب، سعياً لتحقيق العدالة والإنصاف ومحاسبة ضحايا هذه الجرائم. على الرغم من تطبيق أستراليا لقوانين تجرّم الجرائم الدولية، ووجود إطار قانوني لمقاضاة مرتكبيها، إلا أن التطبيق العملي للتحقيقات والملاحقات القضائية في هذا المجال لا يزال في مراحله الأولى. فقد اقتصرت الادعاءات والتحقيقات على نطاق محدود، مع وجود تنسيق دولي محدود للاستراتيجيات. وقد أنشأنا دائرة قانونية متخصصة تتفاعل بشكل نقدي وبنّاء مع السلطات الأسترالية من خلال الإجراءات القانونية، وتقديم المرافعات، وتغيير السياسات، والتواصل المجتمعي. ويسعى المركز الأسترالي للعدالة الجنائية الدولية (ACIJ) إلى جعل أستراليا نموذجًا جديدًا للمساءلة على الساحة الدولية، والمساهمة في إنهاء إفلات مرتكبي جرائم الفظائع من العقاب. إضافةً إلى ذلك، يعمل المركز مع شركاء محليين ودوليين لضمان توافق سلوك أستراليا مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

القانونية المحتملة والمسؤولية الجنائية الفردية التي قد تنجم عن سلوك المواطنين الأستراليين المشاركين في النزاع كأفراد في جيش الدفاع الإسرائيلي.

مع الإشارة إلى أنه لا يوجد حظر على المواطنين الأستراليين من القتال في القوات المسلحة لحكومة دولة أجنبية، فإن التوجيهات الصادرة عن وزارة الشؤون الداخلية لا تحذر الأفراد من أن أفعالهم قد تشكل جرائم جنائية بموجب القانون الأسترالي، مما قد يؤدي إلى بدء إجراءات جنائية ضدهم.

إن عدم التحقيق مع المواطنين الأستراليين ومقاضاتهم بتهمة التورط في جرائم حرب محتملة، وجرائم ضد الإنسانية، وإبادة جماعية، وتعذيب، كما هو منصوص عليه في المادتين 268 و274 من قانون العقوبات الفيدرالي، يُعدّ انتهاكًا لالتزامات أستراليا بموجب القانون الدولي بالتحقيق في هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها. وفيما يتعلق بأعمال الإبادة الجماعية، يجب على الحكومة الأسترالية الوفاء بالتزاماتها كدولة طرف في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، ليس فقط بمعاقبة مرتكبيها، بل بمنعها أيضًا. وقد يُشكل عدم كفاية التحذيرات الصادرة حتى الآن عن وزارة الشؤون الداخلية إخلالاً من جانب أستراليا بالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

إن الوضع الكارثي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي غزة على وجه الخصوص، يستدعي توضيحاً من الحكومة الأسترالية لموقفها وردها المزمع على الخطر الحقيقي المتمثل في احتمال تورط مواطنين أستراليين في ارتكاب جرائم دولية.

نص الرسالة المركز الأسترالي للعدالة الدولية

20 ديسمبر 2023

معالي كلير أونيل، عضو البرلمان، وزيرة الشؤون الداخلية

معالي مارك دريفوس، عضو البرلمان، المدعي العام لأستراليا

المفوض ريس كيرشو، الحاصل على وسام الشرطة الفيدرالية الأسترالية

إرسلت الرسالة عبر البريد الإلكتروني

معالي الوزير، المدعي العام، والمفوض،

نكتب إليكم لطلب توضيح بشأن موقف وزارة الشؤون الداخلية، ووزارة العدل، والشرطة الفيدرالية الأسترالية، ونحثهم على اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالمواطنين الأستراليين الذين يشاركون حاليًا في الأعمال العدائية في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.

مشاركة المواطنين الأستراليين في النزاع

في 10 أكتوبر 2023، وفي أعقاب هجمات حماس في إسرائيل، والتي تضمنت هجمات مباشرة غير قانونية ضد المدنيين الإسرائيليين، أصدرت الحكومة الإسرائيلية أمراً إلى 360 ألف جندي احتياطي للمشاركة في الأعمال العدائية الجارية[26]. أفادت العديد من وسائل الإعلام بأن مواطنين يحملون الجنسيتين الأسترالية والإسرائيلية عادوا إلى إسرائيل للمشاركة في الأعمال العدائية، وأكد مسؤولون إسرائيليون أن الأستراليين من بين جنود الاحتياط الذين تم استدعاؤهم للقتال[27]. على الرغم من أن جيش الدفاع الإسرائيلي لا ينشر إحصاءات رسمية تتعلق بالرعايا الأجانب العاملين، إلا أن

---

[26] - جينيفر حسن وآدم تايلور، "التعبئة الهائلة لإسرائيل لـ 360 ألف جندي احتياطي تقلب حياة الناس رأساً على عقب"، صحيفة واشنطن بوست (10 أكتوبر 2023). https://www.washingtonpost.com/world/2023/10/10/israel-military-draft-reservists/

[27] - انظر جاك كويل، "وصول جنود الاحتياط العسكريين الأستراليين والإسرائيليين إلى إسرائيل مع اقتراب الغزو البري لغزة"، صحيفة الأسترالي (13 أكتوبر 2023)، https://www.news.com.au/world/middle-east/australianisraeli-military-reservists-arrive-in-israel-as-gaza-ground-invasion-looms/news-story/1d54e3a24a2f6bb1fe897624137f1a22

ماثيو نوت، جيمس ماسولا ولوسي كورماك، "سفر الأستراليين جواً إلى إسرائيل للانضمام إلى الحرب مع دعوة الفلسطينيين للفرار إلى جنوب غزة"، صحيفة سيدني مورننغ هيرالد (13 أكتوبر 2023). https://www.smh.com.au/world/middle-east/australians-fly-to-israel-to-join-war-as-palestinians-urged-to-flee-to-southern-gaza-20231013-p5ec5b.html#:%7E:text=Australians%20with%20specialist%20skills%20are,expected%20to%20see%20casualties%20soar20.

التقديرات تشير إلى أنه قد يكون هناك ما يصل إلى 1000 أسترالي يخدمون حاليًا في جيش الدفاع الإسرائيلي أو كجنود احتياطيين نشطين[28]. أشارت التقارير الإعلامية إلى أن هؤلاء المواطنين الأستراليين المزدوجين يشملون جنود الاحتياط والجنود العاملين في الجيش الإسرائيلي، وقد أشار البعض إلى مشاركتهم في وحدات قتالية[29]. تشير المعلومات إلى أن مواطنين أستراليين قد يتطوعون أيضًا في جيش الدفاع الإسرائيلي ضمن برنامج مخصص لغير الإسرائيليين يُعرف باسم محل[30].

يأتي انخراط المواطنين الأستراليين في النزاع في سياق عقود من الانتهاكات الواسعة النطاق والخطيرة والموثقة للقانون الدولي من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي[31]. هذه الانتهاكات[32] للقانون الدولي منذ 7 أكتوبر 2023: تشمل هذه الانتهاكات: قصفًا عشوائيًا واسع النطاق يستهدف المدنيين[33]، والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المرافق الصحية[34]، والكنائس[35]، والمخابز[36]؛ وتجويع السكان المدنيين عمدًا كسلاح حرب[37]؛ والحصار الشامل والعقاب الجماعي، بما في ذلك منع الوصول إلى المياه والأدوية والمساعدات والوقود والكهرباء[38]؛ والتهجير القسري للسكان المدنيين المحميين[39]؛

---

[28] - كارلي دوغلاس، "هذه لحظة تاريخية حيث يكون مصلحة الجميع ... لها الأولوية على أي فرد"، هيرالد صن (21 أكتوبر 2023). https://www.heraldsun.com.au/news/victoria/this-is-a-moment-in-history-where-the-good-of-everyone-takes-precedence-over-any-individual/news-story/6a4e3c069955fbe667efa86b41ca0610?

[29] - انظر، ستيفن رايس، "شابة أسترالية مستعدة للذهاب إلى الحرب من أجل بلدها الآخر"، https://www.theaustralian.com.au/nation/young-australian-ready-to-go-to-war-for-her-other-country/news-story/ec2344afef309fc4d05f322914bc8997?
صحيفة الأسترالي (9 أكتوبر 2023)؛ دانييل جوسمارولي، "حرب إسرائيل: أستراليون إسرائيليون ينضمون إلى القتال ضد حماس"، صحيفة ديلي تلغراف https://www.dailytelegraph.com.au/news/world/israel-war-australianisraelis-join-fight-against-hamas/news-story/30d6da23d0a3d18d1a4dbca0c8e24bf9? (16 أكتوبر 2023)؛ كارلي دوغلاس، "هذه لحظة في التاريخ حيث مصلحة الجميع ... لها الأولوية على أي فرد"، صحيفة هيرالد صن (21 أكتوبر 2023). https://www.heraldsun.com.au/news/victoria/this-is-a-moment-in-history-where-the-good-of-everyone-takes-precedence-over-any-individual/news-story/6a4e3c069955fbe667efa86b41ca0610?

[30] - للمزيد، انظر: أنجي فوكس، "الأستراليون الذين يذهبون إلى الحرب من أجل الجيشين الإسرائيلي واليوناني"، صحيفة سيدني مورنينغ هيرالد (11 سبتمبر 2014). https://www.smh.com.au/national/the-australians-who-go-to-war-for-the-israeli-and-greek-armies-20140911-10fj89.html?

[31] - الحق، الميزان، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير الأولي عن الهجمات الإسرائيلية الانتقامية المستمرة على غزة: (فترة التقرير، 7-28 أكتوبر 2023) بناءً على الوثائق الأولية (13 نوفمبر 2023). https://www.mezan.org/en/post/46305?

[32] - أنطونيو غوتيريش، "ملاحظات الأمين العام أمام مجلس الأمن - بشأن الشرق الأوسط" الأمين العام للأمم المتحدة (بيان صحفي 24 أكتوبر 2023). https://www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2023-10-24/secretary-generals-remarks-the-security-council-the-middle-east%C2%A0?

[33] - منظمة العفو الدولية، إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: ذخائر أمريكية الصنع قتلت 43 مدنياً في غارتين جويتين إسرائيليتين موثقتين على غزة - https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/12/israel-opt-us-made-munitions-killed-43-civilians-in-two-documented-israeli-air-strikes-in-gaza-new-investigation/? تحقيق جديد (5 ديسمبر 2023)؛ منظمة العفو الدولية، أدلة دامغة على جرائم حرب حيث تقضي الهجمات الإسرائيلية على عائلات بأكملها في غزة (20 أكتوبر 2023). https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/10/damning-evidence-of-war-crimes-as-israeli-attacks-wipe-out-entire-families-in-gaza/?

[34] - هيومن رايتس ووتش، غزة: الغارات الإسرائيلية غير القانونية على المستشفيات تفاقم الأزمة الصحية (14 نوفمبر 2023) https://www.hrw.org/news/2023/11/14/gaza-unlawful-israeli-hospital-strikes-worsen-health-crisis? ؛ منظمة أطباء بلا حدود، قافلة أطباء بلا حدود تتعرض للهجوم في غزة: جميع العناصر تشير إلى مسؤولية الجيش الإسرائيلي (1 ديسمبر 2023). https://www.msf.org/msf-convoy-attacked-gaza-all-elements-point-israeli-army-responsibility?

[35] - منظمة العفو الدولية، إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: "لا مكان آمن في غزة": الغارات الإسرائيلية غير القانونية توضح الاستخفاف القاسي بأرواح الفلسطينيين (20 نوفمبر 2023). https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/11/israel-opt-nowhere-safe-in-gaza-unlawful-israeli-strikes-illustrate-callous-disregard-for-palestinian-lives/?

[36] - كامل أحمد، إيلينا موريسي، "الغارات الجوية على مخابز غزة تزيد من النقص "الكارثي" في الغذاء" صحيفة الغارديان (28 أكتوبر 2023). https://www.theguardian.com/global-development/2023/oct/28/airstrikes-on-gaza-bakeries-add-to-catastrophic-food-shortages?

[37] - هيومن رايتس ووتش، إسرائيل: استخدام التجويع كسلاح حرب في غزة (18 ديسمبر 2023). https://www.hrw.org/news/2023/12/18/israel-starvation-used-weapon-war-gaza?

[38] - اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "أمر إخلاء غزة يؤدي إلى عواقب إنسانية كارثية" (13 أكتوبر 2023) https://www.icrc.org/en/document/israel-and-occupied-territories-evacuation-order-of-gaza-triggers-catastrophic-humanitarian-consequences? ؛ منظمة العفو الدولية، إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: يجب على إسرائيل رفع الحصار غير القانوني واللاإنساني المفروض على غزة مع نفاد الوقود من محطة توليد الكهرباء (12 أكتوبر 2023). https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/10/israel-opt-israel-must-lift-illegal-and-inhumane-blockade-on-gaza-as-power-plant-runs-out-of-fuel/?

[39] - مؤسسة الحق، ومؤسسة الميزان، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، «أمر الإخلاء الإسرائيلي الأخير يستدعي تدخلاً دولياً عاجلاً لحماية سكان غزة المدنيين الذين لم يعد لديهم مكان يأوون إليه» (29 أكتوبر 2023) https://www.alhaq.org/advocacy/22041.html? ؛

واستهداف المدنيين وإطلاق النار عليهم، بمن فيهم الصحفيون[40]؛ وأعمال التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية[41] أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والانتهاكات الجسيمة للكرامة الإنسانية[42]؛ من بين انتهاكات خطيرة أخرى ترقى إلى جرائم دولية. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أنه في 16 نوفمبر، حذر العديد من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة من خطر وشيك لوقوع إبادة جماعية ضد السكان الفلسطينيين في غزة[43]، إلى جانب وجود أدلة كثيرة[44] ومتزايدة تشير إلى أن إسرائيل إما تعتزم ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في غزة، أو أنها بصدد ارتكابها.

يبدو أن رد أستراليا على مشاركة مواطنيها في النزاع غير كافٍ.

على الرغم من المعلومات المتاحة للجمهور حول مشاركة المواطنين الأستراليين في الصراع الإسرائيلي/الأراضي الفلسطينية المحتلة كجزء من جيش الدفاع الإسرائيلي، والأدلة الواضحة على انتهاكات القانون الدولي من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي، يبدو أن الحكومة الأسترالية قد فشلت في تقديم أي بيانات عامة تنصح بالمخاطر التي تنطوي عليها المشاركة، ولا سيما المخاطر القانونية، بما في ذلك خطر المسؤولية الجنائية الفردية، بالنسبة لأولئك الأستراليين المشاركين في الصراع كأعضاء في جيش الدفاع الإسرائيلي.

البيانات العلنية الوحيدة التي تمكّنا من العثور عليها من وزارة الشؤون الداخلية هي تلك المشار إليها في المقتطفات التالية من التقارير الإعلامية. أحد هذه التقارير تضمن ما يلي:

> أعلنت وزارة الشؤون الداخلية أن أي شخص يسافر من أستراليا للقتال في النزاع يجب أن يكون جزءًا من الجيش الرسمي للدولة، وإلا فإنه يخاطر بانتهاك القانون، لكنها لم تقدم عددًا للعائدين[45].

وذكر تقرير آخر:

> قال متحدث باسم وزارة الشؤون الداخلية لشبكة SBS News إن الحكومة الأسترالية على دراية باحتمالية سفر الأستراليين إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية وانخراطهم في أعمال عدائية.
>
> وقال المتحدث: "قد يرتكب الأستراليون الذين يسافرون للقتال ولا يخدمون في القوات المسلحة لدولة أجنبية جريمة جنائية"[46].

حماية المدنيين والوفاء بالالتزامات القانونية والإنسانية، قرار الجمعية العامة 10/21، وثيقة الأمم المتحدة A/ES-10/L.25 (26 أكتوبر 2023) https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/LTD/N23/319/20/PDF/N2331920.pdf? ؛ الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، يجب على إسرائيل إلغاء أمر الإخلاء عن شمال غزة والامتثال للقانون الدولي: خبير أممي (13 أكتوبر 2023). https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/10/israel-must-rescind-evacuation-order-northern-gaza-and-comply-international?

[40] - محمد مندور، "الهجمات والاعتقالات والتهديدات والرقابة: المخاطر العالية لتغطية حرب إسرائيل وغزة" لجنة حماية الصحفيين (5 ديسمبر 2023). https://cpj.org/2023/12/attacks-arrests-threats-censorship-the-high-risks-of-reporting-the-israel-hamas-war/?

[41] - منظمة العفو الدولية، إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: حالات مروعة من التعذيب والمعاملة المهينة للمعتقلين الفلسطينيين وسط ارتفاع حاد في الاعتقالات التعسفية (8 نوفمبر 2023). https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/11/israel-opt-horrifying-cases-of-torture-and-degrading-treatment-of-palestinian-detainees-amid-spike-in-arbitrary-arrests/?

[42] - هاجر شيزاف، "اعتقال مئات الغزيين أثناء الحرب واحتجازهم معصوبي الأعين ومقيدي الأيدي في قاعدة إسرائيلية" هآرتس (18 ديسمبر 2023). https://www.haaretz.com/israel-news/2023-12-18/ty-article/.premium/hundreds-of-gazans-arrested-during-war-held-blindfolded-and-handcuffed-at-israeli-base/0000018c-7ce6-de44-a9be-0000df678fd7?

[43] - الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، غزة: خبراء الأمم المتحدة يدعون المجتمع الدولي إلى منع الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني (16 نوفمبر 2023). https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/11/gaza-un-experts-call-international-community-prevent-genocide-against?

[44] - انظر على سبيل المثال، منظمة الدفاع عن الأطفال الدولية - فلسطين، وآخرون ضد جوزيف بايدن، وآخرون (D ND Cal، 3:23-cv-05829، 13 نوفمبر 2023) https://ccrjustice.org/sites/default/files/attach/2023/11/Complaint_DCI-Pal-v-Biden_ww.pdf? (شكوى)؛ مركز الحقوق الدستورية، منظمة الدفاع عن الأطفال الدولية - فلسطين ضد بايدن (صفحة ويب). https://ccrjustice.org/home/what-we-do/our-cases/defense-children-international-palestine-v-biden?

[45] - شيرين غروش، "نحن مرنون": جنود الاحتياط الأستراليون الذين تم استدعاؤهم في إسرائيل ينضمون إلى القتال"، سيدني مورنينغ هيرالد (12 أكتوبر 2023). https://www.smh.com.au/world/middle-east/we-are-resilient-australian-reservists-called-up-in-israel-join-fight-20231012-p5ebn9.html?

[46] - أليشا أور، "التجنيد العسكري إلزامي لمعظم الإسرائيليين. إليكم كيف يعمل"، أخبار SBS (17 أكتوبر 2023). https://www.sbs.com.au/news/article/military-conscription-is-mandatory-for-most-israelis-heres-how-it-

وذكّر الأستراليين بأن حماس منظمة إرهابية مدرجة، وأن الأستراليين الذين يسافرون للقتال مع منظمة إرهابية، أو يجندون شخصاً آخر للقيام بذلك، يرتكبون جريمة جنائية.

مع أننا نلاحظ أنه لا يوجد حظر على المواطنين الأستراليين من القتال في القوات المسلحة لحكومة دولة أجنبية[47]، فإن التوجيهات المبلغ عنها من وزارة الشؤون الداخلية لا تحذر الأفراد من أن أفعالهم قد تشكل جرائم جنائية بموجب القانون الأسترالي، مما قد يؤدي إلى بدء إجراءات جنائية ضدهم، في الظروف التي: تتزايد فيها الأدلة على أن جيش الدفاع الإسرائيلي يرتكب جرائم خطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، و؛ تلتزم أستراليا بموجب القانون الدولي بمقاضاة مرتكبي مثل هذه الجرائم.

نلاحظ أن حكومة جنوب أفريقيا أصدرت مثل هذا التوجيه علنًا في 19 ديسمبر 2023[48].

علاوة على ذلك، فإن عدم النظر في هذه المسألة قد يشكل خطراً على الأمن القومي لأستراليا، حيث أن عدم التحذير من الانخراط في جيش الدفاع الإسرائيلي أو عدم اتخاذ إجراءات ضد مرتكبي الجرائم المزعومين قد يؤدي إلى "تقويض التماسك والوحدة الاجتماعية من خلال إثارة المخاوف والانقسام [وهو ما] يهدد الأمن الداخلي لأستراليا"[49].

انتهاك أستراليا للالتزامات القانونية الدولية

إن عدم التحقيق مع المواطنين الأستراليين ومقاضاتهم بتهمة التورط في جرائم حرب محتملة، وجرائم ضد الإنسانية، وإبادة جماعية، وتعذيب، كما هو منصوص عليه في القسمين 268 و274 من قانون العقوبات الفيدرالي، سيكون بمثابة انتهاك لالتزامات أستراليا بموجب القانون الدولي بالتحقيق في هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها[50].

علاوة على ذلك، وبالتحديد فيما يتعلق بأعمال الإبادة الجماعية، يجب على الحكومة الأسترالية الوفاء بالتزاماتها كدولة طرف في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، ليس فقط بمعاقبة مرتكبيها، بل بمنعها أيضاً[51]. وقد يُعدّ قصور التحذيرات الصادرة حتى الآن عن وزارة الشؤون الداخلية إخلالاً من جانب أستراليا بالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

طلب توضيحات وإجراءات من الحكومة الأسترالية

?5works/9x0j9xhw

47 - قانون العقوبات لعام 1995 (الكومنولث)، الجدول 1 (قانون العقوبات)، المادة 119.1 (4) (أ). الاستعدادات لغزو دول أجنبية بغرض الانخراط في أنشطة عدائية https://www5.austlii.edu.au/au/legis/cth/consol_act/cca1995115/sch1.html

48 - جنوب أفريقيا، وزارة العلاقات الدولية والتعاون، "يجب على المواطنين الجنوب أفريقيين تجنب الانضمام إلى القوات المسلحة الأجنبية التي قد تساهم في انتهاك القانون المحلي والدولي" (بيان إعلامي، 18 ديسمبر 2023). https://www.dirco.gov.za/south-african-nationals-to-avoid-joining-foreign-armed-forces-which-may-contribute-to-the-violation-of-domestic-and-international-law/?

49 - الكومنولث، هانسارد، مجلس النواب، اقتراح بشأن إسرائيل، 16 أكتوبر 2023، صفحة 52 (أنتوني ألبانيز، رئيس وزراء أستراليا) https://www.aph.gov.au/Parliamentary_Business/Hansard/Hansard_Display?bid=chamber/hansardr/7170&sid=0132/? . انظر أيضًا: ناتاسيا كريسانثوس، «تفاقم الحرب في غزة سيزيد من خطر العنف في أستراليا: رئيس جهاز الأمن الأسترالي»، صحيفة سيدني مورنينغ هيرالد (23 أكتوبر/تشرين الأول 2023)؛ لجنة التشريعات والشؤون القانونية والدستورية التابعة للكومنولث، تقديرات مجلس الشيوخ https://www.smh.com.au/politics/federal/worsening-war-in-gaza-will-heighten-risk-of-violence-in-australia-asio-boss-20231023-p5eeez.html? ، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2023 (مايك بورغيس، المدير العام لجهاز الأمن الأسترالي). https://parlinfo.aph.gov.au/parlInfo/search/display/display.w3p;db=COMMITTEES;id=committees%2Festimate%2F27440%2F0003;query=Id%3A%22committees%2Festimate%2F27440%2F0000%22?

50 - اتفاقية تحسين حالة الجرحى والمرضى في القوات المسلحة في الميدان، مفتوحة للتوقيع في 12 أغسطس 1949، 75 UNTS 31 (دخلت حيز النفاذ في 21 أكتوبر 1950) المادة 49؛ اتفاقية جنيف لتحسين حالة الجرحى والمرضى وأفراد القوات المسلحة المنكوبين في البحر، مفتوحة للتوقيع في 12 أغسطس 1949، 75 UNTS 85 (دخلت حيز النفاذ في 21 أكتوبر 1950) المادة 50؛ اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، مفتوحة للتوقيع في 12 أغسطس 1949، 75 UNTS 135 (دخلت حيز النفاذ في 21 أكتوبر 1950) المادة 129؛ اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب، التي فُتحت للتوقيع في 12 أغسطس 1949، 75 UNTS 287 (دخلت حيز النفاذ في 21 أكتوبر 1950) المادة 146؛ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي فُتحت للتوقيع في 10 ديسمبر 1984، 1465 UNTS 85 (دخلت حيز النفاذ في 26 يونيو 1987) المواد 2 و5 و7؛ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي فُتحت للتوقيع في 17 يوليو 1998، 2187 UNTS 90 (دخل حيز النفاذ في 1 يوليو 2002) الديباجة، المادة 1.

51 - اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، مفتوحة للتوقيع، 9 ديسمبر 1948، 78 UNTS 277 (دخلت حيز التنفيذ في 12 يناير 1951)، المواد الأولى، الرابعة - السادسة.

بالنظر إلى الوضع الكارثي الذي يتكشف حاليًا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في غزة، فإننا نسعى للحصول على توضيح بشأن موقف الحكومة الأسترالية، وردها المزمع، على الخطر الحقيقي المتمثل في احتمال تورط مواطنين أستراليين في ارتكاب جرائم دولية.

ونحث الحكومة الأسترالية كذلك، انطلاقاً من المصلحة العامة، على تقييم المخاطر المحددة أعلاه والتعهد بما يلي:

1- يجب تحديث التوصيات الموجهة لجميع الأشخاص الذين سافروا إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، لتحذيرهم من احتمال ارتكابهم مخالفات بموجب القانون الأسترالي والدولي، والتي قد تُعرّضهم للمقاضاة في أستراليا أو في دولة ثالثة مختصة بذلك. وينبغي أن تُصبح هذه التحذيرات جزءًا أساسيًا من سياسة الحكومة الأسترالية في الحالات التي يشارك فيها مواطنون مزدوجو الجنسية في خدمة القوات المسلحة لحكومة دولة أجنبية.
2- إصدار تحذيرات بأن أي شخص يسافر إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة ويشارك في الأعمال العدائية سيخضع للتحقيق ويمكن مقاضاته إذا كانت هناك أدلة على ارتكابه أو تواطئه في ارتكاب جرائم دولية محظورة بموجب القانون الجنائي.
3- التنسيق مع الشرطة الفيدرالية الأسترالية لمراقبة المواطنين الأستراليين، بمن فيهم حاملو الجنسية المزدوجة، الذين يسافرون إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة للقتال في جيش الدفاع الإسرائيلي، وتقديم توجيهات محددة للشرطة الفيدرالية الأسترالية ومدير النيابة العامة للكومنولث للتحقيق مع هؤلاء الأفراد ومقاضاتهم إذا كانت هناك أدلة على مشاركتهم في ارتكاب جرائم دولية محظورة بموجب القانون الجنائي.

نطلب من الشرطة الفيدرالية الأسترالية ما يلي:

1- يفي هذا الجهاز بولايته ومسؤوليته في إجراء الاستفسارات والتحقيق في الادعاءات المتعلقة بارتكاب جرائم دولية من قبل مواطنين أستراليين في الخارج، بما في ذلك عند عودة هؤلاء الأشخاص إلى أستراليا.
2- اتخذوا خطوات لدعم تحقيق المحكمة الجنائية الدولية في الوضع الفلسطيني، بما في ذلك جمع الأدلة، على سبيل المثال، من خلال استجواب الشهود الذين عادوا مؤخراً من إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وتشمل اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية الادعاءات بارتكاب جرائم من قبل جميع أطراف النزاع، بمن فيهم أفراد الجيش الإسرائيلي، وأفراد السلطات الإسرائيلية، وأفراد الجماعات الفلسطينية المسلحة، بما فيها حماس. وقد بدأت شرطة العاصمة البريطانية مبادرة مماثلة[52].

نتطلع إلى تلقي ردكم السريع وتوضيح الخطوات التي اتخذتها الحكومة الأسترالية فيما يتعلق بالمسائل العاجلة والخطيرة المذكورة أعلاه.

مع خالص التقدير،

روان عراف، المديرة التنفيذية للمركز الأسترالي للعدالة الدولية

تم إرسال نسخة إلى:

مايك بورغيس، المدير العام للأمن، منظمة الأمن والاستخبارات الأسترالية

التوغلات الأجنبية وجرائم التجنيد[53]

قرار النائب العام

في 1 ديسمبر 2014، تم إلغاء قانون الجرائم (الغزوات الأجنبية والتجنيد) لعام 1978، وتم نقل جرائم الغزوات الأجنبية والتجنيد إلى الجزء 5.5 الجديد من قانون العقوبات لعام 1995[54].

بموجب البند 5.5 من قانون العقوبات، يُعدّ ما يلي جريمة:

---

[52] - ألكسندر بتلر، "شرطة العاصمة تحقق في تقارير عن جرائم حرب في غزة" صحيفة الإندبندنت (27 نوفمبر 2023). https://www.independent.co.uk/news/uk/crime/israel-gaza-met-police-war-crimes-b2454164.html?

[53] - https://www.ag.gov.au/national-security/australias-counter-terrorism-laws/foreign-incursions-and-recruitment-offences

[54] - https://www.legislation.gov.au/C2004A04868/latest/versions

- دخول دولة أجنبية بقصد القيام بنشاط عدائي، إلا إذا كان الشخص يخدم في القوات المسلحة لحكومة تلك الدولة أو معها.
- التحضير لدخول دولة أجنبية، أو التحضير لدخول شخص آخر، بقصد القيام بنشاط عدائي.
- تجنيد أشخاص للانضمام إلى منظمة تمارس أنشطة عدائية، أو للخدمة في القوات المسلحة في دولة أجنبية أو معها.

يجوز للنائب العام السماح بتجنيد شخص أو فئة من الأشخاص للخدمة في القوات المسلحة لدولة أجنبية إذا كان ذلك يصب في مصلحة الدفاع أو العلاقات الدولية لأستراليا.

ولا يُعد انضمام مواطن أسترالي إلى القوات المسلحة لدولة أجنبية جريمة بموجب البند 5.5.

إذا ثبتت إدانة شخص بدخول دولة أجنبية أو الاستعداد لدخولها بغرض المشاركة في نشاط عدائي، فإن أقصى عقوبة هي السجن المؤبد. وإذا ثبتت إدانة شخص بتجنيد شخص للانضمام إلى منظمة متورطة في أنشطة عدائية، فإن أقصى عقوبة هي السجن لمدة 25 عامًا. أما أقصى عقوبة لجريمة تجنيد أشخاص للخدمة في القوات المسلحة لدولة أجنبية أو معها فهي السجن لمدة 10 سنوات.

جريمة دخول منطقة معلنة

يُعدّ دخول أي شخص، أو بقاؤه، في منطقة معلنة في دولة أجنبية، مع تجاهله التام لطبيعة هذه المنطقة، جريمةً يُعاقب عليها بالسجن لمدة عشر سنوات كحد أقصى.

يجوز لوزير الخارجية إعلان منطقة في دولة أجنبية منطقة إرهابية إذا اقتنع بأن منظمة إرهابية مدرجة على قوائم الإرهاب تمارس نشاطاً عدائياً في تلك المنطقة. ويستند قرار الوزير إلى مشورة تقدمها وكالات الحكومة الأسترالية في شكل بيان أسباب.

كلما أمكن، سيتم إعداد بيان الأسباب كوثيقة مستقلة، استناداً إلى معلومات غير سرية حول النشاط العدائي الذي تمارسه منظمة إرهابية مدرجة في تلك المنطقة من الدولة الأجنبية. وهذا يُمكّن من إتاحة بيان الأسباب للجمهور، ويوفر الشفافية بشأن الأسس التي يستند إليها قرار الوزير.

تتوفر معلومات إضافية حول جريمة المنطقة المعلنة على موقع الأمن القومي الأسترالي[55]

بيانات الاتصال

الخط الساخن للأمن القومي هو نقطة الاتصال الوحيدة للجمهور للإبلاغ عن أي مؤشرات محتملة للإرهاب. تُعامل كل معلومة بجدية بالغة، إذ قد تكون حاسمة في منع أي عمل إرهابي.

يُقدّم الخط الساخن أيضًا معلومات للمتصلين حول طيف واسع من قضايا الأمن القومي.

إذا لاحظت أي شيء مريب، فأبلغ عنه إلى الخط الساخن للأمن القومي[56].

العريضة رقم 5771EN - منع المواطنين الأستراليين من الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي[57]

سبب تقديم العريضة

خدم مواطنون أستراليون لعقود طويلة في جيش الدفاع الإسرائيلي. في ضوء الأحداث الجارية في إسرائيل وقطاع غزة، وأدوار وأفعال جيش الدفاع الإسرائيلي على مدى عقود، من غير المقبول استمرار المواطنين الأستراليين في الخدمة فيه. بات من الواضح الآن أن جيش الدفاع الإسرائيلي منخرطٌ بنشاط في أدوار وأفعال تتنافى تمامًا مع المواطنة الأسترالية، بما في ذلك: • التطهير العرقي • العقاب الجماعي • الحفاظ على نظام الفصل العنصري • استخدام الذخيرة الحية ضد المدنيين العزل • الاحتلال غير الشرعي للأراضي الفلسطينية وضمها • تدمير البنية التحتية المدنية والممتلكات السكنية.

طلب العريضة

---

55 - https://www.nationalsecurity.gov.au/what-australia-is-doing/places-you-cant-go/current-declared-areas

56 - https://www.nationalsecurity.gov.au/

57 - https://www.aph.gov.au/e-petitions/petition/EN5771

لذلك نطلب من مجلس النواب سن تشريع يمنع المواطنين الأستراليين من الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي.

عدد التوقيعات: 777

آخر موعد للتوقيعات: 15 فبراير 2024، الساعة 11:59 مساءً (بتوقيت شرق أستراليا الصيفي) (مغلق)

الرد الوزاري على العريضة: 5771 EN - الرد الرئيسي - النائب العام

المرجع: 24-002001MC

السيدة سوزان تمبلمان، عضو البرلمان

رئيسة

اللجنة الدائمة للعرائض

مبنى البرلمان

كانبرا، إقليم العاصمة الأسترالية 2600، عبر البريد الإلكتروني: : petitions.committee.reps@aph.gov.au

حضرة الرئيسة

نشكركم على رسالتكم المؤرخة 28 فبراير 2024 إلى نائب رئيس الوزراء،

معالي السيد ريتشارد مارلز، عضو البرلمان، بشأن العريضة رقم5771EN، منع المواطنين الأستراليين من

الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي. تمت إحالتكم إليّ لأن يقع موضوعها ضمن اختصاصاتي.

تحذر الحكومة جميع الأستراليين الراغبين في الخدمة في القوات المسلحة لدولة أجنبية من ضرورة دراسة التزاماتهم القانونية بعناية.

آمل أن تكون هذه المعلومات مفيدة.

مع خالص التحيات

السيد مارك دروفوس، عضو البرلمان

3 1 57/2024

الردود الرسمية الحساسة التي أصبحت متاحة للجمهور[58]

مادلين كيسي، مساعدة السكرتير، قسم العمليات القنصلية، قسم الشؤون القنصلية وإدارة الأزمات، وزارة الخارجية والتجارة

أسئلة مُقدَّمة مسبقًا: كم عدد الأستراليين الذين سافروا للقتال مع جيش الدفاع الإسرائيلي؟ (LEX 10958 s 47E(d
• بموجب قانون العقوبات لعام 1995، يُعدّ انخراط الأستراليين في أنشطة عدائية في الخارج جريمة، ما لم يكونوا يخدمون في القوات المسلحة لدولة أجنبية أو معها. • تشجع الحكومة جميع الأستراليين الراغبين في الخدمة في القوات المسلحة لدولة أجنبية على دراسة التزاماتهم القانونية بعناية والتأكد من أن سلوكهم لا يُشكّل جريمة جنائية.

نص الرد الرسمي:

في حال طرح هذا السؤال: مواطنو أستراليا الذين يخدمون في جيش الدفاع الإسرائيلي.

- يتمثل موقف أستراليا الثابت في الصراع بين حماس وإسرائيل في الدعوة إلى حماية أرواح المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني.

---

[58] - https://www.dfat.gov.au/sites/default/files/dfat-foi-le10958.pdf

- بموجب قانون العقوبات لعام 1995 (قانون العقوبات)، يُعتبر قيام الأستراليين بأعمال عدائية في الخارج جريمة، ما لم يكونوا يخدمون في القوات المسلحة لدولة أجنبية أو معها.
  - وهذا يثني الأستراليين عن القتال في الصراعات الخارجية وتعريض حياتهم وحياة الآخرين للخطر.
- لا يمتد الإعفاء من جرائم التوغلات الأجنبية للخدمة في القوات المسلحة لدولة أجنبية إلى الجرائم الجنائية الأخرى في دول الكومنولث.
- تشجع الحكومة جميع الأستراليين الذين يسعون للخدمة في القوات المسلحة لدولة أجنبية على دراسة التزاماتهم القانونية بعناية، والتأكد من أن سلوكهم لا يشكل جريمة جنائية.
- يتم النظر في حالات المقاتلين الأجانب الذين عادوا إلى أستراليا من قبل وكالات إنفاذ القانون والأمن على أساس.

الأستراليون معرضون للخطر إذا خدموا في جيش الدفاع الإسرائيليكل حالة على حدة.[59]

بقلم جريج بارنز وبنديكت كوين نشرت في 19 يناير 2024 تمت إعادة نشرها من مدونة "اللآلئ والتهيجات Pearls and Irritations"

يواجه المواطنون الأستراليون خطر الملاحقة القضائية بموجب القانون الأسترالي إذا ارتكبوا جرائم أو تواطؤوا في جرائم ترتكبها قوات الدفاع الإسرائيلية في غزة.

منذ اندلاع حرب غزة، حين أصدرت الحكومة الإسرائيلية أوامرها لـ 360 ألف جندي احتياطي بالمشاركة في الهجوم على غزة، عاد العديد من المواطنين الأستراليين والإسرائيليين مزدوجي الجنسية إلى إسرائيل للقتال في صفوف جيش الدفاع الإسرائيلي. وقد بدا هذا التطور وكأنه احتفاء من بعض وسائل الإعلام الأسترالية باستدعاء المواطنين الأستراليين للانضمام إلى الهجوم الوحشي على سكان غزة المنكوبين.

على الرغم من أن الجيش الإسرائيلي لا ينشر إحصاءات رسمية تتعلق بالرعايا الأجانب العاملين، فقد أفاد المركز الأسترالي للعدالة الدولية بوجود تقديرات تصل إلى 1000 أسترالي[60] يخدمون حاليًا في الجيش الإسرائيلي أو هم جنود احتياط نشطون.

بالنظر إلى الأدلة الواضحة على ارتكاب إسرائيل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية ضد الفلسطينيين، يثور التساؤل حول ما إذا كان هناك خطر مقاضاة مواطنين أستراليين بموجب القانون الأسترالي في حال وجود أدلة على تورطهم في هذه الأنشطة. لا يُزعم أنهم متورطون بالفعل، ولكن بالنظر إلى مستوى الخطر الناجم عن سلوك الجيش الإسرائيلي في غزة، فمن المؤكد أن على الحكومة الأسترالية تحذير مواطنيها المشاركين في النزاع كأفراد في الجيش الإسرائيلي، بضرورة إدراكهم أن جرائم الحرب قابلة للمقاضاة بموجب القانون الأسترالي.

لتوضيح مدى خطورة قتال الأستراليين مع جيش الدفاع الإسرائيلي، نشير إلى أنه في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، وفي بادرة تضامن غير مسبوقة، أصدر أكثر من 40 مسؤولاً من مسؤولي الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان بياناً[61] يدعون فيه المجتمع الدولي إلى منع الجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الإبادة الجماعية. وجاء في البيان: "يقع على عاتق المجتمع الدولي واجب منع جرائم الفظائع، بما في ذلك الإبادة الجماعية، وعليه أن ينظر فوراً في جميع التدابير الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية لتحقيق هذه الغاية".

كيف إذن يُعرّض المواطنون الأستراليون لخطر الملاحقة القضائية بموجب القانون الأسترالي إذا ارتكبوا جرائم، أو تواطؤوا فيها، يرتكبها الجيش الإسرائيلي في غزة؟ يكمن الجواب في تبني حكومة هوارد ما يُعرف بنظام روما الأساسي[62].

وقعت أستراليا على نظام روما الأساسي في 9 ديسمبر 1998 وأودعت وثيقة تصديقها في 1 يوليو 2002. وقد تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية بموجب نظام روما الأساسي، وبدأت عملياتها في عام 2002.

---

59 - https://www.higginschambers.com/australians-at-risk-gaza/

60 - https://acij.org.au/wp-content/uploads/2023/12/2023-12-20-Letter-to-Ausgov-regarding-Australians-in-the-IDF.pdf

61 - https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/11/gaza-un-experts-call-international-community-prevent-genocide-against

62 - https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/2024-05/Rome-Statute-eng.pdf

بالإضافة إلى ذلك، قامت قوانين حكومة هوارد لعام 2002 بتعديل قانون العقوبات الفيدرالي (القانون) ليشمل ما يُسمى "الجرائم ضد الإنسانية والجرائم ذات الصلة"[63]. بعبارة أخرى، دمجت نظام روما الأساسي في القانون الأسترالي.

وبشكلٍ أدق، وهذا هو الجزء من القانون الذي ينطبق على أي أستراليين يقاتلون في صفوف جيش الدفاع الإسرائيلي، فإن القسم 268 من القانون يحمل عنوان "الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد سير العدالة في المحكمة الجنائية الدولية". وتنص المادة 268.1 (ب) على أن "نية البرلمان هي أن تكون ولاية المحكمة الجنائية الدولية مكملة لولاية أستراليا فيما يتعلق بالجرائم الواردة في هذا القسم والتي تُعدّ أيضاً جرائم تقع ضمن اختصاص تلك المحكمة".

كما ذكر المدعي العام السابق داريل ويليامز في خطاب القراءة الثانية في 25 يونيو 2002، فإن الغرض الرئيسي من دمج أستراليا لنظام روما الأساسي في القانون الأسترالي هو أنه "من المهم أن تسنّ أستراليا قوانين تغطي على وجه التحديد جميع الجرائم الواردة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حتى نتمكن من الاستفادة الكاملة من مبدأ وحماية التكامل".

وأضاف السيد ويليامز: "بسنّ هذه الجرائم، تضمن أستراليا قدرتها على التحقيق مع المتهمين بارتكاب جرائم تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ومقاضاتهم بموجب القانون الأسترالي... وتعتقد الحكومة أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية خطوة هامة لضمان تقديم مرتكبي أبشع الجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة. ومن الواضح أن من مصلحة أستراليا الوطنية أن تكون جزءًا من هذا الجهد الدولي الهام لردع ومعاقبة مرتكبي الفظائع".

من بين الصعوبات التي تواجه مقاضاة الأفراد بموجب قانون الجرائم ضد الإنسانية، أن موافقة المدعي العام الفيدرالي هي الجهة المخولة بالموافقة على إجراءات المقاضاة. ورغم أن هذه الصلاحية قابلة للاستغلال لأغراض سياسية، إلا أن أول مسؤول قانوني ينظر بجدية في السماح بالمقاضاة، إذا ما عُرض عليه ملف من المدعي العام الفيدرالي، سيمثل اختبارًا حقيقيًا لخطاب أستراليا وإجراءاتها التشريعية حتى الآن. فلا يجوز رفض السماح بالمقاضاة لمجرد أنها تتعلق بأفعال حليف.

كما ذكرنا في البداية، لا توجد في هذه المرحلة أي اتهامات موجهة لأي من الأستراليين الذين يزيد عددهم عن ألف جندي والذين يقاتلون في جيش الدفاع الإسرائيلي بارتكاب جرائم حرب، سواء بشكل مباشر أو بالتواطؤ. ومع ذلك، يقع على عاتق الحكومة الأسترالية واجب تحذير هؤلاء الأستراليين من عواقب ارتكابهم لهذه الجرائم.

كما أشار المركز الأسترالي للعدالة الدولية في 22 ديسمبر/كانون الأول 2023، فإنه على الرغم من معرفة جرائم الحرب الإسرائيلية في هذا النزاع، "يبدو أن الحكومة الأسترالية قد تقاعست عن إصدار أي بيانات عامة تُنبه إلى المخاطر المترتبة، لا سيما فيما يتعلق بالعواقب القانونية المحتملة والمسؤولية الجنائية الفردية التي قد تنجم عن سلوك المواطنين الأستراليين المشاركين في النزاع كأفراد في جيش الدفاع الإسرائيلي". وهذه ملاحظة في محلها، ويجب أخذها بعين الاعتبار.

كم عدد الأستراليين الذين يقاتلون مع الجيش الإسرائيلي في غزة؟ هذه المجموعة تراقب الوضع؟[64]

بقلم أليشا أور – لوكالة أس بي أس الاسترالية الحكومية (7 أغسطس 2025)

يقول محامون أستراليون إنهم يراقبون أكثر من اثني عشر أسترالياً قاتلوا في صفوف جيش الدفاع الإسرائيلي أو ما زالوا يخدمون فيه.

أعلنت مجموعة قانونية أسترالية أنها بصدد إعداد شكوى جنائية رسمية للشرطة الفيدرالية تطالب فيها بالتحقيق مع الأستراليين الذين يخدمون في جيش الدفاع الإسرائيلي (IDF) بشأن أي جرائم محتملة ارتكبوها.

اتصل المركز الأسترالي للعدالة الدولية (ACIJ) بالحكومة في أوائل يونيو، مطالباً إياها بإصدار تحذيرات للجمهور الأسترالي بشأن المخاطر التي يتعرض لها الأستراليون الذين يقاتلون في صفوف جيش الدفاع الإسرائيلي.

---

63 - https://www.legislation.gov.au/C2004A04868/2018-12-29/text

64 - https://www.sbs.com.au/news/article/how-many-australians-are-fighting-with-israels-military-in-gaza-this-group-is-monitoring/kcx7xr

وقالت إن مثل هذه التحذيرات يجب أن تضمن أن يكون المواطنون على دراية "بأن الانخراط في أعمال عدائية مع الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل غير قانوني، قد يعرضهم للتحقيق الجنائي والملاحقة القضائية بموجب القانون الأسترالي"، أو في أي مكان آخر "حيث توجد أدلة على مشاركتهم في ارتكاب جرائم دولية".

صرحت لارا خضر، المديرة التنفيذية بالإنابة لمركز ACIJ، لشبكة SBS News: "نحن نراقب حاليًا ما لا يقل عن 20 فردًا يخدمون أو خدموا في الجيش الإسرائيلي، ونقوم بإعداد شكاوى جنائية إلى الشرطة الفيدرالية الأسترالية (AFP) للمطالبة بالتحقيق في الجرائم المحتملة ضد الكومنولث".

أكد متحدث باسم وزارة الخارجية والتجارة لشبكة SBS News أن الوزارة "لا تتعقب تحركات الأستراليين في الخارج".

وقال المتحدث: "تشجع الحكومة الأسترالية جميع الأستراليين الذين يسعون للخدمة في القوات المسلحة لدولة أجنبية على دراسة التزاماتهم القانونية بعناية والتأكد من أن سلوكهم لا يشكل جريمة جنائية".

هل القتال في جيش آخر قانوني؟

بموجب قوانين التدخل الأجنبي الأسترالية، لا يُعدّ الانضمام إلى جيش حكومة أجنبية جريمة، لكن تجنيد شخص للقيام بذلك يُعدّ جريمة.

تنص قوانين التوغل الأجنبي على أن دخول دولة أجنبية بقصد الانخراط في نشاط عدائي يعتبر جريمة، إلا إذا كان الشخص يخدم في القوات المسلحة لحكومة دولة أجنبية أو معها.

من غير القانوني تجنيد أشخاص للانضمام إلى منظمة منخرطة في أنشطة عدائية، أو للخدمة في جيش أجنبي أو معه.

لكن بإمكان المدعي العام الاتحادي السماح بتجنيد الأشخاص للخدمة في القوات المسلحة لدولة أجنبية إذا كان ذلك "يصب في مصلحة الدفاع أو العلاقات الدولية لأستراليا".

وقالت لارا خضر: "من المعروف أن الأستراليين يخدمون حاليًا في الجيش الإسرائيلي، بل وتم الإبلاغ عن حالات تجنيد على الأراضي الأسترالية"

لم تؤكد السلطات الأسترالية العدد الدقيق للأستراليين الذين خدموا أو يخدمون حالياً.

كشف طلب بموجب قانون حرية المعلومات في عام 2024 أن قوة الحدود الأسترالية (ABF) قد تدخلت مع ثلاثة من أصل أربعة مواطنين أستراليين يشتبه في مغادرتهم إلى إسرائيل للخدمة العسكرية منذ 7 أكتوبر 2023.

أكدت قوة الحدود الأسترالية سابقاً أنه عندما تكتشف أن شخصاً ما يغادر أستراليا بقصد السفر إلى منطقة نزاع محتملة، فإنها "تزود المسافر بمعلومات عن التزاماته بموجب القانون الأسترالي".

وقالت الشرطة الفيدرالية الأسترالية إنها حذرت جميع الأستراليين الذين يسعون إلى الانخراط في أعمال عدائية في الخارج من ضرورة التفكير ملياً في التزاماتهم القانونية والتأكد من أن سلوكهم لا يشكل جريمة جنائية.

وقال متحدث باسم الشرطة الفيدرالية الأسترالية لشبكة SBS News: "قد يتم التحقيق مع أي أسترالي يشتبه في ارتكابه جريمة جنائية أثناء وجوده في منطقة نزاع، وقد يواجه الملاحقة القضائية عند الاقتضاء".

وأشار مركز العدالة الاجتماعية إلى حكم محكمة العدل الدولية الصادر عام 2024 والذي أمر إسرائيل بمنع أعمال الإبادة الجماعية في حربها في غزة[65].

وفي الحكم، دعت محكمة العدل الدولية إسرائيل إلى "اتخاذ جميع التدابير التي في وسعها لمنع ومعاقبة التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية"، وأمرت إسرائيل "بمنع ارتكاب الأفعال" التي تندرج تحت اتفاقية الإبادة الجماعية - والتي تشمل "إلحاق ظروف معيشية متعمدة بالجماعة تهدف إلى إهلاكها جسدياً كلياً أو جزئياً"؛ و"قتل أفراد الجماعة".

---

[65] - https://www.sbs.com.au/news/article/the-icj-has-ruled-israel-must-act-to-prevent-genocide-in-gaza-here-are-the-takeaways/8p10fqgmc

أكدت اللجنة الدولية للعدالة أن أستراليا، بصفتها دولة طرفاً في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، ملزمة قانوناً باتخاذ جميع التدابير الممكنة لمنع الإبادة الجماعية. كما أن أستراليا طرف في عدد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وتعترف بمحكمة العدل الدولية واختصاصها في مسائل القانون الدولي.

نفت إسرائيل بشدة ارتكابها إبادة جماعية في غزة، مؤكدةً أنها تخوض حرباً ضد حماس وأنها ملتزمة بالقانون الدولي.[66] وصرح المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، الأدميرال دانيال هاغاري، العام الماضي بأن الجيش الإسرائيلي "جيش محترف ملتزم بالقانون الدولي".

الحكومة تحذر الأستراليين في الخارج

حصلت قناة SBS News على نسخة من رسالة من المدعية العامة ميشيل رولاند موجهة إلى ACIJ بشأن هذه القضية، في رد مؤرخ في 28 يوليو.

وقالت ميشيل رولاند في الرسالة إنه على الرغم من أنه ليس من المناسب للحكومة تقديم مشورة قانونية محددة، إلا أن "الحكومة كانت واضحة في أن جميع أطراف النزاع يجب أن تمتثل للالتزامات القانونية الدولية والمحلية ذات الصلة". وقالت ميشيل رولاند إن الحكومة "تواصل تثبيط" الأستراليين عن الانخراط في الصراعات الخارجية، وتدعو إلى حماية المدنيين، ودعم القانون الدولي، وتدفق المساعدات إلى المنطقة دون عوائق.

وقالت ميشيل رولاند في الرسالة: "تواصل الحكومة تحذير جميع الأستراليين الذين يسعون للخدمة في القوات المسلحة لدولة أجنبية بضرورة النظر بعناية في التزاماتهم القانونية والتأكد من أن سلوكهم لا يشكل جريمة جنائية". "عند الاقتضاء، قد تعمل الشرطة الفيدرالية الأسترالية مع وكالات إنفاذ القانون الأجنبية والهيئات الدولية كجزء من أي تحقيق محتمل."

ومع ذلك، قال المركز الأسترالي للعدالة الدولية (ACIJ) إنه كان يثير مخاوفه بشأن هذه القضية مع الحكومة الأسترالية منذ ديسمبر 2023، وقال إن رد الحكومة كان "غير كافٍ بشكل واضح".

وقالت لارا خضر: "إن التحذيرات المحدودة الصادرة حتى الآن لا تعكس بشكل كافٍ خطورة الفظائع التي تحدث ضد الفلسطينيين في غزة". "إن إصدار تحذيرات غامضة أو ضعيفة لا يفي بالتزامات أستراليا بموجب القانون الدولي." "يجب على الحكومة أن تتحرك بسرعة ووضوح لضمان الوفاء بمسؤولياتها القانونية الدولية، وأن الأستراليين ليسوا متواطئين في جرائم الفظائع."

وحدة تحقيق جرائم الحرب الأسترالية

قال السيناتور ديفيد شوبريدج، عضو حزب الخضر، إن مكتبه استفسر قبل تسعة أشهر عن سبب عدم قيام الحكومة الأسترالية بتتبع الأشخاص الذين يقاتلون في الجيشين الإسرائيلي والروسي، ولم يتلقَّ رداً حتى الآن.

قال شوبريدج: "إن سياسة الحكومة الأسترالية الحالية هي دفن الرؤوس في الرمال". وأضاف: "إذا لم تبحث عن جرائم الحرب، فلن تجدها". وتابع: "لقد ازداد الصراع في هذه المناطق حدةً، وتفاقمت المخاوف بشأن تورط أشخاص في جرائم حرب". وقال شوبريدج: "نعلم أن آلاف الأشخاص سافروا إلى إسرائيل خلال الأشهر الأخيرة، وكثير منهم للقتال في جيش الدفاع الإسرائيلي، وهو أمر مثير للقلق عندما لا تقوم الحكومة بتتبع أو مراقبة من يقاتل في هذه الحرب المروعة".

لم يتم تأكيد عدد الأستراليين الذين يخدمون أو خدموا في جيش الدفاع الإسرائيلي، لكن نيوز كورب News Corp ذكرت في عام 2023 أنه قد يصل عددهم إلى 1000 شخص خدموا أو كانوا جنود احتياط نشطين في ذلك الوقت.

يطالب حزب الخضر بإنشاء وحدة تحقيق في جرائم الحرب في أستراليا. "توجد هذه الهيئات في دول أخرى، وهي فعّالة. إن غيابها في أستراليا يُعرّض الجميع للخطر."

---

[66] - https://www.sbs.com.au/news/article/major-rights-groups-accuse-israel-of-genocide-in-gaza/c125gijma

وزارة الشؤون الداخلية وقوات الحدود الأسترالية تؤكد أربعة أستراليون يخدمون في الجيش الدفاع الإسرائيلي

نص الرسالة الموجهة للبرلمان الفدرالي يوم 27 مارس 2024[67]

نص الرسالة التي نشرت إلى الجمهور بموجب طلب الحصول على المعلومات بموجب قانون حرية المعلومات – FA 23/12/00981

إن وزارة الشؤون الداخلية وقوات الحدود الأسترالية على علم بأربعة (4) مواطنين أستراليين سافروا خارج أستراليا منذ 7 أكتوبر 2023، وكان يشتبه في أنهم غادروا أستراليا للخدمة أو محاولة الخدمة مع جيش الدفاع الإسرائيلي.

ملاحظات:

1- المصدر: وزارة الشؤون الداخلية، 2023 (وثائق داخلية).
2- يشمل المتقدمين الأساسيين والثانويين.

ملاحظات هامة:

1- تُقدَّم هذه المعلومات للغرض المحدد لهذا الطلب.
2- تقع على عاتق الجهة التي تُزوِّد الجهات الخارجية بمعلومات وزارة الشؤون الداخلية مسؤولية ضمان توافق الإفصاح مع قانون حدود القوات الأسترالية، ومبادئ الخصوصية الأسترالية، أو أي تشريعات أخرى ذات صلة.

التقارير المعتمدة عن الحوادث المعادية للسامية مضللة

المجلس التنفيذي لليهود الاستراليين هو الجهة المعتمدة لتوثيق وتسجيل الحوادث المعادية للسامية وفقاً لجميع التقارير الحكومية الرسمية، ولا يوجد أي جهة تدافع عمن يقوم بها، ولا يوجد أي جهة محايدة تدرس هذه التقارير بشكل علمي.

فما يمكن تصنيفه بأنه فعل معادي لليهود يحمل في طياته احتمالات كثيرة، وقد يكون من بين تلك الاحتمالات ولاء هذا الشخص أو المؤسسة للحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة أو ولاءها للحركة الصهيونية المسؤولة عن توسيع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما يمكن اعتبار أي شخص أو مؤسسة معادية للنضال الفلسطيني وحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير والاستقلال السياسي. وقد يكون مجموعات عنصرية تكره اليهود كونهم يتبعون الدين اليهودي، وخلط هذه الحوادث في تقرير واحد تحت مسمى الحوادث المعادية للسامية في استراليا يتعبر مضلل للرأي العام الأسترالي، ويتبنى بشكل منهجي تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة لمعاداة السامية.

في الجدول المفرق نستطيع أن نقرأ أن أكثر من 50% من الحوادث التي ذكرت في تقرير المجلس التنفيذي لليهود الاستراليين حول الحوادث المعادية للسامية لعام 2025 لم تكن موجهة ضد الجالية اليهودية، بل كانت موجهة ضد الحركة الصهيونية والحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة، ومساندة للشعب الفلسطيني ومطالبة بوقف الإبادة الجماعية بحقه.

حادثة/ سنة	الاعتداء	التخريب	الإساءة	الرسائل	الكتابة على الجدران	الملصقات	المجموع 2025
ضد اليهود	4	12	29	10	29	9	93
ضد إسرائيل والصهيونية	0	2	0	0	7	20	29
مختلط يهود وإسرائيل	2	3	8	10	6	6	35
مناصرة لفلسطين	0	0	6	5	10	13	34

[67] - https://www.aph.gov.au/-/media/Estimates/legcon/add2324/Home_Affairs/14_Sen_Shoebridge__FOI_request_regarding_Australian_citizens_who_are_suspected_of_travelling_oversea.pdf

المجموع	6	17	43	25	52	48	191

وفي حسب التقرير نفسه الحوادث المعادية للسامية لعام 2025 ارتفعت خمسة مرات مقارنة بعام 2023، وما قبله مما يدلل أن هذه الحوادث مرتبطة بالحرب المستمرة على الشعب الفلسطيني، والتي ارتكب فيها جيش الاحتلال الإسرائيلي جرائم حرب، هزت الرأي العام بما في ذلك الرأي العام في استراليا.

إن وصف اليهود بالنازيون ووصف نتياهو بأنه هتلر جديد لا يمكن اعتبارهما معاديان للسامية، بل أن هذا جاء ضمن حملة وقف الإبادة الجماعية التي يرتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة. وهناك صيغ مختلفة لوصف غضب الشارع الأسترالي على دعم الصهاينة الاسترال لقرارات الحكومة الإسرائيلية الخاصة بالإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني. بعضها كان سلمي للغاية عبر المظاهرات المرخصة أو المقالات الصحافية والمقابلات الإذاعية والتلفزيونية، وبعضها أخذ أشكال عنيفة يعاقب عليها القانون.

فبالنسبة للشرطة الاسترالية أي كتابة على الجدران تعتبر مخالفة للقانون حتى لو كانت أحبوا يسوع فهو بصلي لكم. أو الحرية لفلسطين أو الموت لإسرائيل. فالقانون لا يفرق بين أن الرسائل الإيجابية أو السلبية فهو تعدي على أملاك الآخرين. وهذا يدفعنا لفهم طريقة التعامل الحكومي مع الأحداث على أنه مخالفة قانونية مهما كان الهدف منها.

وهنا نحن نشهد أن الحكومة الاسترالية تقر قانون مكافحة معاداة السامية مستشهدة بتقرير المبعوثة الخاصة السيدة جيليان سيغال التي اعتمد بشكل أساسي على التقارير السنوية للحوادث المعادية للسامية التي ينشرها المجلس التنفيذي لليهود الاستراليين، ولم تقترح تشكيل لجنة محايدة لمراقبة هذه الحوادث وتبيان دوافع من يفعلها ضد الجالية اليهودية أو ضد الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة والحركة الصهيونية. ولم تدرس احتمالية أن تكون بعض المنظمات الصهيونية هي من قامت ببعض هذه الحوادث لجلب التعاطف الشعبي معهم، وهذا الاحتمال يستحق الدراسة والبحث.

حادثة/ سنة	الاعتداء	التخريب	الإساءة	الرسائل	الكتابة على الجدران	الملصقات	المجموع
التغيير %	- 63	+ 14	- 0.1	- 16	- 9	- 43	- 19.7
2025	**24**	**33**	**621**	**238**	**359**	**379**	**1654**
2024	65	29	622	283	393	670	2062
2023	11	22	188	63	125	86	495
2022	5	11	138	76	125	123	478
2021	8	11	147	103	106	72	447
2020	8	10	128	115	42	28	331
2019	4	12	114	116	95	27	368
2018	3	19	88	73	46	137	366
2017	3	11	76	26	55	59	230
2016	12	22	84	49	31	12	210
2015	8	7	119	33	21	2	190
2014	15	10	75	160	43	9	312
2013	5	6	115	68	29	8	231

تقرير المجلس التنفيذي لليهود الأستراليين حول الحوادث المعادية لليهود في أستراليا 2024

بحث وكتابة وتجميع: جولي ناثان، مديرة الأبحاث، المجلس التنفيذي لليهود الأستراليين (ECAJ)، 24 نوفمبر 2024

ECAJ EXECUTIVE COUNCIL OF AUSTRALIAN JEWRY

ANTI-JEWISH INCIDENTS

Report
2024

Researched, written and compiled by
Julie Nathan

تقرير المجلس التنفيذي لليهود الأستراليين (ECAJ) حول معاداة السامية في أستراليا

منذ عام 1990، ينشر المجلس التنفيذي لليهود الأستراليين (ECAJ)، الهيئة التمثيلية الوطنية المنتخبة العليا للجالية اليهودية الأسترالية، تقريرًا سنويًا حول معاداة السامية في أستراليا.[68] في هذه التقارير، يُسجل المجلس معاداة السامية في فئتين رئيسيتين: الحوادث والخطابات. وتغطي التقارير فترة الاثني عشر شهرًا المنتهية في 30 سبتمبر من كل عام.

هذا التقرير من المجلس التنفيذي ليهود أستراليا (ECAJ)، تقرير عن الحوادث المعادية لليهود في أستراليا 2024 - يتناول الحوادث فقط. وهو أول تقرير من نوعه يصدره المجلس، باستثناء تقرير تمهيدي واحد صدر في ديسمبر 2023، ويأتي نتيجةً للزيادة الهائلة في عدد الحوادث المعادية للسامية، بما في ذلك العنف والتهديدات بالقتل والسلوك التخويفي والدعاية الكراهية ضد اليهود، بعد مذبحة حماس في إسرائيل في 7 أكتوبر 2023، والحرب التي تلتها بين إسرائيل وحماس ووكلاء إيرانيين آخرين. وقد استلزمت خطورة الحوادث المعادية لليهود في أستراليا وطبيعتها غير المسبوقة بعد 7 أكتوبر إعداد هذا التقرير الخاص عن الحوادث.

معايير الإدراج في سجل الحوادث

تُصنّف الحوادث على أنها معادية للسامية إذا استوفت تعريف العنف العنصري والفئات التي وضعتها لجنة التحقيق الوطني عام 1991 في العنف بدوافع عنصرية، والذي أجرته لجنة حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص (HREOC) آنذاك: إيرين موس ورون كاستان، مستشار الملكة، العنف العنصري: تقرير لجنة التحقيق الوطني في العنف العنصري في أستراليا (كانبيرا: دائرة النشر الحكومية الأسترالية، 1991)[69]، الصفحتان 14 و15.

تعريف العنف العنصري: دار جدل أكاديمي وفلسفي مطول حول تعريف مصطلحي "العرق" و"العنصرية". كما أن تعريف "العنف" مثير للجدل. في حين أن قاموس أكسفورد الموجز يُعرّف "العنف" بأنه "... الاستخدام غير المشروع للقوة البدنية، والترهيب بإظهارها"، إلا أن لجنة التحقيق أدركت وجود جدل حول تفسير هذا المصطلح. ورغم أن لجنة التحقيق اعتبرت هذه القضايا مهمة، إلا أنه لم ير من المناسب مناقشتها باستفاضة في هذا التقرير.

يشمل مصطلح العنف العنصري مجموعةً من المسائل التي تتناولها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وبموجب المادة 4 من تلك الاتفاقية:

"تدين الدول الأطراف جميع أشكال الدعاية والمنظمات القائمة على أفكار أو نظريات تفوق أي عرق أو مجموعة من الأشخاص من لون أو أصل عرقي واحد، أو التي تحاول تبرير أو تعزيز الكراهية العنصرية والتمييز العنصري بأي شكل من الأشكال، وتتعهد باتخاذ تدابير فورية وإيجابية تهدف إلى القضاء على كل تحريض على مثل هذا التمييز أو أفعاله".

في سياق التحقيق، اعتُبر مصطلح "العنف العنصري" شاملاً للترهيب اللفظي وغير اللفظي، والمضايقة، والتحريض على الكراهية العنصرية، بالإضافة إلى العنف الجسدي ضد الأشخاص والممتلكات. وتلقّت اللجنة عددًا كبيرًا من المذكرات والأدلة حول الإساءة اللفظية وغيرها من أشكال الترهيب أو المضايقة بدافع العنصرية. ولتجنب أي لبس، اعتُمدت التعريفات التالية.

العنف المرتبط بالعنصرية أو دوافع عنصرية: لأغراض التحقيق، عُرّف العنف العنصري بأنه فعل عنف أو ترهيب أو مضايقة مُحدد يُرتكب ضد فرد أو جماعة أو منظمة (أو ممتلكاتهم) على أساس:

- العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني؛ و/أو
- دعم سياسات غير عنصرية.

التحرش العنصري: يُعتبر التحرش العنصري أحد مكونات العنف العنصري، وهو سلوك يهدف إلى ترهيب الضحية أو تهديدها، وقد يشمل العنف الجسدي والإساءة اللفظية وتدمير الممتلكات.

الدعاية العنصرية: يشير هذا المصطلح إلى المواد المكتوبة أو الشفهية التي تستند إلى الاعتقاد بالتفوق العنصري أو الكراهية، وعادةً ما تكون موجهة ضد مجموعة من الأشخاص يتم تحديدهم بالإشارة إلى العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو العرقي.

---

68 - https://www.ecaj.org.au/antisemitism-report/

69 - https://humanrights.gov.au/sites/default/files/document/publication/NIRV.pdf

التحريض على الكراهية العنصرية: يُشار إلى مفهوم الكراهية العنصرية غالبًا باسم التشهير العنصري (تشويه السمعة والقذف والطعن). ويشمل استخدام الكلمات أو الكتابات أو الصور أو السلوكيات لإثارة الكراهية لدى الآخرين ضد مجموعة أو مجموعات من الأشخاص الذين يُحددون على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني.

الجماعات العنصرية المنظمة أو الجماعات المتطرفة: هي في جوهرها منظمات تُروّج وتُحرض على الكراهية والعداء العنصريين. وتتبنى هذه الجماعات عقيدةً عنصريةً صريحةً أو ضمنيةً، ويرتبط هدفها العام بهذه العقيدة.

بيانات عن الحوادث المعادية لليهود في أستراليا

خلال فترة الاثني عشر شهرًا، من 1 أكتوبر 2023 إلى 30 سبتمبر 2024، سُجِّلت 2062 حادثة معادية لليهود من قِبل مجموعات الأمن المجتمعي التطوعية، والهيئات الرسمية اليهودية التابعة للدولة، والمجلس التنفيذي لليهود الأستراليين.

خلال فترة الاثني عشر شهرًا السابقة، المنتهية في 30 سبتمبر 2023، سجّلت هذه الهيئات نفسها 495 حادثة. وبالتالي، ازداد إجمالي عدد الحوادث المُبلّغ عنها ضد اليهود بنسبة 316% مقارنةً بالعام السابق.

طبيعة الحوادث

خلال فترة الاثني عشر شهرًا التي شملها التقرير، ظهرت العديد من الأشكال والتعبيرات الجديدة لمعاداة السامية، وهي أشكال لم تشهدها أستراليا من قبل. وكانت مذبحة حماس في إسرائيل في 7 أكتوبر 2023 بمثابة إشارة، وضوء أخضر، للعديد من الإسلاميين والمتطرفين اليساريين، بأن هذا الموسم مفتوح على استهداف اليهود، كما يتضح من الكراهية العلنية والزيادة الكبيرة في عدد الحوادث. وقد شجعت مذبحة 7 أكتوبر الكثيرين على التعبير عن كراهيتهم لليهود.

حدثان مهّدا الطريق للأشهر الاثني عشر التالية. في ضاحية لاكيمبا غرب مدينة سيدني، في 8 أكتوبر 2023، بعد يوم واحد من مذبحة إسرائيل، ألقى الشيخ إبراهيم داود كلمةً في تجمع احتجاجي حاشد نظمه حزب التحرير، مجّد فيها قتل اليهود في إسرائيل، وهتف بحماسٍ للحشد: "أنا في غاية السعادة. إنه يوم شجاعة، يوم مقاومة، يوم فخر، يوم نصر".

في مدينة سيدني، في 9 أكتوبر 2023، تجمع حشدٌ مناهضٌ لإسرائيل أمام دار أوبرا سيدني الشهيرة، وأشعلوا مشاعلَ وهتفوا "اللعنة على اليهود!"، و"أين اليهود؟"، ووفقًا لعدة شهود، "اقتلوا اليهود بالغاز!"، بينما وقفت الشرطة متفرجةً. خططت مجموعة الفعل الفلسطيني في سيدني لهذا الاحتجاج وأعلنت عنه علنًا في 7 أكتوبر الساعة 8:04 مساءً، بينما كانت حماس لا تزال ترتكب جرائم قتل بحق اليهود. كان هذا الاحتجاج هو الأول من بين العديد من احتجاجات الشوارع في المدن الأسترالية التي نُظمت في العديد من الأحياء التجارية المركزية بالمدن الكبرى في نهاية كل أسبوع على مدار العام.

وقع حدثان رئيسيان آخران أثّرا بشكل مباشر على الجالية اليهودية. فبعد اتهام "اليهود" زورًا بإشعال حريق متعمد في مطعم برجر يملكه فلسطيني أسترالي في ضاحية كولفيلد، في مدينة ملبورن، اقتحم حشد كبير من المتظاهرين المناهضين لإسرائيل حديقة قريبة، قبالة كنيس يهودي، مساء الجمعة 10 نوفمبر 2023. اندلعت أعمال شغب، ورُشقت الحجارة والمقذوفات الأخرى باتجاه اليهود خارج الكنيس، ما استدعى إخلاء الكنيس حفاظًا على سلامة المصلين. وفي مدينة ملبورن أيضًا، في 19 مايو 2024، تعرّض العديد من اليهود الذين حاولوا حضور مسيرة "لن يتكرر الآن" المناهضة لمعاداة السامية للاعتداء الجسدي من قِبل حشد مناهض لإسرائيل سدّ طريقهم في منطقة الأعمال المركزية.

شملت حوادث أخرى مواكب سيارات ترفع أعلامًا فلسطينية، مرت عبر ضواحي سيدني ذات الكثافة السكانية اليهودية العالية. واستُهدفت متاجر وشركات صغيرة مملوكة ليهود برسومات جرافيتية على الجدران، بعضها يحمل رمز حماس الأحمر المقلوب، مشيرًا إلى هدف يهودي. وتعرضت العديد من التهديدات بالقتل لأفراد يهود ومنظمات مجتمعية يهودية. وأدى التشهير بـ 600 مبدع يهودي عبر تطبيق واتساب أنشأوه لتقديم الدعم المتبادل ضد معاداة السامية، إلى فقدان العديد منهم وظائفهم، أو استهداف شركاتهم الصغيرة، واضطر بعضهم إلى نقل منازلهم إلى ضواحي أخرى حفاظًا على سلامتهم.

العديد من الحوادث المعادية لليهود خلال الفترة المشمولة بالتقرير ارتكبتها جماعات معادية لإسرائيل، وهي مزيج من جماعات تُعرّف نفسها بأنها عربية و/أو مسلمة، وجماعات تُعرّف نفسها بأنها "تقدمية" يسارية. أما الحوادث الأخرى المعادية لليهود، فقد ارتكبها معادون للسامية يمينيون، بمن فيهم النازيون الجدد، أو معادون للسامية مستقلون (غير منتمون لأي مما سبق).

في حين أن العديد من الحوادث المعادية لإسرائيل مسيئة وتتكون من ادعاءات كاذبة وتشهيرية، فإن المجلس التنفيذي ليهود أستراليا (ECAJ) لا تدرج مثل هذه الحوادث على أنها معادية لليهود ما لم يكن هناك عنصر واضح ومحدد معادٍ لليهود، على سبيل المثال وضع كتابات أو ملصقات معادية لإسرائيل أو مؤيدة لفلسطين على كنيس يهودي؛ أو الصراخ "فلسطين حرة" على الناس لمجرد أنهم تم تحديدهم (بحق أو خطأ) على أنهم يهود؛ أو لافتات وما إلى ذلك باستخدام عبارات قديمة معادية لليهود مقنعة بمصطلحات معادية للصهيونية مثل "الصهاينة يسيطرون على الحكومة".

بالإضافة إلى ذلك، تُصنّف أي أعمال عامة (هتافات، لافتات، ملصقات، يافطات إعلانية، كتابات على الجدران، إلخ) تدعو إلى العنف ضد اليهود أو اضطهادهم أو حرمانهم من حقوقهم، على أنها حوادث معادية لليهود. ومن الأمثلة على ذلك الدعوات العامة للقضاء على إسرائيل، مثل "الانتفاضة"، و"عولمة الانتفاضة"، و"خيبر، خيبر"، وغيرها، والتشبيهات بين دولة إسرائيل وألمانيا النازية، أو بين الصهيونية والنازية.

أخيرًا، يتضح من الدراسات السابقة أن العديد من الحوادث المعادية لليهود لا يُبلّغ عنها لأسباب متعددة. لذا، فإن الحوادث المُحصاة في هذا التقرير لا تُمثّل سوى نسبة مئوية من إجمالي الحوادث التي وقعت خلال العام.

فئات الحوادث والأفعال المشمولة

يُصنّف المجلس التنفيذي ليهود أستراليا (ECAJ) ست فئات من الحوادث المعادية لليهود. تجدر الإشارة إلى أن المجلس لا يُدرج محتوى وسائل التواصل الاجتماعي ضمن الحوادث، بل يُصنّفه ضمن الخطاب المعادي للسامية، إلا إذا كانت التعليقات تهديدات مباشرة بالقتل أو تهديدات أخرى بالعنف تستدعي الإبلاغ عنها للشرطة.

1- **الاعتداء:** يشمل جميع الأفعال بموجب القانون الأسترالي التي تشكل اعتداءً، وتشمل رمي الأشياء على الأشخاص، والبصق على الأشخاص، والتسبب في إصابة من الاعتداء الجسدي وصولاً إلى الأذى الجسدي الخطير، والقتل.
2- **التخريب:** يشمل الأضرار الخبيثة للممتلكات وتدمير الممتلكات، بما في ذلك المركبات الآلية والمباني والبنية التحتية والممتلكات الأخرى.
3- **الإساءة:** تشمل في الغالب الإساءة اللفظية، والتحرش، والترهيب، والإيماءات الجسدية، مثل التحية النازية، ورفع الإصبع الأوسط، وإطلاق النار، واستهداف اليهود أو المؤسسات اليهودية مباشرةً. وتكثر هذه الحوادث في الأماكن العامة، كالشوارع، وخارج مراكز الجالية اليهودية (مثل المعابد والمدارس اليهودية)، وفي أماكن العمل، أو في المؤسسات التعليمية.
4- **الرسائل:** تشمل الرسائل التي تحمل الكراهية أو التهديد أو العنف والتي يتم إرسالها بشكل مباشر وخاص إلى أهداف محددة يتم تحديدها على أنها يهودية، على سبيل المثال رسائل البريد الإلكتروني، والمواد الموضوعة في صناديق بريد مختارة أو المواد المنشورة، والمكالمات الهاتفية والرسائل النصية إلى المعابد اليهودية وغيرها من الأماكن المجتمعية اليهودية، والمنظمات المجتمعية اليهودية، والأفراد اليهود.
5- **الكتابة على الجدران:** تشمل الكتابة بالقلم أو الكتابة على الجدران أو الطلاء، أو غيرها، أو النقش، لعبارات ورموز كراهية على الممتلكات، سواءً كانت عامة أو خاصة. بعض هذه الكتابة يُلحق أضرارًا جسيمة بالممتلكات، وقد يُصنف على أنه تخريب، كما هو الحال عند الرسم على سيارة.
6- **الملصقات:** تشمل جميع المواد الأدبية/الدعائية المعروضة علنًا والتي تحمل في طياتها الكراهية أو التهديد أو العنف تجاه اليهود، بما في ذلك اللافتات والأعلام والمنشورات واللوحات الإعلانية والملصقات، بالإضافة إلى الصور أو النصوص على الملابس، مثل القمصان والأوشحة والقبعات، وكذلك التعبيرات العامة، مثل الهتافات والخطابات. قد تشمل هذه الفئة الملصقات في الشوارع، واللافتات واللوحات الإعلانية في الاحتجاجات، وتوزيع المنشورات على صناديق البريد في الضواحي السكنية.

الجدول 1: إحصاءات الحوادث المعادية لليهود: حسب الفئة والسنة

حادثة/ سنة	الاعتداء	التخريب	الإساءة	الرسائل	الكتابة على الجدران	الملصقات	المجموع
التغيير %	- 63	+ 14	- 0.1	- 16	- 9	- 43	- 19.7
2024	65	29	622	283	393	670	2062
2023	11	22	188	63	125	86	495
2022	5	11	138	76	125	123	478
2021	8	11	147	103	106	72	447
2020	8	10	128	115	42	28	331
2019	4	12	114	116	95	27	368
2018	3	19	88	73	46	137	366
2017	3	11	76	26	55	59	230
2016	12	22	84	49	31	12	210
2015	8	7	119	33	21	2	190
2014	15	10	75	160	43	9	312
2013	5	6	115	68	29	8	231

الجدول 2: إحصاءات الحوادث المعادية لليهود: حسب الفئة والولاية

1 أكتوبر 2023 - 30 سبتمبر 2024

حادثة/ سنة	الاعتداء	التخريب	الإساءة	الرسائل	الكتابة على الجدران	الملصقات	المجموع 2024	المجموع 2023
إقليم العاصمة الأسترالية	0	0	6	5	10	97	118	4
تاسمانيا	0	1	1	1	0	1	4	16
كوينزلاند	7	2	17	6	13	25	70	47
جنوب أستراليا	1	0	3	8	7	35	54	5
أستراليا الغربية	3	3	52	28	12	18	116	25
نيوساوث ويلز	12	8	271	112	182	210	795	181
فيكتوريا	42	15	272	123	169	284	905	217
المجموع	**65**	**29**	**622**	**283**	**393**	**670**	**2062**	495

لافتة: "إنهم اليهود"، سالزبوري، أديلايد، 10 أبريل 2024

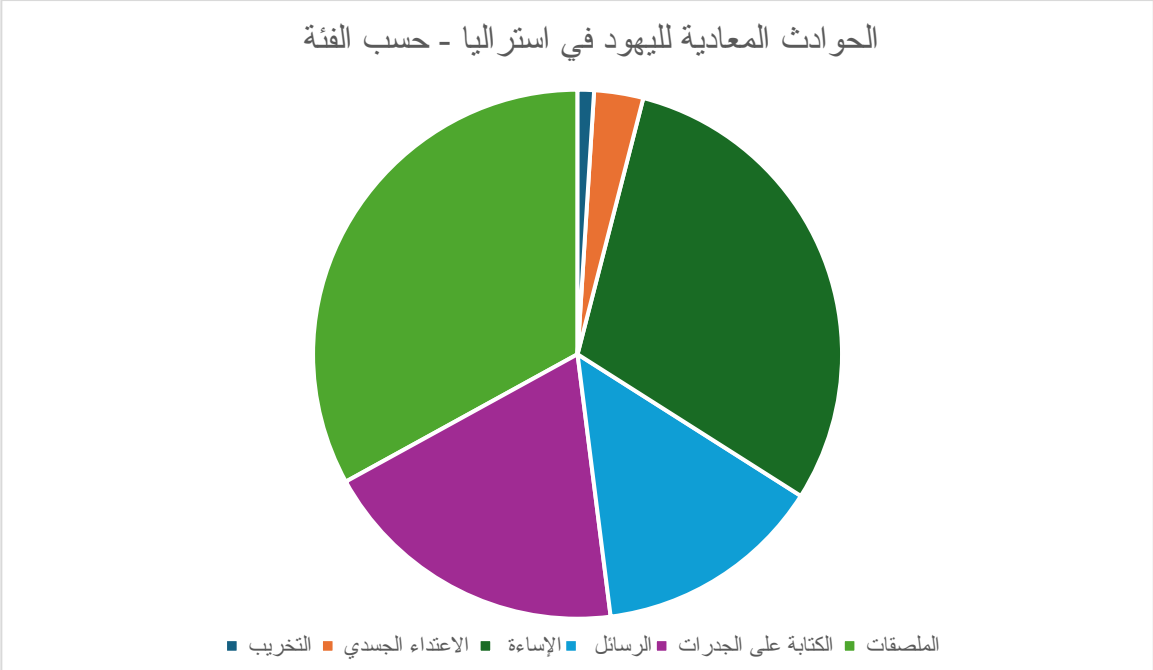

الشكل رقم 2

الحوادث المعادية لليهود في أستراليا 2024 - حسب الشهر

أكتوبر 2023 - سبتمبر 2024

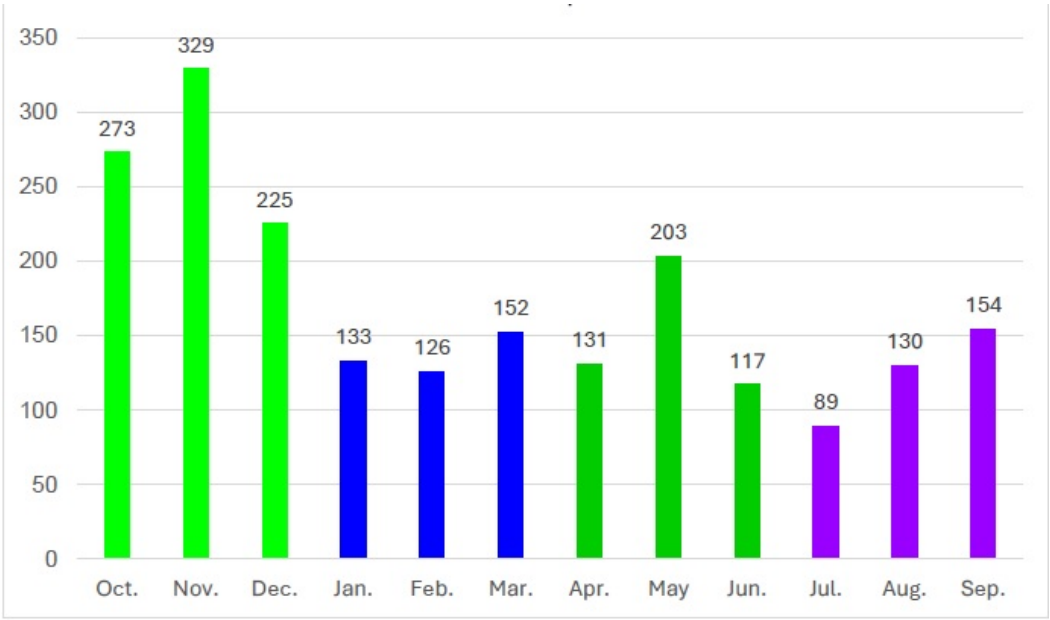

الشكل رقم 3

عدد الحوادث المعادية لليهود سنوياً في أستراليا:

2024 – 2013

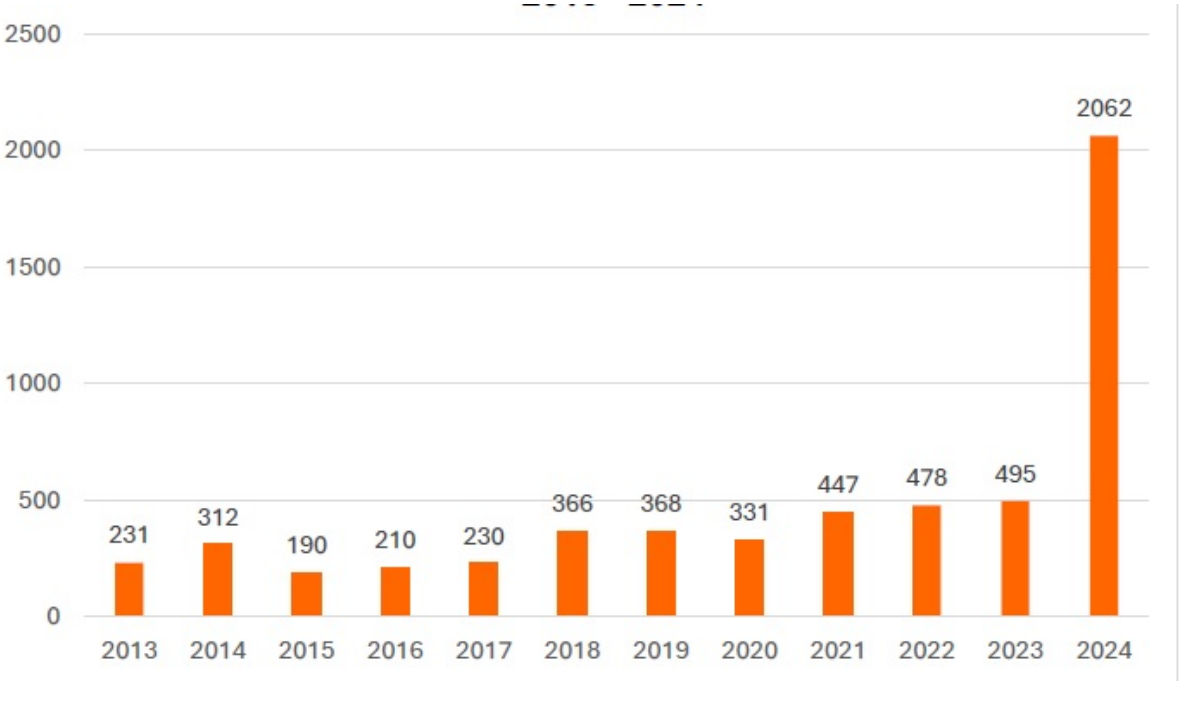

أمثلة على الحوادث المعادية لليهود

فيما يلي قائمة مختصرة ببعض الحوادث المعادية لليهود، متبوعة ببعض الصور، في أستراليا بين 1 أكتوبر 2023 و30 سبتمبر 2024.

اعتداء جسدي

- تعرض رجل يهودي يبلغ من العمر 44 عامًا لاعتداء جسدي في حديقة عامة من قبل ثلاثة رجال؛ سألوه إن كان يؤيد إسرائيل، ثم هددوه قائلاً: "سأقتلك!"؛ سقط أرضًا، وضربه ثلاثة رجال بلكمات وركلات متكررة، بما في ذلك لكمات متعددة في الرأس، ووصفوه بـ"كلب يهودي" وشتائم أخرى؛ أصيب بكدمات في عينيه، وارتجاج في المخ، وأربعة كسور في عموده الفقري، ونُقل إلى المستشفى لمدة أربعة أيام في ضاحية أرنكليف، مدينة سيدني (28 أكتوبر 2023).
- الاعتداء الجسدي والإساءة اللفظية على صبي يهودي يمكن التعرف عليه، حيث تم وصفه بأنه "يهودي قذر" وصفعه على وجهه من قبل مجموعة من الشباب في ضاحية باونس، في أوزبورن بارك، مدينة بيرث (29 أكتوبر 2023).
- خرج رجل من متجر 7/11 وبدأ في مهاجمة رجل يهودي بالخارج جسديًا، باللكمات بينما كان يصرخ "لعنة عليك أيها اليهودي القذر" على الرجل اليهودي والآخرين في الشارع، ووجه عدة تهديدات بقتل الرجل اليهودي، وتدخل بعض الشهود ودفعوا الرجل بعيدًا، ضاحية سانت كيلدا، مدينة ملبورن (8 نوفمبر 2023).
- تعرّض رجل يهودي لحجر كبير، ما استدعى علاجه طبيًا، على يد متظاهر مناهض لإسرائيل في الجهة المقابلة من كنيس يهودي، في ضاحية كولفيلد، مدينة ملبورن (10 نوفمبر 2023).
- صرخت مجموعة من 10 إلى 15 رجلاً "اللعنة على اليهود" على عدد من اليهود، ثم ألقوا عليهم الأحذية وبصقوا عليهم، في ضاحية سانت كيلدا، مدينة ملبورن (6 يناير 2024).
- رمى ركاب سيارة بيضًا على مجموعة من اليهود الذين كانوا عائدين إلى منازلهم من عشاء السبت، في ضاحية بالاكلافا، مدينة ملبورن (19 يناير 2024).
- رمى ركاب سيارة بيضًا على مجموعة من اليهود الذين كان من الممكن التعرف عليهم، وكانوا يسيرون عائدين إلى منازلهم بعد عشاء السبت، في ضاحية بالاكلافا، مدينة ملبورن (19 يناير 2024).
- إساءة لفظية ومضايقة واعتداء جسدي على طالب يهودي في الصف العاشر، من قبل طالب في صفه قال له: "عُد إلى غرف الغاز"، وقال "هايل - يحيا هتلر" في وجهه، وأدى التحية النازية في الفصل، وهتف خلال مقطع فيديو عندما ذكر أن هتلر أرسل اليهود إلى غرف الغاز، واستخدم رمزي هتلر والصليب المعقوف هلى تطبيق جوجل لتعليم المدرسي Google Classroom، ودفع الطالب اليهودي؛ في مدينة سيدني (5 فبراير 2024).
- اعتداء جسدي على امرأة يهودية تبلغ من العمر 77 عامًا تعرضت للبصق والتهديد والركل عدة مرات، من قبل متظاهرين معارضين لمسيرة لمكافحة معاداة السامية، خارج مبنى البرلمان الفيكتوري، مدينة ملبورن (19 مايو 2024).
- صرخ رجل في مجموعة من 8 إلى 10 مراهقين "يا يهود! اللعنة عليكم!" على يهوديين، ثم اقترب أحد الشبان من أحدهما وضربه في وجهه، ضاحية كولفيلد، مدينة ملبورن (1 سبتمبر 2024).

التخريب

- تخريب سيارة ميتسوبيشي فضية اللون، متوقفة على طريق بيتش، ضاحية جيراوين، مدينة بيرث، مرسوم عليها صليب معقوف نازي أزرق كبير، معروضة على غطاء محركها (12 نوفمبر 2023).
- أعمال تخريب عندما أُلقيت جرتان زجاجيتان مملوءتان بالطلاء الأحمر على تمثال شمعدان على جدار كنيس يهودي، مدينة بيرث (23 نوفمبر 2023).
- تم نزع مزوزة (قطعة دينية يهودية) وسرقتها من الباب الأمامي لمنزل يهودي، ضاحية راندويك، مدينة سيدني (30 نوفمبر 2023).
- حُطمت نافذة كنيس يهودي بالحجارة، مدينة ملبورن (22 مارس 2024).
- تم رش سائل أحمر على باب ونافذة وأعمدة كنيس يهودي، مدينة هوبارت (29 مايو 2024).
- أعمال تخريب لمكتب النائب جوش بيرنز، وهو يهودي، مع تحطيم النوافذ وإشعال النيران في حفر الاتصالات أمام المبنى، بالإضافة إلى كتابة "الصهيونية هي فاشية" بالطلاء الأحمر مع قرون على رأس ملصق لجوش بيرنز، على النوافذ الأمامية، ضاحية سانت كيلدا، مدينة ملبورن (19 يونيو 2024).

- تهديد من رجل: "إذا رأيتكم أيها الأوغاد تحملون ذلك العلم [الإسرائيلي]، سأقتلكم جميعًا!"، موجه إلى عدد من المراهقين اليهود الذين رفعوا علم إسرائيل على سيارتهم، ضاحية بيلفيو هيل، مدينة سيدني (9 أكتوبر 2023).
- توقف رجل في سيارة وسأل رجلاً في الشارع إن كان يعرف مكان أي يهود. سألهم ماذا سيفعلون إذا عثروا على أي يهود، فأجابوا: "سيعرفون ما سنفعله بمجرد أن ننتهي منهم". ثم قال راكب آخر في السيارة: "نحن نبحث عن اليهود". مدينة ملبورن (10 أكتوبر 2023).
- كان رجل يهودي يرتدي قبعة يهودية الكيباه يسير في الشارع، وهتف أشخاص في سيارة تمر من جانبه: "الموت لليهود!"، ضاحية روز باي، ندينة سيدني (10 أكتوبر 2023).
- إساءة لفظية وتهديدات بالقتل لحاخام وابنه البالغ من العمر 8 سنوات، مع هتافات "اللعنة على الخنازير... موتوا أيها اليهود..." من قبل أربعة رجال في سيارة في الشارع، مدينة ملبورن (11 أكتوبر 2023).
- أدى طالب تحية هتلر تجاه شخص يهودي يمكن التعرف عليه في قاعة دراسية، جامعة موناش، ضاحية كلايتون، ندينة ملبورن (19 أكتوبر 2023).
- إساءة لفظية من قبل رجل، مع هتافات "اللعنة على اليهود! ابتعدوا عن الشاطئ!"، ثم واجهه رجل يهودي، ثم هدده الجاني بقتل عائلته واغتصاب زوجته أمامه، شاطئ كامب كوف، خليج واتسونز، مدينة سيدني (23 أكتوبر 2023).
- إساءة لفظية من قبل رجل صرخ "كان يجب أن تُقتلوا جميعًا..." على مجموعة يهودية نظمت فعالية "تحرير الرهائن" باستخدام أحذية وبالونات حمراء وصور للرهائن، خليج دبل، مدينة سيدني (27 أكتوبر 2023).
- إساءة لفظية لرجل يهودي في قطار، مثل: "لو أمسكتُ برشاش لقتلتُ عشرة آلاف منكم غدًا"، و"سأُفجّر كنيسكم"، و"اليهود ليسوا بشرًا، إنهم مجرد حثالة"، و"لو كان هتلر قد أحسن التصرف، لتخلص منكم جميعًا، ولما واجهت البشرية أي مشكلة"، و"من تظنون أنفسكم كيهود؟ مهما كانت قدرتكم على الشعور، فإن الفلسطينيين قادرون على ذلك مئة مرة" في حافلة ترام، مدينة ملبورن (27 أكتوبر 2023).
- صاح رجل: "اخرجوا من غزة!" في وجه رجل يهودي مُحدد الهوية، ضاحية فورست بليس، مدينة بيرث (29 أكتوبر/تشرين الأول 2023).
- صرخت مجموعة من الشباب يقودون سيارة ويعزفون موسيقى عربية صاخبة: "اللعنة على اليهود! اقتلوا اليهود!" مرارًا وتكرارًا، مدينة بيرث (30 أكتوبر 2023).
- صاح ركاب مركبة "اقتلوا اليهود" تجاه أفراد يُشتبه بأنهم يهود في تجمع مؤيد لإسرائيل أثناء مرورها، مدينة ملبورن (6 نوفمبر 2023).
- صاح راكب مركبة "يا يهودي! توقف عن قتل أطفال غزة!" تجاه شخص يُشتبه بأنه يهودي، ضاحية كولفيلد، مدينة ملبورن (12 نوفمبر 2023).
- حدد شخص يرتدي كوفية يهوديًا كان يلتقط صورًا لملصقات معادية لإسرائيل على واجهة مطعم ماكدونالدز في شارع سوانستون، وقال له: "من المؤسف أن النازيين لم يقتلوكم". وسط مدينة ملبورن (19 نوفمبر 2023).
- اقترب رجل من رجل يهوديّ واضح الهوية وصاح عليه عدة مرات: "اللعنة على اليهود. اللعنة عليك أيها اليهودي. سنقضي عليكم جميعًا!"، ضاحية بالاكلافا، مدينة ملبورن (7 ديسمبر 2023).
- صرخ أربعة رجال داخل سيارة تسير في الشارع على امرأة يهودية وأطفالها: "اقتلوا اليهود!"، ضاحية كولفيلد، مدينة ملبورن (26 ديسمبر 2023).
- صاح رجل بصوت عالٍ: "اللعنة على الصهاينة! اللعنة عليهم جميعًا. لا يهمّكم إن سمع اليهود والصهاينة. اللعنة على الصهاينة! اللعنة على اليهود! اقتلوهم جميعًا. امحُوهم عن وجه الأرض!"، ضاحية إلسترنويك، مدينة ملبورن (15 فبراير 2024).
- إساءة لفظية لـ"اليهود الأوغاد" و"اللعنة على اليهود!" في احتجاج مناهض لإسرائيل في الجامعة الوطنية الأسترالية، مدينة كانبيرا (29 أبريل 2024).
- قال رجل، مؤسس "انتفاضة الاعتصام" في ملبورن، لامرأة يهودية: "السابع من أكتوبر هو البداية اللعينة. سترون الكثير من أعياد السابع من أكتوبر قادمة. الكثير منها. والسابع من أكتوبر القادم سيكون يوم سحقكم" على درجات برلمان ولاية فيكتوريا، مدينة ملبورن (6 مايو 2024).
- صرخ رجل قائلاً: "كلنا نعلم أن اليهود هم من نفذوا هجمات 11 سبتمبر"، في وجه يهوديين معروفين، ضاحية إلوود، مدينة ملبورن (9 يونيو 2024).

- وضعت امرأة في الترام ملصقًا لمقاطعة إسرائيل على النافذة، ثم أدّت تحية "هايل هتلر" لمجموعة من اليهود المعروفين، وعند خروجهم من حافلة ترام، قامت بحركة قطع الحلق وإصبعها الأوسط تجاههم، ضاحية سانت كيلدا، مدينة ملبورن (21 يونيو 2024).
- هتف ركاب سيارة عابرة "حرروا فلسطين!" على المصلين خارج كنيس يهودي، مدينة بيرث (21 يونيو 2024).
- هتف راكب سيارة "حرروا فلسطين" مرتين تجاه عدة يهود خارج كنيس يهودي، مدينة ملبورن (19 يوليو 2024).
- وقف عضوان من النازيين الجدد في شبكة NSN، ناثان بول وجويل ديفيس، وكلاهما من مدينة ملبورن، خارج كنيس يهودي والتقطا صورًا، مدينة بريزبان (12 أغسطس 2024).
- أدى راكب سيارة تحية "هيل هتلر" وهتف "هيل هتلر" تجاه طالب يهودي، مدينة ملبورن (14 أغسطس 2024).
- مضايقات تعرض لها طلاب يهود، حيث قيل لهم إن "اليهود يستحقون الموت"، وإنهم بحاجة إلى "القتل بالغاز"، وقيل لهم: "أنتم (اليهود) يجب فصلكم عن الناس العاديين مثلنا"، وهتافات الطلاب "انزلوا من الحافلة!"، وغيرها من الإساءات اللفظية والتهديدات، ضاحية ليندفيلد، مدينة سيدني (أغسطس 2024).
- هاجم رجلٌ "إسرائيل" و"هتلر"، وأن اليهود يجب أن يكونوا في "معسكرات اعتقال" وأن "أسلافه قتلوهم جميعًا" في حانة، ضاحية مالفرن، مدينة ملبورن (11 سبتمبر 2024).

الرسائل

- **تهديد بقنبلة:** "سنفجر مبناكم ونقطع رؤوسكم قريبًا. اقتلوا يهوديًا بالغاز" أُرسل عبر رسالة مباشرة على إنستغرام إلى كنيس يهودي في مدينة ملبورن (11 أكتوبر 2023).
- **تهديد:** "سنأتي إليكم قريبًا، من غرب مدينة سيدني" مصحوبًا بصورة لرجل، جيمس فولي، يرتدي ملابس برتقالية اللون، على وشك أن يُقطع رأسه على يد داعش، إلى حساب المجلس التنفيذي ليهود أستراليا (ECAJ) على إنستغرام عبر رسالة مباشرة، مدينة سيدني (12 أكتوبر 2023).
- **تهديدات بقتل اليهود** نُشرت على صفحة مجموعة الفعل الفلسطيني (PAG) على فيسبوك، في ثلاثة تعليقات، من نفس الشخص: "اقتلوا اليهود أينما رأيتموهم"؛ "الاحتجاج السلمي، ما فائدته؟ ابدأوا بقتل اليهود، لقد حان وقت المحرقة"؛ و"يجب أن تتظاهروا بجوار الكنيس على الأقل، ويجب أن تقطعوا رأس يهودي علنًا. الاحتجاجات السلمية لم تُحقق شيئًا"، مدينة سيدني (21-20 أكتوبر 2023).
- **مكالمة هاتفية** من رجل قال للحاخام في الكنيس اليهودي في مدينة ملبورن: "يا لك من يهودي حقير!" (30 أكتوبر 2023).
- **رسالة من أربع صفحات** تحتوي على تهديدات بالقتل مؤلفة من: "... تباً لك ولكل يهودي مقرف وقذر... أيها الخنازير القذرون اللعينون الذين على أيديكم بقع دماء... أكبر خطأ ارتكبه هتلر اللعين!... كلكم أيها اليهود القبيحون الماصون للدماء إرهابيون. أتمنى أن تمحوكم حماس أيها اليهود القبيحون من على الخريطة. أتمنى أن يمحوكم حزب الله أيها اليهود من على الخريطة هنا في أستراليا. أتمنى أن يقتلوكم جميعاً بالغاز. أتمنى أن تُقتلوا أنتم بالغاز! اقتلوا اليهود بالغاز. اقتلوا جميع اليهود بالغاز... سأجدكم. سأطاردكم. اقتلكم. سألقنكم درساً. أيها اليهودي اللعين... سألاحقكم. أعرف أين تعيشون"، ثم تكررت عبارة "اقتلوا اليهود بالغاز" على صفحتين، موجهة إلى شخصية يهودية بارزة في مدينة سيدني (6 نوفمبر 2023).
- **مكالمة هاتفية** من رجل قال: "أنتم يهود يا رفاق! حرروا فلسطين! ... تحية يهود" إلى كنيس يهودي في مدينة ملبورن (6 نوفمبر 2023).
- **تهديد بوجود قنبلة عبر البريد الإلكتروني** إلى عدة معابد يهودية: "هناك قنابل متعددة في المركز اليهودي. ستنفجر القنابل خلال ساعات قليلة. ستموتون جميعًا. سأقطع حناجر عائلاتكم، وسأقطع أوردتهم بسكين" في أستراليا ونيوزيلندا (24 نوفمبر 2023).
- **مكالمة هاتفية** من رجل قال: "أنتم شريرون حقيرون. أنتم أشرار. نأمل أن تكون هناك حياة بعد الموت يحترق فيها الصهاينة الأشرار الحقيرون في ألم لا يطاق إلى الأبد. وأنتم تستحقون في كل مرة قسطًا من الألم الذي لا ينتهي" إلى مركز يهودي في ملبورن (22 ديسمبر 2023).
- **رسالة كُتب عليها: "أنتم أشرار، قتلة، قذرون"** إلى مركز يهودي في مدينة ملبورن (14 يناير 2024).
- **تهديدٌ بإيذاء اليهود من قِبل "هزاع"** عبر تويتر/إكس، مُتضمَّنا: "لنبدأ بـ"توفسي"، فلنُهاجم جميع اليهود في سيدني" (نُشير كلمة "توفسي" إلى يومٍ من أيام الأسبوع الجاري[70])، مدينة سيدني (2 أبريل 2024).

[70] - توفسي هو عندما لا تستطيع تحديد موعد لحدث ما. يعني يومًا في هذا الأسبوع. يوم الأحد = ريشون. يوم الاثنين = شينيه.

- **مكالمة هاتفية** صاح فيها المُتّصل: "يا قاتل اليهود اللعين!" إلى مكانٍ للجالية اليهودية، مدينة بيرث (3 مايو 2024).
- **مكالمة هاتفية** من رجلٍ صرخ فيها: "يا أيها الناس اللعينون!" و"أنتم تُخرّبون العالم" إلى كنيسٍ يهودي، مدينة بيرث (7 أغسطس ٢٠٢٤).

الكتابة على الجدران

- الكتابة على الجدران "اقتلوا اليهود" على ممر، و الكتابة على الجدران أخرى "اقتلوا اليهود" على درج، جنوب مدينة ملبورن (13 أكتوبر 2023).
- الكتابة على الجدران "حرروا غزة، لا للفاشية اليهودية بعد الآن" على جسر للمشاة في محطة قطار ضاحية غودوود، مدينة أديلايد (17 أكتوبر 2023).
- الكتابة على الجدران لخمسة صلبان معقوفة نازية و"يحيا هتلر" باللون الأزرق على ممر خرساني، مسار داندينونغ كريك، ضاحية روفيل، مدينة ملبورن (30 أكتوبر 2023).
- الكتابة على الجدران "الموت لليهود" وصليب معقوف نازيّ على موقف حافلات، مدينة كاتومبا، ولاية نيو ساوث ويلز (5 نوفمبر 2023).
- كُتبت عبارة "فلسطين حرة" على جدار الأمل (المكون من ملصقات لضحايا مذبحة 7 أكتوبر، والمُهدى للرهائن الـ 250 الذين احتجزتهم حماس في غزة) الواقع على واجهة مركز بيت وايزمان المجتمعي اليهودي في مدينة ملبورن (6 نوفمبر 2023).
- كُتبت عبارة "اقتلوا اليهود" على سياج منزل حاخام في مدينة نيوكاسل، ولاية نيو ساوث ويلز (10 نوفمبر 2023).
- الكتابة على الجدران "اقتلوا اليهود. اليهود يعيشون هنا"، على جدار من الطوب في مبنى سكني، ضاحية كلايتون، مدينة ملبورن (16 نوفمبر 2023).
- الكتابة على الجدران "اليهود غير مرحب بهم" و"منطقة خالية من اليهود"، ضاحية برونزويك، مدينة ملبورن (18 نوفمبر 2023).
- الكتابة على الجدران "أعيدوا هتلر. أنجزوا المهمة"، خليج دبل، مدينة سيدني (22 نوفمبر 2023).
- الكتابة على الجدران "اللعنة على كلاب اليهود" بطلاء أسود على مبنى قيد الإنشاء، ضاحية كولفيلد، مدينة ملبورن (6 ديسمبر 2024).
- الكتابة على الجدران "اقتلوا اليهود" مرتين وعدة صلبان معقوفة نازية، على درج، جنوب مدينة ملبورن، (10 ديسمبر 2023).
- كتابة "إسرائيل = إبادة جماعية" على لافتة حديقة كولفيلد، ضاحية كولفيلد، مدينة ملبورن (31 ديسمبر 2023).
- كتابة "إسرائيل = إبادة جماعية" على جدار وحدات سكنية تسكنها عائلات يهودية معروفة، حيث توجد مزوزات على مداخل متعددة، ضاحية سانت كيلدا، مدينة ملبورن (1 يناير 2024).
- كتابة "اليهود يقتلون الأطفال" على عمود أخضر، خارج متجر، ضاحية ماروبرا، مدينة سيدني (7 يناير 2024).
- كتابة "إسرائيل = إبادة جماعية" على الجدار تحت لافتة متجر "كوشير"، ضاحية إلسترنويك، مدينة ملبورن (19 يناير 2024).
- كتابة "لا لليهود"، ضاحية خليج واتسونز، مدينة سيدني (20 يناير 2024).
- رسم جرافيتي على الجدران لنجمة داوود مكتوب عليها "اللعنة على اليهود" ورمز "أوتالا" الذي يستخدمه النازيون الجدد أسفلها، على استنسل لشعار النبالة الأسترالي، على جدار خرساني في محطة قطار ضاحية يوروا، ولاية فيكتوريا (25 يناير 2024).
- رسم جرافيتي على الجدران بعنوان "اليهود يغتصبون الأطفال" على جدار سفلي على طريق ويست جيت السريع، مدينة ملبورن (28 يناير 2024).
- رسم جرافيتي على الجدران بعنوان "حرروا غزة" على جدار كنيس يهودي، مدينة ملبورن (2 فبراير 2024).

يوم الثلاثاء = شليشيه. يوم الأربعاء = ربيعيه. يوم الخميس = حميشيه. يوم الجمعة = شيشيه. يوم السبت = شبات.

- رسم جرافيتي على الجدران بعنوان "ابتعدوا عن اليهود الآن" و"اذهبوا إلى الجحيم أيها اليهود" في موقف حافلات موغيل رود، ضاحية بيلبوري، مدينة بريزبان (3 فبراير 2023).
- رسم جرافيتي على الجدران بعنوان "حرروا فلسطين. اللعنة على اليهود"، ضاحية تلال إنديفور، مدينة ملبورن (8 فبراير 2024).
- جرافيتي على الجدران مكتوب عليه "لا للصهاينة في كارلتون" باللون الأبيض ونجمة داوود سوداء مشطوبة، في كابينة هاتف عمومي، ضاحية كارلتون، مدينة ملبورن (10 فبراير 2024).
- رسم جرافيتي على الجدران لنجمة داوود، وعلامة المساواة، وصليب معقوف نازي، ورسم جرافيتي آخر مكتوب عليه "أوقفوا الإبادة الجماعية" على الطريق الرئيسي، مدينة ليسمور، ولاية نيو ساوث ويلز (19 فبراير 2024).
- رسم جرافيتي على الجدران "الصهيونية = النازية" و"الصهيونية = النازية" في موقعين مختلفين، ضاحية جنوب يارا، مدينة ملبورن (20 فبراير 2024).
- رسم جرافيتي على الجدران "غزة حرة" على الجدار تحت لافتة متجر "كوشير"، ضاحية إلسترنويك، مدينة ملبورن (28 فبراير 2024).
- رسم جرافيتي على الجدران "ممنوع دخول اليهود!!!" ضاحية مالابار، مدينة سيدني (12 مارس 2024).
- رسم جرافيتي على الجدران "جميع الصهاينة أوغاد" ضاحية نورثكوت، مدينة ملبورن (31 مارس 2024).
- رسم جرافيتي على الجدران "الصهاينة غير مرحب بهم هنا"، ضاحية أبوتسفورد، مدينة ملبورن (22 أبريل 2024).
- رسم جرافيتي على الجدران "اليهود هم من نفذوا هجمات 11 سبتمبر" ونجمة داوود مطلية باللون الأبيض، تحت جسر، طريق ساحلي مركزي، غرب مدينة جوسفورد، ولاية نيو ساوث ويلز (29 أبريل 2024).
- رسم جرافيتي على الجدران "لا لليهود! لا مشاكل!" على ظهر باب دورة مياه الرجال، في سلسلة مطاعم للوجبات السريعة، ضاحية نورثميد، مدينة سيدني (17 مايو 2024).
- رسم جرافيتي على الجدران "غاز، كل اليهود حثالة" على مقعد معدني خارج وكالة عقارات، ضاحية ريتشموند، مدينة ملبورن (20 مايو 2024).
- رسم جرافيتي على الجدران "يموت اليهود" على الجدار الأمامي لمدرسة يهودية، مدينة ملبورن (25 مايو 2024).
- رسم جرافيتي على الجدران "حثالة اليهود" على السياج الخشبي، ضاحية جليب، مدينة سيدني (29 مايو 2024).
- رسم جرافيتي على الجدران "حرروا فلسطين". 7 أكتوبر... لنفعلها مجددًا" مدينة أديلايد (2 يونيو 2024).
- رسم جرافيتي على الجدران باستخدام استنسل "فلسطين حرة من النهر إلى البحر"، مع طلاء أحمر مُرشوش على النوافذ، على مكتب النائب مارك دريفوس، عضو البرلمان عن مقاطعة كانساس سيتي، وهو يهودي، ضاحية موردیالوك، مدينة ملبورن (5 يونيو 2024).
- رسم جرافيتي على الجدران "اذهبوا لليهود" وصليب معقوف نازي على جدارية، حديقة فيكتوريا، مدينة بيرث (10 يونيو 2024).
- رسم جرافيتي على الجدران "اقتلوا اليهود" مرتين وعدة صلبان معقوفة نازية على طاولة خشبية في الحديقة، ضاحية تل غور، مدينة سيدني (14 يونيو 2024).
- رسم جرافيتي على الجدران "إسرائيل = ألمانيا النازية" على لافتة أعمال طرق، ضاحية كارنيجي، مدينة ملبورن (19 يونيو 2024).
- رسم جرافيتي على الجدران "الله أكبر. اقتلوا كل الصهاينة. لا سلام بلا عودة". "لا عدالة بلا عودة" على جدارية، قرب المحطة المركزية، مدينة سيدني (23 يونيو 2024).
- رسم جرافيتي على الجدران للصليب المعقوف النازي، و"اليهود الغازيون"، ونجمة داوود على مصعد مركز وارينغال للتسوق، ضاحية هايدلبرغ، مدينة ملبورن (21 يوليو 2024).
- رسم جرافيتي على الجدران "اقتلوا اليهود اللعينين" و"اليهود يعشقون الغاز" على أعمدة في الحي التجاري المركزي في مدينة ملبورن (13 أغسطس 2024).
- رسم جرافيتي على الجدرانمثلث أحمر مقلوب (رمز حماس للتمييز بين اليهود) على جدار متجر يهودي في ضاحية برونزويك، مدينة ملبورن (8 سبتمبر 2024).

- رسم جرافيتي على الجدران"اقتلوا الصهاينة" على لوحة في ضاحية ويست إند، مدينة بريزبان (18 سبتمبر 2024).
- رسم جرافيتي على الجدران"حماس" في عشرات المواقع باللون الأحمر والأخضر والأسود والأبيض، على مواقف الحافلات، وأكشاك الهاتف، وصناديق قمامة المجلس المحلي، ولافتات الشوارع، والبنية التحتية للمرافق، والمباني، وخارج مدرسة حكومية، وخارج سوبر ماركت كوشير، في عدة ضواحي في بونداي، وبرونتي، وتاماراما، في مدينة سيدني (30-5 سبتمبر 2024).

ملصقات، لافتات، لوحات، إلخ.

- رفع أعضاء الشبكة الوطنية الاشتراكية (NSN) لافتةً مكتوبًا عليها "افضحوا القوة اليهودية" أمام محطة قطار شارع فليندرز، مدينة ملبورن (14 أكتوبر 2023).
- هتاف رجلٍ "الله أكبر. اقتلوا اليهود اللعينين! ... أنا مسلم... حرروا فلسطين كلها..."، في مظاهرةٍ مناهضةٍ لإسرائيل في هايد بارك، مدينة سيدني (15 أكتوبر 2023).
- هتاف "انتفاضة انتفاضة" (في إشارةٍ إلى حملة التفجيرات الإرهابية التي استهدفت يهودًا إسرائيليين في الحافلات والمقاهي وأماكن أخرى) يُرمز إلى تدمير إسرائيل والعنف ضد اليهود الإسرائيليين، في مظاهرةٍ مناهضةٍ لإسرائيل، مدينة ملبورن (15 أكتوبر 2023).
- هتافات "خيبر خيبر يا يهود، جيش محمد سوف يعود" ثم "الله أكبر" في مظاهرة مناهضة لإسرائيل في مدينة ملبورن (15 أكتوبر 2023).
- ملصق بعنوان "من المسؤول عن لقاح كوفيد-19؟" وقائمة بـ 22 اسمًا مع كلمة "يهودي" في نهاية كل اسم، ضاحية الأعمال التجارية المركزية، مدينة أديلايد (26 أكتوبر 2023).
- لافتة "من النهر إلى البحر، فلسطين حرة" رفعها طلاب جامعة أديلايد خلال احتجاج مناهض لإسرائيل، ضاحية الأعمال التجارية المركزية، مدينة أديلايد (27 أكتوبر 2023).
- لافتة "أوقفوا محرقة الفلسطينيين" في احتجاج مناهض لإسرائيل، مدينة بيرث (28 أكتوبر 2023).
- لافتة "من النهر إلى البحر، فلسطين حرة" في احتجاج مناهض لإسرائيل، مدينة بيرث (28 أكتوبر 2023).
- لافتة "يا إسرائيل! تذكروا خيبر عندما سحق عليٌّ (عليه السلام) جيشكم، وسيُعيد التاريخ نفسه مع مهديٍّ واحد (في إشارة إلى المذبحة الجماعية لليهود على يد المسلمين في خيبر عام 628 ميلادي)، في احتجاجٍ مناهضٍ لإسرائيل، مدينة سيدني (29 أكتوبر 2023).
- لافتةٌ كُتب عليها "من النهر إلى البحر" و"الصهيونية فاشية. تحيا فلسطين" في احتجاجٍ مناهضٍ لإسرائيل، خارج قاعدة إلبيت العسكرية، مدينة ملبورن (30 أكتوبر 2023).
- لافتة مكتوب عليها "مفارقة أن تصبح ما كرهته يومًا" مع صليب معقوف نازي داخل نجمة داود اليهودية، في احتجاج مناهض لإسرائيل، مدينة سيدني (4 نوفمبر 2023).
- ملصق "دعاية صهيونية" باللون الأحمر مُلصق على ملصقات إسرائيلية مخطوفة، وملصقات عليها رسومات جرافيتي على الجدران وممزقة، في جامعة ملبورن (9 نوفمبر 2023).
- لافتة مكتوب عليها "الإسرائيليون سيخسرون. فلسطين ستشرق. شنوا حربًا على الأبرياء. أنتم الصهاينة أقذر من الخنازير" (في إشارة إلى وصف القرآن لليهود بالخنازير والقردة)، في احتجاج مناهض لإسرائيل في مكتبة الولاية، مدينة ملبورن (12 نوفمبر 2023).
- لافتة مكتوب عليها "لنُنظف العالم من القمامة"، حيث النقطة على حرف "i" هي نجمة داود، مع نجمة داود كبيرة تُلقى في سلة المهملات، في احتجاج مناهض لإسرائيل، ملبورن (12 نوفمبر 2023).
- هتافات "انتفاضة، انتفاضة" في احتجاج مناهض لإسرائيل، في شارع فلندرز، مدينة ملبورن (26 نوفمبر 2023).
- اقتحم متظاهرون مناهضون لإسرائيل فندقًا يستضيف عائلات رهائن محتجزين لدى حماس في غزة، رافعين لافتات كُتب عليها "الصهيونية فاشية"، وهتافات "من النهر إلى البحر، فلسطين ستتحرر". نُظمت العائلات للقاء أعضاء البرلمان، في فندق كراون بلازا، مدينة ملبورن (29 نوفمبر 2023).
- كان المتظاهرون من تحالف المبلغين عن المخالفات والنشطاء والمجتمعات المحلية (WACA). صرحت جيني ليونغ، عضو البرلمان عن حزب الخضر في ولاية نيو ساوث ويلز عن دائرة نيوتاون، خلال منتدى حركة العدالة الفلسطينية حول "مقاطعة إسرائيل ونظام الفصل العنصري - المقاومة بالمقاطعة"، الذي استضافته حركة العدالة الفلسطينية في مدينة سيدني (PJMS): "إن اللوبي اليهودي، كجماعة صهيونية، يتسلل إلى كل جانب من جوانب الجماعات العرقية. إنهم ينشطون ويشاركون في الحملة، ويقدمون الدعم لقضايا مثل الحملة ضد

قوانين التشهير العنصري في القرن الثامن عشر، ويعربون عن التضامن، ويحضرون كل فعالية واجتماع مجتمعي لتأكيد هذا التواصل، لأن أذرعهم تمتد إلى المناطق التي تحاول التأثير على السلطة، وأعتقد أننا بحاجة إلى فضح ذلك وكشفه". بانكستاون، سيدني (13 ديسمبر 2023).

- لافتة كُتب عليها "أوقفوا الهولوكوست في غزة" في احتجاج مناهض لإسرائيل، ضاحية داندينونج، ولاية فيكتوريا (14 ديسمبر/كانون الأول 2023).
- منشورات من الحركة الأسترالية الأوروبية (EAM)، وهي جماعة نازية جديدة، بعنوان "نداء إلى جميع الأستراليين البيض"، وُضعت في صناديق بريد في ضواحي لابرادور، وساوثبورت، وبيجيرا ووترز، جولد كوست، في ولاية كوينزلاند (18-20 ديسمبر 2023).
- لافتة كُتب عليها "ستكونون في السابع من أكتوبر أيضًا بعد 76 عامًا من الإرهاب الاستعماري" في احتجاج مناهض لإسرائيل، مدينة سيدني (13 يناير 2024).
- هتافات "انتفاضة، نعم للحوثيين" و"انتفاضة، نعم لليمنيين" بشكل متكرر (شعار الحوثيين في اليمن هو "الموت لإسرائيل. اللعنة على اليهود. النصر للإسلام") في احتجاج مناهض لإسرائيل، مدينة ملبورن (22 يناير 2024).
- قميص عليه عبارة "6 ملايين يهودي لم يكونوا كافيين" وجمجمة الموت النازية يرتديها رجل على جسر علوي، مدينة بيرث (26 يناير 2024).
- لافتة "الصهيونية خطر على العالم" في احتجاج طلابي مناهض لإسرائيل، قاعة بلدية مدينة سيدني (29 فبراير 2024).
- لافتة "عولمة الانتفاضة" في مسيرة ماردي غرا للمثليين والمثليات في مدينة سيدني، (2 مارس 2024).
- قميص عليه عبارة "7 أكتوبر" على ظهره، بألوان فلسطينية على الياقة والأكمام، وشريحة بطيخ، في ضواحي سينيك وورلد، كاتومبا، ولاية نيو ساوث ويلز (9 مارس 2024).
- هتاف "ثورة الانتفاضة، لا حل إلا واحد" خارج مسرح إنمور، حيث ألقى الصحفي البريطاني دوغلاس موراي كلمة، ضاحية نيوتاون، مدينة سيدني (24 مارس 2024).
- لافتة مكتوب عليها "إنهم اليهود" ونجمة داوود الزرقاء معلقة على جسر للمشاة عند مدخل ضاحية سالزبوري، مدينة أديلايد (10 أبريل 2024).
- ملصق يقارن بين "غزة، 2023" و"غيتو وارسو، 1943" في حديقة ضاحية كولفيلد، مدينة ملبورن (23 مارس 2024).
- ملصق "من النهر إلى البحر" على علم فلسطيني، مقابل كنيس يهودي، الحي التجاري المركزي في مدينة سيدني (24 مارس 2024).
- ملصق "يهودي سارق" على باب مرآب منزل عائلة يهودية، مدينة سيدني (4 أبريل 2024).
- ملصق "الصهاينة غير مرحب بهم هنا. الصهيونية = النازية" على عمود خارج استوديو/شركة مملوكة ليهود، ضاحية أبوتسفورد، مدينة ملبورن (10 أبريل 2024).
- لافتة مكتوب عليها "لا يوجد سوى حل واحد: الانتفاضة والثورة!" في احتجاج مناهض لإسرائيل، في الحي التجاري المركزي في مدينة ملبورن (14 أبريل 2024).
- ملصق بحجم 4A بعنوان "كل جانب من جوانب مص قضيب الأطفال يهودي" على متجر في منطقة التسوق، ضاحية فوتسكراي، مدينة ملبورن (23 أبريل 2024).
- كُتبت عبارة "عولمة الانتفاضة" يوميًا على السبورة البيضاء في "مخيم التضامن مع غزة" بجامعة سيدني، مدينة سيدني (24-26 أبريل 2024).
- دعم قادة مخيم الاحتجاج الجامعي المناهض لإسرائيل لحماس في مقابلة على إذاعة أي بي سي ABC في مدينة كانبيرا، حيث صرحت بياتريس تاكر: "حماس تستحق دعمنا غير المشروط... لن أدين ما فعلته حماس في 7 أكتوبر"، وصرح لوك هاريسون: "لن أدين 7أكتوبر"، الجامعة الوطنية الأسترالية، مدينة كانبيرا (30 أبريل 2024).
- هتافات "انتفاضة، انتفاضة" في احتجاج، الحي التجاري المركزي في مدينة بريزبان (2 مايو 2024).
- لافتة مطبوعة كُتب عليها "الصهيونية هي العنصرية هي الفاشية" في احتجاج مناهض لإسرائيل، الحي التجاري المركزي في مدينة ملبورن (12 مايو 2024).
- ملصق "الصهيونية إرهاب" في احتجاج مناهض لإسرائيل، الحي التجاري المركزي في مدينة ملبورن (12 مايو 2024).

- ملصق "ألغوا إسرائيل" على عمود، وملصق "الصهيونية فاشية" على لوحة إعلانية، ضاحية كولفيلد، مدينة ملبورن (14 مايو 2024).
- هتافات "كل الصهاينة إرهابيون" بشكل متكرر خلال احتجاج مناهض لإسرائيل، مدينة ملبورن (27 مايو 2024).
- هتافات "احرقوا إسرائيل! سيعود الفلسطينيون" و"لا نريد دولتين. نريد كل أرض عام 48" بشكل متكرر، في احتجاج مناهض لإسرائيل، مدينة سيدني (2 يونيو 2024).
- شعارات "لا للسيادة اليهودية" وشعارات مناهضة لإسرائيل عُرضت على جدار خارجي في ملعب ملبورن للكريكيت، من قِبل نشطاء مناهضين لإسرائيل، خلال مباراة "دوري الولايات والمناطق الاسترالية"، مدينة ملبورن (26 يونيو 2024).
- منشور بعنوان "الهولوكوست كذبة" من "غوييم تي في" وُضع في صناديق بريد مبنى سكني في ضاحية ويست إند، مدينة بريزبان (6 يوليو/تموز 2024).
- ملصق "تباً لهذا العمل تحديداً" مع مثلث حماس الأحمر المقلوب للإشارة إلى الهدف، في متجر نبيذ يملكه ويديره يهودي، ضاحية برونزويك، مدينة ملبورن (24 يوليو 2024).
- ووُضع ملصق لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) تحت الملصق بعد يومين (26 يوليو 2024).
- ملصقات عليها صليب معقوف داخل العلم الإسرائيلي، وعبارة "حرروا فلسطين من إسرائيل النازية"، مُلصقة على مبانٍ ومواقف حافلات في شارع دارلينج بوينت، ضاحية دارلينج بوينت، سيدني (16 أغسطس 2024).
- ملصق "دولة الصراصير" مع نجمة داوود مغطاة بالصراصير، على عمود في محطة قطار ضاحية كارنيجي، مدينة ملبورن (18 أغسطس 2024).
- قميص كُتب عليه "اللعنة على إسرائيل، اللعنة على الصهيونية" ونجمة داوود يرتديه رجل في الشارع، ضاحية خليج دبل، مدينة سيدني (19 أغسطس 2024).
- قميص كُتب عليه "جميع الصهاينة إرهابيون" ارتداه هاش تايه في احتجاج مناهض لإسرائيل، أثناء إلقائه خطابًا، مدينة ملبورن (26 أغسطس 2024).
- خطاب تضمن عبارة "في عالم توجد فيه إسرائيل، لا أحد في مأمن" في احتجاج مناهض لإسرائيل، مدينة بيرث (31 أغسطس 2024).
- لافتة كُتب عليها "تحذير، احذروا السم الصهيوني" مع عنكبوت أسود، وعلى ظهره نجمة داوود اليهودية/علم إسرائيل، فوق خريطة أستراليا والدم يسيل من فم العنكبوت، في احتجاج مناهض لإسرائيل، مدينة سيدني (15 سبتمبر 2024).
- قبعة حمراء كُتب عليها "لنجعل إسرائيل فلسطين من جديد" في احتجاج مناهض لإسرائيل، مدينة ملبورن (15 سبتمبر 2024).
- ملصقات كُتب عليها "الصهيونية نازية" على أعمدة، ضاحية سانت كيلدا، مدينة ملبورن (20 سبتمبر 2024).

صور موثقة عن الكتابة على الجدران

«الموت لليهود»،
كاتومبا، نيو ساوث ويلز، 5 نوفمبر 2023

«اقتلوا اليهود. يهودي يسكن هنا»
كلايتون، ملبورن، 16 نوفمبر 2023

«اقتلوا اليهود»، مرتين
غور هيل، سيدني، 14 يونيو 2024

«الموت لليهود» (بالألمانية)
ليندفيلد، سيدني، أغسطس 2024

«أطلقوا الغاز على جميع اليهود اللعينين»،
وسط مدينة ملبورن، 13 أغسطس 2024

«موت يهودي» في مدرسة يهودية،
بورود، ملبورن، 25 مايو 2024

«اقتلوا اليهود»،
جنوب ملبورن، 10 ديسمبر 2023

«أطلقوا النار على جميع اليهود الأوغاد»
ريتشموند، ملبورن، 20 مايو 2024

ممنوع دخول اليهود!!!
مالابار، سيدني، 12 مارس 2024

«ممنوع دخول اليهود»،
واتسونز باي، سيدني، 20 يناير 2024

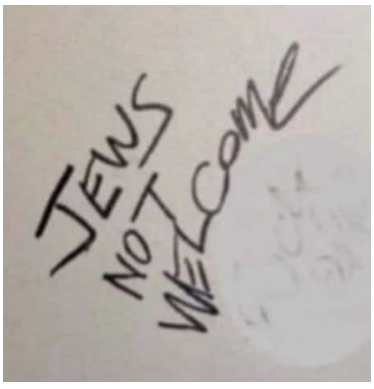

"اليهود غير مرحب بهم"
برونزويك، ملبورن، 18 نوفمبر 2023

«الصهيونيون غير مرحب بهم هنا»
أبوتسفورد، ملبورن، 22 أبريل 2024

«فلسطين حرة. 7 أكتوبر... فلنكررها»
أديلايد، 2 يونيو 2024

«حرروا فلسطين. تباً لليهود»،
إنديفور هيلز، ملبورن، 8 فبراير 2024

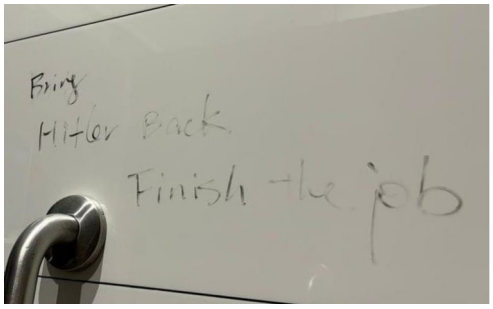

«أعيدوا هتلر. أكملوا المهمة»
خليج دابل، سيدني، 22 نوفمبر 2023

«كل الصهاينة أوغاد»
نورثكوت، ملبورن، 31 مارس 2024

إسرائيل = إبادة جماعية""
إلسترنويك، ملبورن، 19 يناير 2024

«حرروا غزة»
إلسترنويك، ملبورن، 28 فبراير 2024

صور موثقة عن الملصقات، واللافتات، والشعارات الجدارية، وما إلى ذلك

«تحذير: احذروا سموم الصهيونية»،
سيدني، 15 سبتمبر 2024

الصهاينة...
كاتومبا، نيو ساوث ويلز، 25 مايو 2024

«إرهابي»، نجمة داود اليهودية تحل محل الصليب المعقوف داخل العلم النازي، ملبورن، 15 يناير 2024

«الصهيونيون نازيون متنكرون»
سيدني، 17 فبراير 2024

"حرروا فلسطين من إسرائيل النازية"
الضواحي الشرقية، سيدني، أغسطس 2024

«الصهيونية فاشية»،
ملبورن، اعتبارًا من 25 أكتوبر 2023

ملصق "سرقة اليهود"،
في جميع أنحاء أستراليا، منذ 6 نوفمبر 2023

ملصق "لا لإسرائيل"،
في جميع أنحاء أستراليا، منذ 6 نوفمبر 2023

الانتفاضة الانتفاضة
الجامعة الوطنية الأسترالية كانبيرا، 30 أبريل 2024

"عولمة الانتفاضة"
سيدني، 2 مارس 2024

«لننظف العالم من النفايات»
ملبورن، 12 نوفمبر 2023

«ثورة الانتفاضة» مع مثلث حماس الأحمر
ملبورن، 15 سبتمبر 2024

ECAJ EXECUTIVE COUNCIL OF AUSTRALIAN JEWRY

ANTI-JEWISH INCIDENTS

Report
2025

Researched, written and compiled by
Julie Nathan

بحث وكتابة وتجميع: جولي ناثان، مديرة الأبحاث، المجلس التنفيذي لليهود الأستراليين (ECAJ)، 3 ديسمبر 2025[71]

بيانات عن الحوادث المعادية لليهود في أستراليا

استمر إجمالي عدد الحوادث المعادية للسامية المبلغ عنها في أستراليا عند مستويات مرتفعة غير مسبوقة للعام الثاني على التوالي. ولا يزال الإجمالي الإجمالي يُعادل ثلاثة أضعاف إجمالي أي عام سبق الموجة العالمية من الحوادث المعادية للسامية التي أعقبت الهجمات الإرهابية التي قادتها حماس في إسرائيل في 7 أكتوبر 2023 (انظر الرسم البياني 3 أدناه). وعلى الرغم من أن إجمالي هذا العام كان أقل قليلاً من العام السابق، الذي كان رقماً قياسياً، إلا أن هناك زيادة في عدد هجمات الحرق العمد والتخريب.

خلال فترة الاثني عشر شهرًا، من 1 أكتوبر 2024 إلى 30 سبتمبر 2025، تم تسجيل 1654 حادثة معادية لليهود من قبل مجموعات الأمن المجتمعي التطوعية (CSGs) والهيئات الرسمية للدولة اليهودية والمجلس التنفيذي لليهود الأستراليين (ECAJ).

في السنوات العشر التي سبقت أكتوبر 2023 (أكتوبر 2014 - إلى سبتمبر 2023) كان متوسط عدد الحوادث المعادية للسامية 342 حادثة سنوياً. وفي العامين اللذين مرا منذ 7 أكتوبر 2023، وما تلاه من ارتفاع في معاداة السامية، بلغ متوسط عدد الحوادث 1858 حادثة سنوياً.

خلال فترة الاثني عشر شهرًا السابقة، المنتهية في 30 سبتمبر 2024، تم تسجيل 2062 حادثة. ويتضح من العرض التالي العدد غير المسبوق لهجمات الحرق العمد والتخريب وغيرها من أعمال معاداة السامية الخطيرة خلال العام قيد المراجعة.

لمحة عامة عن الحوادث

في الفترة من أوائل أكتوبر 2024 إلى أوائل فبراير 2025، لم يقل عدد الحوادث المعادية للسامية الكبرى عن ثمانية عشر حادثة، بما في ذلك بعض أخطر الحوادث المسجلة.

في أكتوبر 2024، تعرض متجر "لويس كونتيننتال كيتشن"، وهو مطعم يهودي يقدم أطعمة كوشير في ضاحية بونداي، لهجوم من قبل مُخربين في جنح الظلام، مما أدى إلى تدمير المبنى وتجهيزاته ومخزونه بالكامل.

في نوفمبر، أُضرمت النيران في سيارة، ورُشّت سيارات أخرى بكتابات معادية لإسرائيل، كما تعرضت مبانٍ للتخريب في وولاهرا، وهي ضاحية أخرى في سيدني ذات كثافة سكانية يهودية عالية.

والأكثر إثارة للصدمة، أنه في 6 ديسمبر 2024، أُضرمت النيران في كنيس "أداس إسرائيل" في جنوب ملبورن، مما أدى إلى احتراقه بالكامل، وهو حدث تصدّر عناوين الأخبار في جميع أنحاء العالم، وأعلنت الشرطة على الفور أنه هجوم إرهابي.

في يناير 2025، شهدت سيدني المزيد من حالات إضرام النيران في سيارات وكتابة شعارات معادية للسامية عليها. كما تم تشويه كنيسَي "ألاواه" و"نيوتاون" بكتابات معادية للسامية ومعادية لإسرائيل. تعرض منزل أليكس ريفشين، الرئيس التنفيذي المشارك السابق للمجلس التنفيذي لليهود الأستراليين (ECAJ). في دوفر هايتس للتخريب، وتم إحراق سيارتين بالقنابل الحارقة، إحداهما تحمل كتابات معادية للسامية، كما تضررت سيارتان أخريان.

عُثر في ضاحية دورال، شمال غرب سيدني، على عربة محملة بمتفجرات يُزعم أنها قادرة على إحداث "كارثة بشرية جماعية" بانفجار قطره 40 متراً، بالإضافة إلى وثائق تشير إلى أنها ربما كانت مُعدّة لهجوم معادٍ للسامية على كنيس يهودي. وتبين لاحقاً أن الحادثة مُختلقة. ورغم أنها صُممت لتبدو كمؤامرة إرهابية، إلا أن نية بث الرعب في المجتمع اليهودي كانت جزءاً أساسياً من تلك المؤامرة. ووقعت هجمات حرق متعمد وكتابة على الجدران استهدفت مؤسسات يهودية في سيدني أو بالقرب منها في أواخر يناير. وفي الأول من فبراير، وقع حادث إلقاء بيض معادٍ للسامية على مجموعة من الفتيات اليهوديات في أحد شوارع الضواحي الشرقية لسيدني.

---

[71] - https://www.ecaj.org.au/wordpress/wp-content/uploads/ECAJ-Report-Anti-Jewish-Incidents-Australia-2025.pdf

رغم اتخاذ الحكومة الاسترالية الفيدرالية إجراءات حازمة ومرحّب بها ضد النظام الإيراني بطرد السفير الإيراني في أستراليا وتصنيف الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية، إلا أن التهديد الذي يواجه الجالية اليهودية من جهات أجنبية ومحلية لا يزال قائماً.

وعلى نطاق أضيق، ولكنه لا يزال مثيراً للقلق، لوحظ ازدياد ملحوظ في الكتابات الجدارية التي تدعو إلى قتل اليهود كأمرٍ صريح. في الماضي، كانت هذه الدعوات للقتل تأتي على شكل "الموت لليهود"، معبرةً عن شعور لا فعل. وقد تكرر هذا النمط نفسه في رسائل البريد الإلكتروني والمكالمات الهاتفية وغيرها من الرسائل التي تدعو إلى قتل جماعي لليهود. وقد أصبح التعبير عن هذه المشاعر أكثر شيوعاً، مما يعزز الشعور بالقبول الاجتماعي لأعمال العنف الجسدي الشديد ضد اليهود الأستراليين.

استمرت الحركة المناهضة لإسرائيل باحتجاجاتها الأسبوعية المنتظمة، بعد 7 أكتوبر 2023، في المراكز التجارية الرئيسية لمدن سيدني وملبورن وغيرها، مما أدى إلى تعطيل الحياة الطبيعية والأعمال التجارية للعديد من الأستراليين. بالنسبة للجالية اليهودية، مثّلت هذه الاحتجاجات عنصرية معادية للسامية، تجلّت بشكل رئيسي في الهتافات واللافتات، لا سيما تلك التي تدعو إما إلى إنهاء حق اليهود في تقرير مصيرهم في إسرائيل أو تلك التي تُجري مقارنات خاطئة بين النازية والصهيونية. إن من يروجون لهذا الخطاب هم من يخلطون بسخرية بين ما يُسمى "معاداة الصهيونية" ومعاداة السامية، وليس من ينتقدونهم. ورغم أن قلةً فقط من الأفراد هم من يعبّرون عن هذه الآراء علنًا، إلا أنها اكتسبت مصداقية وشرعية في الشارع. وعندما تُقوّض هذه العنصرية سلامة اليهود وأمنهم، فإنها ستستمر في التفاقم.

وصلنا الآن إلى مرحلةٍ تجاوزت فيها العنصرية المعادية للسامية حدود المجتمع لتصبح جزءًا لا يتجزأ من التيار السائد، حيث باتت تُعتبر أمرًا طبيعيًا وتُترك لتتفاقم وتنتشر، مكتسبةً نفوذًا في الجامعات، وفي الأوساط الفنية والثقافية، وفي القطاع الصحي، وفي أماكن العمل، وغيرها. في ظل هذه البيئة، يُبدي اليهود مخاوف مشروعة على سلامتهم الجسدية ومستقبلهم في أستراليا.

أصبحت التطرفات السياسية أكثر نشاطًا وجرأة، وتتقارب بشكل متزايد في مجال واحد: كراهيتها المشتركة لليهود/الصهيونيين. تُعدّ الشبكة الاشتراكية الوطنية، وهي الجماعة النازية الجديدة الرئيسية، والتي تُعرف أيضًا باسم "أستراليا البيضاء"، منظمةً للغاية وذات دوافع قوية. لا تحظى هذه الجماعة بدعم شعبي كبير، ولا تتمتع بنفوذ أو سلطة تُذكر. ومع ذلك، فهي لا تزال مصدرًا رئيسيًا للكراهية ضد اليهود.

ليس هناك جديد في معاداة السامية المنبثقة من النازيين الجدد، أو اليسار المعادي لإسرائيل، أو الإسلاميين. الجديد هو التقارب الأيديولوجي المتزايد بينهم، والتعاون المتنامي بينهم، على الأقل في حالة الإسلاميين واليسار المتطرف. إن جوهر سياسات اليمين المتطرف القومية والعنصرية هو اعتبار "اليهودي" هو "الآخر" المكروه والمُبغض. وهذا يختلف عن المفهوم الإسلامي لليهود (والمسيحيين أيضاً) باعتبارهم كفاراً ذوي حقوق ومكانة أدنى، ولكنه يتوافق معه. مع أن اليسار السياسي المتشدد لم يكن لديه تقليدياً أي مبرر عقائدي لرفض الهوية أو الوجود اليهودي، إلا أنه يشوه الآن الصهيونية، وهي السمة المميزة للهوية اليهودية الحديثة، باعتبارها استعماراً وفصلاً عنصرياً وإبادة جماعية، وبالتالي ذنباً لا يُغتفر. لا يكتفي اليسار السياسي المتشدد، بما في ذلك أقصى أطياف اليسار اليهودي، بمعارضة وجود دولة يهودية في الوطن التاريخي للشعب اليهودي، بل يرفض أيضاً الطبيعة المزدوجة للهوية اليهودية، كشعب ودين في آنٍ واحد، وينسب لنفسه حق إعادة تعريف الهوية اليهودية، وما يترتب عليها من معاداة للسامية، في محاولة يائسة لتطويع هذه الظواهر لأيديولوجيته. وهكذا خان اليسار المتشدد جذوره العلمانية والتنويرية ليصبح أداة في يد الإسلاموية القروسطية (السلفية الجهادية التي تحمل أفكار إسلامية من مفكري القرون الوسطى).

إن رغبة الحركة المعادية لإسرائيل الخبيثة ونشاطها، لا سيما عبر المقالات والضغط السياسي، في تقويض أي مبادرة لمواجهة الكراهية ضد اليهود، خير مثال على ذلك. فعندما تثير المنظمات اليهودية قضية العنصرية ضد اليهود، أو تصدر تقارير أو تنظم فعاليات، تُستخف بمخاوفها وتُسخر منها، بل وتُحرّف حتى تُزعم أنها مُختلقة، وأن معاداة السامية غير موجودة (إلا ربما في أقصى اليمين)، وأنها جزء من ترسانة "الصهيونية" للدفاع عن إسرائيل. إن سلسلة المعابد اليهودية والمدارس والمؤسسات اليهودية الأخرى المحروقة والمتضررة، وما خلفته من دمار في الأرواح، تُشكل إدانة صامتة لمن ينكرون أو يحاولون التقليل من شأن آفة معاداة السامية المتفشية بيننا.

تقرير المجلس التنفيذي لليهود الأستراليين حول معاداة السامية في أستراليا

منذ عام 1990، ينشر المجلس التنفيذي لليهود الأستراليين، وهو أعلى هيئة تمثيلية وطنية منتخبة للجالية اليهودية الأسترالية، تقريرًا سنويًا حول معاداة السامية في أستراليا. يصنف المجلس في هذه التقارير معاداة السامية ضمن فئتين رئيسيتين: الحوادث والخطابات. وتغطي التقارير فترة الاثني عشر شهرًا المنتهية في 30 سبتمبر من كل عام. ويتناول هذا التقرير - تقرير المجلس التنفيذي لليهود الأستراليين حول الحوادث المعادية لليهود في أستراليا 2025 - الحوادث فقط.

معايير إدراج الحوادث في الإحصاء

تُصنّف الحوادث على أنها معادية للسامية إذا انطبقت عليها تعريفات العنف العنصري والفئات التي وضعها التحقيق الوطني لعام 1991 بشأن العنف ذي الدوافع العنصرية، والذي أجرته آنذاك لجنة حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص (HREOC): إيرين موس ورون كاستان، المحامي الملكي، العنف العنصري: تقرير التحقيق الوطني في العنف العنصري في أستراليا (كانبرا: دار النشر الحكومية الأسترالية، 1991)، الصفحات 15-14.

الحوادث غير المُبلَّغ عنها

تتضح من الدراسات السابقة أن العديد من الحوادث المعادية للسامية لا يتم الإبلاغ عنها لأسبابٍ مُتعددة. ولذلك، فإن الحوادث المُحصاة في هذا التقرير لا تُمثل سوى نسبةٍ من إجمالي عدد الحوادث التي وقعت خلال العام.

فئات الحوادث والأفعال المشمولة

يُصنّف المجلس التنفيذي ليهود أستراليا (ECAJ) ست فئات من الحوادث المعادية لليهود. تجدر الإشارة إلى أن المجلس لا يُدرج محتوى وسائل التواصل الاجتماعي ضمن الحوادث، بل يُصنّفه ضمن الخطاب المعادي للسامية، إلا إذا كانت التعليقات تهديدات مباشرة بالقتل أو تهديدات أخرى بالعنف تستدعي الإبلاغ عنها للشرطة.

1- **الاعتداء:** يشمل جميع الأفعال بموجب القانون الأسترالي التي تشكل اعتداءً، وتشمل رمي الأشياء على الأشخاص، والبصق على الأشخاص، والتسبب في إصابة من الاعتداء الجسدي وصولاً إلى الأذى الجسدي الخطير، والقتل.
2- **التخريب:** يشمل الأضرار الخبيثة للممتلكات وتدمير الممتلكات، بما في ذلك المركبات الآلية والمباني والبنية التحتية والممتلكات الأخرى.
3- **الإساءة:** تشمل في الغالب الإساءة اللفظية، والتحرش، والترهيب، والإيماءات الجسدية، مثل التحية النازية، ورفع الإصبع الأوسط، وإطلاق النار، واستهداف اليهود أو المؤسسات اليهودية مباشرةً. وتكثر هذه الحوادث في الأماكن العامة، كالشوارع، وخارج مراكز الجالية اليهودية (مثل المعابد والمدارس اليهودية)، وفي أماكن العمل، أو في المؤسسات التعليمية.
4- **الرسائل:** تشمل الرسائل التي تحمل الكراهية أو التهديد أو العنف والتي يتم إرسالها بشكل مباشر وخاص إلى أهداف محددة يتم تحديدها على أنها يهودية، على سبيل المثال رسائل البريد الإلكتروني، والمواد الموضوعة في صناديق بريد مختارة أو المواد المنشورة، والمكالمات الهاتفية والرسائل النصية إلى المعابد اليهودية وغيرها من الأماكن المجتمعية اليهودية، والمنظمات المجتمعية اليهودية، والأفراد اليهود.
5- **الكتابة على الجدران:** تشمل الكتابة بالقلم أو الكتابة على الجدران أو الطلاء، أو غيرها، أو النقش، لعبارات ورموز كراهية على الممتلكات، سواءً كانت عامة أو خاصة. بعض هذه الكتابة يُلحق أضرارًا جسيمة بالممتلكات، وقد يُصنف على أنه تخريب، كما هو الحال عند الرسم على سيارة.
6- **الملصقات:** تشمل جميع المواد الأدبية/الدعائية المعروضة علنًا والتي تحمل في طياتها الكراهية أو التهديد أو العنف تجاه اليهود، بما في ذلك اللافتات والأعلام والمنشورات واللوحات الإعلانية والملصقات، بالإضافة إلى الصور أو النصوص على الملابس، مثل القمصان والأوشحة والقبعات، وكذلك التعبيرات العامة، مثل الهتافات والخطابات. قد تشمل هذه الفئة الملصقات في الشوارع، واللافتات واللوحات الإعلانية في الاحتجاجات، وتوزيع المنشورات على صناديق البريد في الضواحي السكنية.

الجدول 1: إحصاءات الحوادث المعادية لليهود: حسب الفئة والسنة

حادثة/ سنة	الاعتداء	التخريب	الإساءة	الرسائل	الكتابة على الجدران	الملصقات	المجموع
التغيير %	- 63	+ 14	- 0.1	- 16	- 9	- 43	- 19.7
2025	**24**	**33**	**621**	**238**	**359**	**379**	**1654**
2024	65	29	622	283	393	670	2062
2023	11	22	188	63	125	86	495
2022	5	11	138	76	125	123	478
2021	8	11	147	103	106	72	447
2020	8	10	128	115	42	28	331
2019	4	12	114	116	95	27	368
2018	3	19	88	73	46	137	366
2017	3	11	76	26	55	59	230
2016	12	22	84	49	31	12	210
2015	8	7	119	33	21	2	190
2014	15	10	75	160	43	9	312
2013	5	6	115	68	29	8	231

الجدول 2: إحصاءات الحوادث المعادية لليهود: حسب الفئة والولاية

1 أكتوبر 2024 - 30 سبتمبر 2025

حادثة/ سنة	**الاعتداء**	**التخريب**	**الإساءة**	**الرسائل**	**الكتابة على الجدران**	**الملصقات**	**المجموع 2025**	**المجموع 2024**
إقليم العاصمة الأسترالية	0	0	0	1	9	40	50	**118**
تاسمانيا	0	0	1	0	4	0	5	**4**
كوينزلاند	1	0	7	2	32	30	72	**70**
جنوب أستراليا	0	1	2	3	1	10	17	**54**
أستراليا الغربية	0	1	53	15	17	22	108	**116**
نيوساوث ويلز	11	25	247	91	156	132	662	**795**
فيكتوريا	12	6	310	126	140	144	738	**905**
المجموع	**24**	**33**	**621**	**238**	**359**	**379**	**1654**	**2062**

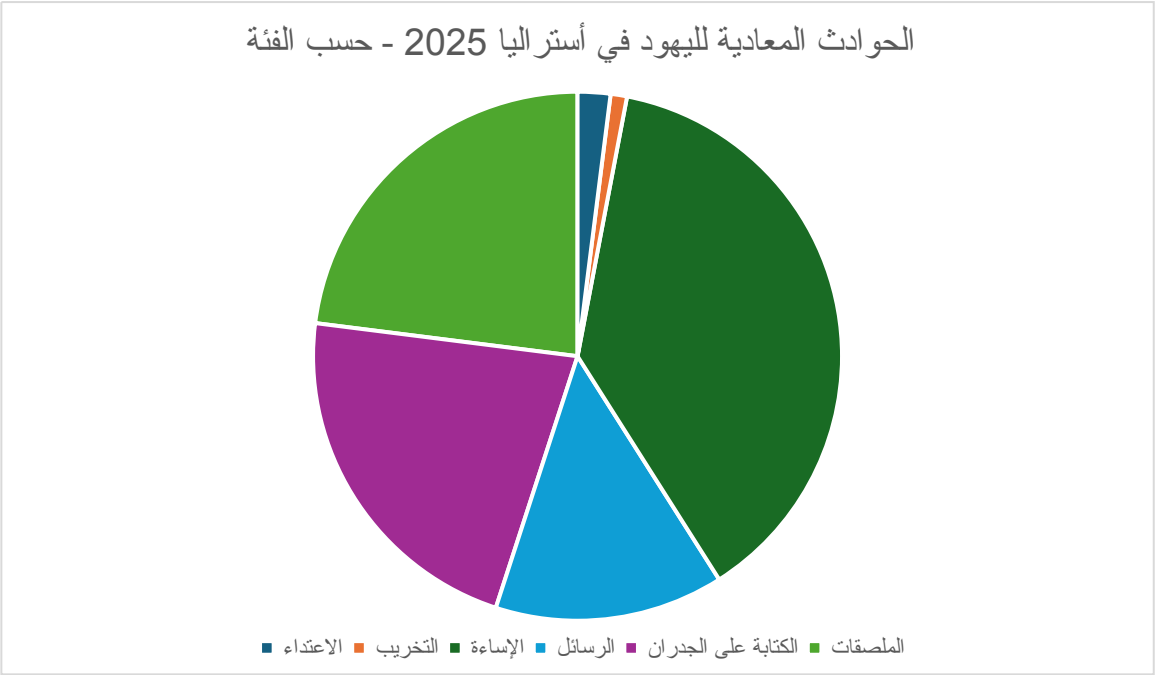

الشكل رقم 2

الحوادث المعادية لليهود في أستراليا 2024 - حسب الشهر

أكتوبر 2024 - سبتمبر 2025

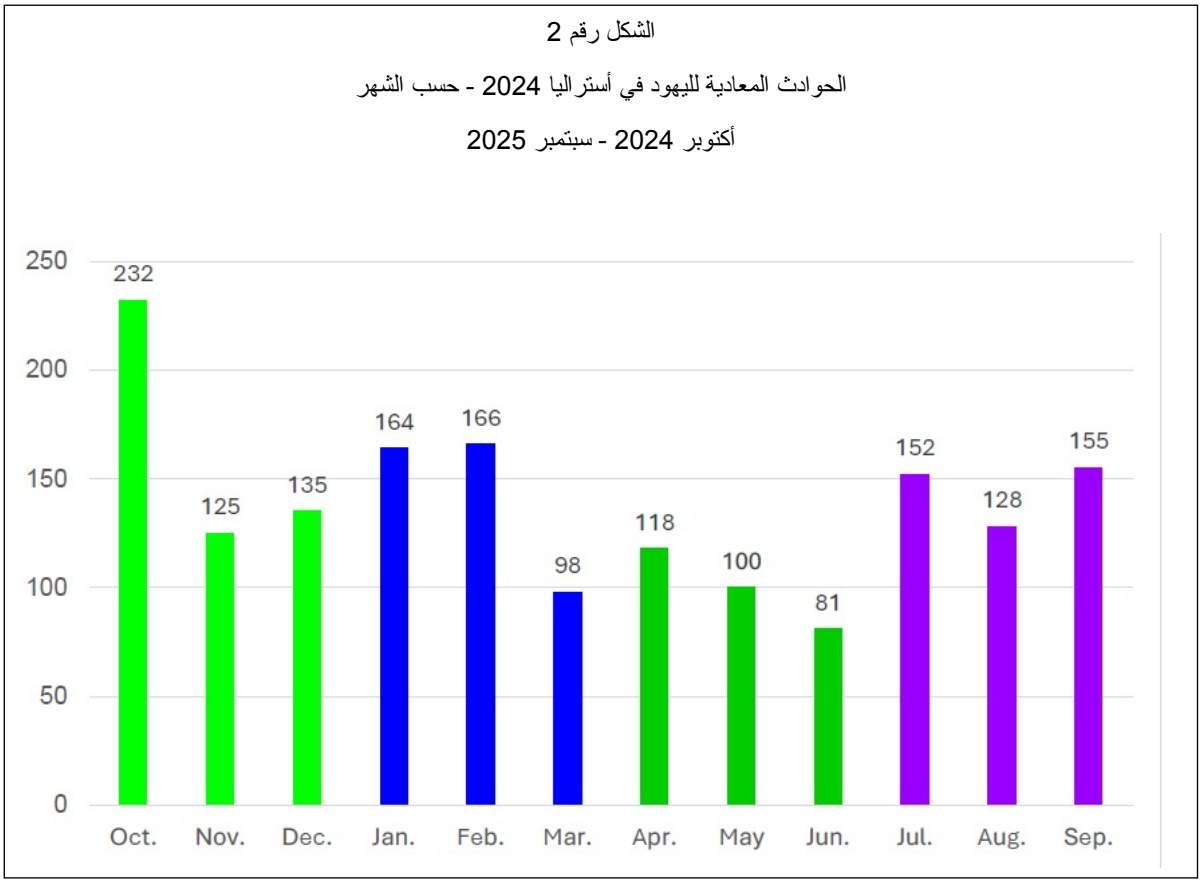

الشكل رقم 3

عدد الحوادث المعادية لليهود سنوياً في أستراليا: 2013 – 2025

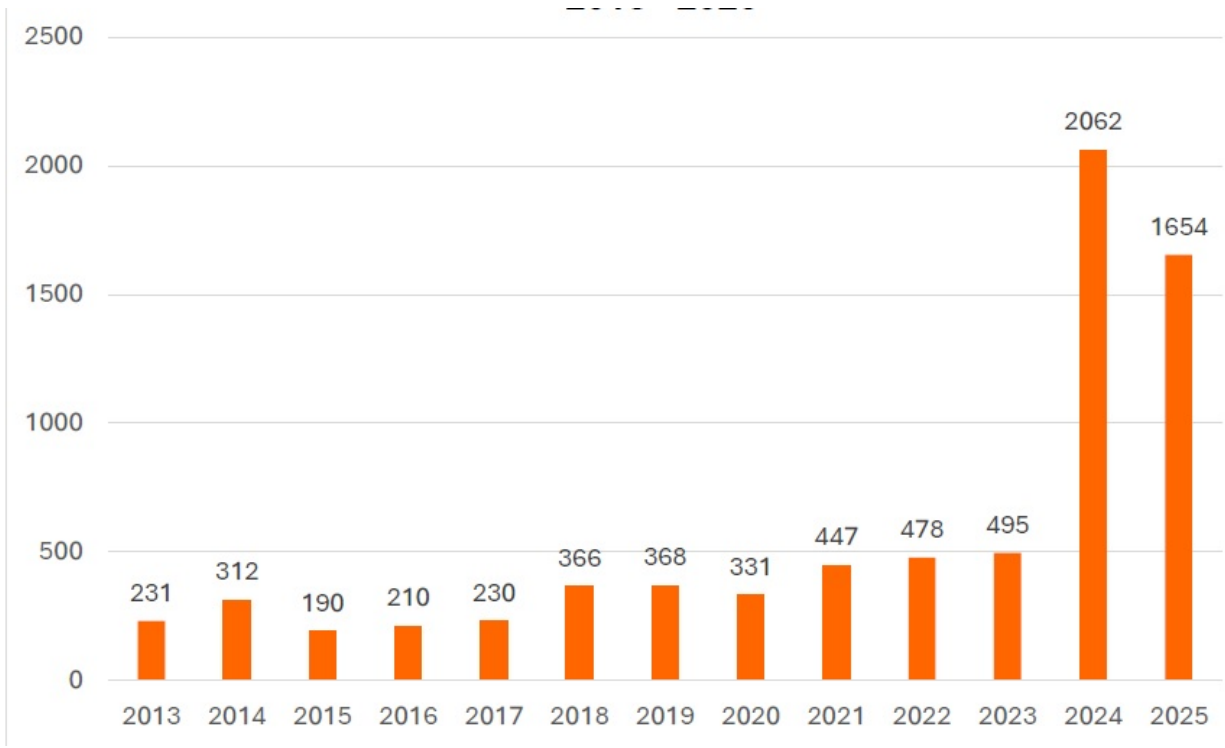

نماذج من الحوادث المعادية لليهود

فيما يلي قائمة مختصرة ببعض الحوادث المعادية لليهود، متبوعة ببعض الصور لهذه الحوادث، في أستراليا بين 1 أكتوبر 2024 و30 سبتمبر 2025.

الاعتداء الجسدي

- تعرض 16 فتى يهوديًا متدينًا، تتراوح أعمارهم بين 17 و 18 عامًا، للإساءة اللفظية من قبل عدة أشخاص من بينهم امرأة ترتدي البرقع ألقت عليهم المثلجات ووصفتهم بـ "قتلة الأطفال!"، ومجموعة من حوالي 20 شابًا صرخوا في وجوههم "كان يجب على هتلر أن يبيدكم جميعًا بالغاز" أثناء تأديتهم التحية النازية، أثناء سيرهم إلى الشاطئ، سانت كيلدا ملبورن (3 أكتوبر 2024 - رأس السنة العبرية).
- أُلقي مقذوف ملتهب من سيارة متحركة باتجاه حاخام يدفع طفلاً في عربة أطفال وصبي صغير يقود دراجته البخارية، سانت كيلدا إيست، ملبورن (27 نوفمبر 2024).
- طبيب يهودي من ملبورن، يحمل لقبًا يهوديًا واضحًا، تعرض للمضايقة من قبل موظفة أثناء تسجيل دخوله إلى الفندق، حيث أمسكت بذراعه وخدشته وهمست قائلة: "أنت يهودي لعين"، سيدني (1 فبراير 2025).
- قام رجل بدفع رجل يهودي عن دراجته بدفع كتفه، بينما كان يصرخ "اليهود اللعينون" و"فلسطين حرة" و"يا يهود" في وجه مجموعة من اليهود بالقرب من كنيس يهودي، ملبورن (20 مارس 2025).
- ألقى متظاهر مناهض لإسرائيل شيئًا على رجل يهودي أثناء محاولته دخول المكان الذي يقام فيه حدث ديني يهودي، بينما سعى متظاهرون آخرون إلى ترهيبه بالاقتراب منه لمسافة 15 سم من وجهه، وهم يصرخون بأنه "قاتل أطفال" وأنه يجب أن يخجل من نفسه وأن جميع الصهاينة إرهابيون، فندق ويكهام، فورتيتيود فالي، بريسبان (31 مايو 2025).
- قام مراهقان بتوجيه تهديدات متكررة تحت تهديد السكين لرجل يهودي يبلغ من العمر 66 عامًا بسبب يهوديته، ثم اعتديا عليه جسديًا، بالقرب من باب الخروج في قطار، وسط مدينة سيدني (22 سبتمبر 2025).

التخريب

- حريق متعمد في مطعم لويس كونتيننتال كيتشن، وهو مطعم مملوك ليهودي، مما أدى إلى تدمير العمل، بونداي، سيدني (20 أكتوبر 2024).
- تخريب نافذة زجاجية محطمة في مقهى يملكه يهودي إسرائيلي، شارع أديلايد، فريمانتل، غرب أستراليا (4 نوفمبر 2024).
- حريق متعمد وتخريب وكتابة على الجدران - تم إشعال النار في سيارة واحدة، مما تسبب في أضرار جسيمة ناتجة عن الحريق المتعمد لسيارة ثانية متوقفة في مكان قريب؛ وكتابة عبارات "تباً لإسرائيل" و"حزب العمال الكردستاني قادم" على 10 سيارات و3 مبانٍ، بما في ذلك مبنى سكني ومحطة إطفاء وولاهرا ومطعم تشيسويك، وولاهرا، سيدني (21 نوفمبر 2024).
- قصف كنيس أداس بالقنابل الحارقة، مما أدى إلى تدميره بالكامل، ريبونليا، ملبورن (6 ديسمبر 2024).
- إحراق سيارة، تويوتا كورولا، وكتابة عبارة "الموت لإسرائيل" على حماس، وعبارة "قتل إسرائيل" على جدار، شارع ماجني، وولاهرا، سيدني (11 ديسمبر 2024).
- تخريب سيارة بكتابات جدارية على جانب السائق من سيارة بيضاء كُتب عليها "تباً لليهود" بالطلاء الأسود، شارع هنري، كوينز بارك، سيدني (6 يناير 2025).
- كتابات جدارية من "هتلر في الأعلى الله هو [أكبر]"، "فلسطين حرة"، "تباً لإسرائيل أيها الكلاب اليهود"، "كلاب يهودية" وعشرات من الصليب المعقوف النازي، جميعها باللونين الأحمر والأسود، على جدران من الطوب في كنيس علاوة، سيدني (10 يناير 2025).
- كتابة على الجدران لعشرة صلبان معقوفة نازية وحرف "Z" على سور من الطوب لكنيس يهودي، وكلها بالطلاء الأحمر، ومحاولة إضرام النار في الكنيس، نيوتاون، سيدني (11 يناير 2025).
- تم إحراق سيارتين، مرسيدس فضية كُتب عليها "تباً لليهود"، وهوندا كُتب عليها "تباً لإسرائيل"، بالإضافة إلى رش منزل بطلاء أحمر، في منزل زعيم يهودي بارز سابق، في دوفر هايتس، سيدني (17 يناير 2025).
- تخريب عن طريق الحرق العمد، حيث تم إشعال النار في مركز رعاية الأطفال، وكتابة عبارة "تباً لليهود" على جدار في المركز، ماروبرا، سيدني (21 يناير 2025).
- تخريب عبر كتابة عبارة اللعنة على اليهود "Fuk JEWS" بالرش على سيارتين سوداوين، سي لين، كينغسفورد، سيدني (2 فبراير 2025).
- تخريب عبر تحطيم نافذة مقهى كوشير، مقهى جيسي، روز باي، سيدني (1 مارس 2025).
- صليب معقوف نازي محفور على الباب الزجاجي في واجهة متجر مملوك ليهودي، بونداي جانكشن، سيدني (24 يونيو 2025).
- حريق متعمد عندما تم سكب سائل قابل للاشتعال على باب الكنيس وإشعاله بينما كان 20 شخصًا، من بينهم أطفال، بالداخل لتناول وجبة السبت، مساء الجمعة، ملبورن (4 يوليو 2025).
- صليب معقوف نازي باللون الوردي مرسوم بالرش على سيارة بيضاء، فريش ووتر، سيدني (21 يوليو 2025).
- تم إلقاء ساق خنزير داخل متجر يهودي معروف بتقديمه أطعمة كوشير، في ويفرلي، سيدني (21 أغسطس 2025).
- رجل يستخدم زجاجة لتحطيم نافذة كنيس يهودي، مما أدى إلى تحطيم الزجاج، ملبورن (10 سبتمبر 2025).
- تم نقش الصليب المعقوف النازي على 3 أشجار صمغ في حديقة فيل، أديليد باركلاندز، أديليد (30 سبتمبر 2025).

الإساءة، والمضايقة، والترهيب

- صرخ ركاب سيارة عابرة "هايل هتلر" للأشخاص الخارجين من الكنيس اليهودي، بيرث (4 أكتوبر 2024).
- استهدف نحو 20 متظاهراً مناهضاً لإسرائيل، معظمهم ملثمون وبعضهم يرتدي الكوفية، البروفيسور ستيفن براور، الأكاديمي اليهودي وأستاذ الفيزياء، الذي يرتدي الكيباه، واقتحموا مكتبه واحتلوه، وبدأوا في إتلاف ممتلكاته الشخصية ورفضوا المغادرة لساعات، وهتفوا في الوقت نفسه "ستيفن براور، لا يمكنك الاختباء. أنت مذنب بالإبادة الجماعية"، وكتبوا على الجدران، وعلقوا ملصقات في مكتبه ورفضوا المغادرة لساعات حتى تمكنت الشرطة في النهاية من إقناعهم بالمغادرة (يقود براور برنامج دكتوراه مشترك بين الجامعة العبرية في القدس وجامعة ملبورن حول كيفية توجيه الطيور)، جامعة ملبورن (9 أكتوبر 2024).

- شخص يصف صبياً يهودياً يبلغ من العمر 13 عاماً بـ "العاهرة اليهودية"، ملبورن (10 أكتوبر 2024).
- شخص كان يسير بجوار المعبد اليهودي، يحمل كيساً ورقياً، نظر نحو أفراد الأمن وقال "هناك قنبلة هنا" وترك الكيس الورقي خارج منزل مجاور للمعبد اليهودي، سيدني (12 أكتوبر 2024).
- صرخ رجل قائلاً "تباً لليهود"، و"كلاب اليهود"، و"إنهم يقتلون الناس" في وجه الناس في مقدمة الكنيس اليهودي، سيدني (19 أكتوبر 2024).
- دخل أحد السكان اليهود في نزاعات منتظمة مع جاره الذي يحمل العديد من الوشوم النازية، بما في ذلك صورة لهتلر وأعلام نازية، وقال له: "مكانك في غرفة الغاز" (بيرث، 20 أكتوبر 2024).
- صرخ أحد ركاب السيارة قائلاً "تباً لليهود" و"حرروا فلسطين" في وجه الناس في كنيس يهودي، ملبورن (21 أكتوبر 2024).
- تعرض امرأة يهودية لإساءة لفظية من قبيل "أتمنى لو أن هتلر قضى عليكم جميعاً" خلال استراحة بعد مناقشة اقتراح يشير إلى مقتل مقاتل أسترالي من حزب الله على يد إسرائيل في لبنان، مجلس بايسيد، سيدني (23 أكتوبر 2024).
- قام أحد مؤيدي حزب الخضر بإساءة معاملة امرأة يهودية متهمًا إياها بـ"قتل أطفال أبرياء"، في مركز اقتراع، سيرفرز بارادايس، جولد كوست، كوينزلاند (26 أكتوبر 2024).
- دخل رجل إلى متجر يملكه يهودي، وطلب من صاحبه أن يصمت، ووصفه بأنه "يهودي متغطرس وحقير"، سوري هيلز، سيدني (1 نوفمبر 2024).
- صرخ ركاب سيارة عابرة "هايل هتلر" وأدوا التحية النازية باتجاه المدرسة اليهودية في سيدني (2 نوفمبر 2024).
- رجل يدخل من المدخل الأمامي لشركة مملوكة ليهودي ويصرخ "زيو" عدة مرات باتجاه مالك الشركة اليهودي الذي تم التعرف عليه، كولفيلد، ملبورن (3 نوفمبر 2024).
- صرخ رجلان "هايل هتلر" في وجه خمس طالبات يهوديات في الصف الحادي عشر من مدرسة يهودية، على متن ترام في كولفيلد نورث، ملبورن (4 نوفمبر 2024).
- صرخ ركاب سيارة عابرة "أيها اليهود اللعينون! سندمركم!" في وجه شخصين يهوديين يمكن التعرف عليهما، بونداي، سيدني (9 نوفمبر 2024).
- صبي يهودي يبلغ من العمر 14 عامًا، قيل له "ارجع إلى غرف الغاز أيها اليهودي القذر" بعد المدرسة، بيرث (11 نوفمبر 2024).
- تعرض سائحان يهوديان إسرائيليان لإساءة لفظية من قبل صاحب متجر يحمل مجرفة، حيث قال: "أنا لا أهتم بإسرائيل. لكنني أهتم بـ... أنت يهودي قذر حقير. الآن اذهب إلى الجحيم" في متجر فلندرز للتبغ، تاونزفيل، كوينزلاند الإقليمية (23 نوفمبر 2024).
- تعرض طلاب من مدرسة أخرى لإساءة لفظية من قبل طلاب مدرسة يهودية، حيث وردت عبارات مثل "اللعنة على اليهود"، و"نحن نكره اليهود"، و"نحن نكره إسرائيل"، وذلك في مركز هومبوش المائي في سيدني (27 نوفمبر 2024).
- صرخ أحد ركاب السيارة "أطلقوا الغاز على اليهود" و"تباً لليهود" في وجه شخص يهودي يمكن التعرف عليه كان يسير شمالاً على طول الطريق، دونكاستر، ملبورن (30 نوفمبر 2024).
- نُظمت مظاهرة على الجانب الآخر من الطريق المقابل للكنيس، حيث كان معهد إسرائيل للتكنولوجيا (التخنيون) يحتفل بمرور 100 عام على تأسيسه عام 1925، مع هتافات "من النهر إلى البحر، ستكون فلسطين حرة" ولافتة تحمل شعارًا يدعو إلى القضاء على دولة إسرائيل، وتم تطويق اليهود داخل الكنيس، وأخبرتهم الشرطة أنه من غير الآمن المغادرة، وسط مدينة سيدني (4 ديسمبر 2024).
- صرخ ثلاثة رجال "يهودي لعنة" في وجه شخص يهودي واضح أنه كان ينهي ركضه، ثم قام أحد الرجال بحركة قطع حلقه، كوجي، سيدني (15 ديسمبر 2024).
- صرخت امرأة في وجه اليهود الذين كانوا يشاهدون الاحتجاجات بعبارات مسيئة مثل "ارجعوا إلى بولندا! ارجعوا إلى ألمانيا!"، بالإضافة إلى إساءات أخرى مثل "يا حثالة اللعينين"، و"يا خنازير اللعينين"، و"يا حثالة اللعينين القذرين"، و"يا صهاينة اللعينين، يا قذارة!" في احتجاج مناهض لإسرائيل في ملبورن (12 يناير 2025).

- تم العثور على قافلة تحتوي على مادة هلامية متفجرة (40 عصا من مادة باورجيل، وهي مادة متفجرة تجارية أساسها النترات - تكفي لنصف قطر انفجار يبلغ 40 مترًا) وأوراق تحمل أسماء أهداف يهودية، بما في ذلك كنيس يهودي، وعبارة "تبًا لليهود"، على طريق في دورال، ضواحي سيدني (19 يناير 2025).
- صرخ راكب سيارة عابرة قائلاً "يا لكم من يهود حقيرين" في وجه عائلة يهودية يمكن التعرف عليها، بونداي، سيدني (27 يناير 2025).
- قام راكب سيارة عابرة بحركة تشبه المسدس باتجاه واجهة مدرسة يهودية في سيدني (11 فبراير 2025).
- تعرض طالب يهودي في الصف التاسع لهجوم من زميل له في الفصل، حيث قال له "اذهب إلى الجحيم ومت في غرفة غاز" في مدرسة ثانوية حكومية في بريسبان الداخلية (20 فبراير 2025).
- تم تحطيم العديد من البيض أمام كنيس يهودي في ملبورن (6 مارس 2025).
- قال قاصر ذكر "يهودي لعين" لقاصر يهودي واضح يرتدي الكيباه أثناء خروجه من مركز التسوق في مالفيرن، ملبورن (16 مارس 2025).
- صرخ أحد ركاب السيارة التي كانت تمر أمام كنيس يهودي في ملبورن (17 مارس 2025) قائلاً "حرروا فلسطين"، و"تباً لليهود"، و"سأقتلك".
- إساءة لفظية من قبل ركاب سيارة عابرة قاموا أيضاً بتحية نازية لمجموعة من الأشخاص اليهود الذين تم التعرف عليهم، في منطقة عامة، مورلي، بيرث (21 مارس 2025).
- تهديد بالقتل من قبل المتظاهر إيهاب العزاري، الذي صرخ قائلاً: "في عالم حر، ليس لديكم أمل. ليس لديكم أمل. كل طفل في فلسطين ولد ليأتي ويقتلكم. سأقتلكم، سأقتلكم" في وجه مظاهرة مضادة تدعم إسرائيل، خلال مظاهرة مناهضة لإسرائيل في ملبورن (23 مارس 2025).
- صرخ رجل قائلاً "مات البابا" وألقى باللوم على "اليهود" أمام مجموعة من الأطفال اليهود الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و12 عامًا، وهو يصرخ "تباً لليهود، كل هذا خطأك أيها اليهودي اللعين" بالاكلافا، ملبورن (22 أبريل 2025).
- رجل يصرخ "يهود جرذان" و"يهود جرذان لعينة" في وجه اليهود عند نقطة الدفع، ريتشموند، ملبورن (22 أبريل 2025).
- صرخ أحد ركاب سيارة مرتين "يهود كلاب " في وجه أشخاص يهود يمكن التعرف عليهم في الشارع، سانت كيلدا إيست، ملبورن (26 أبريل 2025).
- تعرض ناخب يهودي للإساءة اللفظية ووصف بأنه "قاتل أطفال وإرهابي إبادة جماعية" من قبل رجل كان يوزع منشورات حول كيفية التصويت لحزب العمال، بورت كينيدي، بيرث (29 أبريل 2025).
- خلال مباراة كرة قدم للناشئين في برينسيس بارك، علق لاعب منافس ضد نادٍ يهودي لكرة القدم الأسترالية قائلاً: "أين أخفيت نقودك؟" و"يهودي قذر" و"يهودي حقير"، كارلتون، ملبورن (18 مايو 2025).
- صرخ أحد المارة وألقى بإشارة بذيئة، ثم صرخ "بوم!" في وجه أحد المصلين الذي كان على وشك دخول الكنيس، أديلايد (20 يونيو 2025).
- صرخ سائق مركبة قائلاً: "تباً لكم! أيها اليهود القذرون!" على طريق بالاكلافا، سانت كيلدا إيست، ملبورن (19 يوليو 2025).
- طلاب المرحلة الثانوية، الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و17 عامًا، من كلية غلادستون بارك الثانوية، هتفوا "فلسطين حرة"، ورددوا "فلسطين حرة، حرة"، وعبارات مسيئة مثل "اليهود القذرون"، و"حزب الله حر"، في وجه طلاب مدرسة ابتدائية يهودية، تتراوح أعمارهم بين 10 و11 عامًا، من مدرسة يهودية، جميعهم في رحلات مدرسية، متحف ملبورن، ملبورن (24 يوليو 2025).
- صرخ سائق مركبة قائلاً "يا يهودي قذر!" أثناء مروره أمام كنيس يهودي في بيرث (25 يوليو 2025).
- صرخ رجل قائلاً "قاتل الأطفال!" في وجه معلمة مدرسة يهودية على ما يبدو أثناء سيره إلى المدرسة اليهودية في إلسترنويك، ملبورن (11 أغسطس 2025).
- صرخ سائق سيارة عابرة قائلاً "يهودي لعنة" في وجه شخص يهودي واضح المعالم، بينما كان الشخص يسير باتجاه بوابة الكنيس، بيرث (16 أغسطس 2025).
- رجل هدد شخصًا يهوديًا معروفًا بقوله: "سأقتلك أنت وجميع اليهود"، سانت كيلدا، ملبورن (20 أغسطس 2025).
- صرخ رجلان من ركاب السيارة بعبارات "اللعنة على اليهود" و"قتلة أطفال فلسطين" في وجه طلاب مدرسة يهودية على حد علمهم، سانت كيلدا إيست، ملبورن (12 سبتمبر 2025).

- اقترب أربعة طلاب ذكور من طالب يهودي واضح الهوية داخل محطة وقود. سأل اثنان منهم الطالب اليهودي عن المدرسة التي يدرس بها؛ وبعد أن أجاب بأنه من المدرسة اليهودية، ردّ الطالبان الآخران قائلين: "إنها مدرسة يهودية، أليس كذلك؟" وهدّداه قائلين: "سنضربك ضربًا مبرحًا". مالفيرن، ملبورن (18 سبتمبر 2025)

الرسائل

- رسالة بريد إلكتروني من "إيرل بوتس" إلى جولي ناثان من المجلس التنفيذي ليهود أستراليا (ECAJ) بعنوان "نهاية تجارة المجوهرات في العالم" ونص الرسالة: "عالم جديد قادم...." سيدني (3 أكتوبر 2024).
- رسالة بريد إلكتروني من "zionistjewscunts" إلى ECAJ بعنوان "أفضل اليهود هم اليهود الموتى. بيتر داتون يريد أن ينحني عارياً ويريد منكم جميعاً أن تمارسوا الجنس معه في مؤخرته"، سيدني (7 أكتوبر 2024).
- رسالة بريد إلكتروني من "ألكسندر كوروف" إلى ECAJ بعنوان "غادروا أستراليا أيها المجرمون القذرون قبل أن نجبركم على الخروج.. طفيليات كاذبة ترتكب الإبادة الجماعية"، سيدني (11 أكتوبر 2024).
- رسالة بريد إلكتروني من "كليمنتين فورد" تقول: "تباً لمحاولتكم تجميل الإبادة الجماعية. دولة إسرائيل وجميع حلفائها أشرار وسيُذكرون على هذا النحو. تباً لليهود!" إلى منظمة يهودية، ملبورن (17 أكتوبر 2024).
- جاء في ردٍّ عبر استطلاع رأي أُجري على موقع إلكتروني: "أفضل اليهود هم اليهود الموتى. لم يكن هجوم 7 أكتوبر 2023 هجومًا إرهابيًا من حماس، بل كان ردًّا على الفظائع التي ارتكبها هؤلاء اليهود الأوغاد عام 1948 عندما ذهبوا إلى فلسطين وأطلقوا عليها اسم إسرائيل. لو نشب صراع عسكري بين جيش الدفاع الإسرائيلي الجبان قاتل الأطفال ودولة أخرى مُدرَّبة ومُسلَّحة بنفس القدر، لكان جميع هؤلاء اليهود الأوغاد قد لقوا حتفهم. إن عدم وجود يهود هو أفضل خبر للعالم" (إلى اللجنة الأوروبية لليهود في آسيا الوسطى، سيدني، 5 ديسمبر 2024).
- رسالة بريد إلكتروني من "اقتلوا اليهود بالغاز" عبر موقع ECAJ الإلكتروني بعنوان "إذا تصرفت بشكل جيد فلن تضطر إلى القلق". سيدني (11 ديسمبر 2024).
- رجل يهدد بالعنف ضد دار رعاية المسنين اليهودية، وينشر على موقع X: "لنذهب إلى دار رعاية المسنين في [الضاحية] ونضرب بعض الناجين من المحرقة!" سيدني (19 ديسمبر 2024).
- رسالة بريد إلكتروني إلى عضو برلماني يهودي بعنوان: "اليهود يشكلون 0.4% من سكان أستراليا. يحصلون على مليار دولار سنوياً من دافعي الضرائب الأستراليين لحمايتهم. أفضل يهودي هو اليهودي الميت. للأستراليين الحق في كراهية هؤلاء الخنازير اليهود الذين يدعمون الإبادة الجماعية في غزة". كولفيلد، ملبورن (27 ديسمبر 2024).
- مكالمة هاتفية إلى شركة مملوكة ليهودي، يصرخ فيها "أيها اليهود اللعينون! لماذا تكرهون الفلسطينيين؟"، ملبورن (6 يناير 2025).
- رسائل بريد إلكتروني من "روني جيميريجار" إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي (OHPI) جاء فيها: "على مدى مئات السنين، نفس المخلوقات الشيطانية. البشرية تستيقظ. اليهود ليسوا ضحايا. إنهم مرتكبو الشر." ملبورن (14 يناير 2025).
- رسالة بريد إلكتروني عبر تطبيق إنستغرام من "ويل (وليد) كروم" إلى حاخام، نصها: "أتمنى أن تُذبح عائلتك بأكملها كما تتمنى لفلسطين. عاش هتلر. لم يكن مخطئًا بشأنكم أيها الحثالة!" سيدني (17 يناير 2025).
- رسالة مباشرة من "MarcPecco" إلى أليكس ريفشين، الرئيس التنفيذي المشارك لـ ECAJ، بعنوان "انتحر أيها اليهودي القبيح المتخلف، العالم يستيقظ..." عبر تويتر/X، سيدني (18 يناير 2025).
- رسالة مباشرة من "لين جرانت" إلى أليكس ريفشين على فيسبوك بعنوان "لصوص يهود نموذجيون كاذبون قتلة" سيدني (6 فبراير 2025).
- رسالة بريدية مرسلة إلى منظمة يهودية تقول: "جميع اليهود يذهبون إلى الجحيم!" سانت كيلدا، ملبورن (10 فبراير 2025).
- رسالة بريد إلكتروني بعنوان "غزة" نصها "أيها النازيون الأوغاد القتلة تستحقون أن تُشنقوا مثل المجرمين في نورمبرغ، أنتم عار على الإنسانية وليس لكم مكان في أي بلد متحضر"، إلى منظمة يهودية، ملبورن (18 مارس 2025).
- رسالة صوتية من رجل قال فيها: "هل تفهمون أن النازيين قبل 80 عامًا طاردوكم وقتلوكم كشعب، أما الآن فأنتم الصيادون والقتلة؟ لا بد أنكم فخورون بذلك. تهانينا"، إلى منظمة يهودية في ملبورن (19 أبريل 2025).

- رسالة بريد إلكتروني من "كريستوفر ماكنزي" بعنوان "سنقضي عليكم أيها اليهود" تتألف من "لدينا جيش من 75000 رجل أبيض مستعدون لتدميركم، إنه وعد وليس تهديدًا"، إلى OHPI، ملبورن (17 مايو 2025).
- رسالة مباشرة من "Lic Tello" من "يجب تفجير جميع اليهود في بونداي [3 رموز تعبيرية] سأقوم بإسقاط واحدة في دوفر هايتس قريبًا" سيدني (22 مايو 2025).
- رسالة صوتية من رجل قال: "مرحباً، اسمي السيد شلومو شيكلشتاين، كنت أتساءل عما إذا كان بإمكاني الحصول على بعض الدماء من غير اليهود. ويفضل أن تكون من شاب صغير أو سمين. على أي حال، تواصل معي عندما تستطيع، وشكراً لك." إلى كنيس، ملبورن (16 يونيو 2025).
- رسالة بريد إلكتروني من "لوك ماكي" إلى جولي ناثان في ECAJ، بعنوان "لماذا بدأت هجمات معاداة السامية ذات الراية الكاذبة #ecajewry. الدافع" ورسالة بريد إلكتروني تتضمن "اليهود يعرفون ما فعلته الصيف الماضي" ورسائل بريد إلكتروني مُعاد توجيهها إلى آخرين تتضمن "هذا هو السر وراء خدعة القافلة...". سيدني (8 يوليو 2025).
- قال المتصل عبر الهاتف: "لم يقتل هتلر ما يكفي من اليهود اللعينين"، إلى كنيس يهودي في ملبورن (17 يوليو 2025).
- أربع رسائل بريد إلكتروني من مستخدم اشترك في نشرتهم الإخبارية: "كفى لعب دور الضحية. أيها اليهودي الغبي."، "إذا لم يعجبك الوضع هنا، فاذهب إلى مكان آخر. أيها اليهودي الكاذب."، "أستراليا تكرهكم أيها الكاذبون الأوغاد."، و"ارحّلوا وعاقبوا المشكلة، أيها اليهودي الغبي. كفّوا عن محاولة التلاعب بالحكومة." إلى ECAJ، سيدني (24 يوليو 2025).
- مكالمة هاتفية من رجل يقول: "أنتم اليهود مسؤولون عن كل الأشياء السيئة في العالم" و"يجب أن يولد أدولف هتلر من جديد ويقتل جميع اليهود"؛ اتصل نفس الرجل مرة أخرى بعد بضع دقائق وقال إنه "يجب قتل جميع اليهود" وأن "اليهود يضطهدون الفلسطينيين"، إلى منظمة يهودية، ملبورن (24 يوليو 2025).
- رسالة بريد إلكتروني عبر موقع ECAJ الإلكتروني جاء فيها: "اخرجوا من أستراليا أيها اليهود المغتصبون للأطفال. أفضل اليهود هم اليهود الموتى. لا يرغب اليهود أن يعرف الناس كيف عاملوا الشعب الألماني في ألمانيا قبل وصول المستشار أدولف هتلر إلى السلطة. تلك الأرض ملك للفلسطينيين لا لليهود. النكبة مستمرة". سيدني (26 أغسطس 2025).
- وجاء في الرسالة النصية الموجهة إلى زعيم الجالية اليهودية في ملبورن (29 أغسطس 2025): "هل ترغب في شراء غرف الغاز التي كنت مهتمًا بها؟".
- رسالة بريد إلكتروني من "آش فراهاني" إلى ECAJ بعنوان "أيها الصهاينة القذرون عديمو القيمة" و"يجب حرقكم جميعاً أحياءً لدعمكم الإبادة الجماعية!" سيدني (16 سبتمبر 2025).

الكتابة على الجدران

- كتابة عبارة "اقتل يهوديًا" بالطلاء الرذاذي على جدار نفق للمشاة أسفل طريق هومبوش باي درايف بالقرب من شارع جان ويلز، رودس، سيدني (2 أكتوبر 2024).
- رسومات جدارية لمثلثات حمراء مقلوبة كبيرة على النوافذ الأمامية لمخبز أفنير، وهو مخبز مملوك ليهودي، وملاحظة مكتوبة بخط اليد تقول "كن حذرًا" تم وضعها تحت الباب، سوري هيلز، سيدني (13 أكتوبر 2024).
- رسومات جدارية متعددة للصلبان المعقوفة النازية على الأشجار والممرات والمزاريب، من قبل صبي يبلغ من العمر 15 عامًا صرخ "هايل هتلر"، ورسومات جدارية أخرى مثل "اقتلوا اليهود بالغاز"، و"هايل - يحيا هتلر"، و"اجعلوا أستراليا نازية"، و"1488"، و"666"، ورسومات جدارية أخرى مصنوعة من التوت الذي يلطخ، جيميا، سيدني (22 أكتوبر 2024).
- كتابات جدارية تقول "اقتلوا جميع اليهود" و "قطعة قذارة يهودية"، بايرون باي، نيو ساوث ويلز (30 أكتوبر 2024).
- تم حرق عبارة "الصهيونية = النازية" على العشب في حديقة ميل بارك، ملبورن (30 أكتوبر 2024).
- كتابة جدارية لـ "الإسرائيلي الجيد هو الإسرائيلي الميت" و"أدولف هتلر" مع الصليب المعقوف أسفلها، روزيل، سيدني (6 نوفمبر 2024).
- كتابة على الجدران تقول "كان أدولف على حق!" على صندوق كهربائي كبير، جيلونج، فيكتوريا الإقليمية (9 نوفمبر 2024).

- كتابة على باب حمام في ألتونا، ملبورن (9 نوفمبر 2024): "لا تنسوا أبدًا أن اليهود جاؤوا لأطفالنا بلقاح سام شيطاني! عقوبة الإعدام بتهمة الاحتيال في كوفيد!".
- صليب معقوف نازي مرسوم بالتراب على لافتة شركة مملوكة ليهودي، ماروبرا، سيدني (16 نوفمبر 2024).
- كتابات جدارية تحمل عبارات "حرروا غزة" و"اليهود يقتلون الأطفال" على البوابة الأمامية والباب والجدار المبني من الطوب وسيارة زوجة الحاخام، في كنيس يهودي، ملبورن (27 نوفمبر 2024).
- كتابة على جدار موقع بناء في أرنكليف، سيدني (11 ديسمبر 2024): "أنت! نعم - أنت. ويستفيلد = يهود. جميع البنوك مملوكة لليهود. هتلر كان على حق!".
- كتابات على ورقتين نقديتين من فئة 50 دولارًا تحمل الصليب المعقوف النازي وعبارة "FUCK JEWS" تم سحبهما من جهاز صراف آلي في محطة خدمة بالقرب من كنيس يهودي في بونداي، سيدني (12 ديسمبر 2024).
- كتابة على الجدران لعبارتي "الصهيونيون نازيون" و"حرروا غزة" على دراجة لايم، روز باي، سيدني (16 ديسمبر 2024).
- نقش عبارة "اقتلوا اليهود القذرين" ورمز يشبه الرونية على الخرسانة المصبوبة حديثًا على رصيف للمشاة، بالقرب من حديقة كولفيلد، ملبورن (19 ديسمبر 2024).
- كتابة عبارة "اقتلوا اليهود بالغاز" مرتين ورسم الصليب المعقوف النازي على جدارية على جدار من الطوب في طريق، رايلواي بارید، سيدنهام، سيدني (5 و12 يناير 2025).
- كتابة جدارية على عمود في ماروبرا، سيدني (7 يناير 2025) تقول "كان 7 أكتوبر رائعًا".
- كتابة جدارية "تباً لجميع اليهود" على إعلان، بايرون باي، نيو ساوث ويلز (9 يناير 2025).
- كتابة جدارية اللعنة على اليهود الكلاب "Fuck Jews Dogz" على جدار الفناء الأمامي للمنزل، كوينز بارك، سيدني (11 يناير 2025).
- كتابة جدارية لـ "قتلة أطفال اليهود" على جدار، مونيه بوندز، ملبورن (17 يناير 2025).
- كتابات جدارية من بينها "تباً لجميع اليهود"، و"تباً لإسرائيل أيها المثليون"، و"تباً لإسرائيل"، و"تباً لإسرائيل"، و"تباً لإسرائيل"، و"تباً لإسرائيل"، و"أوقفوا الإبادة الجماعية"، و"تباً لإسرائيل الخاصة بكم" في نفق بملعب للأطفال، بايرون باي، نيو ساوث ويلز الإقليمية (19 يناير 2025).
- كتابات جدارية على جدار مدرسة يهودية في سيدني (30 يناير 2025) تتضمن عبارات مثل "اليهود إرهابيون حقيقيون"، و"اليهود كلاب "، و"تباً لليهود"، و"تباً لليهود"، و"أنتم قتلة أيها القتلة أيها الكلاب".
- كتابة على الجدران تقول "أنتم أيها اليهود اللعينون قتلة الكلاب" على السياج الخرساني لمنزل مجاور لمدرسة يهودية، سيدني (30 يناير 2025).
- كتابات جدارية تحمل عبارة اللعنة على اليهود الكلاب "FUCK U JEWS DOG" وصليب معقوف نازي في موقف السيارات، وكتابات جدارية على الجدران، وكتابات جدارية تحمل كلمة "DOG" على أبواب المدخل الزجاجية، وكلمة "JEWS" وصليب معقوف نازي على طول الممر، في عدة مناطق في مركز ويستفيلد للتسوق، إيست جاردنز، سيدني (30 يناير 2025).
- رسومات جدارية لنجمة داود اليهودية الزرقاء الكبيرة، ستة على جدار خرساني لمنزل كبير لعائلة يهودية بارزة، ميدل بارك، ملبورن (31 يناير 2025).
- كتابة جدارية "اليهود = كوفيد" وصليب معقوف نازي على جدار من الطوب الأزرق في ممر خلف منتزه جرين ميدوز، شرق سانت كيلدا، ملبورن (1 فبراير 2025).
- كتابة على الجدران لعبارة "اللعنة على اليهود" وصليب معقوف نازي على سياج خرساني لمنزل، طريق فايكنغ، دالكيث، بيرث (2 فبراير 2025).
- كتابة على الجدران تقول "الموت لإسرائيل. الموت للولايات المتحدة الأمريكية. الموت لستيفن براوير (sic)" على خريطة على لافتة، مدخل جامعة ملبورن، ملبورن (11 فبراير 2025).
- كتابة جدارية "إسرائيل النازية". إسرائيل الشريرة باللون الأحمر على جدار المسرح في ساحة باركلي، ريد كليفس، ميلدورا، فيكتوريا الإقليمية (15 فبراير 2025).
- كتابات جدارية تقول "اقتلوا اليهود بالغاز" وصليب معقوف نازي على سياج من الألومنيوم في متجر غوتليب لمواد البناء في مالفيرن إيست، ملبورن (16 فبراير 2025).

- كتابة على الجدران لعبارة "اللعنة على اليهود" مرتين و"أحرقوا جميع اليهود" في طريق بلنتي، بريستون، ملبورن (7 مارس 2025).
- كتابة على جدار مخبز يهودي كوشير، "Baker in the Rye"، شارع كارلايل، بالاكلافا، ملبورن (8 مارس 2025).
- كتابة جدارية للصليب المعقوف النازي مقابل نجمة داود، على ممر خرساني، عند زاوية شارع كازوارينا وطريق شاطئ ألدينغا، شاطئ ألدينغا، ضواحي أديلايد (11 مارس 2025).
- كتابة على صندوق المرافق العامة في سانت كيلدا الشرقية، ملبورن (12 مارس 2025) عبارة "إسرائيل النازيون الجدد".
- كتابة عبارة اللعنة على اليهود "FUCK JEW" على جانبي لافتة عقارية أمام العقار، هيث ريدج، بيرث (8 أبريل 2025).
- كتابات جدارية لكلمة "انتفاضة"، ونجمة داود مع عبارة "تباً لإسرائيل"، و"من النهر إلى البحر" وكلمات أخرى، كلها باللون الأحمر، على جدران قناة تصريف المياه عند الجسر، شارع هول، لينام، كانبرا (11 أبريل 2025).
- رسم جرافيتي لوجه النائب أندرو والاس، على لوحة انتخابه، وقبعة يرتديها اليهود الأرثوذكس المتشددون، مع خصلات شعر جانبية ولحية يهودية، صن شاين كوست، كوينزلاند (20 أبريل 2025).
- كتابة على الجدران باستخدام الاستنسل لعبارة "هتلر هتلر هتلر" وصورة لهتلر بالإضافة إلى عدة أرقام، إيست كولفيلد، ملبورن (30 أبريل 2025).
- كتابات جدارية تحمل عبارة "اقتلوا جميع اليهود" وصليب معقوف نازي وصورة كاريكاتورية ليهودي، على جدار استنادي لجسر في روبينا، جولد كوست، كوينزلاند (27 مايو 2025).
- كتابة جدارية لعبارة "اقتلوا اليهود بالغاز" على ملصق مناهض لإسرائيل في محطة حافلات، طريق دارلينجهيرست، بوتس بوينت، سيدني (20 يونيو 2025).
- كتابات جدارية على جدران كنيس يهودي في ملبورن (22 يونيو 2025) تحمل عبارة "فلسطين حرة" مرتين وعبارة "إيران هي القنبلة" (داخل سحابة فطرية).
- كتابة جدارية "اقتلوا اليهود" على حديقة التزلج، بيتشوورث، فيكتوريا الإقليمية (23 يونيو 2025).
- كتابة جدارية بعنوان "قتلة الأطفال" على كنيس يهودي في ملبورن (26 يونيو 2025).
- كتابات جدارية تحمل عبارة "اقتلوا اليهود" وصليب معقوف نازي مرسوم بالرش باللون الأزرق على صندوق مرافق، أسبينديل، ملبورن (26 يونيو 2025).
- رسم جرافيتي باللون الأزرق للصليب المعقوف النازي داخل نجمة داود اليهودية وعبارة "إبادة أطفال غزة" على ألواح خشبية، برونزويك، ملبورن (18 يوليو 2025).
- كتابة عبارة "اللعنة على اليهودي" على سلة مهملات للتخلص من الإبر وأيضًا على ملصق في دورة مياه، سومرست، منطقة تسمانيا (28 يوليو 2025).
- كتابة جدارية للصليب المعقوف النازي داخل دائرة وعبارة "نازية مدى الحياة. اللعنة على اليهود والسود" باللون الأحمر على باب حمام في ملعب كولفيلد تشامبرز البيضاوي، كولوم، كوينزلاند الإقليمية (28 يوليو 2025).
- كتابات على الجدران من قبيل "إسرائيل = نازيون"، "تباً لإسرائيل!"، "إذا كنت لا تدعم فلسطين فأنت مقرف"، "إسرائيل إرهابيون"، "الصهيونيون حثالة"، و"أطفال فلسطين القتلى = أكثر من 100000"، أبوتسفورد، ملبورن (28 يوليو 2025).
- كتابات جدارية من بينها "اقتلوا الصهاينة المحليين"، و"عولموا الانتفاضة"، و"الموت للجيش الإسرائيلي"، و"ليس من المعاداة للسامية الاحتجاج على الإبادة الجماعية"، و"الصهاينة نازيون"، في نفق المشاة بالسكك الحديدية في محطة أشفيلد، أشفيلد، سيدني (29 يوليو 2025).
- كتابة جدارية "جرائم حرب" مع نجمة داود كحرف "a" في كلمة "حرب" (الهجوم الرابع في 5 أسابيع) على كنيس يهودي في ملبورن (31 يوليو 2025).
- كتابة على الجدران لعبارة "أحرقوا اليهود" من قبل طالب في حمام الأولاد، مدرسة ثانوية حكومية، سيدني (أغسطس 2025).
- كتابة على الجدران لعبارات "الموت لإسرائيل. اللعنة على جيش الدفاع الإسرائيلي!!!" و"هايل هتلر" داخل شكل قلب، على ملصق إعلاني لحدث في المتحف اليهودي، سانت كيلدا، ملبورن (20 سبتمبر 2025).

- كتابات جدارية من قبيل "اليهود حثالة"، و"تباً لإسرائيل"، وصلبان معقوفة نازية، ورسوم كاريكاتورية ليهودي على أعمدة تحت جسر، جيسبرن، فيكتوريا الإقليمية (30 سبتمبر 2025).

الملصقات، واللافتات، والشعارات الجدارية، وما إلى ذلك

- لافتة كُتب عليها "أوقفوا إسرائيل النازية" مع الصليب المعقوف النازي بدلاً من نجمة داود اليهودية على العلم الإسرائيلي، في احتجاج مناهض لإسرائيل، هايد بارك، سيدني (6 أكتوبر 2024).
- لافتة عليها علم إسرائيلي مع مثلث أحمر مقلوب فوق نجمة داود، وعبارة "تباً لإسرائيل" عليها، في احتجاج مناهض لإسرائيل، هايد بارك، سيدني (6 أكتوبر 2024).
- لافتة كُتب عليها "الحل النهائي لهتلر / نتنياهو في وجهك ..." في احتجاج مناهض لإسرائيل في سيدني (6 أكتوبر 2024).
- هتافات "لا يوجد سوى حل واحد، ثورة الانتفاضة"، في احتجاج مناهض لإسرائيل في ملبورن (6 أكتوبر 2024).
- لافتة كُتب عليها "مفارقة أن تصبح ما كنت تكرهه ذات يوم" مع صليب معقوف نازي داخل نجمة داود اليهودية، في احتجاج مناهض لإسرائيل، ملبورن (6 أكتوبر 2024).
- قميص يحمل عبارة "من النهر إلى البحر ستكون فلسطين حرة" ارتداه ناصر مشني، رئيس شبكة المناصرة الاسترالية لفلسطين APAN، في احتجاج مناهض لإسرائيل، ملبورن (6 أكتوبر 2024).
- وصف الشيخ وسام الشرقاوي يوم 7 أكتوبر (تاريخ المجزرة التي قادتها حماس في إسرائيل عام 2023) بأنه "عمل مقاومة"، مضيفاً "هذه بداية نهاية الصهيونية"، وذلك خلال تجمع نظمه حزب التحرير خارج مسجد لاكمبا، لاكمبا، سيدني (7 أكتوبر 2024).
- ملصق "الأرض بدون إسرائيل" في منطقة الأعمال المركزية، سيدني (7 أكتوبر 2024).
- صرخت فتاة يتراوح عمرها بين 7 و 10 سنوات في الميكروفون قائلة: "قولوها بصوت عالٍ، قولوها بوضوح، لا نريد أي صهاينة هنا" خلال احتجاج مناهض لإسرائيل في هايد بارك، سيدني (20 أكتوبر 2024).
- منشورات من قبل النازيين الجدد في صناديق البريد السكنية، كوروا، نيو ساوث ويلز الإقليمية (25 أكتوبر 2024).
- ملصق يقول: "إسرائيل دولة عنصرية إرهابية ترتكب الإبادة الجماعية والهولوكوست، وتتاجر بالجنس، وتسرق الأعضاء والأراضي، وتقتل الأطفال، وتمارس الفصل العنصري، وهي دولة تفوق في عارها النازيين اللعينين، وأنتم أيها الغربيون الخاضعون تركعون أمامها"، على ظهر جيب المقعد، رحلة طيران فيرجن، جولد كوست، كوينزلاند (28 أكتوبر 2024).
- رجل يرتدي قميصًا كُتب عليه "تبًا لإسرائيل، تبًا للصهيونية" ونجمة داود زرقاء كبيرة، شاطئ بونداي، سيدني (3 نوفمبر 2024).
- ملصقات "أوقفوا المحرقة الفلسطينية" و "نفس الأشخاص الذين قتلوا يسوع يبيدون عائلات بريئة في غزة" على شاحنة صغيرة 563.VWZ على جوانب الصندوق الخلفي، أديلايد (8 نوفمبر 2024).
- ملصق أصفر اللون يحمل شعار حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) على زجاجة نبيذ كوشير، في متجر دان مورفيز، برايتون، ملبورن (10 نوفمبر 2024).
- لافتة كُتب عليها "إسرائيل - عدو الإنسانية [سهم] من ضحية المحرقة [سهم] إلى مرتكبها..." في احتجاج مناهض لإسرائيل، سيدني (10 نوفمبر 2024).
- لافتة كُتب عليها "أوقفوا المحرقة في غزة" في احتجاج مناهض لإسرائيل، سيدني (10 نوفمبر 2024).
- لافتة نيون حمراء مكتوب عليها "الموت لليهود" على النافذة الأمامية للمنزل (كان الرجل قد وضع أيضاً علماً نازياً داخل منزله) مورنينغساید، بريسبان (19 نوفمبر - 11 ديسمبر 2024).
- هتافات "اغربوا عن وجهي أيها الصهاينة"، و"اغربوا عن وجهي أيها الحثالة الصهيونية"، و"تباً لكم أيها الكلاب الصهاينة". في احتجاج مناهض لإسرائيل، جامعة ديكين، ملبورن (نوفمبر 2024).
- هتافات "خيبر، خيبر يا يهود، جيش محمد سوف ياعود" ("خيبر، خيبر، يا يهود، جيش محمد سيعود." في مسيرة احتفالاً بسقوط الديكتاتور السوري باشي الأسد، تشولورا، سيدني (8 ديسمبر 2024).
- تم طباعة منشور بعنوان "7 أكتوبر، افعلها مرة أخرى" في منطقة الأعمال المركزية في ملبورن (10 ديسمبر 2024).

- لافتة كُتب عليها "اليهود يكرهون الحرية" في مسيرة NSN؛ وهتف أعضاء NSN "يجب أن يرحل اليهود!"، وهتف القائد "الحرية للرجل الأبيض!"، وهتف الأعضاء "يجب أن يرحل اليهود!"، وهتف القائد "يحيا النصر!"، وهتف "يحيا النصر! يحيا النصر!"، وهتف القائد "الحرية للرجل الأبيض!"، وهتف "يجب أن يرحل اليهود!"، وكرروا ذلك أثناء مغادرتهم، وهم لا يزالون يرددون هتاف القائد "الحرية للرجل الأبيض!"، وهتف الأعضاء "يجب أن يرحل اليهود!" مسيرة NSN، على درجات برلمان ولاية فيكتوريا، ملبورن (20 ديسمبر 2024).
- هتافات "كل الصهاينة إرهابيون" في احتجاج مناهض لإسرائيل، وسط مدينة ملبورن (29 ديسمبر 2024).
- تم وضع ملصقات صفراء تحمل شعار BDS على علب التغميس من نوع Obela، وهي أطعمة كوشير، في متجر Coles في يوكين، بيرث (10 يناير 2025).
- منشورات نازية صادرة عن الحركة الاشتراكية الوطنية (NSM) بعنوان "كل جانب من جوانب الهجرة الجماعية يهودي" تم وضعها في صناديق البريد في أنيرلي وموروكا، في بريسبان (26 يناير 2025).
- لافتات كُتب عليها "7 أكتوبر صنع في إسرائيل نيويورك لندن" على ست لافتات وكلمة "شر" مكتوبة على ظهر لافتة "إسرائيل"، مربوطة بسياج، في محطة الحافلات، ثيرول، وولونغونغ، نيو ساوث ويلز الإقليمية (29 يناير 2025).
- ملصقات نازية تحمل عبارة "لقد مات الأنزاس من أجل أستراليا بيضاء. اليهود والصينيون والعرب والسود اذهبوا إلى الجحيم" من قبل الشبكة الاشتراكية الوطنية (NSN)، على أعمدة المرور، ميلتون، بريسبان (7 فبراير 2025).
- ملصق بعنوان "أستراليا للرجل الأبيض" ووجهين من قبل جماعة "الشبكة الاشتراكية الوطنية" النازية الجديدة في محطة الحافلات، كازوارينا، داروين (21 فبراير 2025).
- جيني ليونغ، عضوة البرلمان عن حزب الخضر، مرتديةً الكوفية، ألقت كلمة أمام احتجاج خارج برلمان نيو ساوث ويلز على الرصيف قائلةً: "... عاشت فلسطين. فلسطين حرة، من النهر إلى البحر." سيدني، وسط المدينة (18 مارس 2025).
- قميص مطبوع عليه عبارات "اسحقوا الصهاينة"، و"ليسحقهم الله"، و"ادعموا المقاومة المسلحة" وشعارات أخرى، في احتجاج مناهض لإسرائيل، ملبورن (23 مارس 2025).
- لافتة كُتب عليها "1939-1945 النازيون يحاولون الحل النهائي للمسألة اليهودية؛ 2023 --> إسرائيل تحاول الحل النهائي للمسألة الفلسطينية" في مسيرة مناهضة لإسرائيل، باركفيل، ملبورن (26 مارس 2025).
- منشورات نازية مرخصة من قبل جويل ديفيس من الشبكة الاشتراكية الوطنية (NSN) بعنوان "خطتنا لإعطاء اليهود كل ما يريدون" "إعطاء اليهود كل ما يريدون" مع 4 نقاط "بما في ذلك وضع "إسرائيل أولاً"، "إلغاء حرية التعبير"، "سجن المعادين للسامية" و "إعطاء اليهود أموالاً مجانية" وشعار الحزب الليبرالي المزيف، تم وضعها في صناديق البريد في جميع أنحاء كولفيلد، وهي ضاحية ذات كثافة سكانية يهودية كبيرة، ملبورن (30 أبريل 2025).
- أعضاء من شبكة الاشتراكيين الوطنيين النازيين (NSN) مع اثنين منهم يرتدون ملابس اليهود الأرثوذكس المتشددين، يحملون لافتة كبيرة كُتب عليها "إعطاء اليهود كل ما يريدون" مع شعار الحزب الليبرالي المزيف، ويضايقون الناخبين بخرافات عن اليهود ويسخرون من الليبراليين خارج مركز الاقتراع المبكر في كيو، ملبورن (30 أبريل 2025).
- ملصق "قاطعوا، اسحبوا الاستثمارات، افرضوا العقوبات. حرروا فلسطين. حطموا نظام الفصل العنصري الاستعماري لبنة لبنة، جدارًا جدارًا" على عمود إشارة مرور، نورثبريدج، وسط مدينة بيرث (15 مايو 2025).
- لافتة تساوي بين الصليب المعقوف النازي ونجمة داود اليهودية، احتجاج مناهض لإسرائيل، ملبورن (18 مايو 2025).
- وقفت إحدى الحاضرات من الجمهور وأبلغت الحضور البالغ عددهم 400 شخصًا أنهم والمتحدثين يغفلون "المشكلة الكبيرة" وهي "أذرع" اللوبي اليهودي الأسترالي، الذي أكدت أنه يسيطر على مجتمعنا، مهرجان سيدني للكتاب، ريدفيرن، سيدني (23 مايو 2025).
- ملصق ليهودي كاريكاتوري، نسخة شلومو، بأنف كبير جدًا، وعبارة "آه... الهواء حر!" على جدار، تورينسفيل، أديلايد (29 مايو 2025).

- منشورات بعنوان "كل جانب من جوانب الكراهية ضد البيض هو يهودي" في صندوق البريد في شاطئ سيليكس، ضواحي أديلايد (11 يونيو 2025).
- ملصقات تحمل عبارة "الحل النهائي لإسرائيل" على أعمدة، برادون، كانبرا (19 يونيو 2025).
- لافتة كُتب عليها "الصهيونية = الفاشية" ولافتة كُتب عليها "الصهيونية عنصرية. الصهيونية إبادة جماعية" في احتجاج يستهدف معرض فيكتوريا الوطني لتلقيه دعمًا ماليًا من فاعلي الخير اليهود البارزين، جون وبولين غاندل، خارج معرض فيكتوريا الوطني (NGV)، ملبورن (27 يوليو 2025).
- لافتة كُتب عليها "لن يتكرر هذا أبداً! حمقى. الصهاينة مختلون عقلياً" مسيرة احتجاجية على جسر ميناء سيدني، سيدني (3 أغسطس 2025).
- لافتة على مركبة كُتب عليها "رمز الكراهية" فوق نجمة داود اليهودية، على مركبة، مورلي، بيرث (10 أغسطس 2025).
- ملصق FPP بعنوان "مرض: الضحية الدائمة" مع قائمة من 9 عناصر تتضمن "يذكر المحرقة كل 3 ثوانٍ ... يختلق جرائم كراهية معادية للسامية من أجل التعاطف ..." على عمود شارع في براهران، ملبورن (23 أغسطس 2025).
- رفعت لافتات كُتب عليها "لا عدالة..." و"إسرائيل الصهيونية = ألمانيا النازية..." في خيمة إليزابيث واتسون براون، النائبة عن حزب الخضر عن دائرة رايان الفيدرالية في بريسبان، خلال مظاهرة مناهضة لإسرائيل في حديقة كوينز، وسط مدينة بريسبان (24 أغسطس 2025). وعند الاستفسار، ادّعت واتسون براون أن اللافتات غير مرخصة وأن آخرين هم من رفعوها، وقامت لاحقًا بإزالتها.
- لافتة كُتب عليها "إلغاء إسرائيل والصهيونية" في مسيرة مناهضة لإسرائيل، بريسبان (24 أغسطس 2025).
- لافتة كُتب عليها "التاريخ يعيد نفسه غزة وارسو" في احتجاج مناهض لإسرائيل، سيدني (24 أغسطس 2025).
- قال أحد المتظاهرين، وهو محاضر جامعي، باللغة العبرية "الصهيوني الجيد هو الصهيوني الميت" خلال احتجاج على شاطئ بوندي في سيدني (7 سبتمبر 2025).
- ملصقات تحمل عبارة "يهودي ميت على عصا" و"إرهابيون" مع استبدال حرفي "R" بنجمة داود اليهودية على النافذة الخلفية لسيارة هولدن كومودور واجن رمادية اللون، غوانداالان، نيو ساوث ويلز الإقليمية (20 سبتمبر 2025).
- لافتة كُتب عليها "أيها الصهاينة، لقد انتهى وقتكم، اذهبوا إلى الجحيم" مع علم إسرائيلي محترق في نعش محترق، احتجاج مناهض لإسرائيل، سيدني (21 سبتمبر 2025).

لافتة كُتب عليها "اليهود يكرهون الحرية" في تجمع شبكة الاشتراكيين الوطنيين على درجات برلمان ولاية فيكتوريا، ملبورن، 20 ديسمبر 2024

صور موثقة عن الكتابة على الجدران

اقتلوا جميع اليهود""
روبينا، جولد كوست، 27 مايو 2025

"اقتلوا اليهود"
حديقة سينتينيال، سيدني، 6 ديسمبر 2024

"اقتلوا اليهود الأنجاس"
غلين إيرا، ملبورن، 19 ديسمبر 2024

"اقتل يهوديًا"
رودس، سيدني، 2 أكتوبر 2024

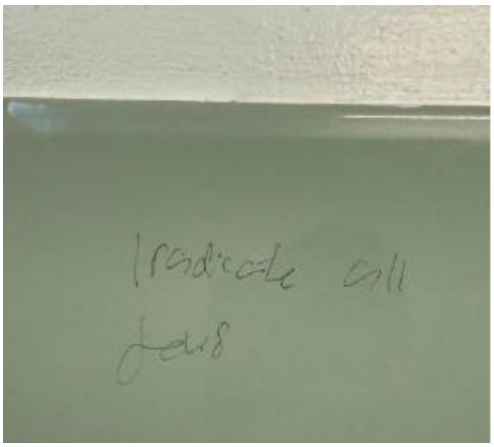

"استئصال جميع اليهود"
كوغارا، سيدني، 14 مايو 2025

"إبادة اليهود"
سوتون، نيو ساوث ويلز، 18 فبراير 2025

"اقتل اليهود بالغاز"
بوتس بوينت، سيدني، 20 يونيو 2025

"أحرقوا جميع اليهود"
برستون، ملبورن، 7 مارس 2025

"اقتل اليهود بالغاز"
مالفيرن، ملبورن، 17 فبراير 2025

"اقتل اليهود بالغاز"
سيدنهام، سيدني، 6 يناير 2025

كوينز بارك، سيدني، 6 يناير 2025

دوفر هايتس، سيدني، 17 يناير 2025

كنسينغتون، سيدني، 2 فبراير 2025

ماروبرا، سيدني، 21 يناير 2025

كنسينغتون، سيدني، 2 فبراير 2025

كنسينغتون، سيدني، 2 فبراير 2025

كنيس يهودي، سيدني، 10 يناير 2025

كنيس يهودي، سيدني، 11 يناير 2025

ماروبرا، سيدني، 30 يناير 2025

كوينز بارك، سيدني، 11 يناير 2025

ماروبرا، سيدني، 30 يناير 2025

ماروبرا، سيدني، 30 يناير 2025

كنيس يهودي، ملبورن، 31 يوليو 2025

كنيس يهودي، ملبورن، 31 يوليو 2025

كنيس يهودي، ملبورن، 22 يونيو 2025

كنيس يهودي، ملبورن، 22 يونيو 2025

ميدل بارك، ملبورن، 31 يناير 2025

كنيس يهودي، ملبورن، 31 يوليو 2025

دالكيث، بيرث، 2 فبراير 2025

موسمان، سيدني، 15 فبراير 2025

هيث ريدج، بيرث، 8 أبريل 2025

بريستون، ملبورن، 7 مارس 2025

ستانمور، سيدني، 8 أبريل 2025

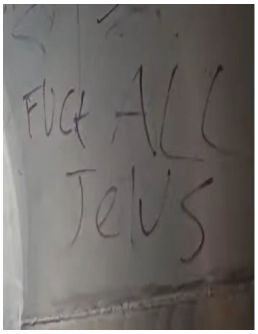

خليج بايرون، نيو ساوث ويلز، 19 يناير 2025

صور موثقة عن الملصقات، واللافتات، والشعارات الجدارية، وما إلى ذلك

ملصق "سرقة اليهود"،
في جميع أنحاء أستراليا، منذ 6 نوفمبر 2023

ملصق "لا لإسرائيل"،
في جميع أنحاء أستراليا، منذ 6 نوفمبر 2023

ملصق، ملبورن، 29 نوفمبر 2024

ملصق، وسط مدينة ملبورن، 10 ديسمبر 2024

منطقة الأعمال المركزية في سيدني، 6 أكتوبر 2024

كانبرا، 17 يوليو 2025

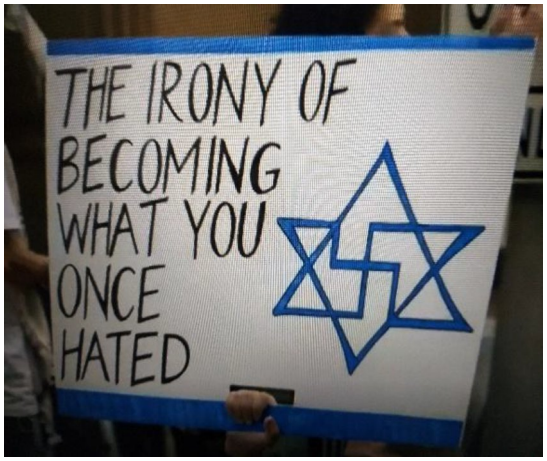

ملبورن، 6 أكتوبر 2024

سيدني، 6 أكتوبر 2024

سيدني، 15 ديسمبر 2024

سيدني، 6 أكتوبر 2024

سيدني، 3 أغسطس 2025

ملبورن، 18 مايو 2025

أديلايد، 23 ديسمبر 2024

بريزبن، يناير 2025

ملبورن، 31 أغسطس 2025

بريزبن، 12 فبراير 2025

ملبورن، 30 أبريل 2025

ملبورن، 30 أبريل 2025

ملحق: جرائم الكراهية والعقوبات الفيدرالية الجديدة في أستراليا[72]

11/2/2025 – موقع محامو القضايا الجنائية في سيدني الالكتروني

بقلم أوغور نديم

أقرّ البرلمان الفيدرالي بمجلسيه مشروع قانون تعديل القانون الجنائي (جرائم الكراهية) لعام 2025 (الكومنولث) في 6 فبراير 2025، وسيدخل حيز التنفيذ قريبًا في جميع أنحاء أستراليا.

يُعدّل مشروع القانون قانون القانون الجنائي (الكومنولث) ("القانون") بتوسيع نطاق الجرائم القائمة المتعلقة بالكراهية، وإضافة جرائم كراهية جديدة، كما يُعدّل قانون الجرائم لعام 1914 (الكومنولث) بفرض عقوبات سجن دنيا إلزامية لعدد من جرائم الكراهية والإرهاب.

فيما يلي التغييرات:-

قانون العقوبات لعام 1995: القسم 80

يمتد القسم 80 من القانون من المادتين 80.1 و80.6، ويتناول مجموعة من الجرائم المتعلقة بالتمرد والكراهية، بدءًا من الخيانة، والتحريض على العنف ضد جماعات معينة وأفرادها، وصولاً إلى الدعوة إلى الإرهاب، وعرض الرموز المحظورة والتعامل بها.

التحريض على استخدام القوة أو العنف ضد جماعات

حتى الآن، تضمنت المادة 80.2أ من القانون جريمة التحريض على العنف ضد جماعات، والتي تصل عقوبتها القصوى إلى السجن خمس سنوات. لإثبات الجريمة، يُطلب من الادعاء إثبات ما لا يدع مجالاً للشك المعقول:

1- حثّ شخصٌ شخصاً آخر أو آخرين عمداً على استخدام القوة أو العنف ضد جماعة،
2- أن يكون الشخص قد قصد استخدام القوة أو العنف،
3- أن تكون الجماعة المستهدفة مُميزة بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الأصل القومي أو الإثني أو الرأي السياسي.

ترتفع العقوبة القصوى إلى السجن سبع سنوات إذا ثبت أيضاً أن استخدام القوة أو العنف يُهدد السلام والنظام والحكم الرشيد في الكومنولث.

بموجب التعديلات، عُدِّلت هذه الجريمة إلى "الدعوة إلى استخدام القوة أو العنف ضد جماعات"، والتي تُنص على عقوبة قصوى بالسجن خمس سنوات في حال تمكّن الادعاء من إثبات ما يلي بما لا يدع مجالاً للشك المعقول:

1- دعا شخص ما إلى استخدام القوة أو العنف ضد جماعة،
2- وكان الشخص متهوراً في تحديد استخدام القوة أو العنف،
3- وتم تمييز الجماعة المستهدفة على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية أو حالة الخنوثة أو الإعاقة أو الجنسية أو الأصل القومي أو العرقي أو الرأي السياسي.

ويزداد الحد الأقصى إلى سبع سنوات سجناً في حال ثبوت أن استخدام القوة أو العنف يُهدد السلام والنظام والحكم الرشيد في الكومنولث.

توسّع هذه التغييرات نطاق الجريمة بشكل كبير، حيث تشمل جميع أشكال الدعوة - التي تشمل الإرشاد والترويج والتشجيع أو الحث - بدلاً من اشتراط فعل الحث الإيجابي، بالإضافة إلى توسيع نطاق الجماعات التي ينطبق عليها. وهذا يعني أيضًا أن الشخص لا يحتاج إلا إلى أن يكون متهورًا بشأن ما إذا كان سيتم استخدام القوة أو العنف، بدلاً من أن يكون قد قصد حدوثه.

يُعتبر الشخص "متهورًا" إذا كان على دراية بوجود خطر كبير من استخدام القوة أو العنف ضد المجموعة، وبالنظر إلى الظروف التي يعرفها، كان من غير المبرر المخاطرة، ومع ذلك مضى قدمًا في سلوكه بغض النظر عن ذلك.

---

72 - https://www.sydneycriminallawyers.com.au/blog/new-federal-hate-crime-offences-and-penalties-in-australia/

التحريض على استخدام القوة أو العنف ضد أعضاء الجماعات أو المقربين

حتى الآن، تضمنت المادة 80.2ب من القانون جريمة التحريض على العنف ضد أعضاء الجماعات، والتي تصل عقوبتها القصوى إلى السجن خمس سنوات. لإثبات الجريمة، يُطلب من الادعاء إثبات ما لا يدع مجالاً للشك المعقول:

1- حثّ شخصٌ شخصاً آخر أو جماعةً أخرى عمداً على استخدام القوة أو العنف ضد شخصٍ آخر،
2- فعل ذلك بقصد استخدام القوة أو العنف،
3- فعل ذلك لاعتقاده بأن الشخص المستهدف عضوٌ في جماعة،
4- تميُّز الشخص الآخر بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الأصل القومي أو الإثني أو الرأي السياسي.

يزداد الحد الأقصى للعقوبة إلى سبع سنوات سجناً إذا ثبت أيضاً أن استخدام القوة أو العنف هدد السلام والنظام والحكم الرشيد في الكومنولث.

بموجب التعديلات، عُدِّلت هذه الجريمة إلى "الدعوة إلى استخدام القوة أو العنف ضد أعضاء الجماعات أو المقربين منها"، والتي تُنص على عقوبة قصوى بالسجن لمدة أربع سنوات في حال تمكّن الادعاء من إثبات ما يلي بما لا يدع مجالاً للشك المعقول:

1- دعا شخص ما إلى استخدام القوة أو العنف ضد شخص آخر،
2- كان الشخص متهوراً بشأن احتمال استخدام القوة أو العنف،
3- فعل ذلك لاعتقاده بأن الشخص الآخر عضو في جماعة، أو مقرّب من أحد أعضائها،
4- تميّز الشخص الآخر بالعرق، أو الدين، أو الجنس، أو التوجه الجنسي، أو الهوية الجنسية، أو الخنوثة، أو الإعاقة، أو الجنسية، أو الأصل القومي أو العرقي، أو الرأي السياسي.

يزداد الحد الأقصى إلى سبع سنوات سجناً في حال ثبوت أن استخدام القوة أو العنف هدّد السلام والنظام والحكم الرشيد في الكومنولث.

لا يُعتد بما إذا كان الشخص الآخر عضواً فعلياً في الجماعة المستهدفة، أو مقرَّبا من أحد أعضائها.

تُوسّع هذه التغييرات نطاق الجريمة بشكل كبير، إذ تشمل كل مناصرة - بما في ذلك الإرشاد والترويج والتشجيع والحث - بدلاً من اشتراط فعل الحث الإيجابي، كما تُوسّع نطاق الفئات التي تُطبّق عليها، وتمتد لتشمل المقربين من هؤلاء الأعضاء.

تُوسّع هذه التغييرات نطاق الجريمة بشكل كبير، إذ تشمل كل مناصرة بدلاً من الاضطرار إلى تقديم حث فعلي، كما تُوسّع نطاق أعضاء المجموعة التي تُطبّق عليها والقرّابين من هؤلاء الأعضاء.

كما يعني ذلك أن الشخص يحتاج فقط إلى أن يكون متهورًا بشأن ما إذا كان سيتم استخدام القوة أو العنف، بدلاً من أن يكون قد قصد حدوثه.

يُعدّ الشخص "متهورًا" إذا كان على علم بوجود خطر كبير من استخدام القوة أو العنف ضد عضو في مجموعة أو المقرّب منه، وبالنظر إلى الظروف التي يعرفها، كان من غير المبرر المخاطرة، ولكنه مضى قدمًا في السلوك بغض النظر عن ذلك.

التهديد باستخدام القوة أو العنف ضد جماعات

يُضيف مشروع القانون جريمة جديدة، وهي التهديد باستخدام القوة أو العنف ضد جماعات، والمنصوص عليها في المادة BA80.2 من القانون، ويُعاقب عليها بالسجن لمدة أقصاها خمس سنوات. لإثبات الجريمة، يجب على الادعاء إثبات ما لا يدع مجالاً للشك المعقول:

1- تهديد شخص باستخدام القوة للعنف ضد جماعة،
2- تمييز الجماعة بالعرق أو الدين أو الجنس أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية أو حالة الخنوثة أو الإعاقة أو الجنسية أو الأصل القومي أو العرقي أو الرأي السياسي، أو تهور الشخص في تحديد ما إذا كانت كذلك أم لا،
3- خوف أو تخوف أي عضو عاقل في الجماعة من تنفيذ التهديد.

ترتفع العقوبة القصوى إلى سبع سنوات سجناً إذا ثبت أيضاً أن التهديد سيهدد السلام والنظام والحكم الرشيد في الكومنولث.

يُعتبر الشخص "متهوراً" إذا كان على علم بوجود خطر كبير على الجماعة، وأن الجماعة تتميز بالخصائص الموصوفة، وكان من غير المبرر المخاطرة، ولكنه استمر في سلوكه بغض النظر عن ذلك. تشمل الدعوة تقديم المشورة أو الترويج أو التشجيع أو الحث.

التهديد باستخدام القوة أو العنف ضد أعضاء الجماعات أو المقربين منها

يُضيف مشروع القانون أيضًا جريمة جديدة تتمثل في التهديد باستخدام القوة أو العنف ضد أعضاء الجماعات أو المقربين، وهي جريمة واردة في المادة BB80.2 من القانون، ويُعاقب عليها بالسجن لمدة أقصاها خمس سنوات. لإثبات الجريمة، يجب على الادعاء إثبات ما لا يدع مجالاً للشك المعقول:

1- تهديد شخص باستخدام القوة أو العنف ضد شخص آخر،
2- فعل ذلك بسبب اعتقاده أو تهوره بشأن ما إذا كان الشخص الآخر عضوًا في جماعة، أو مقرَّبا من عضو في جماعة،
3- تميز الجماعة بالعرق أو الدين أو الجنس أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية أو حالة الخنوثة أو الإعاقة أو الجنسية أو الأصل القومي أو العرقي أو الرأي السياسي، أو كان الشخص متهورًا بشأن ما إذا كان كذلك أم لا،
4- كان العضو المعقول في الجماعة المذكورة يخشى أو يخشى تنفيذ التهديد؛

وتزداد العقوبة القصوى إلى سبع سنوات سجنًا إذا ثبت أيضًا أن التهديد باستخدام القوة أو العنف من شأنه أن يُهدد السلام والنظام والحكم الرشيد في الكومنولث. لا يُعتد بما إذا كان الشخص الآخر عضوًا فعليًا في المجموعة المستهدفة، أو شريكًا مقربًا لأحد أفرادها.

يُعتبر الشخص "متهورًا" إذا كان على علم بوجود خطر كبير على تميز المجموعة بالخصائص الموصوفة، وكان من غير المبرر المخاطرة، ولكنه استمر في سلوكه بغض النظر عن ذلك.

الدعوة إلى إتلاف أو تدمير الممتلكات العقارية أو المركبات الآلية

يُدرج مشروع القانون أيضًا جريمة جديدة تتمثل في الدعوة إلى إتلاف أو تدمير الممتلكات العقارية أو المركبات الآلية، وهي جريمة منصوص عليها في المادة BC80.2 من القانون، ويُعاقب عليها بالسجن لمدة أقصاها خمس سنوات.

لإثبات الجريمة، يجب على الادعاء إثبات ما يلي بما لا يدع مجالاً للشك المعقول:

1- دعا شخصٌ ما إلى إلحاق الضرر أو التدمير بممتلكات عقارية أو مركبة آلية،
2- فعل ذلك لاعتقاده، سواءً كان صحيحاً أم لا، أن
أ) العقار مكان عبادة لجماعة،
ب) أن العقار مملوك أو مشغول، كلياً أو جزئياً، من قبل عضو أو أكثر من الجماعة،
ت) أن المركبة الآلية مملوكة أو مشغولة، كلياً أو جزئياً، من قبل عضو أو أكثر من الجماعة،
ث) أن العقار مملوك أو مشغول، كلياً أو جزئياً، من قبل شريك مقرب لعضو أو أكثر من الجماعة،
ج) أن المركبة الآلية مملوكة أو مشغولة، كلياً أو جزئياً، من قبل شريك مقرب لعضو أو أكثر من الجماعة،
3- أن الشخص كان متهوراً في تحديد ما إذا كان الضرر أو التدمير سيحدث، و
4- أن الجماعة مُميزة بالعرق أو الدين أو الجنس أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية أو حالة الخنوثة أو الإعاقة أو الجنسية أو الأصل القومي أو العرقي أو الرأي السياسي، أو أن الشخص كان متهوراً في تحديد ما إذا كان ذلك سيحدث أم لا.

تزيد العقوبة القصوى إلى سبع سنوات سجنًا إذا ثبت أيضًا أن الضرر أو التدمير من شأنه أن يهدد السلام والنظام والحكم الرشيد في الكومنولث في حال وقوعه.

يُعتبر الشخص "متهورًا" إذا كان على علم بوجود خطر كبير، وأن المجموعة تتميز بالخصائص الموصوفة، وأن المخاطرة غير مبررة، ولكنه استمر في سلوكه بغض النظر عن ذلك. يشمل مصطلح "الدفاع" تقديم المشورة، أو الترويج، أو التشجيع، أو الحث.

التهديد بإلحاق الضرر أو تدمير الممتلكات العقارية أو المركبات الآلية

يُضيف مشروع القانون أيضًا جريمة جديدة تتمثل في التهديد بإلحاق الضرر أو تدمير الممتلكات العقارية أو المركبات الآلية، المنصوص عليها في المادة BD80.2 من القانون، ويُعاقب عليها بالسجن لمدة أقصاها خمس سنوات. لإثبات الجريمة، يجب على الادعاء إثبات ما يلي بما لا يدع مجالاً للشك المعقول:

1- تهديد شخص بإلحاق الضرر بممتلكات عقارية أو مركبة آلية أو تدميرها،
2- فعل الشخص ذلك لاعتقاده، سواءً كان صحيحاً أم لا، بأن:
أ) العقار مكان عبادة لجماعة،
ب) ملكية العقار أو شغله، كلياً أو جزئياً، من قبل عضو أو أكثر من أعضاء الجماعة،
ت) ملكية المركبة أو شغلها، كلياً أو جزئياً، من قبل عضو أو أكثر من أعضاء الجماعة،
ث) ملكية العقار أو شغله، كلياً أو جزئياً، من قبل شريك مقرب لعضو أو أكثر من أعضاء الجماعة،
ج) ملكية المركبة أو شغلها، كلياً أو جزئياً، من قبل شريك مقرب لعضو أو أكثر من أعضاء الجماعة،
3- تميز الجماعة بالعرق أو الدين أو الجنس أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية أو حالة الخنوثة أو الإعاقة أو الجنسية أو الأصل القومي أو العرقي أو الرأي السياسي،
4- أن يخشى أو يخشى أي عضو معقول في الجماعة وقوع الضرر أو التدمير.

تزيد العقوبة القصوى إلى سبع سنوات سجنًا إذا ثبت أيضًا أن الضرر أو التدمير من شأنه أن يهدد السلام والنظام والحكم الرشيد في الكومنولث في حال وقوعه.

يُعتبر الشخص "متهورًا" إذا كان على علم بوجود خطر كبير، وأن المجموعة تتميز بالخصائص الموصوفة، وأن المخاطرة غير مبررة، ومع ذلك مضى قدمًا في سلوكه بغض النظر عن ذلك.

التحريض على استخدام القوة أو العنف من خلال إلحاق الضرر بالممتلكات

يُضيف مشروع القانون جريمة جديدة، وهي التحريض على استخدام القوة أو العنف من خلال إلحاق الضرر بالممتلكات، وهي جريمة واردة في المادة BE80.2 من القانون، ويُعاقب عليها بالسجن لمدة أقصاها خمس سنوات. لإثبات الجريمة، يجب على الادعاء إثبات ما يلي دون أدنى شك معقول:

1- يُشجع شخص ما عمدًا شخصًا أو مجموعة أخرى على استخدام القوة أو العنف ضد مجموعة أخرى،
2- يفعل ذلك عن طريق إلحاق الضرر بالممتلكات،
3- يُهمل الشخص في تحديد ما إذا كان سيتم استخدام القوة أو العنف،
4- يتم تمييز المجموعة المستهدفة بناءً على العرق أو الدين أو الجنس أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية أو حالة الخنوثة أو الإعاقة أو الجنسية أو الأصل القومي أو العرقي أو الرأي السياسي.

يُرفع الحد الأقصى إلى سبع سنوات سجنًا إذا ثبت أيضًا أن التهديد من شأنه أن يُهدد السلام والنظام والحكم الرشيد في الكومنولث.

يُعد الشخص "متهورًا" إذا كان على علم بوجود خطر كبير، وأن المجموعة تتميز بالخصائص الموصوفة، وأن المخاطرة غير مبررة، ومع ذلك استمر في سلوكه بغض النظر عن ذلك. يشمل مصطلح "الدفاع" تقديم المشورة، أو الترويج، أو التشجيع، أو الحث. يشمل مصطلح "الضرر" الضرر الطفيف.

الدفاعات القانونية ضد التهم

في حال تقديم دليل على وجود دفاع قانوني في أي من الجرائم المذكورة أعلاه، يقع على عاتق الادعاء إثبات عدم انطباق هذا الدفاع على وقائع القضية بما لا يدع مجالاً للشك المعقول. يحق للشخص الحصول على البراءة إذا عجز الادعاء عن ذلك. تشمل الدفاعات القانونية ضد التهم المذكورة أعلاه الدفاع عن النفس، والإكراه، والطوارئ المفاجئة أو الاستثنائية، والمرض العقلي، والتصرف التلقائي.

أحكام بالسجن الحد الأدنى الإلزامي للجرائم القائمة

تفرض التغييرات أيضًا أحكامًا بالسجن الحد الأدنى الإلزامي للجرائم التالية بموجب المواد 80 و101 و102 و103 من القانون.

قسم من قانون العقوبات، جريمة، الحد الأدنى للعقوبة السجنية الإلزامية

H80.2(1) العرض العلني للرموز النازية المحظورة أو أداء التحية النازية 12 شهرًا

HA80.2(1) العرض العلني لمنظمة إرهابية 12 شهرًا

101.2 تقديم أو تلقي تدريب مرتبط بأعمال إرهابية 6 سنوات

101.4 حيازة أشياء مرتبطة بأعمال إرهابية 6 سنوات

101.5 جمع أو إعداد وثيقة عن علم من شأنها تسهيل عمل إرهابي 6 سنوات

101.6 التخطيط أو الإعداد لأعمال إرهابية 6 سنوات

101.2 توجيه أنشطة منظمة إرهابية 6 سنوات

102.3 العضوية في منظمة إرهابية 6 سنوات

102.4 التجنيد لمنظمة إرهابية 6 سنوات

102.5 تدريب منظمة إرهابية 6 سنوات

102.6 تمويل منظمة إرهابية 6 سنوات

102.7 تقديم الدعم لمنظمة إرهابية 6 سنوات

102.8 الارتباط بمنظمات إرهابية 12 أشهر

103.1 تمويل الإرهاب 3 سنوات

103.2 تمويل الإرهابي 3 سنوات

لا تتحدثوا أو تكتبوا عن فلسطين: إنها تُدمر مسيرتكم المهنية[73]

التقرير الأولي للتحقيق الشعبي

تلقينا أكثر من 150 طلبًا من 20 حرمًا جامعيًا في جميع أنحاء البلاد

يونيو 2025

مقدمة: فلسطين "تُنهي مسيرتك المهنية"

هذه كانت نصيحة أكاديمي بارز في جامعة كوينزلاند لطالب دكتوراه، وفقًا لمذكرة تلقاها طالب سابق وعضو هيئة تدريس. باختصار، إذا تحدثت أو كتبت عن فلسطين، فلا تتوقع أن تحظى بمسيرة مهنية في جامعة أستراليا.

تؤكد المذكرة التي استعرضتها لجنة التحقيق الشعبية في حرية التعبير في الجامعات بشأن فلسطين حتى الآن هذا الواقع المخجل. لقد أُسكِتت الأصوات. وامتنع البعض عن التعليق على غزة ومعاناة الفلسطينيين، في ممارسات رقابة ذاتية خوفًا من فقدان وظائفهم أو الإضرار بآفاقهم المهنية.

يقدم هذا التقرير الأولي مقتطفات من 32 مقالاً مُختاراً عشوائياً، يُظهر القيود غير المبررة على الحرية الأكاديمية وحرية التعبير والحق في الاحتجاج السلمي، والتي أشاعت مناخاً من الخوف في الجامعات في جميع أنحاء البلاد. إن تقديم عدد كبير من المقالات "بشكل سري" دليلٌ بحد ذاته على انتشار مناخ الخوف في جامعاتنا من عواقب التحدث علناً عن فلسطين.

حددت لجنة التحقيق الشعبية ثلاث نتائج أولية، في انتظار تقييم أكثر شمولاً لأكثر من 150 مذكرة:

---

[73] - https://www.palestineinquiry.com/preliminary-report

1) قيدت الجامعات الأسترالية حرية التعبير والحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب بشأن قضية فلسطين؛
2) استهدفت الجامعات الأسترالية الطلاب والموظفين الذين يُعربون عن دعمهم لفلسطين بالمراقبة والتأديب؛
3) استخدمت الجامعات السياسات القائمة، ووضعت سياسات جديدة بطريقة مبهمة، لاستهداف الطلاب والموظفين الذين يُعربون عن دعمهم لفلسطين وفرض الرقابة عليهم.

تُقدم المذكرتان اللتان قدمهما أعضاء هيئة التدريس والطلاب من أكثر من 20 جامعة أسترالية أدلة قوية على أن قمع التعبير عن فلسطين واسع الانتشار وممنهج.

هناك مفارقة مريرة في أنه بينما بدأت حكومات العالم أخيرًا بإدانة الحرب الوحشية على غزة، إلى جانب موجة من التوبيخ من هيئات حقوق الإنسان والأمم المتحدة، يواجه موظفو الجامعات وطلابها عواقب وخيمة لقولهم أشياءً بات من الشائع سماعها حتى من السياسيين الإسرائيليين، على سبيل المثال، بأن إسرائيل تستخدم التجويع كسلاح حرب. حتى أن رئيس وزراء إسرائيلي سابق صرّح بأن إسرائيل مذنبة بارتكاب جرائم حرب[74].

يهدف تحقيق الشعب إلى منح صوت لمن ثبتت صحة آرائهم، لكنهم يتعرضون للقمع في مناخ من الخوف خلقته إدارات الجامعات عمدًا بالتزامن مع أولئك الذين يبررون أفعال إسرائيل. وهو يستلهم من تحقيقات الشعب التي عُقدت هنا في أستراليا وحول العالم، والتي نالت تقديرًا لدفاعها الجريء والنقدي ضد الظلم.

جلسات استماع عامة: في إطار عملية التحقيق الشعبي، تُنظّم جلسات استماع عامة لإتاحة الفرصة لموظفي الجامعة وطلابها لمشاركة تجاربهم، وللجنة التحقيق الشعبي لاكتساب المزيد من المعلومات والرؤى. للتسجيل لجلسات الاستماع العامة، يُرجى زيارة الرابط التالي 66https://forms.gle/qYfchPri14viaZo نرحب بالمراقبين ووسائل الإعلام، ويمكنهم التسجيل أيضًا عبر النموذج أو التواصل عبر البريد الإلكتروني contact@palestineinquiry.com.

ما سمعناه: "هناك شعور عام بالخوف والقمع في جميع أنحاء الجامعة، وتوقع بمعاقبة الموظفين إذا تحدثوا عن هذا الموضوع بطريقة "غير معتمدة"." - مُقدّم من أحد أعضاء هيئة التدريس بجامعة موناش إلى لجنة التحقيق الشعبية

النتيجة الأولى: لا تتحدثوا عن فلسطين: الجامعات الأسترالية تُقيّد حرية التعبير عن فلسطين:

تلقّت لجنة التحقيق الشعبية مُقدِّمات مُتعدّدة تُفصّل إلغاء فعاليات (مثل الأفلام ومحاضرات الضيوف) في الحرم الجامعي تُتعلّق بقضية فلسطين أو الشرق الأوسط عمومًا. ويبدو أن هذه الإلغاءات مدفوعة برغبة في تقييد حرية التعبير المشروعة حول قضية فلسطين.

أفاد رئيس جمعية الطلاب المسلمين في جامعة غرب أستراليا (UWA) بإلغاء الجامعة محاضرة كانت ستُلقيها الجمعية للسيد سام حمدي: "كنا نخطط بفارغ الصبر لاستضافة السيد سام حمدي في قاعة محاضرات العلوم الاجتماعية ضمن جولته المميزة في أستراليا. كان من المفترض أن يكون هذا الحدث فرصة للحوار والتعلم الجاد. للأسف، أبلغتنا الجامعة بإلغاء حجزنا من جانب واحد في جامعة غرب أستراليا، وأن الحدث لن يُقام في الحرم الجامعي بسبب مخاوف من "احتمال المساس بواجب الجامعة في تعزيز رفاهية الموظفين والطلاب".

على الرغم من جهودنا للامتثال لجميع طلبات الفريق التنفيذي للجامعة، بما في ذلك اجتماع لمدة ساعتين مع نائب رئيس الجامعة للبحث، ونائب رئيس الجامعة للعمليات، ومدير إدارة الحرم الجامعي في 9 مايو، إلا أن محاولاتنا باءت بالفشل. قرار التمسك بـ..." كان إلغاء العرض مُحبطًا للغاية.

في جامعة كيرتن المجاورة، مُنع عرض الفيلم الوثائقي الفلسطيني الحائز على جائزة الأوسكار "لا أرض أخرى"، الذي نظمته جمعية أصدقاء فلسطين في ولاية غرب أستراليا (FOPWA) ومجموعة طلاب من أجل فلسطين في ولاية غرب أستراليا. وتُفصّل جمعية أصدقاء فلسطين في ولاية غرب أستراليا الأحداث التي تلت حجز الغرفة الأولي:

في 25 مارس، أي قبل يوم واحد من موعد عرض الفيلم، أُبلغت جمعية أصدقاء فلسطين في ولاية غرب أستراليا (FOPWA) بشروط جديدة لحجز القاعة، عبر الهاتف أولاً ثم البريد الإلكتروني. ورفضت الرابطة استخدام تأمين المسؤولية المدنية التابع إلى الشبكة الأسترالية لمناصرة فلسطين. APAN كما ألغت الرابطة عرضها السابق بفرض

[74] - https://edition.cnn.com/2025/06/01/world/video/gps0601-olmert-gaza-israel-war-crimes

رسوم إضافية بنسبة 10% على الرابط لتغطية متطلبات تأمين الجامعة في حال عدم وجود بوليصة تأمين خاصة به. وكانت هذه سياسة جامعة راسخة للحجوزات الخارجية، وقد استخدمتها FOPWA سابقًا.

تجدر الإشارة إلى أن جامعة كيرتن أشارت إلى "المتطلبات الحديثة لهيئة معايير جودة التعليم العالي (TEQSA)" كسبب للتغييرات الظاهرة في سياسة حجز الغرف. وتضمنت رسالة كيرتن رابطًا لصفحة إلكترونية على موقع TEQSA الإلكتروني، تتضمن روابط لرسائل TEQSA إلى مؤسسات التعليم العالي[75]. أشارت الرسالة إلى حالة "تصاعد التوتر والعنف"، ووجّهت الجامعات إلى دراسة إجراءات مثل "مراجعة إعدادات وتصاريح الفعاليات التي قد تُصعّد التوترات". وبالتالي، فإن التوجيهات بإيقاف الفعاليات المتعلقة بفلسطين تأتي "من أعلى"، أي من جهة حكومية.

في مذكرته المقدمة إلى لجنة التحقيق الشعبية، ذكر نادي شبيبة حزب الخضر في جامعة ولونغونغ: "نشعر بالقلق إزاء تقييد حرية التعبير والحق في التجمع الديمقراطي في جامعة ولونغونغ. لقد تم إسكاتنا، وطُلب منا عدم الاحتجاج ضد الجامعة لتواطؤها في التزاماتها التعاقدية مع شركات الأسلحة الإسرائيلية، بالإضافة إلى تصنيع الصلب البيسالوي".

يتضح من المذكرتين المذكورتين أعلاه أن الجامعات قد اتخذت إجراءات لتقييد حرية التعبير والأنشطة المتعلقة بقضية فلسطين، سواء من قِبل الطلاب أو الموظفين أو المنظمات الخارجية. وغالبًا ما تُبرَّر هذه القيود بضمان "سلامة" الطلاب والموظفين، دون أي دليل واضح أو معلومات داعمة.

النتيجة الثانية - المراقبة والانضباط: أساليب الدولة البوليسية في حرم جامعاتنا

من أكثر ما كشفت عنه عدة مذكرات قُدّمت إلى لجنة التحقيق الشعبية هو استخدام الجامعات لوسائل متنوعة لمراقبة الطلاب والموظفين فيما يتعلق بالخطاب أو النشاط المتعلق بفلسطين.

ومن الأمثلة على ذلك استخدام أجهزة تسجيل المحاضرات لمراقبة موظفي الجامعة في قاعات الدراسة. وقد وصف أحد المذكرات السرية لأستاذ في العلوم الاجتماعية تجربته "الفصل الدراسي الأكثر إرهاقًا في مسيرتي الأكاديمية". وتضمنت هذه التجربة اجتماعًا "مثيرًا للسخرية" مع عميد الكلية لمناقشة شكوى من طالب لم يُسمح لمقدمها بمعرفة أي تفاصيل عنها أو الإبلاغ عنها.

ثم كشف العميد أنهم استمعوا إلى جميع محاضراتي المسجلة، بما في ذلك نقاشاتي مع الطلاب خلال الندوة التفاعلية. أثار هذا قلقي. ينبغي أن تكون الفصول الدراسية بيئات مريحة وموثوقة، حيث يشعر الطلاب بالأمان لاستكشاف الأفكار، مهما كان ذلك غير متقن... أشعر بالضيق من فكرة أن يستمع العميد إلى تسجيلات مناقشات الندوة، وقد يُسجل ردٌّ غير متقن من أحد الطلاب في الفصل، مما يعرضه لإجراءات تأديبية. امتدت المراقبة لتشمل الطلاب والأندية الطلابية، كما هو مفصل في مذكرة قدمتها مجموعة طلابية مؤيدة لفلسطين، "طلاب من أجل فلسطين" في جامعة سيدني (USyd SFP):

"في 6 نوفمبر 2024، قدمت مجموعة طلاب من أجل فلسطين طلبًا للوصول إلى المعلومات (GIPA) [انظر المرفق]، والذي كشف، على الرغم من الرقابة الشديدة، عن تراكم أدلة على مراقبة شبه يومية لمنشورات USYD SFP على مواقع التواصل الاجتماعي، والتحديثات اليومية على قصص إنستغرام، وحتى مستوى تفاعل المؤيدين في التعليقات على حساباتنا على وسائل التواصل الاجتماعي.

بعد أشهر من المخيم، قامت الجامعة على ما يبدو بتدقيق حساباتنا على وسائل التواصل الاجتماعي بحثًا عن إجراءات لتأديب أعضائنا على الأنشطة التي شاركوا فيها خلال المخيم. في أحد مقاطع الفيديو، تم التقاط صورة لطالب ينقر على نافذة مبنى مايكل سبنس لجزء من الثانية كجزء من احتجاج طلابي، واستخدمتها الجامعة كأساس لإجراء تأديبي ضد هذا الطالب تحديدًا، الذي اتُهم بـ"السلوك التخويفي".

أصبحت أساليب المراقبة التي تعتمد على كاميرات المراقبة إيجابية بشكل واضح وتدعم روايات الطلبة، كما هو مفصل في مُقدّمة من مجموعة من طلاب الدكتوراه وأعضاء هيئة التدريس من عدة جامعات، تُعرف باسم "المُمتنعون":

---

[75] - https://www.teqsa.gov.au/about-us/news-and-events/latest-news/ensuring-wellbeing-and-safety-highe%20r-education

كما "استخدمت جامعة ملبورن شبكة الواي فاي لتتبع الطلاب ومقاضاتهم لمشاركتهم في الاحتجاجات. وفي وقت لاحق، عدّلت جامعة ملبورن شروط وأحكام استخدام الواي فاي (انظر قسم السياسات أدناه) لإجبار الجميع على قبول المراقبة المستمرة، بدلاً من الرد على الانتقادات الموجهة إلى الجامعة بانتهاكها لقواعد الخصوصية.[76]"

تعريف معاداة السامية في التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست

في 26 مايو 2016، تبنته الدول الأعضاء الـ 31 في التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA)، والتي تعد الولايات المتحدة الأمريكية عضوًا فيها، "تعريف عملي" غير ملزم قانونًا لمعاداة السامية في جلستها العامة في بوخارست. يتوافق هذا التعريف مع المعلومات الواردة في تعريف وزارة الخارجية لعام 2010 ويبني عليها. كعضو في التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA)، تستخدم الولايات المتحدة الآن هذا التعريف العملي وقد شجعت الحكومات الأخرى والمنظمات الدولية على استخدامه أيضًا.

وتم اعتماد التعريف التالي لمعاداة السامية: "معاداة السامية هي نظرة معينة لليهود، والتي يمكن التعبير عنها على أنها كراهية لليهود. وهي تشمل المظاهر الخطابية والجسدية المعادية للسامية موجهة نحو اليهود أو غير اليهود و / أو ممتلكاتهم، تجاه مؤسسات المجتمع اليهودي والمرافق الدينية ". قد تشمل هذه المظاهر استهداف "دولة إسرائيل"، التي تم تصورها على أنها جماعة يهودية. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار الانتقاد الموجه "لإسرائيل" على غرار ذلك الموجه ضد أي دولة أخرى على أنه معاد للسامية. غالبًا ما يتهم معادو السامية: اليهود بالتآمر لإيذاء الانسانية، وغالبًا ما يتم استخدامها لإلقاء اللوم على اليهود بسبب "سبب حدوث خطأ ما". يتم التعبير عنها في الكلام والكتابة والأشكال المرئية والأعمال العدائية، وتستخدم الصور النمطية الشريرة والسمات الشخصية السلبية.

يمكن أن تشمل الأمثلة المعاصرة لمعاداة السامية في الحياة العامة، ووسائل الإعلام، والمدارس، وأماكن العمل، وفي المجال الديني، مع مراعاة السياق العام، على سبيل المثال لا الحصر:

- الدعوة أو المساعدة أو تبرير قتل أو إيذاء اليهود باسم أيديولوجية راديكالية أو نظرة متطرفة للدين.
- إطلاق ادعاءات كاذبة أو مجردة من الإنسانية أو شيطنة أو نمطية عن اليهود بصفتهم هذه أو قوة اليهود كجماعة - مثل، على وجه الخصوص ولكن ليس حصريًا، الأسطورة حول مؤامرة يهودية عالمية أو سيطرة اليهود على وسائل الإعلام أو الاقتصاد أو الحكومة أو غير ذلك من المجتمعات المؤسسات.
- اتهام اليهود كشعب بأنهم مسؤولون عن مخالفات حقيقية أو متخيلة ارتكبها شخص أو جماعة يهودية واحدة، أو حتى عن أفعال ارتكبها غير اليهود.
- إنكار حقيقة الهولوكوست ونطاقها وآلاتيتها (مثل غرف الغاز) أو تعمد إنكار الإبادة الجماعية للشعب اليهودي على يد ألمانيا الاشتراكية القومية ومؤيديها والمتواطئين معها خلال الحرب العالمية الثانية (الهولوكوست).
- اتهام اليهود كشعب أو "إسرائيل" كدولة باختراع الهولوكوست أو المبالغة فيه.
- اتهام المواطنين اليهود بأنهم أكثر ولاء "لإسرائيل"، أو للأولويات المزعومة لليهود في جميع أنحاء العالم، من ولائهم لمصالح دولهم.
- إنكار حق الشعب اليهودي في تقرير المصير، على سبيل المثال، من خلال الادعاء بأن وجود "دولة إسرائيل" هو مسعى عنصري.
- تطبيق معايير مزدوجة بالمطالبة بسلوك غير متوقع أو مطلوب من أي دولة ديمقراطية أخرى.
- استخدام الرموز والصور المرتبطة بمعاداة السامية الكلاسيكية (على سبيل المثال، ادعاءات اليهود بقتل يسوع أو فرية الدم) لوصف "إسرائيل" أو الإسرائيليين.
- رسم مقارنات بين السياسة "الإسرائيلية" المعاصرة وسياسة النازيين.
- تحميل اليهود المسؤولية الجماعية عن أفعال "دولة إسرائيل".

تعتبر الأعمال المعادية للسامية إجرامية عندما يحددها القانون (على سبيل المثال، إنكار الهولوكوست أو توزيع مواد معادية للسامية في بعض البلدان). تعتبر الأعمال الإجرامية معادية للسامية عندما يتم تحديد أهداف الهجمات، سواء كانت أشخاصًا أو ممتلكات - مثل المباني والمدارس ودور العبادة والمقابر - لأنها، أو يُنظر إليها على أنها، يهودية أو مرتبطة باليهود. التمييز المعاد للسامية هو حرمان اليهود من الفرص أو الخدمات المتاحة للآخرين وهو غير قانوني في العديد من البلدان.

---

[76] - This was reported in The Age on 7 July 2024:
https://www.theage.com.au/national/victoria/the-university-vowed-not-to-spy-on-students-now-it-s-using-tracking-data-to-punish-them-20240704-p5jr3y.html

نعم، إن تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست لمعاداة السامية يهدف إلى فرض رقابة على التعبير السياسي[77]

بقلم مايكل بوكيرت – البعد الكندي – يناير 2021

حدث الكثير مما يجب أن تكتبه[78]، حول المخاطر التي يشكلها تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA) لمعاداة السامية وأمثلة توضيحية له[79]. هذا التعريف، الذي اعتمدته الحكومة الكندية ومقاطعة أونتاريو والعديد من المدن، يخلط بين معاداة السامية والعديد من أشكال انتقاد إسرائيل والاحتجاج عليها، مما يشكل تهديدًا لحرية التعبير ويرقى إلى مستوى التمييز ضد الفلسطينيين.

ومع ذلك، فإن مؤيدي التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (الذين ينتمي الكثير منهم أيضاً إلى جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل) يسارعون إلى رفض الادعاء بأنه يكتم حرية الرأي، ويشيرون عادةً إلى بيان[80] على موقع التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة يعد بأن "انتقاد إسرائيل المماثل لذلك الموجه ضد أي دولة أخرى لا يمكن اعتباره معاداة للسامية".

بل إن مركز إسرائيل والشؤون اليهودية (CIJA)، وهو أبرز منظمة مؤيدة لإسرائيل في كندا، يرى[81] أن توجيه مثل هذا الاتهام يرقى إلى نظرية مؤامرة معادية لليهود أو "معاداة كلاسيكية للسامية". من ناحية أخرى، تُدرك المجموعة الصهيونية الليبرالية JSpaceCanada خطر إساءة استخدام تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA) لمهاجمة الخطاب المتعلق بإسرائيل، ولكنها مع ذلك تُعارض[82] معظم الاعتراضات على التعريف، وقد قدمت دعمها القوي (وإن كان "حذرًا").

هذا تجاهل للواقع. وكما يقول الصحفي بن وايت[83]، فإن أبرز مؤيدي التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA) في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة يعتزمون تحديدًا استخدامه لقمع الحركة الفلسطينية. ويشير إلى أن: "المروجين لتعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة يؤكدون أن التعريف يسمح بالنقد "المشروع" لإسرائيل. ومع ذلك، تُظهر الأدلة أن ما يُعتبر "مشروعًا" و"غير مشروع" يُحدده أفراد يعتقدون أن حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) ومناقشة الفصل العنصري الإسرائيلي أمران مرفوضان تمامًا."

توصلت منظمة الكنديين من أجل العدالة والسلام في الشرق الأوسط (CJPME) إلى استنتاج مماثل في تقريرها[84] بشأن مشروع قانون أونتاريو رقم 168، والذي كان سيتبنى تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة كتشريع في أونتاريو (تم استبدال مشروع القانون بأمر أحادي الجانب من مجلس الوزراء).

في هذه المقالة، سأتوسع في هذا التحليل لإظهار الدوافع الرقابية التي تدفع إلى تبني هذا التعريف.

إحياء ذكرى المحرقة: بكلماتهم الخاصة

من المهم أن ندرس بدقة ما يقوله مؤيدو تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA) في كندا. ففي تصريحاتهم العلنية، طبق مؤيدو التحالف التعريف بطرق تعتبر العديد من الأنشطة معادية للسامية: فعاليات طلابية حول "الفصل العنصري" الإسرائيلي، والحركة الشعبية لمقاطعة إسرائيل، وتصويت كندا على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم في الأمم المتحدة، والتمويل الإنساني للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وحتى كتابات المفكر البارز نعوم تشومسكي.

---

77 - https://znetwork.org/ar/znetarticle نعم، إن تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست لمعاداة السامية يهدف إلى فرض رقابة على التعبير السياسي

78 - https://www.noihra.ca/in-the-news

79 - https://canadiandimension.com/articles/view/the-left-must-fight-the-ihra-definition-of-antisemitism

80 - https://holocaustremembrance.com/resources/working-definition-antisemitism

81 - https://www.thestar.com/opinion/contributors/the-saturday-debate/the-saturday-debate-is-the-ihra-definition-the-right-way-to-fight-anti-semitism/article_4af0676e-0a00-5973-bbd8-8b723f3554da.html

82 - https://canadianjewishrecord.ca/2020/11/05/why-we-support-the-ihra-definition-of-antisemitism-cautiously/

83 - https://www.vashtimedia.com/2020/12/23/ihra-definition-censors-palestinians-antisemitism/

84 - https://www.cjpme.org/submission_bill_168_ihra

والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن مؤيدي التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة يفهمون التعريف على أنه أداة يمكن أن تمكّن السلطات العامة من اتخاذ إجراءات لوقف أو منع أو قطع التمويل عن العديد من أشكال التعبير السياسي المؤيد للفلسطينيين.

فيما يلي عينة من 11 مثالاً حديثاً فقط أعلن فيها مؤيدو تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة في كندا صراحة عن غرضه: وهو فرض رقابة على التعبير السياسي حول إسرائيل وتشويه سمعته، ومنع النشاط الفلسطيني.

مثال 1: معاداة الصهيونية والانتقادات اللاذعة لإسرائيل

يرى معظم مؤيدي تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA) أنه ينطبق على معاداة الصهيونية والانتقادات اللاذعة لإسرائيل. وفي خبر[85] أشاد فيه مركز إسرائيل والشؤون اليهودية (CIJA) بدعم كندا لهذا التعريف عام 2019، قال:

كما يُقر تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة صراحة بأن معاداة الصهيونية - أي نزع الشرعية عن الدولة اليهودية - هي تعبير واضح لا لبس فيه عن معاداة السامية .[86]

تجدر الإشارة إلى أن الصهيونية، من الناحية التاريخية، أيديولوجية سياسية حديثة، ويشمل معارضوها غالبية الفلسطينيين وأقلية من اليهود. في الواقع، تُصنَّف مطالب العدالة المختلفة - بما في ذلك حق عودة اللاجئين الفلسطينيين أو إقامة دولة ديمقراطية ثنائية القومية في فلسطين وإسرائيل - عادةً بأنها مناهضة للصهيونية.

من الواضح أن هناك تداعيات خطيرة على حرية التعبير والحرية الأكاديمية إذا ما صنفنا هذه الآراء على أنها معادية للسامية. علاوة على ذلك، فإن الاتهامات الموجهة ضد إسرائيل بشأن "نزع الشرعية" و"التشويه" و"ازدواجية المعايير" هي ادعاءات ذاتية بحتة تتعلق بالنقد، وفي الواقع تُستخدم هذه المصطلحات لوصف أي تصريح تقريبًا حول إسرائيل لا يروق لمؤيديها.

مثال 2: دعم اتحاد الطلاب للأنشطة الطلابية الفلسطينية في الحرم الجامعي

في فبراير 2020، أيدت كل من منظمة بناي بريث كندا وأصدقاء مركز سيمون فيزنتال (FSWC) رسالة مفتوحة إلى رئيس جامعة تورنتو، والتي تنص[87] على أن اعتماد تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA) سيمنح الإدارة "التزامًا" بالتدخل في الشؤون الداخلية للجمعيات الطلابية إذا سمحت بتنظيم احتجاجات ضد إسرائيل، مثل الدعوة إلى مقاطعة إسرائيل وفرض عقوبات عليها وسحب الاستثمارات منها (BDS)، أو فعاليات أسبوع الفصل العنصري الإسرائيلي (IAW).

نؤكد لكم، ولإدارة جامعة تورنتو، أن اعتماد تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA) لمعاداة السامية بشكل كامل وسياسياً سيكون خطوة أولى ضرورية وملموسة نحو الأمام. وبناءً على ذلك، سيكون للجامعة كل الحق، إن لم يكن واجباً، في التصدي لدعم اتحاد طلاب جامعة تورنتو (UTGSU) لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)، فضلاً عن تنظيمه "أسبوع الفصل العنصري الإسرائيلي" السنوي.

كما ذكرت صحيفة أخبار يهود كندا Canadian Jewish News: "يريد الأساتذة من الجامعة تبني تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA) وتطبيقه لإنهاء جهود حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) في الحرم الجامعي وإلغاء حملة أسبوع إسرائيل الدولي (IAW) ". وفي مقال آخر، أوضح أحد الأكاديميين الذين كتبوا الرسالة[88] أن هدف تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة هو قمع الاحتجاجات ضد إسرائيل.

---

85 - https://www.cija.ca/press-release-cija-applauds-integration-of-ihra/

86 - https://www.cjpme.org/submission_bill_168_ihra قانون إحياء ذكرى المحرقة مصمم لإسكات حرية التعبير: مذكرة مقدمة من مركز دراسات العدالة والمساواة بين الجنسين بشأن مشروع القانون رقم 168
تحت عنوان "لماذا تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة مهم؟"، زعمت منظمة CIJA أن "تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة يكشف بوضوح كيف أن شيطنة إسرائيل هي معاداة للسامية، بكل بساطة".

87 - https://www.bnaibrith.ca/u_of_t_profs_publish_new_letter_to_administration/

88 - https://www.cjnews.com/news/canada/academics-calling-for-support-in-bid-to-address-anti-semitism-at-u-of-t

لا بأس بالنقاش حول السياسات الإسرائيلية. لكن حركة التوعية الدولية وحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات لا تعنتان ذلك. نشعر أن هذه أحداث معادية للسامية بشكل خبيث [...] وباستخدام تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA)، يمكن لإدارة الجامعة اتخاذ إجراءات "لمنع هذه الأنشطة في الحرم الجامعي ".

المثال الثالث: حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، وحركة الحرب الدولية، والخطاب المعادي لإسرائيل

في مقال رأي نشرته صحيفة " صحيفة أخبار يهود كندا"، قال[89] النائبان الليبراليان أنتوني هاوسفاذر ومايكل ليفيت (رئيس لجنة العمل الاجتماعي الفيدرالية حاليًا): إن تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة ضروري لأنه ينطبق على الاحتجاجات ضد إسرائيل:

والأهم من ذلك، أن [التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة] يتضمن حالاتٍ يُقنَّع فيها معاداة السامية تحت ستار انتقاد إسرائيل أو الصهيونية. فبينما يُعدّ انتقاد سياسة الحكومة الإسرائيلية أمرًا مشروعًا، فإنّ إخضاع إسرائيل لمعايير مختلفة عن الدول الأخرى، أو التشكيك في حقها في الوجود، أو الدعوة إلى تدميرها، كما في أسبوع مناهضة الفصل العنصري الإسرائيلي في الجامعات ، يحرم الدولة اليهودية الوحيدة من الحقوق الممنوحة لجميع الدول الأخرى. [...] في كثير من الأحيان، يتسم الخطاب المعادي لإسرائيل، كتلك التي تستخدمها حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، بنزع الشرعية والتشويه وازدواجية المعايير، وهي جوانب من الخطاب تتجاوز بوضوح الخط الفاصل إلى معاداة السامية.

المثال الرابع: التصويت لصالح حق الفلسطينيين في تقرير المصير في الأمم المتحدة

في أواخر عام 2020، صوّتت كندا بنعم[90] على اقتراح حق الفلسطينيين في تقرير المصير في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بينما صوّتت بلا[91] على العديد من الاقتراحات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان الفلسطيني. ومع ذلك، فسّر العديد من المعلقين هذا التصويت الوحيد الذي بدا عادياً على أنه انتهاك لتعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA).

في عمود لصحيفة ناشونال بوست National Post كتب آفي بينلولو[92]: نفاق كندا بشأن معاداة السامية "إن ازدواجية المعايير المتمثلة في التصويت ضد الدولة اليهودية من جهة، ومكافحة معاداة السامية وإحياء ذكرى المحرقة من جهة أخرى، أمرٌ غير منطقي على الإطلاق". ومع ذلك[93]، فإن هذا القرار، إذا كنت تؤمن بتعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة لمعاداة السامية - وتقول كندا إنها تؤمن به - هو معادٍ للسامية.

وله مقال آخر كان افتتاحية جريدة ذ سباربان The Suburban: لقد وضع ترودو كندا في الجانب الخاطئ من التاريخ [94] "لم تُخلق إسرائيل لتختفي. ستصمد إسرائيل وتزدهر. إنها وليدة الأمل وموطن الشجعان. لا يمكن أن تكسرها المحن ولا أن تُثبط عزيمتها النجاحات. إنها تحمل درع الديمقراطية وتُجلّ سيف الحرية". تُعدّ كندا واحدة من 35 دولة ديمقراطية صناعية كبرى تبنّت رسميًا تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة لمعاداة السامية. ينصّ هذا التعريف، في أحد مبادئه التوجيهية الأحد عشر، على أن "حرمان الشعب اليهودي من حقه في تقرير المصير" يندرج ضمن فئة معاداة السامية. ويمكن تفسير هذا القرار الذي صوّتت عليه كندا، بلا شك، على أنه إنكار لحق اليهود في تقرير المصير. نترك لكم، ولحسّكم بالعدالة، تحديد النتيجة المنطقية لهذا البيان.

---

89 - https://www.cjnews.com/perspectives/opinions/housefather-levitt-why-canadas-adopting-the-ihra-definition-of-anti-semitism

90 - https://www.cjpme.org/pr_2020_11_18_self_determination

91 - https://www.cjpme.org/pr_2020_12_23_un_voting

92 - الناشط في مجال حقوق الإنسان، هو الرئيس والمدير التنفيذي السابق لمركز أصدقاء سيمون فيزنتال لدراسات الهولوكوست في كندا (www.fswc.ca). على مدار مسيرته المهنية التي امتدت لعشرين عامًا، جمع أكثر من 75 مليون دولار لدعم برامج ومناصرة حقوق الإنسان، وهو ملتزم بتعزيز التسامح والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. https://www.jpost.com/blogger/avi-benlolo

93 - https://nationalpost.com/opinion/avi-benlolo-canadas-hypocrisy-on-anti-semitism

94 - https://www.thesuburban.com/opinion/editorials/trudeau-has-put-canada-on-the-wrong-side-of-history/article_f69e9608-c3a4-5385-ab67-929a2f824951.html

وبالمثل، بالنسبة إلى مؤسسة التثقيف الكندية اليمينية لمكافحة معاداةCanadian Antisemitism Education Foundation (CAEF):[95]

إن معاداة الصهيونية، وفقاً لتعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة الذي قبلتموه، تشمل شيطنة إسرائيل ومعاملتها بمعايير مزدوجة. أليس تصويت كندا في الأمم المتحدة مثالاً على هذه المعايير المزدوجة؟

المثال الخامس: التصويت لصالح الصحة الفلسطينية في منظمة الصحة العالمية

في نوفمبر 2020، صوّتت كندا[96] ضدّ اقتراحٍ في منظمة الصحة العالمية يدين تأثير الاحتلال الإسرائيلي على الأوضاع الصحية للفلسطينيين. وفي بيانٍ لها ، هنّأ مركز إسرائيل والشؤون اليهودية (CIJA)، كندا على تصويتها، ووصفت القرار بالعبارات التالية:

من الواضح أن توصيف مركز إسرائيل والشؤون اليهودية (CIJA)، السخيف للقرار يهدف إلى ربطه بأحد الأمثلة التوضيحية للتحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة، والذي ينص على: "استخدام الرموز والصور المرتبطة بمعاداة السامية الكلاسيكية (مثل ادعاءات قتل اليهود ليسوع أو فرية الدم) لوصف إسرائيل أو الإسرائيليين".

المثال السادس: منح دراسية "معادية لإسرائيل" في الجامعات

تشير منظمة بناي بريث كندا إلى تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة(IHRA) كأداةٍ تُلزم الجامعات باستبعاد الأكاديميين "المعادين لإسرائيل" من التعيينات المحتملة. وعلى وجه التحديد، دفعت بناي بريث جامعة[97] تورنتو إلى رفض ترشيح الدكتورة فالنتينا أزاروفا لمنصب مديرة برنامج حقوق الإنسان الدولي في كلية الحقوق، وذلك بسبب أبحاثها التي تنتقد الاحتلال الإسرائيلي. ويرى مايكل موستين، الرئيس التنفيذي لمنظمة بناي بريث، أن [98]" هوس أزاروفا المعادي لإسرائيل" كان ينبغي أن يستبعدها من الترشيح منذ البداية.

في رسالة[99] تسليم إلى المراجع الخارجي الذي تم تعيينه للتحقيق في هذه الحادثة، كررت منظمة بناي بريث هذا التأكيد: ترى منظمة "بناي بريث كندا" أن لجنة البحث لم يكن ينبغي لها ترشيح السيدة أزاروفا لمنصب مديرة برنامج حقوق الإنسان الدولي في جامعة تورنتو، لأنها لم تكن مرشحة مناسبة. ونقول إنها لم تكن مناسبة بسبب تاريخها الطويل في التركيز على إسرائيل بشكل شبه منفرد، وانتقاداتها المنشورة المتطرفة والمنحازة لانتهاكات حقوق الإنسان المزعومة من جانب إسرائيل، وارتباطها المهني والنشط والظاهر لفترة طويلة بمجموعة متنوعة من المنظمات المناهضة للصهيونية.

ثم تذهب منظمة بناي بريث إلى أبعد من ذلك لتوصي بأن تتبنى الجامعة تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة، " لمساعدة الجامعة في معالجة المواقف من النوع الذي قدمه ترشيح السيدة أزاروفا ".

وفي سياق متصل[100]، طالبت منظمة بناي بريث أيضاً جامعة يورك باستبعاد أحد المحاضرين من تدريس دورة في حقوق الإنسان بسبب انتقاده الأكاديمي للصهيونية.

المثال 7: انتقاد إسرائيل باستخدام لغة حقوق الإنسان

يطالب[101] دانيال كورن، المدير التنفيذي لمنظمة هاسبارا فيلوشيبس كندا، بأن يُعرّف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA) حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) والنشاط المناهض لإسرائيل على أنه معاداة للسامية، قائلاً:

---

95 - https://www.caef.ca/post/caef-letter-to-pm-mc-and-amb-re-the-un-vote-on-behalf-of-canada-against-israel

96 - https://www.middleeastmonitor.com/20201113-who-slams-israel-for-health-violations-against-palestine/

97 - https://www.bnaibrith.ca/u_of_t_must_resist_pressure_campaign/

98 - https://torontosun.com/opinion/columnists/mostyn-u-of-t-was-right-to-rescind-but-wrong-to-offer-controversial-appointment

99 - https://drive.google.com/file/d/17vHdVii3ix3GRyqsAgUd74p-8B90jvvQ/view

100 - https://www.bnaibrith.ca/tell_york_university_human_rights_apply_to_jews_too/

101 - https://nationalpost.com/opinion/by-adopting-the-ihra-definition-canadian-universities-have-a-real-chance-to-tackle-anti-semitism

سيساعد تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA) الإدارات على فهم الفرق بين النقد المشروع لإسرائيل والحملات التي تسعى إلى عزلها وتشويه سمعتها ونزع الشرعية عنها.

لقد حان الوقت لوضع حد للحملات الخادعة والضارة التي تستغل لغة حقوق الإنسان للترويج لأجندة سياسية منحازة. إن اعتماد تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA) سيساعد إدارات الكليات والجامعات على تحقيق هذا الهدف المبدئي.

بغض النظر عن التلميح إلى ضرورة اعتماد الجامعات على التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA) لحظر الاحتجاجات الطلابية ضد إسرائيل، فإن الادعاء بأن لغة حقوق الإنسان تُستغل لإخفاء أهداف معادية للسامية أمرٌ مقلق للغاية. فمثل هذا التفسير قد يحظر (أو على الأقل يُثير الشكوك) حول أي نقد لإسرائيل استنادًا إلى قانون حقوق الإنسان.

مثال 8: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للشركات العاملة في مجال الاستيطان

في أوائل عام 2020، أطلقت جماعة "مؤسسة التعليم الكندية لمكافحة معاداة السامية" (CAEF) اليمينية حملة تزعم فيها[102] أن قاعدة بيانات الأمم المتحدة للشركات المرتبطة بالمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد انتهكت تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA):

وفقًا لتعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA) المعتمد، يُمثل هذا الإجراء بلا شك يومًا آخر من معاداة السامية في الأمم المتحدة، حيث تُعامل إسرائيل بشكل مختلف عن أي دولة أخرى في ظروف مماثلة. والأسوأ من ذلك، أنه نظرًا لعدم وجود احتلال غير شرعي، فإن هذه المعاملة ليست سوى معاداة صريحة للصهيونية، وهي في جوهرها معاداة للسامية.

المثال 9: التمويل الإنساني للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية

في تقرير صدر عام 2019، اتهمت منظمة "إن جي أو مونيتور NGO Monitor" المؤيدة لإسرائيل الكنيسة المتحدة في كندا ومنظمة "كيروس كندا" الإنسانية بانتهاك تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA)، وذلك بسبب شراكتهما مع منظمة "وئام" الفلسطينية النسائية[103]، التي انضمت إلى بيان صدر عام 2005 عن المجتمع المدني الفلسطيني لدعم مقاطعة إسرائيل. كما جاء[104] في التقرير :

تعتبر حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات التي تستهدف إسرائيل معادية للسامية، وفقًا لتعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (المعترف به رسميًا من قبل الشؤون العالمية الكندية) لأنها تحاول إنكار "حق الشعب اليهودي في تقرير المصير" وتطبيق "معايير مزدوجة".

ذات حرمة، أ سقسقة[105]، بحسب ما نشرته منظمة "إن جي أو مونيتور NGO Monitor" (وأعادت نشرها CIJA)، زعمت أن المنظمات غير الحكومية التي "تستهدف إسرائيل وتهاجمها" معادية للسامية، وأن على الحكومة الكندية تطبيق تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA) ضدها. وكان المقصود ضمناً أن كندا يجب أن توقف تمويلها للمساعدات التنموية.

كما تناولت المجموعة المؤيدة لإسرائيل "هونست ريبورتينغ كندا Honest Reporting Canada " هذه القضية لتؤكد أن دعم المقاطعة ينتهك تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA)، وأنه ينبغي أن تفقد المنظمات غير الحكومية تمويلها الفيدرالي إذا كانت لها صلات بجماعات مؤيدة للمقاطعة:

في الواقع، تُعدّ حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)، كتلك التي تروج لها منظمة "وئام"، الشريك الفلسطيني للكنيسة المتحدة في كندا، مطابقةً لتعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA) لمعاداة السامية، إذ تسعى إلى حرمان الشعب اليهودي من حقه في تقرير المصير وتطبيق معايير مزدوجة. وتتلقى "وئام" 20% من المنحة المقدمة إلى منظمة "كيروس كندا". ينبغي على كندا التحقيق في هذه الحادثة والنظر في إلغاء أي تمويل يتعارض بشكل واضح مع القيم والسياسات الكندية .

---

102 - https://www.caef.ca/post/canada-must-step-up-and-act-on-ihra

103 - https://www.alaslah.org/

104 - https://ngo-monitor.org/reports/canadian-funding-to-bds-promoting-organizations/

105 - https://x.com/NGOmonitor/status/1143592206449696770

مثال 10: تغطية وسائل الإعلام للآراء المعادية للصهيونية

أعلنت[106] مجموعة "هونست ريبورتينغ كندا Honest Reporting Canada " المؤيدة لإسرائيل أن على المؤسسات الإعلامية تبني تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA) ، والذي من شأنه أن يلزم محرري الأخبار بحجب الآراء المعادية للصهيونية، وربما حتى التقارير غير المواتية لإسرائيل.

مع شيوع هذا التعريف لمعاداة السامية، يصبح من الضروري لوسائل الإعلام في كندا اعتماده كتعريف عملي في تغطيتها لإسرائيل . يُعدّ النقد المشروع لإسرائيل مقبولاً ومرحباً به في بلد يتمتع بصحافة حرة ونشطة ككندا، وبينما بات التعبير العلني عن الكراهية ضد اليهود نادراً في المجتمع اليوم، إلا أنه لا يزال موجوداً تحت ستار معاداة الصهيونية. لذا، يقع على عاتق وسائل الإعلام واجب منع أي تعبيرات عن معاداة السامية، متخفية وراء مواقف سياسية، من الظهور على الساحة الإعلامية .

هذه التوصية مثيرة للقلق. فإذا طُبّق تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA) بهذه الطريقة، فقد يعني ذلك أن الصحف لن تتمكن حتى من تغطية الأحداث في إسرائيل بدقة. ليس من الصعب تصور أنه، وفقًا لهذا الاقتراح، لا ينبغي لوسائل الإعلام إجراء مقابلات مع الأطراف المنتقدة لإسرائيل أو تضمين آرائها.

المثال 11: نعوم تشومسكي

في خطاب[107] موجه إلى الأمير جورج سيتيزن، روبرت ووكر من المجموعة المؤيدة لإسرائيل "هونست ريبورتينغ كندا Honest Reporting Canada " يشتكي من كاتب العمود الذي أشاد بالمفكر اليهودي نعوم تشومسكي. تقول الرسالة إن آراء تشومسكي تنتهك تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة وتشكل "معاداة دائمة"، وأن "آراء مثل تشومسكي" يجب "رفضها باعتبارها خطيرة وغير مفيدة".

خلاصة القول: كل شيء ينتهك ميثاق إحياء ذكرى المحرقة.

من الواضح أن أكبر مؤيدي تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA) لمعاداة السامية ينظرون إليه كأداة لإسكات أي تعبير سياسي عن إسرائيل، ويرغبون في تطبيقه على أنشطة مختلفة، بما في ذلك الدراسات المناهضة للصهيونية، ومقاطعة الطلاب لإسرائيل، أو حتى التصويت لدعم الفلسطينيين في الأمم المتحدة. في نظر جماعات المناصرة المؤيدة لإسرائيل، يُمكن اعتبار كل ما لا يروق لهم انتهاكًا لتعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة. هذا ليس تهديدًا افتراضيًا لحرية التعبير، بل هو تهديد حقيقي وملموس.

للتوضيح، فإن تبني الحكومات لتعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA) لا يُسكت الكلام تلقائيًا. بل يترك الأمر للمؤسسات والإداريين والمسؤولين الحكوميين للفصل في الادعاءات المتعلقة بما إذا كانت أشكال معينة من التعبير السياسي تنتهك هذا التعريف. الأفراد الذين سيُوضعون في هذا الموقف الحرج ليسوا مؤهلين لتقييم الخطاب المتعلق بإسرائيل أو الصهيونية، ولا ينبغي توقع قيامهم بهذه المهمة. لطالما سعت الجماعات المؤيدة لإسرائيل إلى إسكات النشاط الفلسطيني بذريعة اتهامات معادية للسامية ملفقة، لكنها تأمل أن يُلزم تطبيق تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة المؤسسات بالامتثال لمطالبها.

إذا تم بالفعل تطبيق تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة بطريقة تسكت منتقدي إسرائيل، فلن يكون هذا "تشويهاً" أو "سوء تطبيق" أو حتى "تسليحاً" للتعريف - بل سيكون النتيجة المقصودة من التعريف، وهو الشيء الذي تم بناؤه من أجله.

يشغل مايكل بوكيرت منصب نائب رئيس منظمة الكنديين من أجل العدالة والسلام في الشرق الأوسط. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع والاقتصاد السياسي من جامعة كارلتون. تابعوه على تويتر @mbueckert

---

[106] - https://honestreporting.ca/open-letter-to-canadian-media-adopt-internationally-recognized-ihra-definition-of-antisemitism/2/

[107] - https://www.princegeorgecitizen.com/opinion/letters-to-the-editor/unhelpful-views-3742224

التغطية الإعلامية

من هي جيليان سيغال، المرأة التي تم تعيينها كأول مبعوثة خاصة في عموم استراليا ضد معاداة السامية[108]؟

9/7/2025 – موقع ذا نايتلي الالكتروني

بقلم ريمي فارغا

أنتوني ألبانيز: تتمتع السيدة اليهودية، التي عُيّنت لمكافحة تصاعد معاداة السامية، بخبرة طويلة في القانون والأعمال الخيرية والشركات الأسترالية، وهي مدفوعة بدافع المثالية.

عيّن رئيس الوزراء جيليان سيغال، الحائزة على وسام الاستقلال الأسترالي (AO)، مبعوثةً خاصةً للبلاد في المتحف اليهودي في سيدني يوم الثلاثاء، وسط تقارير تفيد بارتفاع معاداة السامية بنسبة تقارب 500% منذ غزو حماس لإسرائيل في 7 أكتوبر من العام الماضي.

ستسافر السيدة سيغال إلى الأرجنتين الأسبوع المقبل لحضور المؤتمر اليهودي العالمي، وستتواصل مع اليهود الأستراليين، والمجتمع الأوسع، وخبراء التمييز، والحكومة.

السيدة سيغال هي الرئيسة السابقة للمجلس التنفيذي لليهود الأستراليين، وقد صرّح المجلس التنفيذي لليهود الأستراليين (ECAJ) بأن تعيينها سيضيف المعرفة والحيوية إلى دور المبعوثة الخاصة.

قال دانيال أغيون، رئيس المجلس التنفيذي لليهود الأستراليين: "لقد شهدنا معاداة السامية تطل برأسها القبيح في الجامعات الأسترالية، وفي المدارس، وفي وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وفي قطاعات الفنون والثقافة، وفي قطاعات أخرى من المجتمع".

تشغل السيدة سيغال حاليًا منصب رئيسة مؤسسة الجنرال السير جون موناش، وغرفة التجارة الأسترالية الإسرائيلية، وهيئة النفقات البرلمانية المستقلة.

أشارت إحدى المشاركات من مجموعة "طلاب من أجل فلسطين" في جامعة ملبورن إلى أنه عند طرح تقنية تتبع الواي فاي لأول مرة في الجامعة عام 2016، جاءت مع ضمانات بعدم استخدامها لتحديد هوية الطلاب.

التنصت على الموظفين والطلاب عبر أجهزة تسجيل المحاضرات؛ وتدقيق حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي؛ وتتبع هواتفهم عند اتصالهم بشبكات الواي فاي الجامعية - عندما يتعلق الأمر بفلسطين، تتصرف جامعاتنا كوكالات شرطة سرية أكثر منها مؤسسات تعليمية وبحثية حرة.

النتيجة رقم 3 - سياسات الجامعات تستهدف الموظفين والطلاب المؤيدين لفلسطين

في حين لم تمنح سياسات الحرم الجامعي الحالية الجامعات قوة كافية للتعامل مع الخطاب والنشاط المؤيد لفلسطين، فقد أدخلت سياسات جديدة. وهي أيضًا مديرة في معهد جارفان للأبحاث الطبية، وعضو مجلس أمناء في دار أوبرا سيدني، وعضو مجلس إدارة في رابوبانك أستراليا، ومعهد غراتان، ومعهد وايزمان للعلوم.

درست السيدة سيغال القانون في جامعة نيو ساوث ويلز في سبعينيات القرن الماضي، قبل أن تشغل منصب نائب رئيس الجامعة بين عامي 2010 و2019. المعلوم أن السيدة سيغال سبق أن صرّحت قائلةً: "كانت هيئة التدريس (كلية الحقوق بجامعة نيو ساوث ويلز) صغيرة وحميمة، وكان الجميع ملتزمًا بمبادئ المساواة والانفتاح وجعل القانون في خدمة المجتمع". وأضافت: "كان التركيز منصبًا على القانون والمحامين والمجتمع - كيف يمكننا أن نفعل بالقانون لبناء مجتمع أفضل؟"

وقد عززت مثالية السيدة سيغال مسيرتها المهنية الطويلة والناجحة. بعد تخرجها، عملت لمدة 10 سنوات، لتصبح شريكة في شركة المحاماة "ألينز لينكليترز" قبل أن تنضم إلى هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية كمفوضة ونائبة رئيس لمدة خمس سنوات.

---

108 - https://thenightly.com.au/politics/who-is-jillian-segal-the-woman-appointed-the-nations-first-anti-semitism--c15291950-special-envoy-against-

شغلت السيدة سيغال منصب أمين المظالم في قطاع المصارف الأسترالي، وعضو مجلس إدارة المجلس الأسترالي، وعضو في المحكمة الفيدرالية للأجور. كما عملت كمدير غير تنفيذي في بورصة الأوراق المالية الأسترالية بين عامي 2003 و2015 وفي البنك الوطني الأسترالي بين عامي 2004 و2016 وكانت عضوًا في مجلس النصب التذكاري للحرب الأسترالي لمدة ثلاث سنوات.

لعلّ أبرز مثال حتى الآن هو سياسة الوصول إلى الحرم الجامعي (CAP) التي أطلقتها جامعة سيدني في يونيو 2024. وقد أُشير إلى هذه السياسة في العديد من المساهمات، بما في ذلك المساهمات التي قدّمها مجلس ممثلي طلاب جامعة سيدني (SRC): "استُخدمت سياسة الوصول إلى الحرم الجامعي لعام 2024 مرارًا وتكرارًا لمنع المظاهرات السياسية العادلة، وحتى حملات جمع التبرعات لبيع المخبوزات حول موضوع فلسطين. ومن بين الحالات التي تتبادر إلى الذهن اليوم الوطني للعمل من أجل فلسطين الذي نظمه اتحاد الطلاب الوطنيين في أستراليا (NTEU). شارك في هذا الحدث متحدثون من مجموعات ومنظمات مختلفة، لم يشارك معظمهم في تنظيم المظاهرة. ومع ذلك، تسلّم كل متحدث طالب في الفعالية خطابًا من وحدة شؤون الطلاب في الجامعة. وأبرزت الرسالة أن سياسة الوصول إلى الحرم الجامعي قد انتُهكت، حيث نُظمت هذه المظاهرة دون إشعار مناسب، وأنه نظرًا لأن هؤلاء الطلاب تحدثوا في الاحتجاج، فقد تم تحديدهم كمنظمين محتملين، ومن هنا جاء الانتهاك". أشارت لجنة شؤون الطلاب لاحقًا إلى شرط قانون الإجراءات المدنية (CAP) بإخطار الاحتجاجات في الحرم الجامعي قبل 72 ساعة: "إن شرط قانون الإجراءات المدنية (CAP) للإخطار بأي مظاهرة يتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما تلك الواردة في التعليق العام رقم 37 للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والذي يؤكد على أهمية الاحتجاج العفوي".

كتب طالب سابق في جامعة سيدني، يعمل الآن محاميًا يقدم المساعدة لطالبي اللجوء، مذكرةً مؤثرة بشأن رد الجامعة على النشطاء المؤيدين لفلسطين: "لقد أثرت القواعد التقييدية التي تحظر الاحتجاجات على موكلي، حيث يسعى العديد منهم إلى اللجوء في أستراليا بناءً على آرائهم السياسية، وقد حاول بعضهم التعبير عن تلك الآراء في الحرم الجامعي، بما في ذلك في جامعة سيدني، وتم إيقافهم عن الدراسة بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات. وقد أدى ذلك إلى إلغاء تأشيراتهم الطلابية، وبالتالي إلغاء تأشيرة "الجسر أ" التي تمنحهم حق الحصول على حقوق العمل والرعاية الطبية، مما اضطرنا إلى التقدم بطلب للحصول على تأشيرة "جسر هـ"، دون أي ضمانات لحقوق العمل أو الرعاية الطبية.

ما يُزعجني في هذا الأمر ليس فقط فرار موكلي من بلدان لم تكن تُمنح لهم فيها حرية التعبير عن أنفسهم، بل إن بلدي، وجامعتي السابقة، أصبحتا أكثر تقييدًا من بعض البلدان التي أساعد طالبي اللجوء فيها على طلب اللجوء.

في حالات أخرى، استخدمت الجامعات سياسات قائمة لتقييد الأنشطة المتعلقة بفلسطين، كما هو مُفصّل في مُذكرة قدّمها أكاديمي كبير في جامعة ماكواري (MQU):

"في فبراير ومارس 2024، نظّم العديد من الزملاء في كلية الآداب بجامعة ماكواري مُحاضرة في الحرم الجامعي حول القمع السياسي لحرية التعبير في مكان العمل. شاركنا أشخاص من مختلف المهن المُتأثرة (مُعلّم، طبيب، أكاديمي) وحصلنا على موافقة للإعلان عن الفعالية باستخدام علامة MQU التجارية. في غضون ساعة واحدة من الإعلان، تواصل معنا عميد كلية الآداب التنفيذي، عبر رئيس الجامعة، وأُبلغنا بأنه لا يُمكننا إقامة الفعالية في الحرم الجامعي "لأسباب تتعلق بالسلامة". كان موعد الفعالية بعد أسبوع واحد، وادّعى العميد أن الوقت غير كافٍ لضمان اتخاذ تدابير السلامة. تم تفعيل بند غير معروف في سياسة جامعة MQU يسمح للعميد بتأجيل أي فعالية إذا اعتُبرت السلامة مشكلة. أُبلغنا أن العميد يحتاج إلى 4 أسابيع على الأقل للتعامل مع مشكلات السلامة.

ولعلمنا أنه لا يمكننا المضي قدمًا، قلنا إننا سننتقل إلى الشابكة "الإنترنت" فقط. مُنعنا من استخدام حساب برنامج زووم Zoom الخاص بجامعة MQU. لم يكن الأمر يتعلق بالسلامة فقط التي تقلق العميد، بل كانت الجامعة تُخاطر بسمعتها. لحسن الحظ، سمحت لنا الشبكة الأسترالية لمناصرة فلسطين APAN باستخدام حساب Zoom الخاص بها، وواصلنا الفعالية.

أُبلغنا أيضًا أنه سيتم وضع بروتوكول للفعاليات المستقبلية. كُلّف مدير الكلية بوضع هذا البروتوكول. حتى الآن، لم يطلع أحد على البروتوكول.

هذا مثال جدير بالملاحظة (ولكن ليس معزولاً) لجامعة تستخدم سياسة تتعلق بالسلامة لإغلاق فعالية كانت - ومن المفارقات - تُناقش قمع حرية التعبير وفلسطين. عندما تم اقتراح عقد الفعالية على برنامج زووم Zoom ، تم استبدال

مبرر "السلامة" بمخاوف "الإضرار بالسمعة". أخيرًا، ردّت الجامعة باقتراح إدخال سياسة جديدة يُفترض أن تُمكّنها بشكل أفضل من تبرير إلغاء الفعاليات في المستقبل.

الخطوات التالية:

تُعدّ نتائج هذا التقييم الأولي كافية لإثارة مخاوف جدية بشأن حالة حقوق حرية التعبير والحرية الأكاديمية في الجامعات الأسترالية.

قدّمنا أدلة من مُقدّمات تُفصّل، من بين أمور أخرى، الإلغاء الأحادي الجانب للفعاليات السياسية والثقافية؛ وإغلاق حملة لجمع التبرعات لبيع المخبوزات لصالح غزة؛ ومراقبة موظفي الجامعة وطلابها لمعرفة آرائهم بشأن فلسطين؛ وفقدان الطلاب الدوليين حقّ الحصول على حقوق العمل والرعاية الطبية المرتبطة بحالة تأشيراتهم لمشاركتهم في الاحتجاجات المؤيدة لفلسطين.

بعد تلقي أدلة كافية أولية على انتهاكات جسيمة لحرية التعبير والحرية الأكاديمية في الجامعات الأسترالية فيما يتعلق بقضية فلسطين، ستنتقل لجنة التحقيق الشعبية إلى المرحلة الثانية من جلسات الاستماع العامة وإعداد تقرير نهائي يتضمن النتائج والتوصيات.

موظفو التحقيق الشعبي والمنظمات الداعمة

اللجنة: جيمس ماكفيكار، منسق (الاتحاد الوطني للطلاب)

العضو المحترم البروفيسورة جيل بوهرينغر (جامعة ماكواري)

البروفيسورة ليندا بريسكمان (جامعة غرب سيدني)

الأخت باتريشيا فوكس (باكس كريستي فيكتوريا)

لمى قاسم (الشبكة الأسترالية لمناصرة فلسطين)

الرعاة: السيناتور مهرين فاروقي (حزب الخضر الأسترالي)

الدكتورة هيلين جارفيس (المحكمة الشعبية الدائمة)

المنظمات الداعمة: الشبكة الأسترالية لمناصرة فلسطين

معهد البحوث العرقية التعاونية

الاتحاد الوطني للطلاب

طلاب من أجل فلسطين أستراليا

لمزيد من المعلومات: يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول لجنة التحقيق الشعبية، بما في ذلك شروط مرجعيتها، على موقع palestineinquiry.com

للمقابلات الإعلامية، يُرجى التواصل مع: جيمس ماكفيكار، 0481992434، education@nus.asn.au

خطة المبعوثة الأسترالية لمكافحة معاداة السامية تتعرض لانتقادات باعتبارها "ترامبية" وسط مخاوف من إمكانية استخدام التغييرات لإسكات المعارضة[109]

10/7/2025 – جريدة الغارديان

بقلم كايتلين كاسيدي، مراسلة التعليم

[109] - https://www.theguardian.com/australia-news/2025/jul/10/antisemitism-recommendations-spark-concerns-institutional-and-charity-funding-could-be-used-to-suppress-dissent-ntwnfb

يقول المنتقدون إن التوصيات بإزالة التمويل عن المؤسسات أو الجمعيات الخيرية التي تفشل في اتخاذ إجراءات بشأن معاداة السامية "خطيرة للغاية"

أثارت توصيات مبعوثة معاداة السامية بوقف التمويل عن الجامعات والجمعيات الخيرية والهيئات الثقافية في حال ترويجها لمعاداة السامية أو تقاعسها عن مكافحتها، مخاوف بين الأكاديميين والهيئات العليا من إمكانية استغلال التمويل كسلاح لفرض الرقابة على الرأي العام وإسكات المعارضة.

تضمنت خطة جيليان سيغال، المؤلفة من 20 صفحة، والصادرة يوم الخميس، سلسلة من التوصيات الشاملة، بما في ذلك إطلاق "بطاقة تقرير جامعية" وحجب التمويل الحكومي عن الجامعات والمؤسسات الثقافية والمهرجانات التي "تسهل أو تُمكّن أو تفشل في مكافحة معاداة السامية" - وهي خطوة أوضحت لاحقًا أنها "الملاذ الأخير".

كما تسمح هذه الصلاحيات بإنهاء المنح العامة المقدمة للمراكز الجامعية أو الأكاديميين أو الباحثين "في حال انخراط المستفيد في خطاب أو أفعال معادية للسامية أو تمييزية أو كراهية".

أيدت الجماعات اليهودية العليا خطة المبعوثة. وأيد المجلس التنفيذي ليهود أستراليا "بشدة" الإجراءات "الضرورية بشدة".

لم تلتزم الحكومة الفيدرالية بالخطة بالكامل، حيث صرّح رئيس الوزراء، أنتوني ألبانيز، ردًا على سؤال من وسائل الإعلام يوم الخميس حول إمكانية سحب التمويل من المؤسسات خلال العام، بأنه "لا يرغب في تحديد موعد نهائي لأي شيء".

وقال ماكس كايزر، المدير التنفيذي للمجلس اليهودي الأسترالي، إنه إذا فعلت الحكومة ذلك، فسيكون بمثابة تكتيك "يُحاكي النهج الاستبدادي الذي تستخدمه شخصيات مثل دونالد ترامب - استخدام التمويل كسلاح لفرض التوافق الأيديولوجي".

نجحت إدارة ترامب في خفض تمويل العديد من الجامعات بمليارات الدولارات - بما في ذلك جامعة كولومبيا، بدعوى تسامحها مع معاداة السامية خلال الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين في الحرم الجامعي - وحذّرت عشرات الجامعات الأخرى من أنها تُجري تحقيقات بشأنها.

وقال كايزر: "إن ربط التمويل العام بمعايير وتعريفات غامضة وذات دوافع سياسية ليس غير ديمقراطي فحسب، بل إنه خطير للغاية". "إن التهديد بفرض المراقبة أو الرقابة أو التدابير التمويلية العقابية يقوض بشكل أساسي استقلالية الجامعات والمنظمات الثقافية والجمعيات الخيرية.

هذه هي المؤسسات ذاتها التي تُغذي التفكير النقدي والإبداع والمشاركة الديمقراطية، ويجب أن تبقى بمنأى عن الضغوط السياسية والرقابة الأيديولوجية.

صرح الرئيس التنفيذي لجامعات أستراليا، لوك شيهي، بأن الهيئة العليا "تعمل بشكل بنّاء" مع المبعوثة الخاصة، ورحّب "بالعمل الهام"، وسيتواصل مع الأعضاء للنظر في التوصيات. وقال: "الحرية الأكاديمية وحرية التعبير جوهر رسالة الجامعة، ولكن يجب أن تُمارسا بمسؤولية، لا كغطاء للكراهية أو المضايقة".

وأكدت مجموعة الثماني، التي تُمثل جامعات أستراليا البحثية، أن أعضاءها "عازمون على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتصدي لمعاداة السامية في الحرم الجامعي ومنعها".

لكن رئيسة الاتحاد الوطني للطلاب (NUS)، آشلين هورتون، وصفت الخطة بأنها "ترامبية"، و"تجاوز خطير" يقوض استقلال مؤسسات التعليم العالي. وقالت: "إنها استبدادية، وليست مناهضة للعنصرية".

كما قالت الدكتورة جوردانا سيلفرشتاين، المؤرخة الثقافية بجامعة ملبورن، إن الخطة "هجوم واضح" على التعليم والبحث الجامعي، بما في ذلك مجلس البحوث الأسترالي (ARC)، بينما قال دانيال أنجوس، أستاذ الاتصالات الرقمية بجامعة كوينزلاند للتكنولوجيا، إن التقرير يُشكل "سابقة خطيرة" من خلال "تهديد الاستقلال الأكاديمي والنقاش المستنير والمفتوح".

وقال أنجوس، الذي بحث في خطاب الكراهية والمعلومات المضللة لعقود، إنه يجب أخذ معاداة السامية على محمل الجد، لكن الاستراتيجية التي صدرت يوم الخميس "تُخاطر بتحويل النقد السياسي المشروع، وخاصة نقد دولة إسرائيل، إلى خطاب كراهية".

يبدو أن خطة سيغال تستهدف وسائل الإعلام وهيئة الإذاعة الأسترالية (ABC)، حيث ذكر أن المبعوثة ستراقب المؤسسات الإعلامية لتجنب قبول الروايات الكاذبة أو المشوهة.

كما ذكرت الخطة أنه "ينبغي إلزام المؤسسات الإعلامية الممولة من القطاع العام بالالتزام بمعايير تحريرية واضحة تعزز التقارير العادلة والمسؤولة لتجنب ترسيخ الروايات أو التمثيلات غير الصحيحة أو المشوهة لليهود".

هذا وقد قال متحدث باسم هيئة الإذاعة الأسترالية إن لديها "نظامًا قويًا وشفافًا للتنظيم الذاتي" و"نظامًا شفافًا للشكاوى متاحًا للجمهور من خلال أمين مظالم مستقل".

كما ستلغي الخطة صفة "متلقي الهدية القابلة للخصم" عن أي مؤسسة خيرية "تروج للمتحدثين أو تنخرط في سلوك يروج لمعاداة السامية"، وستتيح وقف التمويل لأي مؤسسة ثقافية أو مهرجان "يروج أو يسهل أو لا يتعامل بفعالية مع الكراهية أو معاداة السامية".

من جانبه قال الرئيس التنفيذي لمجلس مجتمع أستراليا (CCA)، ديفيد كروسبي، إنه لم ير "أي دليل" على أن التغيير التشريعي ضروري أو سيضيف أي شيء إلى الأحكام الخيرية الحالية. قال كروسبي إنه من الصعب التفكير في أي مؤسسة خيرية يُمكن اعتبارها تسعى لتحقيق غرضها من خلال الترويج لمعاداة السامية، أو أي شكل من أشكال التمييز العنصري أو الديني.

وقال: "إن متطلبات المساءلة والإبلاغ الحالية للجمعيات الخيرية قوية بما يكفي ... للتحقيق في أي مؤسسة خيرية متورطة فيما قد يرقى إلى الترويج لسلوك غير قانوني وعنيف، وسحب الصفة الخيرية منها".

وأضاف: "يجب أن أشير أيضًا إلى أن الاحتجاج السلمي هو جوهر ديمقراطيتنا ... علينا أن نكون حذرين من أننا لا نُسكت المعارضة لمجرد إسكاتها".

كما قالت البروفيسورة جو كاوست، الزميلة الرئيسية في كلية الثقافة والاتصال بجامعة ملبورن، إنه سيكون "كارثة" على أستراليا أن تسلك نهج الولايات المتحدة في مسائل الرقابة، مضيفةً أن الأمر كله يعتمد على كيفية تفسير الخطة وتنفيذها. وأضافت: "من المؤكد أن ذلك سيضغط على المؤسسات الثقافية بطريقة قد يصعب عليها للغاية معالجتها". عندما لا تكون هناك إرشادات واضحة تُحدد الحدود، يكمن الخطر في الرقابة الذاتية... إعادة النظر في فنانين أو أفكار معينة. والتحدي الأكبر هو أن هذا قد يجعل المؤسسات أكثر تحفظًا في المخاطرة.

صرح متحدث باسم "كريتيف أستراليا" بأن المنظمة "ستعمل بشكل بنّاء مع جميع الجهات الحكومية المعنية"، مضيفًا أن امتثال المستفيدين من التمويل لجميع قوانين مكافحة التمييز المعمول بها كان شرطًا أساسيًا.

خطة مكافحة معاداة السامية ستحرم الجامعات والفعاليات الفنية من التمويل إذا فشلت في مكافحة الكراهية اليهودية[110]

10/7/2025 – وكالة إي بي سي

بقلم جيك إيفانز

باختصار: أوصت جيليان سيغال بسحب التمويل، قدر الإمكان، من هيئات البث والجامعات والمؤسسات الفنية التي تفشل في مكافحة معاداة السامية. كما أوصت المراجعة الشاملة التي أجرتها المبعوثة الخاصة بمراجعة قوانين أستراليا المتعلقة بخطاب الكراهية، وخوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي، وفحص التأشيرات.

ماذا بعد؟ صرح رئيس الوزراء أنتوني ألبانيز، الذي أصدر التقرير، بأن الحكومة ستراجع التوصيات الآن.

---

110 - https://www.abc.net.au/news/2025-07-10/antisemitism-plan-segal-strip-funding-universities-hate-105515512/laws

ستعمل المبعوثة الخاصة لمكافحة معاداة السامية مع الحكومة على حجب التمويل عن الجامعات التي تفشل في الحد من الكراهية ضد الطلاب اليهود، ومراقبة المؤسسات الإعلامية لضمان دقة التغطية، وفحص طلبات الحصول على التأشيرات بحثًا عن آراء معادية للسامية، وذلك بموجب خطة شاملة أطلقها رئيس الوزراء صباح الخميس.

صرحت المبعوثة الخاصة جيليان سيغال بأنها ستعمل أيضًا مع الحكومة لمراجعة قوانين خطاب الكراهية الأسترالية، بما في ذلك جرائم التشهير والترويج للكراهية.

وأضافت السيدة سيغال، التي عيّنها رئيس الوزراء في منصب المبعوثة قبل عام، أن خطتها تُمثل نهجًا شاملاً وطويل الأمد لمكافحة معاداة السامية، وتُقدم استراتيجيةً مطبقةً بالفعل في العديد من الدول الأخرى.

وقالت السيدة سيغال: "لا يمكننا أن نأمل في القضاء على معاداة السامية تمامًا، ولكن يمكننا تهميشها". كما حذرت المبعوثة من أن معاداة السامية في أستراليا أصبحت أكثر شيوعًا منذ هجوم حماس الإرهابي على إسرائيل في 7 أكتوبر/تشرين الأول، وغزو إسرائيل اللاحق لغزة.

في غضون عام واحد فقط، زادت الحوادث المُبلّغ عنها بنسبة تزيد عن 300%. هذه ليست حوادث معزولة، بل هي جزء من نمط أوسع من الترهيب والعنف يُشعِر اليهود الأستراليين العاديين بعدم الأمان الشديد، كما قالت.

من جانبه رحب رئيس الوزراء أنتوني ألبانيز، الذي وقف إلى جانب السيدة سيغال، بتقريرها، وقال إنه سيُعرض على الحكومة للنظر فيه الآن. والمعروف ف أن السيدة سيغال كانت تعمل على الخطة منذ تعيينها، ولكن تم تسليمها بعد أسبوع واحد فقط من سلسلة أخرى من الحوادث المعادية للسامية في ملبورن.

في الأسبوع الماضي، أُضرمت النيران في مدخل كنيس يهودي في ملبورن، بينما اقتحم متظاهرون مطعم "ميزنون" المملوك لإسرائيلي في منطقة الأعمال المركزية بالمدينة. وقالت السيدة سيغال: "هذا يُبرز أهمية تبني هذا".

حدد السيد ألبانيز لنفسه معيار النجاح. حيث قال: "سيكون ناجحًا... حيث يمكن للطلاب الذهاب إلى المدرسة دون أي خوف، وحيث يزدهر التنوع الثقافي والتعبير، وحيث يمكن للناس التفاعل مع بعضهم البعض والإثراء بالتنوع الذي يُميز مجتمعنا".

مراجعة قوانين خطاب الكراهية

في إطار خطة المبعوثة لمكافحة معاداة السامية، تعتزم السيدة سيغال مراجعة التشريعات الفيدرالية والتشريعات الولائية التي تتناول معاداة السامية وغيرها من السلوكيات البغيضة، بما في ذلك جرائم التشهير. حيث أن الحكومة الفيدرالية عززت هذه القوانين، كما تم فرض حظر على الرموز النازية في الفصل الدراسي الماضي مع فرض عقوبات صارمة.

لكن السيدة سيغال واصلت الدعوة إلى إصلاحات من شأنها تجريم الترويج للكراهية. بموجب القوانين الحالية، يُعد التحريض على ارتكاب جريمة كراهية جريمة جنائية، ولكن يصعب إثباتها، ولا تُفعّل إلا إذا أدى تعليق الشخص البغيض إلى عمل عنف. كما سيتم وضع إرشادات للشرطة للمساعدة في تطبيق القوانين.

مع إشارة رئيس الوزراء إلى وسائل التواصل الاجتماعي كأحد أسباب تصاعد الكراهية، أوصت السيدة سيغال أيضًا بوضع لوائح تُلزم شركات وسائل التواصل الاجتماعي بمزيد من الشفافية في خوارزمياتها "لمنع تضخيم الكراهية عبر الإنترنت".

وكتبت المبعوثة: "على وجه الخصوص، ينبغي دعم جهات إنفاذ القانون لإعطاء الأولوية لتحديد هوية مرتكبي الجرائم عبر الإنترنت ومحاكمتهم، بالتعاون مع المنصات المُضيفة. وينبغي مراعاة الضرر الجماعي، بالإضافة إلى الضرر الفردي، عند صياغة أي إصلاح قانوني". كما أشارت إلى أن مجموعة من المبعوثين حول العالم تُجري بالفعل مناقشات مع منصات التواصل الاجتماعي الرئيسية بهذا الشأن.

ودعت سيغال إلى سحب التمويل من جهات البث والفعاليات الفنية والجامعات التي تُسهّل معاداة السامية. كما حذرت السيدة سيغال من أن أستراليا يجب أن تمنع "تطبيع معاداة السامية"، حيث تتضمن الخطة نهجًا واسع النطاق للنقاش عبر الإنترنت، وفي وسائل الإعلام، وفي المدارس والجامعات. فقد أوصت المبعوثة بأن تصبح مراقبًا للمؤسسات الإعلامية لتشجيع "التقارير الدقيقة والنزيهة والمسؤولة" لضمان الحياد والتوازن وتجنب "قبول الروايات الكاذبة أو المشوهة".

وفي حين أكدت المبعوثة على أهمية حرية التعبير للثقافة الأسترالية، ينبغي أن يكون من الممكن "إنهاء" تمويل المؤسسات العامة، مثل المعارض الفنية والمهرجانات وهيئات البث العامة، بسهولة عندما تُسهّل هذه المؤسسات معاداة السامية. فكتبت: "لطالما كان اليهود الأستراليون نشطين للغاية في الحياة الثقافية الأسترالية. وللأسف، شهدت الآونة الأخيرة العديد من الأمثلة على الإقصاء الفعلي والمتعمد للفنانين والمؤدين والمبدعين اليهود. يجب رفض هذا السلوك والتصدي له بشدة". كما ستُقيّم السيدة سيغال الجامعات من خلال "بطاقة تقرير" تُبيّن تطبيقها لممارسات مكافحة معاداة السامية، بما في ذلك أنظمة الشكاوى والسياسات التي تضمن مشاركة الطلاب والموظفين اليهود "بشكل فعال ومتساوٍ" في الحياة الجامعية.

سيتم حجب التمويل الحكومي عن المقصرين في مكافحة معاداة السامية قدر الإمكان، وإلغاء المنح إذا ثبت تورطهم في خطاب تمييزي أو كراهية. فقد أثارت السيدة سيغال أيضًا مخاوف بشأن التحقيق في مصادر التمويل الأجنبية "للأنشطة والأنشطة الأكاديمية المعادية للسامية" في الجامعات. لذا سيُجرى تحقيق قضائي في معاداة السامية في الجامعات بحلول بداية العام الدراسي 2026 إذا قرر المبعوث أن المسائل لم تُعالج. وأشارت إلى وجود اختلاف ملحوظ في تجارب اليهود الأستراليين الأصغر سنًا وكبار السن، وأن التعليم ضروري في المدارس والجامعات لتحسين فهم الثقافة اليهودية.

خطة للتخلص من "السرطان" المعادي لليهود تستهدف تمويل الجامعات والفنون[111]

10/7/2025 – جريدة أخبار مدينة كانبرا

بقلم كات وونغ

الجامعات والمؤسسات الثقافية الأسترالية مُعرّضة لخطر فقدان تمويلها، بينما يواجه المهاجرون خطر الترحيل بموجب خطة واسعة النطاق لمعالجة معاداة السامية.

في أعقاب تصاعد التهديدات والعنف ضد اليهود الأستراليين، رحّبت الحكومة الفيدرالية بالتقرير الشامل الذي أعدته جيليان سيغال، مبعوثة معاداة السامية، والذي وضع التمويل العام في صدارة توصياته.

خلص التقرير إلى أن الطلاب اليهود يتعرضون للتمييز، لا سيما في جامعات التعليم العالي، وحثّ الحكومة الفيدرالية على حجب الأموال عن الجامعات أو البرامج أو المؤسسات الأكاديمية التي تُسهّل أو تُمكّن أو تفشل في مكافحة معاداة السامية.

كما أشار التقرير إلى إمكانية إنهاء المنح العامة أيضًا في حال انخراط المستفيدين منها في "خطاب أو أفعال معادية للسامية أو تمييزية أو كراهية".

فقد قالت السيدة سيغال للصحفيين في سيدني أثناء تقديمها نتائجها: "تدعم الخطة سلامة الجاليات اليهودية في أستراليا وظهورها ومساهمتها، بحيث لا يشعر أي أسترالي بالحاجة إلى إخفاء هويته".

قال السيد رئيس الوزراء الأسترالي أنتوني ألبانيز إن حزب العمال سيعمل بشكل بنّاء مع السيدة سيغال وسيراجع التوصيات، على الرغم من أنه لم يلتزم بتنفيذها.

أظهر استطلاع أجراه الاتحاد الأسترالي للطلاب اليهود أن حوالي 60% من الطلاب اليهود الأستراليين الذين تعرضوا لمعاداة السامية في عام 2024 شعروا بعدم دعم مؤسساتهم.

هذا الضغط لضمان "عدم استخدام التمويل العام لدعم أو تأييد ضمني لمواضيع أو سرديات معادية للسامية" قد يُعرّض المؤسسات الثقافية والإذاعية للخطر.

كذلك يشير التقرير إلى أن جميع اتفاقيات التمويل العام مع المهرجانات أو المؤسسات الثقافية تتضمن شروطًا تسمح بإنهاء التمويل في حال ترويجها أو تسهيلها أو فشلها في التعامل بفعالية مع الكراهية أو معاداة السامية.

وينبغي أيضًا أن يخضع أي شخص يأمل في الحصول على تأشيرة أسترالية لفحص الآراء أو الانتماءات المعادية للسامية، وسيواجه من يثبت تورطه في ذلك إلغاء التأشيرة والترحيل بموجب التوصيات.

---

111 - https://citynews.com.au/2025/anti-semitism-plan-takes-aim-at-schools-universities/

هناك بعض المخاوف من أن الخطة قد تُخمد الانتقادات المشروعة لإسرائيل، التي أسفر عنفها في غزة - عقب هجوم حماس على الإسرائيليين في 7 أكتوبر - عن مقتل أكثر من 57 ألف فلسطيني.

فقد ألغت مجموعة من الهيئات الفنية الأسترالية، بما في ذلك أوركسترا ملبورن السيمفونية، ومكتبة ولاية أستراليا، وهيئة أستراليا الإبداعية، فرصًا فنية لفنانين انتقدوا إسرائيل بشدة.

التعليم، ومراقبة وسائل الإعلام، وقواعد التمويل: النقاط الرئيسية في خطة العمل لمكافحة معاداة السامية[112]

10/7/2025 – جريدة شرق استراليا

بقلم كاتينا كورتيس

أصدرت المبعوثة الخاصة لمكافحة معاداة السامية خطة عمل للقضاء على الكراهية في جميع أنحاء أستراليا، تتويجًا لجهود استمرت عامًا.

فقد دعت جيليان سيغال البرلمانات والمجتمع المدني، بما في ذلك نظاما العدالة والتعليم، إلى اتخاذ إجراءات لإحداث تغيير طويل الأمد.

تتضمن الخطة، المكونة من 20 صفحة، 49 إجراءً ملموسًا في 13 مجالاً رئيسيًا، بما في ذلك الالتزام بتقديم تقرير سنوي عن التقدم المحرز في تنفيذها.

تغييرات قانونية

- ترسيخ فهم وطني واضح لمعاداة السامية على جميع مستويات الحكومة والمؤسسات العامة، استنادًا إلى التعريف العملي للتحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست.
- البحث في سبل تعزيز القوانين الفيدرالية وقوانين الولايات المتعلقة بالتشهير الخطير، وخطاب الكراهية والسلوك المعادي للسامية، وعرض الرموز والإيماءات النازية وغيرها من الرموز المحظورة، وأنشطة الاحتجاج العنيفة أو المُرهِبة.
- إنشاء قاعدة بيانات وطنية لجرائم وحوادث الكراهية المعادية للسامية، مع تسجيلها بشكل منتظم، لتوفير بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب ومتاحة للعامة.

التعليم

- أظهرت الأبحاث أن الشباب الأستراليين أكثر عرضة من كبار السن لاعتناق آراء معادية للسامية. وأكدت السيدة سيغال أن التعليم أساسي ليس فقط في تشكيل معارف الشباب الأستراليين، بل أيضًا في كيفية تفكيرهم ومعاملتهم للآخرين.
- إدراج التثقيف حول الهولوكوست ومعاداة السامية في المناهج الوطنية لطلاب المدارس، والتأكد من أن المعلمين لديهم فهم عملي لهذه القضايا.
- دعم "الأصوات الموثوقة" لدحض الآراء المعادية للسامية علنًا، وخاصة على وسائل التواصل الاجتماعي.
- إلزام المؤسسات الإعلامية الممولة من القطاع العام بالالتزام بمعايير تحريرية واضحة تعزز التغطية الإعلامية العادلة والمسؤولة لتجنب ترسيخ الروايات أو التمثيلات الخاطئة أو المشوهة لليهود.
- يقوم مكتب المبعوثة الخاصة بمراقبة المؤسسات الإعلامية لتشجيع التغطية الإعلامية الدقيقة والعادلة والمسؤولة، وتجنب قبول "الروايات الكاذبة أو المشوهة".
- إطلاق تقرير تقييم جامعي لتقييم مدى نجاح كل جامعة في مكافحة معاداة السامية وفعالية إجراءات الشكاوى لديها.
- التعاون مع هيئات الأعمال والرياضة والصحة والهيئات المهنية لتقديم تدريب مُحدد في مجال معاداة السامية.

وسائل التواصل الاجتماعي

---

112 - https://thewest.com.au/politics/federal-politics/education-media-monitoring-funding-rules-key-19309396-points-in-the-anti-semitism-action-plan-c

- وجدت السيدة سيغال أن المنصات الإلكترونية تُعدّ "ناقلات رئيسية للكراهية"، لا سيما للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 35 عامًا، إلا أن التعامل مع معاداة السامية عبر الشابكة (الإنترنت) يُمثّل تحديًا مُعقّدًا.
- زيادة الشفافية حول خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي، والتأكد من أنها لا تُضخّم الكراهية، وتقليل عدد (المحركات الالكترونية المبرجة) الروبوتات التي تُثير الفتنة الاجتماعية.
- التأكد من أن الذكاء الاصطناعي لا يُضخّم المحتوى المعادي للسامية.
- التعاون مع الدول الأخرى لوضع نظام فعال لإدارة المحتوى.

التمويل العام

- السماح بحجب التمويل الحكومي عن الجامعات التي تُسهّل أو تفشل في اتخاذ إجراءات بشأن معاداة السامية.
- التأكد من إمكانية إلغاء جميع منح البحث الجامعي وتمويل الفنون في حال انخراط المُستفيد في معاداة السامية أو خطاب الكراهية.
- منع الجمعيات الخيرية التي تُروّج للمتحدثين أو السلوكيات المعادية للسامية من تلقي تبرعات معفاة من الضرائب.
- التحقيق فيما إذا كانت مصادر التمويل الأجنبية للجامعات تُحفّز الأيديولوجيات المتطرفة.
- على الحكومات مواصلة توفير التمويل لتعزيز الأمن في المؤسسات اليهودية.

التماسك الاجتماعي

- فحص طلبات التأشيرة بحثًا عن آراء أو انتماءات معادية للسامية.
- تشجيع الجالية اليهودية على إعادة تأسيس وتمويل مبادرات مجتمعية مشتركة بين الأديان والثقافات.
- توفير المزيد من الدعم الحكومي للمهرجانات الثقافية اليهودية، والبرامج التعليمية، ومتاحف الهولوكوست، والمراكز التعليمية.
- مساعدة المؤسسات الثقافية على إعادة التواصل مع المبدعين اليهود وأعضاء المجتمع اليهودي.

تم الكشف عن خطة مكافحة معاداة السامية في أستراليا[113]

10/7/2025 – جريدة بيرث الآن

بقلم وليام تون

خطة العمل لمكافحة معاداة السامية في أستراليا:

النظام القانوني

- مراجعة وتعزيز التشريعات الفيدرالية والتشريعات على مستوى الولايات والأقاليم التي تتناول معاداة السامية وغيرها من السلوكيات البغيضة أو التخويفية.
- وضع إرشادات حول معاداة السامية لضمان تثقيف شامل للشرطة والمدعين العامين والقضاء والهيئات التنظيمية.
- إنشاء قاعدة بيانات وطنية لتسجيل جرائم وحوادث الكراهية المعادية للسامية.

التعليم والتوعية العامة

- إدراج تعليم الهولوكوست ومعاداة السامية في المناهج الدراسية الوطنية والرسمية، بالتنسيق مع الهيئات الحكومية والكاثوليكية والمدارس المستقلة.
- تقديم توصيات لتعزيز المناهج الدراسية حول التاريخ والهوية والثقافة اليهودية ومعاداة السامية.
- إنشاء مشروع لدعم الأصوات الموثوقة لدحض الآراء المعادية للسامية علنًا، وخاصةً على وسائل التواصل الاجتماعي.
- مراقبة المؤسسات الإعلامية لتشجيع التقارير الدقيقة والنزيهة والمسؤولة.

---

113 - https://www.perthnow.com.au/news/politics/the-plan-to-combat-anti-semitism-in-australia-c-19311275-revealed

الجامعات

- إطلاق تقرير جامعي، يُقيّم تطبيق كل مؤسسة للممارسات والمعايير الفعالة لمكافحة معاداة السامية.
- العمل مع الحكومة لسحب التمويل من الجامعات أو البرامج أو الأفراد الذين يُسهّلون أو يُمكّنون أو يتقاعسون عن مكافحة معاداة السامية.

- التوصية بتشكيل لجنة تحقيق في معاداة السامية في الحرم الجامعي إذا استمرت المشاكل النظامية بحلول بداية العام الدراسي 2026.

الأمن وإنفاذ القانون

- مراقبة احتياجات الأمن المادي للمجتمع اليهودي، ومواصلة الحكومة توفير التمويل اللازم للأمن المستمر والمتزايد.

- الدعوة إلى قيام السلطات بالتحقيق في مصادر التمويل الخارجي التي تدخل المؤسسات العامة، والتي قد تُغذّي أيديولوجيات متطرفة.

التنظيم الرقمي والرقمي

- العمل مع مبعوثين آخرين حول العالم لدراسة أفضل ممارسات تنظيم المحتوى الإلكتروني والدعوة إليها.
- إرساء إدارة فعّالة للمحتوى تحمي الأفراد والفئات المستهدفة على الإنترنت، على غرار خطاب الكراهية والتحريض "الواقعي" الحالي.
- العمل مع المنصات للحد من "البوتات" التي تُعمّد بثّ الفتنة الاجتماعية. والحد من وصول الحسابات المجهولة التي تروج للكراهية.

- العمل مع الجهات المعنية لضمان عدم تضخيم الذكاء الاصطناعي للمحتوى المعادي للسامية.

الثقافة والفنون

- السماح بسحب التمويل من المؤسسات الثقافية أو المهرجانات إذا كانت المؤسسة أو المهرجان يروج للكراهية أو معاداة السامية أو يُسهّلها أو لا يتعامل معها بفعالية.
- إلغاء صفة "متلقي الهدية المعفى من الضرائب" من المؤسسات الخيرية التي تروج لمتحدثين أو تمارس سلوكًا يروج لمعاداة السامية.

- العمل مع الحكومات الفيدرالية وحكومات الولايات لرصد ومكافحة معاداة السامية في مجال الفنون.

الهجرة والمواطنة

- فحص طلبات التأشيرة بحثًا عن آراء أو انتماءات معادية للسامية.

- ضمان وجود أحكام لرفض أو إلغاء التأشيرة بسبب السلوك والخطاب المعادي للسامية.

حماية الحيوية اليهودية

- تشجيع ومساعدة المؤسسات الثقافية الأسترالية على إعادة التواصل مع المبدعين اليهود وأفراد الجالية اليهودية.
- التحقيق في مجلس الفنون والثقافة اليهودي وإعادة إنشائه. تقديم المشورة لوزير الفنون بشأن المبادرات الثقافية.

يجب أن يكون تقرير معاداة السامية بمثابة خط أحمر[114]

10/7/2025 – جريدة شرق استراليا

افتتاحية صفحة آراء حرة

- ❖ **لا يُحاسب الأستراليون البورميون (استراليون أصلهم من بورما) على الفظائع التي ارتكبتها المجلس العسكري الحاكم في ميانمار.**
- ❖ **لا تُقام مظاهرات أمام المطاعم الصينية احتجاجًا على انتهاكات الحكومة الصينية لحقوق الإنسان.**

---

114 - https://thewest.com.au/opinion/editorials/editorial-anti-semitism-report-must-be-a-line-in-the-sand-c-19315300

❖ **ولا تخضع الشركات المملوكة للمسيحيين الأستراليين لمقاطعات منظمة ردًا على انتهاكات الكنيسة الكاثوليكية.**

ومع ذلك، بالنسبة لشريحة كبيرة من المجتمع، يُعتبر اليهود الأستراليون هدفًا مشروعًا، ويُحمّلون مسؤولية شخصية عن الدمار الذي حل بغزة والشرق الأوسط منذ 7 أكتوبر 2023.

لقد أطلقت هذه الفظاعة - التي ارتُكبت ضد إسرائيل ومواطنيها، لا هي - وتداعياتها موجةً عارمة من معاداة السامية هنا في الجانب الآخر من العالم.

أصبحت الأفعال البغيضة التي كانت أمرًا لا يُصدق في أستراليا أمرًا روتينيًا. أُجبر طلاب الجامعات اليهود على الشعور بعدم الأمان وعدم الترحيب في الحرم الجامعي. ورُسمت شعارات عنصرية في الأماكن العامة.

في واحدة من أحدث الحوادث الأسبوع الماضي، تعرض كنيس يهودي في ملبورن مكتظ بالمصلين لمحاولة إشعال قنبلة حارقة.

ووفقًا لتقرير بارز أعدته مبعوثة أستراليا المعنية بمعاداة السامية، جيليان سيغال، فقد ازدادت حوادث معاداة السامية بنسبة 300% منذ مذبحة 7 أكتوبر.

ورافق تقرير السيدة سيغال خطة للقضاء على هذا الوباء الذي أصاب أستراليا. وبموجب هذه الخطة، ستفقد الجامعات والهيئات الفنية التي لا تبذل جهودًا كافية للقضاء على السلوك المعادي للسامية تمويلها. وسيتم تدريب مسؤولي قوة الحدود على رصد معادي السامية ومنعهم من دخول البلاد. كما سيتم تضمين تاريخ الهولوكوست في المناهج الدراسية، وستخضع المؤسسات الإعلامية للمراقبة لضمان تقديم تقارير "محايدة ومتوازنة".

يُعدّ هذا التقرير عملاً ذا قيمة أخلاقية، وقد تعهد أنتوني ألبانيز، الذي وقف إلى جانب السيدة سيغال عند إصداره يوم الخميس، بإيلاءه الاهتمام اللازم.

أوضح رئيس الوزراء أنه لا مكان في أستراليا لمعاداة السامية المُتسترة تحت ستار انتقاد الحكومة الإسرائيلية، ولكن نهج عدم التسامح مطلقًا مع معاداة السامية لا يعني إسكات الانتقادات المشروعة. وأكد رئيس الوزراء أنه لا مكان لمعاداة السامية في أستراليا.

وفي إحدى أحدث الحوادث الأسبوع الماضي، تعرض كنيس يهودي في ملبورن يعج بالمصلين لمحاولة إشعال قنبلة حارقة. وفقًا لتقرير بارز أعدته مبعوثة أستراليا المعنية بمعاداة السامية، جيليان سيغال، فقد ازدادت حوادث معاداة السامية بنسبة 300% منذ مذبحة 7 أكتوبر.

رافق تقرير السيدة سيغال خطة للقضاء على هذا الوباء الذي أصاب أستراليا. وبموجب هذه الخطة، ستفقد الجامعات والهيئات الفنية التي لا تبذل جهودًا كافية للقضاء على السلوك المعادي للسامية تمويلها. وسيتم تدريب مسؤولي قوة الحدود على رصد معادي السامية ومنعهم من دخول البلاد. سيتم تضمين تاريخ الهولوكوست في المناهج الدراسية، وستُراقب المؤسسات الإعلامية لضمان تقديم تقارير "محايدة ومتوازنة".

يُعدّ التقرير عملاً ذا وزن أخلاقي، وقد تعهد أنتوني ألبانيز، الذي وقف إلى جانب السيدة سيغال عند إصداره يوم الخميس، بإيلاءه الاهتمام المناسب.

وأوضح رئيس الوزراء أنه لا مكان في أستراليا لمعاداة السامية المُتسترة تحت ستار انتقاد الحكومة الإسرائيلية، ولكن نهج عدم التسامح مطلقًا مع معاداة السامية لا يعني إسكات الانتقادات المشروعة.

يُتابع وزير الداخلية توني بيرك بينما تُناقش المبعوثة الخاصة لمكافحة معاداة السامية جيليان سيغال خطة العمل.

وقال توني بيرك: "لقد أصدرتُ تصريحاتٍ مع قادةٍ آخرين انتقدوا فيها تصرفات حكومة نتنياهو... ولكن يُمكنكم طرح هذه الآراء باحترام". مهما كانت قضيتكم في الشرق الأوسط، فإنها لا تُعزز بمهاجمة الناس هنا في أستراليا بسبب هويتهم، أو دينهم، أو هويتهم.

من المؤسف غياب وزيرة الشؤون المتعددة الثقافات آن علي عن طابور السياسيين الذين رحّبوا بتقرير الدكتور سيغال. تزامن الكشف عن التقرير، الذي استغرق إعداده عامًا، مع إجازة الدكتور علي السنوية.

أضاع هذا الاشتباك المؤسف فرصةً ثمينة لأرفع سياسي مسلم في أستراليا لتوجيه رسالة قوية للمجتمع مفادها أن الكراهية ضد اليهود بسبب دينهم لن تُقبل أبدًا في هذا البلد.

يتحمل رئيس التحرير كريستوفر دوري مسؤولية التعليق التحريري.

مبعوثة أستراليا تدعو إلى وقف تمويل الجامعات التي تسمح بمعاداة السامية[115]

10/7/2025 – قناة الجزيرة الإخبارية

(بموجب خطة شاملة، سيواجه المهاجرون الترحيل بسبب تبنيهم مشاعر معادية لليهود)

دعت المبعوثة الأسترالية المعنية بمعاداة السامية إلى إلغاء تمويل الجامعات التي تتسامح مع المشاعر المعادية لليهود، وفحص المهاجرين بحثًا عن آراء معادية للسامية، وذلك بموجب خطة شاملة عُرضت على الحكومة.

قدّمت جيليان سيغال هذه التوصيات في تقرير نُشر يوم الخميس وسط مخاوف متزايدة بشأن معاداة السامية في أعقاب سلسلة من حوادث العنف، بما في ذلك هجوم حرق متعمد مزعوم على كنيس يهودي في ملبورن الأسبوع الماضي.

وقالت سيغال، التي عُيّنت كأول مبعوثة خاصة لأستراليا معنية بمعاداة السامية العام الماضي، في مقدمة التقرير: "يجب ألا تقع مسؤولية مكافحة معاداة السامية على عاتق الجالية اليهودية وحدها؛ ولا يمكننا أن نتوقع من الحكومات وحدها أن تحارب معاداة السامية نيابةً عن الأستراليين". وتابعت: "يجب على قادة المجتمع، والمعلمين، والشركات، ووسائل الإعلام، والمبدعين، والمواطنين أن يتحدوا. إنها مسؤولية مشتركة بين جميع الأستراليين".

ذكر تقرير سيغال أن المبعوثة ستعمل مع الحكومة والسلطات التعليمية لعكس "المسار الخطير" لمعاداة السامية المُعتادة في العديد من الجامعات، وحجب التمويل عن المؤسسات التي تنخرط في خطابات وأفعال معادية للسامية "أو تمييزية بشكل آخر".

وللحماية من "استيراد الكراهية"، يجب ترحيل غير المواطنين المتورطين في معاداة السامية، وفقًا للتقرير، مع قيام المبعوثة بتوفير التثقيف حول معاداة السامية لمسؤولي الهجرة لمساعدتهم في فحص طلبات التأشيرة ذات الآراء الكراهية.

أضاف التقرير أن سيغال سيراقب أيضًا المؤسسات الإعلامية "لتشجيع التقارير الدقيقة والعادلة والمسؤولة"، ويدعو إلى "تنظيم أفضل الممارسات للمحتوى الإلكتروني"، ويعمل مع السلطات لضمان عدم تضخيم الذكاء الاصطناعي للمحتوى المعادي للسامية.

من جانبه رحب رئيس الوزراء الأسترالي أنتوني ألبانيز، زعيم حزب العمال (يسار الوسط)، بالتقرير، وقال إن الحكومة "ستدرس بعناية" توصياته. وتابع قائلاً: إن بعض المقترحات يمكن تنفيذها بسرعة، بينما "ستتطلب مقترحات أخرى العمل على مدى فترة من الزمن". قال ألبانيز في مؤتمر صحفي: "هذا أمرٌ ينبغي على الحكومة العمل عليه مع المجتمع المدني على جميع المستويات... لضمان تهميش معاداة السامية".

وقد أشاد المجلس التنفيذي لليهود الأستراليين، وهو هيئة عليا تمثل الجاليات اليهودية في جميع أنحاء البلاد، بالخطة "المدروسة جيدًا" وأيد توصياتها. فقد قال دانيال أغيون، رئيس المجلس التنفيذي لليهود الأستراليين، في بيان: "يأتي إصدارها في الوقت المناسب تمامًا بالنظر إلى الأحداث المروعة الأخيرة في ملبورن". وأضاف: "إن الإجراءات التي تدعو إليها الخطة مطلوبة الآن بشكل عاجل".

مع ذلك، حذر المجلس اليهودي الأسترالي، وهو جماعة تقدمية انتقدت حرب إسرائيل على غزة، من أن الخطة قد "تقوض الحريات الديمقراطية في أستراليا، وتؤجج الانقسامات المجتمعية، وترسيخ أساليب انتقائية للعنصرية تخدم أجندات سياسية". كما قال ماكس كايزر، المدير التنفيذي للمجلس اليهودي الأسترالي، في بيان: "هذه الوثيقة أشبه بمخطط لإسكات المعارضة أكثر منها استراتيجية لبناء الشمولية"، منتقدًا لغة التقرير "المبهمة" واستخدامه تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست لمعاداة السامية.

---

115 - https://www.aljazeera.com/news/2025/7/10/defund-universities-that-allow-anti-semitism-australia-envoy-says

وأضاف كايزر: "تماشيًا مع تصريحاتها السابقة التي ربطت خطأً الهجمات المعادية للسامية باحتجاجات التضامن مع فلسطين، يبدو أن سيغال مُصرّة على الترويج لرواية مؤيدة لإسرائيل وقمع الانتقادات المشروعة للإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة". "معاداة السامية حقيقة واقعة، ويجب أخذها على محمل الجد. لكنها لا توجد في فراغ".

ما هي خطة أستراليا المقترحة لمكافحة معاداة السامية - ولماذا تثير بعض أجزائها القلق[116]؟

11/7/2025 – جريدة الغارديان

بقلم جوش بتلر

سيعمل رئيس الوزراء "بشكل بناء" مع مبعوثة معاداة السامية، لكن المجموعات القانونية تشعر بالقلق من أن تهديد تمويل الجامعات والفنون قد يؤثر على حرية التعبير.

شرح

ما هي خطة أستراليا المقترحة لمكافحة معاداة السامية - ولماذا تُثير بعض أجزائها القلق؟

سيعمل رئيس الوزراء "بشكل بنّاء" مع مبعوثة معاداة السامية، لكن الجماعات القانونية قلقة من أن تهديد تمويل الجامعات والفنون قد يؤثر على حرية التعبير.

يقول المستشار الخبير للحكومة الفيدرالية في مجال معاداة السامية إن الجامعات ستواجه تخفيضات في التمويل إذا فشلت في مكافحة معاداة السامية، ويجب تحذير وسائل الإعلام الرئيسية ومنصات التواصل الاجتماعي، وبذل المزيد من الجهود لترحيل الأشخاص الذين ينشرون الكراهية.

يدرس أنتوني ألبانيز خطة جيليان سيغال، التي تدعو أيضًا إلى تشديد قوانين خطاب الكراهية لمنع تشويه سمعة اليهود، وزيادة التثقيف في المدارس حول معاداة السامية. ليس من الواضح ما هي الأفكار التي سيطبقها حزب العمال.

وفي حين تحظى أجزاء من الخطة بدعم سياسي من الحزبين، فإن أجزاء أخرى مثيرة للجدل، مع مخاوف من جانب الجماعات القانونية بشأن المساس بحرية التعبير والنقد الحقيقي.

ما هي الخطة؟

عرضت سيغال، المبعوثة الفيدرالية الخاصة لمكافحة معاداة السامية، خطتها لمعالجة هذه القضية يوم الخميس. تتضمن الخطة 49 "إجراءً رئيسيًا"، بعضها يُعزز الإجراءات الحكومية القائمة - مثل إلغاء تأشيرات غير المواطنين المتورطين في معاداة السامية - ومقترحات أخرى طموحة ومثيرة للجدل أحيانًا.

بعض الأفكار تقع ضمن نطاق الحكومة الفيدرالية، والبعض الآخر يخص حكومات الولايات والمجتمع المدني، وسيتولى مكتب المبعوثة الخاصة تنفيذ العديد منها دون الحاجة إلى تشريع.

ما الذي تدعو إليه الخطة؟

تشمل توصيات سيغال الرئيسية ما يلي:

- تعزيز التشريعات المتعلقة بالسلوك المعادي للسامية و"أنشطة الاحتجاج التخويفية".
- تشديد التدقيق في طلبات الحصول على التأشيرات بحثًا عن آراء معادية للسامية، مع التركيز على معالجة حالات رفض أو إلغاء التأشيرات.
- تقرير تقييمي حول تعامل الجامعات مع معاداة السامية في الحرم الجامعي، يقترح حجب التمويل الحكومي في حال عدم اتخاذها أي إجراء.
- حجب أو إنهاء التمويل عن الجامعات والهيئات الأكاديمية والفنية التي تروج لسلوك معادٍ للسامية أو تتقاعس عن مواجهته.
- زيادة التثقيف بمعاداة السامية في المناهج الدراسية.

---

[116] - https://www.theguardian.com/australia-news/2025/jul/11/australia-antisemitism-plan-recommendations-and-why-some-are-causing-concern-ntwnfb

- استخدام "أصوات موثوقة لدحض الآراء المعادية للسامية علنًا" على وسائل التواصل الاجتماعي.
- خطة "لمراقبة المؤسسات الإعلامية ... لتجنب قبول الروايات الكاذبة أو المشوهة".

على قناة ABC، قال سيغال إن إلغاء تمويل الجامعات سيكون "الملاذ الأخير".

في مقترح أوسع، يقترح سيغال التعاون مع مبعوثي معاداة السامية الآخرين حول العالم لتغيير إدارة المحتوى على منصات التواصل الاجتماعي وتعزيز الحماية من خطاب الكراهية على الإنترنت. ويشمل ذلك جهودًا لزيادة الشفافية حول إدارة منصات التواصل الاجتماعي، وتضييق الخناق على حسابات الكراهية المجهولة، و"ضمان عدم تضخيم الذكاء الاصطناعي للمحتوى المعادي للسامية".

هل ستلتزم الحكومة بالخطة؟

أفادت مصادر حكومية بأنها ستدرس توصياتها قبل تقديم رد رسمي. وقد أيد وزير التعليم الاتحادي، جيسون كلير، تحسين تدريس معاداة السامية في المدارس. وأكد ألبانيز أن حكومته تتخذ بالفعل بعض الإجراءات التي أوصى بها سيغال، لكنه أشار إلى أن بعض التوصيات الجديدة على الأقل "يمكن تنفيذها بسرعة". وقال: "هناك عدد من الأمور التي تتطلب العمل عليها على مدى فترة من الزمن". ولم يحدد ألبانيز جدولاً زمنياً لرد الحكومة، لكنه وعد "بالعمل بشكل بناء مع المبعوثة".

كيف يُعرّف التقرير معاداة السامية؟

أوصى التقرير جميع مستويات الحكومة باعتماد التعريف العملي لمعاداة السامية الصادر عن التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA). إلا أن هذا التعريف محل خلاف في بعض الأوساط، مع وجود مخاوف من استخدامه بشكل متزايد للخلط بين معاداة السامية وانتقاد إسرائيل.

صرحت سيغال لشبكة ABC بأنها لن "توزع إرشادات" حول معاداة السامية، لأنها مرتبطة بالسياق، لكنها استشهدت بـ "القول بأن إسرائيل ليس لها الحق في الوجود، وأنه يجب محو جميع اليهود في إسرائيل من على وجه الأرض" كمثال.

مشيرًا إلى هجمات حرق متعمد متكررة وبارزة في المعابد اليهودية، وأعمال تخريب للمدارس أو المواقع الثقافية اليهودية، يستشهد التقرير بأرقام تُشير إلى أنه في الفترة من أكتوبر 2023 إلى سبتمبر 2024، تم الإبلاغ عن أكثر من 2000 حالة معاداة للسامية - بما في ذلك التهديدات والاعتداءات والتخريب والترهيب.

مع ذلك، شكك بعض النقاد في هذه الأرقام. في تحليلٍ لمجموعة بياناتٍ منفصلةٍ تضم 389 حادثةً معاديةً للسامية مُبلَّغا عنها، استنادًا إلى معاييرَ مختلفة، صنّف المجلس اليهودي الأسترالي - وهو جماعةٌ ليبراليةٌ تنتقد أفعالَ إسرائيل في غزة - حادثةً واحدةً فقط من كلِّ خمسٍ منها (79) على أنها معاديةٌ للسامية، وذلك بموجب تعريفه "للتمييز أو التحيز أو العداء أو العنف ضد اليهود بصفتهم يهودًا، أو ضد المؤسسات اليهودية بصفتها يهودية". وخلص المجلس إلى أن ما يقرب من نصف هذه الحوادث تُمثّل دعمًا لفلسطين أو انتقادًا لإسرائيل أو الصهيونية، لكنها لم تُطابق تعريفه لمعاداة السامية، بما في ذلك استخدام عبارة "من النهر إلى البحر".

ويُشير تقرير سيغال إلى أن البحث الذي كُلّف به المبعوثة الخاصة "يُسلّط الضوء على انقسامٍ صارخٍ بين الأستراليين الذين تقل أعمارهم عن 35 عامًا والذين تزيد أعمارهم عن 35 عامًا" حول المواقف تجاه الجالية اليهودية و"وجود دولة إسرائيل"، مُدَّعيا أن الأستراليين الأصغر سنًا أكثر ميلاً إلى تبني آراءٍ معاديةٍ للسامية.

ما هي ردود الفعل؟

أيد أبرز الجماعات اليهودية خطة المبعوثة. وأيد المجلس التنفيذي لليهود الأستراليين بشدة التدابير "الضرورية والملحة" في الخطة.

وصرح رئيس المجلس التنفيذي لليهود الأستراليين، دانيال أغيون، قائلاً: "ندعو جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك الحكومة، وأجهزة إنفاذ القانون، ووسائل الإعلام، والقطاع الجامعي، والهيئات التعليمية، ومقدمي المنصات الإلكترونية، إلى التعاون مع المبعوثة الخاصة والجالية اليهودية لتفعيل خطة العمل هذه بشكل كامل".

وأيدت زعيمة المعارضة، سوزان لي، الخطة، لكنها طالبت بتوضيح نوايا الحكومة، بينما دعا وزير الداخلية في حكومة الظل، أندرو هاستي، إلى "رد حكومي شامل" على معاداة السامية. كما حثت النائبة المستقلة أليجرا سبندر الحكومة على التحرك بسرعة.

ما هي المخاوف التي أُثيرت؟

أعرب المحامي البارز جريج بارنز، من تحالف المحامين الأستراليين، عن قلقه من أن تهديد تمويل الهيئات الأكاديمية أو الفنية قد يدفع المؤسسات إلى فرض رقابة على أعضائها، أو وضع قواعد داخلية أكثر صرامة، محذرًا من أنها قد تمس بحرية التعبير.

وأشار إلى أن الحكومة لم تُعزز قوانين جرائم الكراهية إلا في فبراير، تحديدًا لحماية أماكن العبادة بشكل أفضل، وحثّ على إتاحة المزيد من الوقت لتطبيق القوانين القائمة.

قال بارنز: "نشعر بالقلق من أن الجامعات والمؤسسات الثقافية ستشعر بأنها مُجبرة على فرض لوائح تُقيّد هذه الحقوق بشدة، مع فرض عقوبات صارمة عليها".

أثارت الهجمات في ملبورن الخوف في صفوف الجالية اليهودية، ولم تُسهم في تحقيق السلام.

"إنه نهج خاطئ، لا يُمكن تشريع مشكلة حتى تختفي من الوجود. أفضل سبيل للمضي قدمًا هو الوقاية، باستخدام مجموعة القوانين القائمة لإنفاذ القانون، والوقاية من خلال التثقيف - التواصل مع الجماعات المحلية والشرطة لضمان التزام الاحتجاجات، وما إلى ذلك، بالقانون".

دوغ كاميرون، عضو مجلس الشيوخ العمالي اليساري السابق الذي استقال من البرلمان عام ٢٠١٩، دعا زملاءه السابقين إلى "إسماع صوتهم، ودراسة آثار اعتماد تقرير سيغال، وضمان عدم فرض أي قيود على معارضة الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة".

وادّعى المجلس اليهودي الأسترالي أن خطة سيغال تُهدد "بتقويض الحريات الديمقراطية في أستراليا" و"إشعال الانقسامات المجتمعية". وقال المجلس إن الخطة "ستُهدد بفرض رقابة على الانتقادات الموجهة لإسرائيل" ولن تُعالج الأسباب الجذرية لمعاداة السامية.

هل ستُوقف الخطة انتقاد أفعال إسرائيل في غزة؟

أنكر كلٌّ من سيغال وألبانيزي أن يُصنّف النقد المشروع على أنه معاداة للسامية.

وأشار رئيس الوزراء إلى أنه انتقد بنفسه العمليات العسكرية لحكومة نتنياهو في غزة، بما في ذلك مقتل آلاف المدنيين الفلسطينيين. وقال: "لكن يُمكنكم طرح هذه الآراء باحترام". وأضاف: "مهما كانت قضيتكم في الشرق الأوسط، فإنها لا تُطرح بمهاجمة الناس هنا في أستراليا بسبب هويتهم، أو دينهم، أو هويتهم".

كما كتب النائب العمالي جوش بيرنز، وهو يهودي، في صحيفة الغارديان هذا الأسبوع: "يجب أن يكون هناك مجال للنقد المشروع للحكومة الإسرائيلية".

"تجاوز غير عادي": انتقادات لاذعة لتقرير معاداة السامية[117]

11/7/2025 – جريدة شرق استراليا

بقلم ليز هوبداي، وتيس إيكونومو، وجاكوب شتيمان، وكات وونغ

بقول كاتب مؤيد للفلسطينيين إن خطةً لمكافحة معاداة السامية، تتضمن اقتراحاتٍ بسحب التمويل من الهيئات والفعاليات الفنية، تُعدّ تجاوزًا.

تُعدّ التوصية بوقف الدعم عن المؤسسات والمهرجانات الممولة من القطاع العام، والتي تُروّج لخطاب الكراهية أو تفشل في مواجهته بفعالية، جزءًا من تقرير جيليان سيغال، المبعوثة الأسترالية لمعاداة السامية.

---

117 - https://thewest.com.au/news/crime/massive-free-speech-concerns-in-anti-semitism-plan-c-19318169

تدرس الحكومة الفيدرالية هذه التوصية في إطار بحثها سبل مكافحة تصاعد التمييز ضد اليهود الأستراليين.

قال الكاتب والناشط عمر صقر إن اعتماد التوصيات سيؤدي إلى مزيد من إسكات المؤيدين للقضية الفلسطينية. وأضاف أن التدابير المقترحة في التقرير واسعة النطاق لدرجة أنها تُعدّ "تجاوزًا غير عادي"، مجادلاً بأن الفنانين المؤيدين لفلسطين قد عوملوا بالفعل معاملة غير لائقة من قِبل القطاع. وتابع صقر: "من الواضح تمامًا أن الهدف النهائي لهذه الاستراتيجية هو نوع من الفصل الثقافي، وتهدف إلى وصم الثقافة الفلسطينية ومحوها تمامًا".

كان صقر واحدًا من مجموعة من الكُتّاب الذين تعاقدوا لتقديم ورش عمل للمراهقين والشباب في مكتبة ولاية فيكتوريا عام 2024، قبل إلغاء اتفاقياتهم بعد دراسة آرائهم السياسية، بما في ذلك انتقاده لأفعال إسرائيل في غزة.

كما اقترح تقرير السيدة سيغال، الصادر يوم الخميس، ترحيل وإلغاء تأشيرات الأشخاص المتورطين في التمييز ضد اليهود.

قال رئيس الوزراء أنتوني ألبانيز إن الحكومة قد بدأت باتخاذ هذه الخطوات بالفعل، مشيرًا إلى قرار منع مغني الراب الأمريكي المثير للجدل كاني ويست من دخول البلاد بعد إصداره أغنية بعنوان "يحيا هتلر".

وقال للصحفيين يوم الجمعة: "نفحص بيانات الأشخاص... عند تقدمهم بطلب للحصول على تأشيرات، نتأكد من تمثيلنا للمصالح الوطنية الأسترالية".

كما ركزت الانتقادات الموجهة للتقرير على توصية السيدة سيغال باعتماد أستراليا تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست لمعاداة السامية.

مبعوثة معاداة السامية تنفي تورطها في تبرع زوجها لجماعة معادية للهجرة[118]

13/7/2025 – وكالة أس بي أس الإخبارية

بقلم مادلين ويدسويلر

قالت جيليان سيجال إن زوجها لا يفرض عليها سياساته، بعد أن ورد أن مجموعة يُدرج فيها اسمه كمدير قدمت تبرعًا بقيمة 50 ألف دولار لمنظمة Advance Australia.

نأت جيليان سيغال، المبعوثة الخاصة للحكومة الفيدرالية لمكافحة معاداة السامية، بنفسها عن تبرع بقيمة 50 ألف دولار أمريكي قدّمه صندوق استئماني مرتبط بزوجها لجماعة الضغط السياسية "أدفانس أستراليا"، التي تنشر محتوىً يمينيًا معاديًا للمسلمين.

تُظهر بيانات لجنة الانتخابات الأسترالية أن التبرع قدّمته شركة هينروث للاستثمارات المحدودة إلى منظمة "أدفانس أستراليا" خلال الفترة المشمولة بالتقرير 2024-2023.

تُدرج سجلات لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية (ASIC) زوج سيغال، جون روث، وشقيقه ستانلي روث، كمديرين لشركة هينروث للاستثمارات المحدود.

تنشر منظمة "أدفانس أستراليا" محتوىً مناهضًا للهجرة على حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي، وتدعو بانتظام إلى إنهاء "الهجرة الجماعية" في أستراليا. زعمت المنظمة مؤخرًا أن الفلسطينيين في أستراليا يشكلون "خطرًا على الأمن"، وكانت طرفًا رئيسيًا في حملة "لا" ضد وصول أصوات السكان الأصليين إلى البرلمان، ودعت إلى إنهاء احتفالات "الترحيب بكم في البلاد".

نشرت المنظمة مؤخرًا صورةً مُولّدة بالذكاء الاصطناعي لمجموعة من الأشخاص، بينهم نساء يرتدين الحجاب، خارج منزل في منشورٍ ينتقد الهجرة.

في تصريحٍ وكالة أس بي أس الإخبارية، ردّت سيغال على التقارير المتعلقة بالتبرع، والتي نشرتها صحيفة الغارديان لأول مرة، ومؤخرًا صحيفة "ذا كلاكسون" المستقلة. قالت سيغال: "لن يتسامح أحدٌ أو يقبل أن يُملي عليّ زوجي آرائي السياسية، وبالتأكيد لن أُملي عليه آراؤه السياسية". وأضافت: "لم أتدخل في تبرعاته، ولن أفعل". لا يوجد ما يُشير إلى

---

118 - https://www.sbs.com.au/news/article/antisemitism-envoy-denies-involvment-in-husbands-trust-9donation-anti-immigrant-group/8wd84orr

تورط سيغال في التبرع. كما تبرعت شركة هينروث للاستثمارات بمبلغ 75,000 دولار أمريكي لفرعَي الحزب الليبرالي في نيو ساوث ويلز وغرب أستراليا.

وقد قدّم سيغال الأسبوع الماضي، بالتعاون مع رئيس الوزراء أنتوني ألبانيز، خطةً وطنيةً لمكافحة معاداة السامية، حيث أصدر تقريرًا من 20 صفحة يقترح وضع تعريف وطنيّ متسق لمعاداة السامية، يُعتمد على جميع مستويات الحكومة والمؤسسات العامة. كما يوصي التقرير بتضييق الخناق على الجامعات، ويدعو إلى زيادة مراقبة المؤسسات الإعلامية، فيما يتعلق بقضية معاداة السامية.

يقول ألبانيز إنه سينظر في توصيات الخطة، لكنه لم يلتزم بها بالكامل، إذ يجادل المنتقدون بأن تعريف معاداة السامية الذي أوصى سيغال الوكالات الفيدرالية باعتماده من شأنه أن يحدّ من حرية التعبير والنقد المشروع لإسرائيل.

عُيّن سيغال في هذا المنصب في يوليو 2024 ردًا على تزايد جرائم الكراهية ضد اليهود الأستراليين في أعقاب هجمات حماس على إسرائيل في أكتوبر 2023. وعُيّن أفتاب مالك مبعوثًا خاصًا لمكافحة الإسلاموفوبيا في سبتمبر من العام الماضي.

تجاوز صارخ: مجموعة عمالية تحث ألبانيز على رفض أجزاء رئيسية من خطة مبعوثة مكافحة معاداة السامية[119]

14/7/2025 – جريدة الغارديان

بقلم جوش بتلر

حصري: مجموعة أصدقاء فلسطين في حزب العمال قلقون من توصية جيليان سيغال بأن تعتمد الحكومة تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست المثير للجدل لمعاداة السامية.

وفقًا لجماعة ضغط داخلية، يحثّ عدد كبير من أعضاء حزب العمال، من مختلف الرتب، الحكومة على رفض التوصيات الرئيسية للمبعوثة الفيدرالية لمعاداة السامية، مشددين على التركيز على التثقيف المناهض للعنصرية بدلاً من الأفكار الأكثر إثارة للجدل مثل سحب التمويل من الجامعات والهيئات الفنية.

أعربت مجموعة "أصدقاء فلسطين في حزب العمال"، وهي جماعة حملة داخلية تضم أعضاءً وسياسيين، عن قلقها إزاء الكراهية ضد اليهود، لكنها ستشعر بالقلق إزاء التبني الأوسع لتعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست المثير للجدل لمعاداة السامية، والذي أوصت به جيليان سيغال في خطة واسعة النطاق الأسبوع الماضي.

وكتب ثلاثة من منسقي الجماعة إلى رئيس الوزراء، أنتوني ألبانيز، قائلين إنهم "قلقون للغاية" بشأن أجزاء من توصيات سيغال، واصفين أفكارها حول تعديل قانون الهجرة، وتغيير المناهج الدراسية، أو احتمال وقف تمويل الأكاديميين والفنانين، بأنها "تجاوز صارخ".

كما تخطط الجماعة لحملة لحشد المزيد من الدعم من فروع حزب العمال. قال بيتر موس، أحد منسقي مجموعة "أصدقاء فلسطين في حزب العمال"، لصحيفة الغارديان أستراليا: "هناك موجة غضب عارمة بين أعضاء حزب العمال العاديين". وأضاف: "هناك قلق بالغ إزاء استخدام تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA) لقمع الانتقادات الموجهة لدولة إسرائيل".

يدرس ألبانيز الآن الرد على توصيات المبعوثة سيغال الـ 49 للقضاء على الكراهية ضد اليهود. ومن المتوقع على نطاق واسع أن تركز الحكومة ردها على التدابير التعليمية والوقائية في خطة سيغال. أما التوصيات الأكثر تعقيدًا، مثل وقف تمويل الجامعات أو المنح الأكاديمية، فستواجه نقاشًا أكثر جدية.

ذكرت صحيفة "غارديان أستراليا" يوم الجمعة أن سعي سيغال لحثّ الحكومة الفيدرالية على "إلزام" تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست "باستخدامه على جميع مستويات الحكومة والمؤسسات العامة" سيواجه معارضة من بعض نواب حزب العمال وأعضاء الحزب المعنيين. يُثار جدل حول هذا التعريف في بعض الأوساط، وسط مخاوف من استخدامه بشكل متزايد لخلط معاداة السامية بانتقاد إسرائيل.

---

119 - https://www.theguardian.com/australia-news/2025/jul/14/gross-over-reach-labor-group-urges-albanese-to-reject-key-parts-of-antisemitism-envoy-plan-ntwnfb

اعتبرت أصوات عمالية أخرى أن بعض الانتقادات الموجهة لتقرير سيغال كانت مبالغًا فيها، مشيرةً إلى أن الهجمات على المعابد اليهودية قضية تتطلب اتخاذ إجراء.

في عام 2021، التزم ألبانيز حزب العمال الفيدرالي بتعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست، كما فعل رئيس الوزراء آنذاك، سكوت موريسون، ورئيس الوزراء العمالي آنذاك، دانيال أندروز، في عام 2022. ومع ذلك، من المفهوم أن أي مسعى فيدرالي لتدوين التعريف أو تضمينه على نطاق أوسع في قطاعات مختلفة سيواجه معارضة داخلية من بعض النواب الفيدراليين.

وأكد كل من ألبانيز وسيغال أن الانتقادات المشروعة للحكومة الإسرائيلية، بما في ذلك أعمالها العسكرية في غزة، لن تُمنع.

أبلغ موس وزملاؤه منسقو المجموعة ألبانيز في رسالتهم أن العديد من أعضاء حزب العمال سيرفضون اعتماد تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست على نطاق أوسع، زاعمين أنه "يُستخدم لقمع الانتقادات الموجهة لسياسات وممارسات دولة إسرائيل وتقويض قدرة الشعب الفلسطيني على المطالبة بحقوقه بموجب القانون الدولي".

كما أشارت المجموعة إلى رسالة مفتوحة عام 2023 من أكثر من 100 منظمة مجتمع مدني إسرائيلية ودولية - بما في ذلك هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية والاتحاد الأمريكي للحريات المدنية - طالبت فيها الأمم المتحدة برفض تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست لأنه "يُساء استخدامه" لحماية إسرائيل من الانتقادات المشروعة.

كما كتب موس وزملاؤه منسقو المجموعة إلى رئيس الوزراء مُعربين عن مخاوفهم بشأن بعض توصيات سيغال. وكتبوا: "إن مقترحات تعديلات قانون الهجرة، أو تغيير المناهج الدراسية، أو إصلاح ترتيبات تمويل الجامعات والمؤسسات الثقافية تتجاوز نطاق أو خبرة المبعوثة، ويجب رفضها".

صرح سيغال يوم الجمعة بأن سحب التمويل سيكون "الملاذ الأخير"، مقللاً من احتمالية استخدام مثل هذه الصلاحية.

صرحت مجموعة "أصدقاء فلسطين في حزب العمال"، بأنها "تشارك الحكومة مخاوفها بشأن تزايد التقارير عن السلوك المعادي للسامية، تمامًا كما تشاركنا مخاوفنا بشأن ارتفاع معدلات الإسلاموفوبيا". رئيس الوزراء أنتوني ألبانيز والمبعوثة الخاصة لمكافحة معاداة السامية جيليان سيغال خلال مؤتمر صحفي.

وكتبا: "مع ذلك، تتضمن الخطة ادعاءات فضفاضة للغاية، يبدو أنها مصممة لخلق شعور بالأزمة بدلاً من تعزيز التماسك الاجتماعي". وبدلاً من ذلك، قالا إنه ينبغي على الحكومة التركيز على البرامج الثقافية والتعليمية "التي تعزز التنوع الكامل لمجتمعنا متعدد الثقافات وتحتفي به".

كما حثّ موس وزملاؤه ألبانيز على مراجعة منصب مبعوثة معاداة السامية نفسه، واقترحوا بدلاً من ذلك برنامجًا أوسع نطاقًا لمكافحة جميع أشكال العنصرية. كما عيّنت حكومة حزب العمال مبعوثًا لمكافحة الإسلاموفوبيا، أفتاب مالك، الذي صرّح الأسبوع الماضي بأن تقريره سيُرسل إلى الحكومة في أغسطس.

وقال موس: "تواصل أكثر من 100 عضو من جميع أنحاء أستراليا مع جمعية أصدقاء فلسطين العماليين خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية، مطالبين إياها بالتحدث علنًا حول هذه القضية". وأضاف: "يريد أعضاء حزب العمال من رئيس الوزراء رفض خطة المبعوثة وإعادة النظر في موقفه".

جمعية إسلامية تبدي رأيها في تبرع زوج مبعوثة مكافحة معاداة السامية[120]

14/07/2025 – جريدة صنداي مورنينغ هيرالد

بقلم مصطفى رشواني

[120] - https://www.smh.com.au/national/australia-news-live-pm-s-china-visit-continues-antisemitism-20250714-envoy-scrutinised-over-husband-s-donation-to-right-wing-group-p5meo4.html?post=p58y9j#p58y9j

دعت الجمعية الإسلامية اللبنانية (LMA) إلى استقالة جيليان سيغال، مبعوثة مكافحة معاداة السامية، بعد الكشف عن تبرع زوجها لجماعة الضغط المحافظة المثيرة للجدل "أدفانس أستراليا". لا يوجد ما يشير إلى أن سيغال كانت على علم بهذا التبرع أو أنه أثر على عملها.

صرحت الجمعية، إحدى أكثر الهيئات الإسلامية نفوذاً في أستراليا، في بيان لها بأن موقف سيغال أصبح "غير مقبول" وأن "من المتوقع من الأستراليين التعامل مع تضارب المصالح بشكل أقل مباشرة من هذا". أضافت الجمعية في بيانها: "الأمر لا يتعلق بإملاء سياسات الزوج، بل يتعلق بالمصداقية والمساءلة وثقة الجمهور".

"لا يمكن لسيغال أن تقود جهود مكافحة معاداة السامية بمصداقية بينما تلتزم الصمت بشأن تمويل المنظمات التي تُغذي أشكالاً أخرى من العنصرية والتعصب، أو تستفيد منه".

أظهرت إفصاحات التبرعات المقدمة إلى اللجنة الانتخابية الأسترالية من قِبل شركة يديرها زوج سيغال، جون روث، أن صندوق عائلة روث، هينروث، قد تبرع بمبلغ 50,000 دولار أمريكي لمنظمة "أدفانس" خلال السنة المالية 2023-2024.

سبق أن زعمت منظمة "أدفانس أستراليا" أن حزب العمال مدعوم فعليًا من الحزب الشيوعي الصيني، ووصفت بعض المستقلين بأنهم خُضر سريون، وزعمت أن السياسيين التقدميين "في الغالب على نفس خط حماس".

نفت سيغال علما بالتبرع، قائلةً في بيان إنها "لم تكن لها أي علاقة". وقالت: "لن تتسامح مع أحد ولن أقبل أن يُملي زوجي سياساتي، وأنا بالتأكيد أنا لن أُمليه سياساته. لم يكن لي أي دور في تبرعاته، ولن أكون كذلك".

تقييد حرية التعبير بشأن فلسطين في الجامعات[121]

18/07/2025 – جريدة أخبار مسلمي استراليا AMUST

بقلم البرفيسورة ليندا بريسكمان

عُقدت أول جلسة استماع علنية للجنة التحقيق الشعبي في حرية التعبير عن القضية الفلسطينية، يوم الثلاثاء 15 يوليو 2025، حيث استمعت إلى شهادات خمسة عشر شاهدًا من جامعات ولاية نيو ساوث ويلز.

عُقدت الجلسة في جامعة سيدني، وهي مؤسسةٌ لطالما وُجهت إليها انتقاداتٌ لقمعها حرية التعبير ومراقبة الطلاب ومعاقبتهم. جاء هذا الموعد في وقته، نظرًا لصدور تقرير مبعوثة معاداة السامية قبل أيام قليلة.

في حال قبول توصيات التقرير، فإنها ستؤدي إلى اتخاذ إجراءاتٍ أكثر صرامةً في قطاع التعليم العالي، بما في ذلك المصادقة الإلزامية على تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA) المُشوّه لمعاداة السامية، وسحب التمويل من الجامعات غير الملتزمة به.

لجنة التحقيق الشعبي يقودها طلاب، ويدعمها نشطاء وأكاديميون ومحامون. يقدم التقرير أدلة على القيود المفروضة على حرية التعبير في الجامعات، من خلال كشف الممارسات التي تُسكت الطلاب والأكاديميين خوفًا من العواقب، وسرد تجارب أولئك الذين تحدثوا علنًا.

يُعد التقرير الأولي الصادر مؤخرًا عن التحقيق وجلسة الاستماع الأولى مُكملين. وقد وردت مذكرات مكتوبة من 150 فردًا ومنظمة، مُضافًا إليها 15 شهادة من فعالية سيدني، والتي ستتبعها جلسات استماع في ملبورن يوم الجمعة 18 يوليو، ثم لاحقًا عبر تطبيق زووم.

إجمالاً، تكشف الأدلة حتى الآن عن كشف مُرعب لكيفية تعرض الطلاب والموظفين لإجراءات سوء السلوك، والإيقاف عن الدراسة، والتحذيرات، والتهديدات، بما في ذلك الطلاب الدوليون المُعرّضون لخطر إلغاء تأشيراتهم.

تم حظر الفعاليات، وأصبحت المراقبة أمرًا طبيعيًا، ويتجاهل شعار سلامة الطلاب الإبادة الجماعية في غزة، التي تُمثل محور المظاهرات والحملات. هذا وقد نفت العديد من الجامعات التواطؤ في البحث العلمي الخاص في تصنيع الأسلحة، على الرغم من جمع الأدلة من قِبل مُحرّضين جامعيين وآخرين.

---

[121] - https://www.amust.com.au/2025/07/curtailment-of-free-speech-on-palestine-at-university-campuses/

للأصوات المعارضة في الجامعات تقليدٌ عريق، وتُطبّق معايير مزدوجة في أماكن يُستبعد فيها تدخل الجامعات في أنشطة احتجاجية أخرى، وحيث تُعامل فلسطين كاستثناء. إنّ التأثير النفسي على الطلاب والموظفين هائل.

فشلت خطة مكافحة معاداة السامية على عدة جبهات - التعريف المثير للجدل للكراهية هو مجرد البداية[122]

18/07/2025 – جريدة أخبار مسلمي استراليا AMUST

بقلم البرفيسورة لويز تشابيل

أثارت استراتيجية معاداة السامية المُقدمة إلى الحكومة الاسترالية بزعامة أنتوني ألبانيز انتقاداتٍ واسعةً ومبررةً تمامًا. حيث أعدت جيليان سيغال، المبعوثة الخاصة لمكافحة معاداة السامية، هذه الخطة، التي تُعاني من تقصيرٍ في مجموعةٍ من المجالات الأساسية للسياسة العامة الجيدة. ويعود ذلك إلى حججها المتحيزة، وضعف أدلتها، وتجاوز توصياتها. كما اعتمدت تعريفًا مثيرًا للجدل لمعاداة السامية، والذي انتُقد لخلطه بين رفض إسرائيل والتحيز ضد اليهود.

تعريف بديل: تستخدم الاستراتيجية تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست لمعاداة السامية، والذي قد تشمل مظاهره انتقاد دولة إسرائيل. مع ذلك، فإن هذا التعريف مثيرٌ للجدل - لدرجة أن مؤلفه الأصلي، كينيث ستيرن، رفضه كأداةٍ لتنظيم معاداة السامية نظرًا لإمكانية استغلاله كسلاحٍ لإسكات حرية التعبير. لم يُشر التقرير إلى تعريفاتٍ أخرى شائعة الاستخدام. وتشمل هذه المبادئ إعلان القدس، الذي يسعى إلى تحقيق توازن أفضل بين معاداة السامية وحرية التعبير، بما في ذلك انتقاد إسرائيل والصهيونية.

كما يشير الإعلان: قد يكون العداء لإسرائيل تعبيرًا عن عداءٍ معادٍ للسامية، أو رد فعلٍ على انتهاكٍ لحقوق الإنسان، أو قد يكون شعورًا ينتاب الفلسطيني نتيجةً لتجربته على يد الدولة.

حجة متحيزة: يقدم التقرير حجة واضحة ومتسقة: معاداة السامية في ازدياد في أستراليا، وخاصة منذ هجمات حماس في أكتوبر 2023. وهي واضحة بشكل خاص في الجامعات والمؤسسات الثقافية.

معاداة السامية شكل خبيث من أشكال التعصب والكراهية، وهو مدمر ليس فقط للمجتمع اليهودي، بل لنسيج المجتمع الأسترالي نفسه. ويتطلب القضاء عليه استجابة مجتمعية شاملة.

يرتكز التقرير على طموح سيغال المبدئي المتمثل في ضمان "عيش جميع الأستراليين، بمن فيهم الأستراليون اليهود، بكرامة وإنصاف وأمان واحترام متبادل". لكن هناك إشكاليات متعددة في طريقة عرض هذه الحجة.

أولاً:- إنها شاملة في تطبيقها. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك الادعاء بأن معاداة السامية "أصبحت متأصلة ومُعتادة في الأوساط الأكاديمية والثقافية". لم يُقدم أي تفسير لما تعنيه هذه المصطلحات، أو ما تنطوي عليه هذه الممارسات. وبدون مثل هذه المؤهلات، قد يضل القراء بسهولة فيعتقدون أن المشكلة أكثر وضوحا مما هي عليه في الواقع.

أدلة ضعيفة: يقدم التقرير إحصاءات مثيرة للقلق حول ارتفاع حالات معاداة السامية المُبلغ عنها في أستراليا، بما في ذلك ارتفاع مُزعوم بنسبة 316% خلال الاثني عشر شهرًا حتى أكتوبر 2024.

كما يولي التقرير اهتمامًا خاصًا لمعاداة السامية في القطاع الجامعي، مستشهدًا بمسح أجراه الاتحاد الأسترالي للطلاب اليهود، والذي أشار إلى أن أكثر من 60% من الطلاب اليهود الذين تعرضوا لمعاداة السامية شعروا بعدم دعم مؤسساتهم لهم.

لا شك في وجود زيادة في الكراهية المعادية للسامية، لكن هناك مشاكل كبيرة في كيفية عرض الأدلة على ذلك في التقرير. لم يُقدم سيغال أي استشهاد، مما يجعل من المستحيل الوصول إلى البيانات وتقييم صحتها.

الأرقام الأساسية، والتفاصيل المتعلقة بمن جمع البيانات، والتحقيق في الحوادث وحلولها، كلها مفقودة.

كما أخطأ التقرير في اقتباس مصدر مهم. حيث ينصّ التقرير على أنه "في فبراير 2025، أعلن المدير العام لوكالة الاستخبارات الأمنية الأسترالية (ASIO)، مايك بيرجس، أن معاداة السامية تُشكّل التهديد الرئيسي للحياة في أستراليا".

---

[122] - https://www.amust.com.au/2025/07/antisemitism-plan-fails-on-a-number-of-fronts-a-contentious-definition-of-hate-is-just-the-start/

في الواقع، ما قاله بيرجس هو: فيما يتعلق بالتهديدات للحياة، تُعدّ هذه القضية الأولوية الأولى لوكالتي نظرًا لضخامة الحوادث التي نشهدها في هذا البلد.

هناك اختلافات دقيقة، وإن كانت مهمة، بين هذين البيانين، والتي يجب تحليلها بعناية عند التعامل مع قضية بهذه الخطورة.

تجاهل غزة: من المشكلات أيضًا التركيز المفرط على الأيديولوجيات المتطرفة كسبب لتصاعد معاداة السامية. بهذا، تغفل الاستراتيجية حقيقةً مُلِحّة: من المُرجّح أن يكون التصاعد الأخير مرتبطًا بحرب إسرائيل على غزة التي أسفرت عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين الفلسطينيين خلال الأشهر العشرين الماضية.

كما يُجادل خبير القانون الدولي بن شاول: لم يُقرّر الناس، لسببٍ غامضٍ ودون سياق، أن يصبحوا أكثر معاداةً للسامية في تلك الفترة فحسب، بل [كان ذلك مُؤجَّجا] بالغضب من انتهاكات إسرائيل الجسيمة للقانون الدولي في غزة.

علاوةً على ذلك، بينما تدّعي سيغال تركيزها على الاحترام المتبادل، فإنها تُغفل الجماعات الأخرى التي تُواجه أشكالاً مُماثلة من العنصرية والتمييز، بما في ذلك الشعوب الأصلية في أستراليا والمجتمعات الإسلامية. وبهذا، يبدو أن التقرير يسعى إلى معاملة خاصة للجالية اليهودية الأسترالية.

تجاوز التوصيات: ركزت ردود الفعل السلبية على التقرير، عن حق، على توصياته العقابية واسعة النطاق، والتي وُصفت بأنها ترامبية.

حيث وُجهت العديد من هذه التوصيات إلى قطاع التعليم، بما في ذلك التهديد بخفض تمويل المدارس والجامعات، وتوسيع نطاق صلاحية فصل الموظفين الذين ينخرطون في سلوكيات "معادية للسامية". تتوخى سيغال إنشاء "بطاقة تقرير جامعية" للبت في الجامعات التي لا تستوفي المعايير، ويفترض أن ذلك يتعارض مع تعريفها المفضل لمعاداة السامية.

كما تُسلط سيغال الضوء أيضًا على قطاعي الإعلام والثقافة بشكل عام، حيث تُوصي بترسيخ مكانتها كمراقبة إعلامية لضمان "تقارير عادلة ومتوازنة". وستفقد المؤسسات الخيرية التي يُنظر إليها على أنها تدعم معاداة السامية صفة الخصم الضريبي.

تُمثل هذه الإجراءات المثيرة للجدل تجاوزًا لصلاحيات المبعوثة. يُحدد تفويض سيغال دورها كمستشارة للحكومة، وليس جهة تنظيمية. باتباع هذا النهج الجذري، تُخاطر استراتيجية معاداة السامية بتأجيج المزيد من الانقسام الاجتماعي. على الحكومة، التي تدرس التوصيات، أن تتوخى الحذر الشديد.

أستراليا: المدافعون الحقيقيون عن مكافحة العنصرية يحتاجون إلينا[123]

18/07/2025 – جريدة أخبار مسلمي استراليا AMUST

بقلم المستشارة ريتا جبري ماركويل

في أسبوعٍ غمرت فيه ردود الفعل عناوين الصحف الوطنية على آخر ما توصل إليه مبعوثة رئيس الوزراء لشؤون معاداة السامية - وهو دورٌ أرساه أنتوني ألبانيز بسرعةٍ وشهرة، رغم الانتقادات اللاذعة من اليهود المناهضين للعنصرية في أستراليا - لم يُولَ اهتمامٌ يُذكر لتقريرٍ آخر. تقريرٌ لم يُعقد مع مؤتمرٍ صحفيٍّ لرئيس الوزراء. تقريرٌ استحقّ ذلك.

صدر التقرير عن محقق الوفيات في الإقليم الشمالي، ولم يُشر إلى حالة وفاةٍ واحدةٍ فحسب، بل إلى الظلِّ الطويل والوحشي الذي تُلقيه المؤسسات التي لا تزال تخذل شعوب الأمم الأولى.

في نوفمبر 2019، أُطلِق النار على كومانجاي ووكر، البالغ من العمر 19 عامًا، من قبيلة وارلبيري-لوريتجا، ثلاث مراتٍ من مسافةٍ قريبةٍ على يد ضابط شرطة الإقليم الشمالي زاكاري رولف في منزله في يوينداومو. بُرّئ رولف لاحقًا من التهم الجنائية. لكن العملية القانونية لم تنتهِ عند هذا الحد. هذا الأسبوع، وبعد سنوات من جلسات الاستماع والتأخير، أصدرت الطبيبة الشرعية نتائجها: كان من الممكن تجنب وفاة كومانجاي ووكر، على حد تعبيرها.

الأدهى من ذلك هو الاستنتاج بأن هذه لم تكن قضية ضابط "فاسد"، بل دليل على عنصرية ممنهجة وهيكلية راسخة داخل شرطة الإقليم الشمالي.

---

123 - https://www.amust.com.au/2025/07/australia-the-true-anti-racism-advocates-need-us/

قالت العائلة - التي صمدت وثابتة على مدى ست سنوات طويلة - إن النتائج منحتهم شعورًا بالتصديق. وأضافوا: "يتطلع مجتمعنا الآن إلى المستقبل"، داعين مرة أخرى إلى تقرير المصير تحت سيطرة وارلبيري، وإلى آليات عدالة فعّالة لا رمزية فحسب.

قدّم الطبيب الشرعي عددًا من التوصيات. لكن العديد من المراقبين يقولون إنها لم تذهب إلى أبعد من ذلك - إذ فشلت في تقديم الإصلاحات الهيكلية اللازمة لضمان مساءلة حقيقية للشرطة أو منع المزيد من الوفيات أثناء الاحتجاز.

لعقود من الزمن، حددت اللجان الملكية والتحقيقات الجنائية والاحتجاجات العامة الأنماط نفسها: الإهمال المنهجي، والإفراط في ضبط الشرطة، ونقص الموارد، والعنصرية - الظاهرة والمتأصلة في البنية المؤسسية. وكان الرد، في أغلب الأحيان، هو التغيير التدريجي أو الصمت.

هكذا، لا يزال السكان الأصليون وسكان جزر مضيق توريس يموتون أثناء الاحتجاز. ولا يزالون يعانون من فرط رقابة الشرطة ونقص الحماية.

إن اختيار الطبقة السياسية غض الطرف هذا الأسبوع ليس عرضيًا. إنها تعكس تيارات أعمق: من يُسمع صوته في الحياة العامة، وأي الوفيات تُعتبر غير ملائمة سياسيًا، وكيف تواصل آلية الدولة معاملتها الوحشية لشعوب الأمم الأولى - حتى في مواجهة أدلتها الخاصة.

هذا وقد صرّحت الأمم المتحدة بأن أستراليا بحاجة إلى "إصلاح شامل" بناءً على هذه الأدلة. على أن تكون الحكومات مستعدة للإنصات بصدق - ليس فقط لخبرائها المعينين، بل أيضًا للعائلات والمجتمعات والثقافات التي تعيش هذا الواقع يوميًا - فلا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأن النتيجة ستكون مختلفة في المرة القادمة.

لذا لا يمكننا ترك الأمر للحكومات لتتصرف. علينا إجبار الحكومات على التصرف من خلال رفع أصواتنا، والتصويت بشكل مختلف إذا لزم الأمر لتوضيح هذه النقطة. يجب علينا أن ندعم ونعامل دعاة مكافحة العنصرية الحقيقيين كأبطال حقيقيين. هذا الاستنتاج يؤكد ما دأبت عائلة ووكر ومجتمعه على ترديده: أن العنصرية هي التي قتلته. لم يكن هناك تدافع إعلامي. ولا حوار وطني. ولا مؤتمر صحفي لرئيس الوزراء.

القانون الأسترالي واضح: انتقاد إسرائيل لا ينتهك قانون التمييز العنصري[124]

18/07/2025 – جريدة أخبار مسلمي استراليا AMUST

بقلم الدكتور بيل سواني

في وقت سابق من هذا الشهر، قضت المحكمة الفيدرالية بأن رجل الدين المسلم المثير للجدل وسام حداد قد انتهك قانون التمييز العنصري. حكم القاضي أنجوس ستيوارت بأن سلسلة من الخطب التي نشرها حداد على الشابكة (الإنترنت) "عنصرية ومعادية للسامية في جوهرها، ومسيئة للغاية" تجاه اليهود في أستراليا.

مع ذلك، قضت المحكمة أيضًا بأن انتقاد إسرائيل والصهيونية وجيش الدفاع الإسرائيلي ليس معاديًا للسامية، وبالتالي لا يُخالف القانون. يمكن أن يُسهم هذا الاستنتاج في إثراء النقاش الحالي حول تعريف معاداة السامية في أستراليا.

معاداة السامية والقانون: وُجد أن خطب حداد تتضمن "تعميمات منحرفة" عن اليهود الأستراليين، أُطلقت في وقت "يزداد فيه الضعف" عقب هجمات حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. كما يستند قرار المحكمة إلى أحكام قانون التمييز العنصري.

ينطبق القانون بالتساوي على جميع المجموعات العرقية والإثنية في أستراليا. ولا يشير مباشرةً إلى معاداة السامية، ولا يحظرها تحديدًا. لكن يُعترف باليهود كجماعة عرقية مميزة يحميها القانون منذ عام 2002. وبناءً على ذلك، رفع يهود أستراليون العديد من الدعاوى القضائية الناجحة بموجب القانون.

لانتهاك هذا القانون، يجب أن يكون الخطاب من المرجح أن "يُسيء، أو يُهين، أو يُذل، أو يُخيف" عضوًا عاقلاً من المجموعة المستهدفة - في هذه الحالة، اليهود في أستراليا. ولا تُلبي الأضرار البسيطة أو البسيطة هذا المعيار.

---

[124] - https://www.amust.com.au/2025/07/australian-law-is-clear-criticism-of-israel-does-not-breach-the-racial-discrimination-act/

كذلك، يجب أن يكون الخطاب قد أُلقي "بسبب" عرق أو إثنية المجموعة المستهدفة. هذا يعني أن عرق أو إثنية الشخص أو المجموعة يجب أن يكون أحد أسباب الخطاب. يحمي القانون من التمييز العنصري، بما في ذلك التمييز العرقي. ولا يحظر التمييز الديني. ومع ذلك، بالنسبة لليهود والسيخ وغيرهم من الجماعات العرقية والدينية، هناك بعض التداخل.

لا توجد أي مسؤولية بموجب قانون التمييز العنصري إذا أُلقي الخطاب "بشكل معقول وبحسن نية" ولغرض "حقيقي في المصلحة العامة". هذا هو دفاع حرية التعبير!

انتهاكات أخرى لقانون التمييز العنصري: في عام 2002، قضت المحكمة الفيدرالية بانتهاك القانون من قِبل موقع إلكتروني أنكر نطاق ووجود الهولوكوست اليهودي.

حيث ادعى فريدريك توبين، مُنشئ الموقع، أن المحتوى صحيح وأن نشره يصب في المصلحة العامة. إلا أن اللغة التي استخدمها توبين كانت استفزازية عمدًا. نيته الواضحة في الإساءة إلى اليهود حالت دون وجود أي دفاع.

في سبتمبر 2023، انتهكت كلية ثانوية في ملبورن القانون بالسماح للطلاب اليهود بالتعرض للتنمر والمضايقة بشكل منهجي، بما في ذلك استخدام عبارات عنصرية وصلبان معقوفة نازية.

أخذت المحكمة في الاعتبار الصدمة التي تعرض لها الطلاب الذين تأثرت عائلاتهم بالهولوكوست عبر الأجيال. وأمرت المدرسة بدفع تعويضات للطلاب تجاوز مجموعها 400,000 دولار أمريكي.

انتقاد إسرائيل لا يُخالف القانون: من الجدير بالذكر، في قرار حداد الأخير، أن المحكمة نصّت على أن "انتقاد إسرائيل ليس معادٍ للسامية". لم تُخالف أجزاء من خطاب ألقاه حداد، والتي أشارت مباشرةً إلى سلوك إسرائيل وجيش الدفاع الإسرائيلي، قانون التمييز العنصري، لأنه لا يُمكن اعتبارها إشارةً إلى الشعب اليهودي.

علاوةً على ذلك، اعتبرت المحكمة أن الإشارات في الخطاب إلى الصهيونية تُشير إلى أيديولوجية سياسية، لا إلى العرق اليهودي. ومع ذلك، أقرّت المحكمة بأن انتقاد الصهيونية وإسرائيل كان مُشفَّرا أحيانًا، أو تضمن إشاراتٍ خفيةً إلى الهوية اليهودية.

لذا فإنه بموجب القانون، يجب على المحاكم أن تدرس بعناية سياق الخطاب ذي الصلة، بما في ذلك النبرة واللغة المُستخدمة. وهذا يعني أن إلقاء اللوم على الشعب اليهودي بسبب أفعال إسرائيل أو الجيش الإسرائيلي، على سبيل المثال، قد يُخالف القانون في الواقع.

تعريف معاداة السامية: سبق قرار المحكمة الفيدرالية في قضية حداد الاستراتيجية المقترحة لمعاداة السامية من قِبل جيليان سيغال، المبعوثة الخاصة للحكومة لمكافحة الكراهية ضد اليهود. يوصي تقريرها بتضمين تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست لمعاداة السامية في جميع المؤسسات العامة.

يُثير هذا التعريف جدلاً واسعاً لأنه يبدو أنه يخلط بين انتقاد إسرائيل والتحيز العنصري والإثني. وقد أُثيرت مخاوف من أن الانتقادات المشروعة لإسرائيل ستُخنق حكومتها إذا ما تم تبني هذا التعريف على نطاق واسع. اعتمدت جامعات أستراليا، الهيئة الإدارية للجامعات الأسترالية، نسخة من هذا التعريف في فبراير. رفضت بعض الجامعات هذا التعريف بحجة أنه قد يُقيد الحرية الأكاديمية المشروعة في الحرم الجامعي.

لا يوجد دفاع متاح لحداد: جادل حداد بأن خطاباته كانت مبررة لاستنادها إلى النصوص الإسلامية. ومع ذلك، وبعد دراسة أدلة الخبراء، وجدت المحكمة أن تشويه سمعة اليهود لا يستند إلى نصوص دينية. لم تُلقَ الخطب "بعقلانية وحسن نية"، نظرًا لاستخدام حداد لغة تحريضية. كما أنه "أثار الجدل" بتشويه سمعة المسيحيين والهندوس أيضًا. ولأن الخطب لم تكن سوى "جدل متعصب"، لم ينشأ أي تعارض بين الحرية الدينية وقانون التمييز العنصري. باختصار، انتهك حداد القانون بإلقاء خطابات مسيئة للغاية تجاه اليهود في أستراليا.

لذا أمرت المحكمة بإزالة الخطب من مواقع التواصل الاجتماعي، بينما أُمر حداد بعدم تكرارها. من هنا نرى أن القرار يوضح أن الخطاب المعادي للسامية محظور بموجب قوانين التمييز، على الرغم من أن انتقاد إسرائيل ليس كذلك.

أستراليون في تل أبيب يتظاهرون ضد اعتراف أستراليا بفلسطين ومعاداة السامية: "احموا أصدقاءكم"[125]

موقع أخبار إسرائيل (صحيفة تايمز أوف إسرائيل) – 5 سبتمبر 2025

بقلم نعوم ليمان

تظاهر نحو ثلاثين أسترالياً إسرائيلياً ومؤيديهم خارج السفارة الأسترالية في تل أبيب للاحتجاج على ما وصفوه بتساهل كانبرا تجاه معاداة السامية واسترضاء الإرهاب. يستشهد المحتجون بسلسلة من الحوادث العنيفة ضد اليهود في أستراليا، ويتهمون رئيس الوزراء الأسترالي أنتوني ألبانيز ووزيرة الخارجية بيني وونغ بتقديم مكافأة على الهجوم الذي قادته حماس في 7 أكتوبر 2023، من خلال الإعلان عن خطط للاعتراف بدولة فلسطينية هذا الشهر.

حمل المتظاهرون أعلام أستراليا وإسرائيل، ويهتفون "عام يسرائيل حي" و"أوسي أوسي أوسي، أوي أوي أوي"، بالإضافة إلى "احموا رفاقكم، لا دولة إرهابية". ويقوم بعض السائقين المارين بإطلاق أبواق سياراتهم تأييداً. يقول مايكل فروم، أحد المنظمين: "هذا احتجاج لجميع الأستراليين، بغض النظر عن مكان وجودهم". تقول ليزا سيجيلوف، التي انخرطت في الدبلوماسية العامة المؤيدة لإسرائيل في وسائل الإعلام الأسترالية منذ هجوم 7 أكتوبر، إن هناك "تسللاً وتطبيعاً للإرهاب في أستراليا"، وأن العلاقة بين إسرائيل وأستراليا "وصلت إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق. تقول سيجيلوف إن اليهود في أستراليا الآن "يخشون ارتداء الكيباه (قلنسوة الصلاة اليهودية)، ويخشون ارتداء نجمة داود، ويخشون وضع الميزوزا على أبوابهم (توضع للتبرك واعتراف بوحدانية الرب)، ويخشون اصطحاب أطفالهم إلى المنزل من المدرسة اليهودية النهارية"، واصفة الوضع بأنه خروج عن "القيم الأسترالية" للاحترام المتبادل التي تعلمتها هي وزملاؤها في الفصل منذ عقود.

يستشهد كل من سيجيلوف وفروم بالهجوم المتعمد على كنيس عداس إسرائيل في ملبورن العام الماضي، والذي أدانه ألبانيز وونغ ورئيس المخابرات الأسترالية وألقوا باللوم فيه على إيران الأسبوع الماضي. قال روم، مرتدياً قميص الكريكيت الأسترالي، لصحيفة تايمز أوف إسرائيل إنه يعتقد أن الحكومة الأسترالية كانت على علم منذ فترة بالمؤامرات الإيرانية المعادية للسامية، ولم تعلن عن هذا الاتهام إلا بعد أن وصف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ألبانيز بأنه "ضعيف". كما يتهم فروم حكومة ألبانيز بالفشل في اعتقال الأشخاص الذين زُعم أنهم هتفوا "اقتلوا اليهود بالغاز" في مسيرة مناهضة لإسرائيل خارج دار أوبرا سيدني في 9 أكتوبر 2023، بعد يومين من الهجوم الذي قادته حماس. في فبراير 2024، صرّحت الشرطة الأسترالية بأن تحليل لقطات من الاحتجاج أظهر عدم وجود هتافات معادية للسامية من قبل المتظاهرين. وردّ الاتحاد الصهيوني الأسترالي آنذاك بأنه على أي حال، سُمعت هتافات أخرى معادية للسامية في تجمع المظاهرة قرب مبنى الأوبرا.

مبعوث أسترالي يربط معاداة السامية بسياسة إسرائيل، وقادة يهود يردون على ذلك[126]

موقع ذا ميديا لاين الالكتروني The Media Line – 13 نوفمبر 2025

بقلم مايان هوفمان

يلقي العديد من اليهود الأستراليين باللوم على تقاعس الحكومة وما يعتبرونه استرضاءً للناخبين المسلمين في تصاعد معاداة السامية.

أشار السفير الأسترالي لدى إسرائيل، الدكتور رالف كينغ، إلى أن تصاعد معاداة السامية في أستراليا قد يكون مرتبطاً بتزايد الاعتراضات على سياسات إسرائيل، وهي آراء قال إنه "رأي مشترك بالعديد من الدول إلى حد كبير". مع ذلك، أكد أنه لن يلقي باللوم على الجالية المسلمة في البلاد، والتي تمثل الآن أكثر من 3% من السكان، مما يجعلها ثاني أكبر جماعة دينية في أستراليا بعد المسيحية. بحسب مكتب الإحصاءات الأسترالي، يوجد أكثر من 800 ألف مسلم وأكثر بقليل من 100 ألف يهودي في أستراليا، أي أقل من 0.5% من إجمالي السكان.

أدلى كينغ بتصريحاته في مقابلة مع "ذا ميديا لاين" يوم الأحد 9 نوفمبر 2025 على هامش فعالية تهدف إلى تعزيز التضامن بين أستراليا وإسرائيل. وقد تم تنظيم الفعالية في جامعة تل أبيب، برعاية مشتركة من غرفة التجارة الإسرائيلية

---

125 - https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/aussies-in-tel-aviv-rally-against-australian-palestine-recognition-antisemitism-protect-your-mates/

126 - https://themedialine.org/top-stories/australian-envoy-links-antisemitism-to-israel-policy-jewish-leaders-push-back/

الأسترالية، ومنظمة تسوفيم أولامي، ومجموعة الأستراليين المقيمين في إسرائيل على فيسبوك، ومنظمة ويزو، وصندوق كيرن كييمت ليسرائيل اليهودي في أستراليا، والوكالة اليهودية.

قال كينغ: "للأسف، هناك معاداة للسامية. وهناك أيضاً، بالطبع، اعتراض على سياسات إسرائيل في الوقت الحالي، وهذا اعتراض شائع جداً". وأضاف أنه بصفته مواطناً وممثلاً للحكومة، يشعر "بأسف عميق إزاء تصاعد معاداة السامية" ويعتقد أن معظم الأستراليين يشاركونه هذا الشعور. قال كينغ لـ"ذا ميديا لاين": "هذه جريمة لا تُطاق، وتهديد خطير لديمقراطيتنا. نأمل الآن، وبعد انتهاء الحرب، أن يسود الهدوء، وأن يتمتع الأستراليون - جميع الأستراليين، بمن فيهم الجالية اليهودية - بحقهم في العبادة والتجمع والاحتفال بكرامة".

على عكس فعاليات التضامن المماثلة التي أُقيمت قبل 7 أكتوبر 2023 ومجزرة حماس، كان ثلث المشاركين على الأقل هذه المرة من الإسرائيليين الأصليين الذين حضروا لدعم إخوانهم وأخواتهم الأستراليين، وليس العكس. في السابق، كانت مثل هذه التجمعات تُنظّم عادةً من قِبل يهود الشتات الذين يحشدون الدعم لإسرائيل. في كلمتها، دعت سارة فانونو، مبعوثة الصندوق القومي اليهودي في أستراليا إلى إسرائيل، عدداً من الأشخاص من شمال وجنوب إسرائيل للوقوف في القاعة التي تضم أكثر من 150 مشاركاً. وأوضحت أن هؤلاء الزوار قدموا من مجتمعات تضررت من الحرب، وكانوا هناك لتقديم الشكر للمجتمع الأسترالي وإظهار دعمهم.

لقد أبرزت الزيادة في معاداة السامية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في أستراليا، حقيقة قاسية: إن الشتات اليهودي مرتبط ارتباطًا وثيقًا بسياسات وأفعال دولة إسرائيل، مهما كانت، وبغض النظر عن كيفية نظر اليهود في الشتات إليها.

قال الناشط المجتمعي والمدافع عن حقوق الإنسان، موران دفير: "قبل السابع من أكتوبر، كنا نعتبر وجودنا معاً أمراً مفروغاً منه. منذ الحرب، ازداد التفاهم والتقدير لدى كلا الجانبين بأننا شعب واحد، وأن قلوبنا وعقولنا مع إسرائيل. أعتقد أن حضور كل هؤلاء الإسرائيليين هنا الليلة يرمز إلى إدراكهم لما يمر به اليهود في الشتات. فنحن نتحمل وطأة الكثير مما يحدث داخل إسرائيل، سواء كان ذلك صواباً أم خطأً." وقالت دفير، التي تشغل مناصب قيادية متعددة داخل المجتمع اليهودي الأسترالي، إن مجتمعها يعمل بجد للدفاع عن إسرائيل وتفنيد "الأكاذيب والخرافات" التي يتم نشرها حول الدولة اليهودية.

قال دفير لـ"ذا ميديا لاين": "هناك جالية صهيونية قوية جداً في أستراليا. إنها جالية قوية جداً وفخورة. لذا أعتقد أن هذه الليلة تدور حول الاعتراف بأننا ننتمي إلى بعضنا البعض". خلال كلمتها، أعربت فانونو عن مشاعر مماثلة، متأملة في مدى "تغيير" العامين الماضيين لحياتها وكيف أدركت أن التضامن هو طريق ذو اتجاهين. قالت: "عندما كنت أعيش في إسرائيل في السابع من أكتوبر، تواصل معي أستراليون في الوطن للاطمئنان عليّ وعلى أحوالي. ثمّ جاءت الحرب في إيران... والتي تزامنت مع حادثة أمنية في سيدني - حادثة طعن في مركز تجاري شهير، حيث يقع مكتب الصندوق القومي اليهودي. وتواصل معنا في أستراليا العديد من الإسرائيليين الذين كانوا يحتمون من الصواريخ الباليستية الإيرانية للاطمئنان علينا. لذا، كان التضامن متبادلاً بشكل ملحوظ."

في حين أن معاداة السامية قد ارتفعت في جميع أنحاء العالم منذ مذبحة 7 أكتوبر، فإن أستراليا من بين الدول التي تشهد أكبر زيادة حادة. بحسب المجلس التنفيذي لليهود الأستراليين، ارتفعت الحوادث المعادية للسامية بنسبة 316% خلال الاثني عشر شهرًا الممتدة من 1 أكتوبر 2023 إلى 30 سبتمبر 2024، مقارنةً بالعام السابق. وفي الشهرين التاليين مباشرةً لتاريخ 7 أكتوبر، قفزت الحوادث المعادية للسامية بنسبة 738% مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2022. لم يتحسن الوضع.

أُقيمت فعالية التضامن بعد يوم واحد فقط من مسيرة للنازيين الجدد أمام برلمان نيو ساوث ويلز. وصرح دورون لازاروس، الرئيس التنفيذي للصندوق القومي اليهودي في أستراليا، بأن الجالية اليهودية "اهتزت" جراء تلك المسيرة، لا سيما أنها جرت في مكان أعاد فيه الناجون من المحرقة بناء حياتهم، معتقدين أنه من أبعد الأماكن التي يمكن الوصول إليها عن ألمانيا النازية.

قال لازاروس للحضور: "شعار "لن يتكرر هذا أبداً" أصبح واقعاً في أستراليا والعالم أجمع. يواجه اليهود واقعاً جديداً صعباً... يجب أن نبقى صامدين في أستراليا لمقاومة معاداة السامية بكل أشكالها. ومع ذلك، فإنني أؤمن شخصياً وبصدق أن من أعظم وأنجع السبل لمكافحة هذه المعاداة هو العمل. إن أفضل ترياق للكراهية هو القوة الداخلية - لتقوية هويتنا اليهودية، وتوطيد روابطنا ببعضنا البعض، وتقوية صهيونيتنا، وقبل كل شيء، تقوية إسرائيل."

دا أن السفير كينغ يردد رسالة لازاروس في تصريحاته الخاصة، على الرغم من استهجان بعض أفراد الحشد له. رغم دفاعه عن الحق في الاحتجاج السلمي باعتباره جزءًا أساسيًا من الديمقراطية الأسترالية، إلا أنه قال إن "أنشطة الاحتجاج التي تنطوي على العنف أو تحرض على الكراهية غير مرحب بها، ولا يمكن الترحيب بها، ولن يتم التسامح معها. يجب أن يكون كل أسترالي، بغض النظر عن عرقه أو دينه أو هويته، قادرًا على التمتع بحياته في أي مجتمع أسترالي دون تحيز أو تمييز".

كما أكد على ضرورة ألا يخلط المجتمع بين اختلاف الآراء حول الحكومة الإسرائيلية ومعاداة السامية أو تشجيع معاداة السامية. وقال كينغ: "إن الاختلافات في وجهات النظر بين الحكومات، وهي اختلافات شائعة، لا تقلل بأي حال من الأحوال من الدعم لحق إسرائيل في العيش بسلام وأمن، ولحق اليهود في أستراليا في التمتع بالسلام والأمن". مع ذلك، يُحمّل العديد من اليهود الأستراليين الحكومة مسؤولية تصاعد معاداة السامية لتقاعسها وما يعتبرونه استرضاءً للناخبين المسلمين. وخلال مقابلة كينغ مع "ذا ميديا لاين"، اقترب منه أحد المشاركين في فعالية تضامنية، ووجه إليه وإلى الحكومة الشتائم.

تسلسل زمني لتصاعد معاداة السامية في أستراليا منذ حرب غزة[127]

موقع تايم الإخباري - بقلم ناتاليا تشاتيرجي – 15 ديسمبر 2025

أطلق مسلحان النار على حشد من رواد الشاطئ في سيدني، أستراليا، ما أسفر عن مقتل 16 شخصًا على الأقل وإصابة 40 آخرين على الأقل خلال احتفال بيوم عيد الأنوار (حانوكا) اليهودي على شاطئ بونداي يوم الأحد 14 ديسمبر، في هجوم وصفته السلطات الأسترالية بأنه إرهابي.

يُعدّ هذا الهجوم، الذي استهدف فعاليةً للاحتفال بأول أيام عيد الأنوار (حانوكا) في هذه الوجهة السياحية الشهيرة، الأحدث والأكثر دمويةً في سلسلة من الحوادث المعادية للسامية التي اجتاحت أستراليا منذ اندلاع الحرب على غزة في أكتوبر 2023. وشهدت الأشهر الستة عشر اللاحقة أعمال عنفٍ شملت تفجيراتٍ عبوات حارقة، وحرقًا متعمدًا، وكتابة شعاراتٍ على الجدران، وخطاب كراهية، ما دفع مايك بورغيس، المدير العام لجهاز الاستخبارات الأمنية الأسترالي (ASIO)، إلى إعلان أن معاداة السامية هي أولويته القصوى فيما يتعلق بالتهديدات التي تُحدق بالأرواح.

أستراليا، التي يبلغ عدد سكانها 28 مليون نسمة، تضم حوالي 117 ألف يهودي. وتشير إحصاءات المجلس التنفيذي لليهود الأستراليين إلى أن حوادث معاداة السامية في أستراليا بلغت مستويات قياسية، حيث بلغت "ما يقارب خمسة أضعاف المعدل السنوي قبل 7 أكتوبر 2023". وقد وثّق المجلس 1654 حادثة معادية لليهود في جميع أنحاء أستراليا بين 1 أكتوبر 2024 و30 سبتمبر 2025، بالإضافة إلى 2062 حادثة على مستوى البلاد في العام السابق.

أعرب مركز ياد فاشيم، المركز الإسرائيلي الرسمي لإحياء ذكرى المحرقة، مرارًا وتكرارًا عن قلقه إزاء تصاعد خطير في الهجمات المعادية للسامية في أستراليا، بما في ذلك خلال لقاءات شخصية مع رئيسي وزراء ولايتي فيكتوريا ونيو ساوث ويلز. وعقب هجوم حريق متعمد استهدف كنيسًا يهوديًا في ملبورن في يوليو، صرّح المركز بأن "الجهود المبذولة غير كافية". ودعا السلطات الأسترالية إلى "تنفيذ مبادرات تعليمية فعّالة لمكافحة الكراهية والتوعية بمخاطر معاداة السامية المتفشية". اجتمع قادة يهود من أكبر سبع جاليات يهودية في العالم في سيدني مطلع هذا الشهر للمطالبة باتخاذ إجراءات ضد معاداة السامية في أستراليا.

في أعقاب الهجوم الدامي الذي وقع يوم الأحد، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إنه حذّر نظيره الأسترالي من أن سياسات بلاده تُؤجّج معاداة السامية. قال نتنياهو: "قبل ثلاثة أشهر، كتبتُ إلى رئيس الوزراء الأسترالي أن سياستكم تُؤجّج نار معاداة السامية"، في إشارة إلى رسالةٍ وجّهها إلى أنتوني ألبانيز في أغسطس الماضي عقب إعلان كانبرا اعترافها بالدولة الفلسطينية. وأضاف نتنياهو، خلال خطابٍ متلفزٍ في فعاليةٍ بجنوب إسرائيل: "معاداة السامية سرطانٌ ينتشر حين يصمت القادة ولا يتحرّكون".

أدان رئيس الوزراء الأسترالي، أنتوني ألبانيز، هجوم شاطئ بونداي يوم الأحد، واصفًا إياه بـ"الشر" و"الذي يفوق التصور"، ودعا إلى اجتماعٍ لمجلس الأمن القومي. وقال ألبانيز: "هذا هجومٌ مُستهدفٌ على اليهود الأستراليين في أول أيام عيد الأنوار (حانوكا)، الذي كان من المفترض أن يكون يوم فرح"، مُضيفًا: "إن أي هجومٍ على اليهود الأستراليين هو هجومٌ على كل أسترالي".

---

127 - https://time.com/7340731/anti-semitism-australia-bondi-attack/

فيما يلي تسلسلٌ زمنيٌّ لحوادث معاداة السامية في أستراليا خلال العامين الماضيين:-

25 مايو 2024: كتابات معادية للسامية على جدران مدرسة يهودية: استُهدفت كلية ماونت سكوبوس التذكارية Mount Scopus Memorial College، إحدى أكبر وأقدم المدارس اليهودية في أستراليا، والواقعة شرق ملبورن، بهجوم تخريبي معادٍ للسامية، حيث رُشّت عبارة "موت لليهود" على السياج الخارجي لحرم المدرسة في بورود Burwood. باشرت شرطة ولاية فيكتوريا تحقيقًا في الحادث، وناشدت الجمهور المساعدة، ونشرت لقطات كاميرات المراقبة لشخص يُشتبه بتورطه وهو يقود دراجة هوائية بالقرب من مكان الحادث. وقد لاقت الكتابات استنكارًا واسعًا من السياسيين وقادة المجتمع، ووُصفت بأنها عمل كراهية مُقلق للغاية لا مكان له في المجتمع الأسترالي، وأثارت مخاوف بشأن تصاعد معاداة السامية وسلامة الطلاب.

13 أكتوبر 2024: تدنيس مخبز يهودي: تعرض مخبز شهير يملكه يهودي في ضاحية سوري هيلز Surry Hills بمدينة سيدني للتخريب برسومات معادية للسامية ورسالة تهديد، مما زاد المخاوف بشأن تصاعد حوادث الكراهية. وُجد على نافذة مخبز "أفنيرز"، المملوك للطاهي التلفزيوني المحلي إد هالماجي، مثلث أحمر مقلوب - وهو رمز مرتبط بالاضطهاد النازي ويستخدمه بعض المتطرفين لاستهداف اليهود - مرسومًا بالطلاء. وقالت الشرطة إن الكتابات المسيئة تم الإبلاغ عنها في مقر المخبز بشارع بورك Bourke، وعُثر على رسالة مكتوبة بخط اليد كُتب عليها "كن حذرًا" مدسوسة تحت الباب. نشر هالماجي الرسالة على وسائل التواصل الاجتماعي، واصفًا الحادث بأنه "أن تكون يهودياً في سيدني، نسخة 2024"، وبدأت شرطة نيو ساوث ويلز تحقيقًا في الحادث. وأدان قادة المجتمع الهجوم باعتباره تعبيرًا مقلقًا عن الترهيب المعادي للسامية.

17 أكتوبر 2024: حريق متعمد في مصنع جعة: أُضرمت النيران عمدًا في الباب الأمامي لشركة "كيرلي لويس Curly Lewis Brewing" لتصنيع الجعة، وهي مصنع جعة شهير بالقرب من شاطئ بونداي في شرق سيدني، في الساعات الأولى من الصباح. تُظهر كاميرات المراقبة ووثائق المحكمة رجلين سكبا مادة مسرعة للاشتعال أسفل الباب الأمامي وأشعلاها قبل الفرار؛ انطفأ الحريق تلقائيًا بعد فترة وجيزة بفضل نظام رشاشات المياه في المبنى، لكنه تسبب في أضرار جسيمة للمدخل. ربطت الشرطة لاحقًا الحريق المتعمد بتحقيق أوسع في هجمات معادية للسامية في سيدني، على الرغم من أن السلطات تقول إن مصنع الجعة استُهدف على الأرجح عن طريق الخطأ بدلاً من مطعم "لويس كونتيننتال كيتشن Lewis' Continental Kitchen" القريب الذي يقدم أطعمة كوشير. أقرّ رجلان - غاي فينيغان وكريغ بانتوفت - لاحقًا بالذنب في تهمة الحريق، ويحقق الضباط فيما إذا كانا يتصرفان بناءً على تعليمات من شخص مجهول.

20 أكتوبر 2024: هجوم على مطعم كوشير: تعرض مطعم "لويس كونتيننتال كيتشن Lewis' Continental Kitchen" للأطعمة الكوشير في ضاحية بونداي بسيدني للهجوم عمداً بدافع معاداة السامية، مما أدى إلى أضرار جسيمة. وفي إطار تحقيق أوسع نطاقاً أجرته فرقة عمل خاصة في سلسلة من الحوادث المعادية للسامية، وجهت الشرطة في مارس 2025 اتهاماً إلى سيد موسوي، العضو السابق في عصابة دراجات نارية، بزعم توجيهه رجلين لإحراق مطعم "لويس كونتيننتال كيتشن" وشركة "كيرلي لويس بروينغ" المجاورة لتشتيت جهود الشرطة؛ ونفى موسوي التهم الموجهة إليه وأُطلق سراحه بكفالة. وفي وقت لاحق، صرحت السلطات الأسترالية بأن معلومات استخباراتية من وكالة الأمن القومي وجدت أدلة موثوقة على تورط الحكومة الإيرانية في هجوم 20 أكتوبر على مطعم الكوشير، وهو ادعاء دفع كانبرا إلى طرد السفير الإيراني واتهام طهران بتقويض التماسك الاجتماعي من خلال العنف المعادي للسامية.

21 نوفمبر 2024: هجومٌ في حيّ يهودي: في هجوم سافرٍ معادٍ للسامية في وولاهرا Woollahra، إحدى ضواحي سيدني الشرقية الهادئة ذات الكثافة السكانية اليهودية الكَبيرة، أُضرمت النيران في سيارة، وتعرّضت مركباتٌ ومبانٍ عديدة للتخريب بكتاباتٍ معاديةٍ لإسرائيل ومعاديةٍ للسامية في الساعات الأولى من الصباح. وأفادت الشرطة أن نحو عشر سيارات، من بينها سيارةٌ أُضرمت فيها النيران، رُشّت عليها شعاراتٌ مثل "تباً لإسرائيل"، كما تعرّضت ممتلكاتٌ ومطعمٌ مجاورٌ للتخريب أيضاً. وقد أخمدت فرق الإطفاء الحريق، وقدّرت السلطات قيمة الأضرار بأكثر من 100 ألف دولار. وقد لاقى الحادث إدانةً من رئيس الوزراء أنتوني ألبانيز، ورئيس وزراء ولاية نيو ساوث ويلز كريس مينز، وقادةٍ محليين. ووصف ألبانيز الحادث بأنه عملٌ "مقلقٌ للغاية" و"مقزّز" من أعمال الكراهية، وتعهّد بأن الشرطة ستُجري تحقيقاً فيه. وقد تولّت فرقةٌ خاصةٌ التحقيق في الهجوم، وهي فرقةٌ مُكلّفة بالتحقيق في سلسلةٍ من الحوادث المعادية للسامية في الضواحي الشرقية لسيدني.

6 ديسمبر 2024: حريق متعمد في كنيس يهودي: في الساعات الأولى من الفجر، اقتحم ملثمون كنيس "أداس إسرائيل Adass Israel Synagogue" في ضاحية ريبونليا Ripponlea بمدينة ملبورن، وألقوا قنابل حارقة داخله،

وسكبوا مواد مسرعة للاشتعال، مما أدى إلى إلحاق أضرار جسيمة بالمبنى وداخله. وقد استدعى الحريق عشرات من رجال الإطفاء، وتعاملت معه الشرطة لاحقًا باعتباره هجومًا إرهابيًا مشتبهًا به، وأصبح محور تحقيق مشترك لفريق مكافحة الإرهاب، ضم شرطة ولاية فيكتوريا والشرطة الفيدرالية الأسترالية ووكالات الأمن القومي. وفرّ أفراد الجالية اليهودية من داخل الكنيس مع انتشار النيران، ووصف قادة يهود الهجوم بأنه تصعيد مروع للعنف المعادي للسامية في أستراليا. وأدان رئيس الوزراء ألبانيز الهجوم ووصفه بأنه "عمل شنيع"، وتعهد بتقديم الدعم للجالية اليهودية. وفي أغسطس 2025، وجهت السلطات اتهامات لرجلين على صلة بحادثة إحراق الكنيس، وذلك في إطار تحقيق أوسع نطاقًا يتعلق بالإرهاب. وبعد أيام، قال أنتوني ألبانيز إن التقييمات الاستخباراتية أظهرت أن الحكومة الإيرانية هي التي وجهت الهجوم، مما دفع إلى اتخاذ إجراءات دبلوماسية وسلط الضوء على المخاوف المتزايدة بشأن النفوذ الأجنبي وراء بعض الحوادث المعادية للسامية على الأراضي الأسترالية.

7 ديسمبر 2024: نتنياهو يُحمّل الحكومة الأسترالية المسؤولية: ربط رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو علنًا موجة الهجمات المعادية للسامية الأخيرة في أستراليا بما وصفه بموقف الحكومة الأسترالية "المعادي لإسرائيل" في الأمم المتحدة، بما في ذلك تصويت كانبرا لصالح قرار ينتقد سياسات إسرائيل. وقال نتنياهو إن دعم مثل هذه المواقف الأممية يجعل من "المستحيل فصل" العنف المعادي للسامية، مثل تفجير كنيس يهودي في ملبورن، عن الموقف الدبلوماسي الأسترالي من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وقد لاقت تصريحاته انتقادات من مسؤولين أستراليين رفضوا فكرة أن السياسة الحكومية هي المسؤولة عن هذه الهجمات.

9 ديسمبر 2024: إطلاق فرقة عمل لمكافحة معاداة السامية: أعلنت الشرطة الفيدرالية الأسترالية عن إطلاق فرقة عمل متخصصة لمكافحة معاداة السامية، تُعرف باسم "العملية الخاصة أفالايت pecial Operation Avalite"، للتحقيق في موجة من التهديدات وأعمال العنف والكراهية المعادية للسامية في جميع أنحاء البلاد. وتضم هذه الوحدة، التي أُنشئت في أعقاب تفجير كنيس "أداس إسرائيل" في ملبورن في 6 ديسمبر وهجمات أخرى، محققين متخصصين في مكافحة الإرهاب، وتعمل مع شرطة الولايات والأقاليم لاستهداف أعمال معاداة السامية الخطيرة التي تستهدف المجتمعات اليهودية والشخصيات العامة. وصرح رئيس الوزراء أنتوني ألبانيز بأن فرقة العمل ستعزز الجهود الوطنية لمحاسبة الجناة.

11 ديسمبر 2024: هجوم جديد على حي يهودي: تعرض حي وولاهرا Woollahra، الواقع شرق سيدني، والذي يضم جالية يهودية كبيرة، لهجوم للمرة الثانية خلال شهرين، حيث عثرت الشرطة على سيارة مشتعلة ومنازل ومبانٍ عديدة تعرضت للتخريب بكتابات معادية للسامية ومعادية لإسرائيل، من بينها شعار مكتوب بشكل خاطئ يقول "اقتلوا إسرائيل". وقد طوّقت الشرطة شارع ماغني، وبدأت البحث عن مشتبه بهما شوهدا يفران من المنطقة. وأدان رئيس وزراء ولاية نيو ساوث ويلز، كريس مينز، ورئيس الوزراء، أنتوني ألبانيز، الهجوم ووصفاه بأنه "جريمة كراهية" و"عمل شائن"، وتعهدت الشرطة بتكثيف الدوريات وإجراء تحقيقات في إطار فرقة عمل أوسع لمكافحة معاداة السامية.

7 يناير 2025: تهديد المصلين: وُجهت تهمة لرجل يبلغ من العمر 20 عامًا بعد أن زُعم أنه قام بإيماءات تهديدية تجاه المصلين بالقرب من كنيس شاباد نورث شور Chabad North Shore وكنيس كيهيلات ماسادا Kehillat Masada في ضاحية سانت آيفز St Ives شمال غرب سيدني. وتزعم الشرطة أن الرجل لوّح بيده في إشارة تشبه المسدس تجاه المارة الخارجين من الكنيسين على طريق لينك في 4 يناير، مما دفع الشرطة إلى تقديم بلاغات واعتقاله لاحقًا في منزل في نورث تورامورا North Turramurra. وُجهت إليه تهمة المطاردة أو الترهيب بقصد إثارة الخوف من الأذى الجسدي، وأُفرج عنه بكفالة مشروطة للمثول أمام محكمة هورنسبي Hornsby المحلية في وقت لاحق من يناير. وجاء هذا التهديد المزعوم وسط موجة أوسع من الحوادث المعادية للسامية التي تم الإبلاغ عنها في جميع أنحاء سيدني.

10 يناير 2025: كتابات عن هتلر على الجدران: تعرض كنيس ألاوة Allawah في جنوب سيدني للتخريب فجر الجمعة، حيث رُشّت على جدرانه الخارجية عدة صلبان معقوفة وكتابات معادية للسامية، من بينها عبارة "هتلر في القمة". وأفادت شرطة نيو ساوث ويلز أن الحادث وقع حوالي الساعة 3:55 صباحًا، ونشرت لقطات من كاميرات المراقبة تُظهر شخصين يرتديان ملابس داكنة بالقرب من الكنيس. وأدان رئيس وزراء الولاية، كريس مينز، هذا العمل ووصفه بأنه جريمة كراهية "شنيعة"، وباشرت الشرطة تحقيقًا في جريمة كراهية ضمن عملية "شيلتر". ودعا قادة الجالية اليهودية إلى إلقاء القبض على الجناة سريعًا، مؤكدين أن الهجوم مقلق للغاية ولا مكان له في المجتمع الأسترالي متعدد الثقافات.

11 يناير 2025: تخريب كنيس: تعرض كنيس نيوتاون Newtown في غرب سيدني للتخريب برسومات الصليب المعقوف الأحمر وكتابات أخرى مرتبطة بالنازية، وقالت الشرطة إن المخربين حاولوا إضرام النار في المبنى بسكب مادة مسرعة للاشتعال اشتعلت لفترة وجيزة قبل أن تنطفئ. ونشرت الشرطة صورًا من كاميرات المراقبة تُظهر شخصين مشتبه بهما، وتولى محققو مكافحة الإرهاب التحقيق، واصفين الحادث بأنه تصعيد في جرائم معاداة السامية. وفي اليوم نفسه، تعرض منزل في شرق سيدني أيضًا للتخريب بكتابات معادية للسامية، مما استدعى استجابة شرطية أوسع. وأدان رئيس وزراء ولاية نيو ساوث ويلز، كريس مينز، هذه الحوادث ووصفها بأنها غير مقبولة، وشدد الرقابة الشرطية في إطار تحقيق أوسع في معاداة السامية.

16 يناير 2025: فرقة العمل تُلقي القبض على أول شخص: ألقت فرقة العمل الخاصة التابعة للشرطة الفيدرالية الأسترالية (AFP) القبض على رجل يبلغ من العمر 44 عامًا من بلاكتاون Blacktown في سيدني، بتهمة نشر تهديدات بالقتل لأعضاء منظمة يهودية على وسائل التواصل الاجتماعي. وُجهت إليه تهمة استخدام خدمة اتصالات لتوجيه تهديد بالقتل، وتهمة التهديد أو المضايقة أو الإساءة - وهي جرائم تصل عقوبتها إلى السجن لمدة 10 سنوات و5 سنوات على التوالي - وأُفرج عنه بكفالة من مركز الاحتجاز قبل مثوله أمام محكمة داونينج سنتر Downing Centre المحلية في وقت لاحق من شهر فبراير. وصادرت الشرطة الفيدرالية الأسترالية أجهزة إلكترونية ووثائق خلال تفتيش منزله في إطار التحقيق الجاري في سلوك معادٍ للسامية شديد الخطورة.

17 يناير 2025: إضرام النار في سيارات: أُضرمت النيران في سيارتين، وتضررت أربع مركبات أخرى، بينما تعرض منزل للتخريب بالطلاء الأحمر في ضاحية دوفر هايتس Dover Heights بمدينة سيدني، في هجوم معادٍ للسامية. كان المنزل مملوكًا سابقًا لأليكس ريفشين Alex Ryvchin، الرئيس التنفيذي المشارك للمجلس التنفيذي لليهود الأستراليين.

19 يناير 2025: الإعلان عن قوانين جرائم الكراهية: أعلن رئيس وزراء ولاية نيو ساوث ويلز، كريس مينز، عن حزمة من القوانين الأكثر صرامة لمكافحة جرائم الكراهية والاحتجاجات، بهدف تعزيز الحماية من معاداة السامية والكراهية العنصرية. وتضمنت الحزمة التشريعية جرائم جديدة تستهدف التحرش أو الترهيب أو منع دخول أو خروج الأشخاص من دور العبادة، وعقوبات على عرض الرموز النازية بالقرب من المواقع المقدسة، وتوسيع صلاحيات الشرطة لإصدار توجيهات "الانصراف" للمتظاهرين داخل أو بالقرب من دور العبادة. وقال مينز إن هذه الإجراءات ضرورية لضمان تمكّن المؤمنين من ممارسة شعائرهم الدينية بحرية ودون ترهيب، ولمعالجة موجة الهجمات المعادية للسامية التي شهدتها الولاية مؤخراً.

21 يناير 2025: تخريب مركز رعاية أطفال: أُضرمت النيران في مركز رعاية أطفال شرق سيدني، ورُشّ بكتابات معادية للسامية فجر الثلاثاء، مما ألحق أضرارًا جسيمة بالمبنى غير المأهول، والذي يقع على بُعد أقل من 200 متر من كنيس ماروبرا Maroubra. وعُثر على عبارة "تبًا لليهود" وسط أعمال التخريب، وقامت الشرطة بتطويق مسرح الجريمة كجزء من تحقيق جارٍ في جريمة كراهية. وأدان قادة ولاية نيو ساوث ويلز والحكومة الفيدرالية الهجوم ووصفوه بأنه "حقير" و"مروع"، وواصلت السلطات جهودها لتحديد هوية المشتبه بهم واعتقالهم. كما وجهت الشرطة تهمة لامرأة على صلة بحادثة تخريب معادية للسامية وقعت في 11 ديسمبر في شرق سيدني. واستجابةً لتصاعد الهجمات المعادية للسامية، دعا رئيس الوزراء أنتوني ألبانيز إلى اجتماع لمجلس الوزراء الوطني لتنسيق استجابة حكومية شاملة للموجة المتصاعدة من معاداة السامية.

29 يناير 2025: تهديد إرهابي محتمل: أكدت شرطة نيو ساوث ويلز أن قافلة عُثر عليها في دورال Dural، شمال غرب سيدني، تحتوي على كمية كبيرة من المتفجرات ومواد ذات صلة بمعاداة السامية، تخضع للتحقيق باعتبارها تهديدًا إرهابيًا محتملاً، وذلك بعد الإبلاغ عنها للسلطات في وقت سابق من شهر يناير. وتعامل ضباط من وحدات مكافحة الإرهاب على مستوى الولاية والمستوى الفيدرالي، بما في ذلك الشرطة الفيدرالية الأسترالية وجهاز الأمن الأسترالي (ASIO)، مع هذا الاكتشاف باعتباره تصعيدًا وسط موجة من الحوادث المعادية للسامية التي تستهدف مواقع يهودية. وقالت الشرطة إن شاحنة كارافان (عربة مغطاة أو مركبة آلية مجهزة كمسكن متنقل) لُوحظت لأول مرة في 19 يناير، وأن المواد المتفجرة قادرة على إحداث انفجار واسع النطاق، وتضمنت ملاحظة تشير إلى أهداف يهودية. وخلصت السلطات لاحقًا إلى أن المؤامرة كانت على الأرجح خطة مُلفقة دبرها أفراد من الجريمة المنظمة لتشتيت موارد الشرطة، وليست هجومًا إرهابيًا حقيقيًا، ووصفها المحققون بأنها "مؤامرة إرهابية زائفة".

12 فبراير 2025: تهديدات لمرضى يهود: تم إيقاف ممرضين (ممرض وممرضة) في مستشفى بانكستاون-ليدكومب Bankstown-Lidcombe غرب سيدني عن العمل، وحُظر تسجيلهما كممرضتين على مستوى البلاد، بعد انتشار مقطع فيديو على تيك توك ومنصات تواصل اجتماعي أخرى، يُظهر تهديدهما بقتل مرضى يهود أو إسرائيليين، ورفضهما علاجهم في حال طلبهم الرعاية. وقد أثار المقطع، الذي ظهر خلال محادثة عبر الإنترنت مع مستخدم إسرائيلي على مواقع التواصل الاجتماعي، استنكارًا واسعًا من قادة سياسيين وصحيين، حيث وصف مسؤولون في ولاية نيو ساوث ويلز التصريحات بأنها "بغيضة ومقززة وغير مقبولة". وباشرت شرطة نيو ساوث ويلز والسلطات الصحية تحقيقًا جنائيًا في جرائم محتملة، من بينها استخدام وسائل الاتصال لتهديد المرضى أو مضايقتهم أو تهديدهم بالقتل، وتم إيقاف الممرضتين عن العمل ريثما يتم الانتهاء من التحقيق.

4 يوليو 2025: هجوم حريق متعمد في يوم السبت: أُجبر نحو 20 مصليًا كانوا يحضرون عشاء السبت في كنيس شرق ملبورن العبري East Melbourne Hebrew على الإخلاء عبر مخرج خلفي بعد أن سكب رجل سائلاً قابلاً للاشتعال على الباب الأمامي وأشعل فيه النار، مما استدعى تدخل رجال الإطفاء لإخماد الحريق. لم يُصب أحد بأذى، وألقت الشرطة لاحقًا القبض على أنجيلو لوراس، وهو رجل من سيدني يبلغ من العمر 34 عامًا، ووجهت إليه تهم الحرق العمد، والسلوك المتهور الذي يُعرّض الأرواح للخطر، والإتلاف الجنائي بالحريق، وحيازة سلاح محظور؛ وتم احتجازه على ذمة التحقيق. كما حققت السلطات فيما إذا كان حريق الكنيس مرتبطًا باضطرابات منفصلة وقعت في تلك الليلة في مطعم مملوك لإسرائيليين في الحي التجاري المركزي بالمدينة، حيث اشتبك متظاهرون مع رواد المطعم والشرطة. وقد أدان قادة الحكومة الفيدرالية وحكومة الولاية الحادث باعتباره عملاً عنيفًا مُستهدفًا ضمن نمط أوسع من الهجمات المعادية للسامية في أستراليا.

14 ديسمبر 2025: هجوم بوندي بيتش الإرهابي: أسفر هجوم يوم الأحد 14 ديسمبر في شاطئ بوندي، سيدني، في اليوم الأول من عيد حانوكا، عن مقتل 12 شخصًا على الأقل وإصابة 30 آخرين، بينهم ضابطا شرطة.

اتُهم أنتوني ألبانيز بالاختفاء بعد حادثة إطلاق النار الجماعي في بوندي وتجاهل التحذيرات بشأن معاداة السامية[128]

موقع ذا نايتلي – بقلم كايتلين رينتول – 17 ديسمبر 2025

وُجّهت اتهامات لأنتوني ألبانيز بالتقصير في القيادة عقب حادثة إطلاق النار الجماعي في شاطئ بونداي، وتجاهله تحذيرات الجالية اليهودية بشأن تصاعد معاداة السامية في أستراليا. وتحققت أسوأ مخاوف الجالية اليهودية في أستراليا يوم الأحد، عندما قام أب وابنه مسلحان، بحسب الادعاءات، بـ"إطلاق العنان للشر" خلال احتفال بعيد الأنوار (حانوكا)، ما أسفر عن مقتل 15 شخصًا، بينهم طفلة تبلغ من العمر 10 سنوات وناجون من المحرقة. واتهم المشيعون والزعماء اليهود ونواب الائتلاف الليبرالي المعارض: حكومة ألبانيز بـ"خذلان الأستراليين" لتجاهلها مخاوف معاداة السامية في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر 2023.

شملت الانتقادات هجمات شخصية على رد فعل السيد ألبانيز على المجزرة، حيث قيل إنه تغيب عن أداء واجبه خلال "ساعة الحاجة" التي مرت بها البلاد. في المقابل، يُنظر إلى زعيم ولاية نيو ساوث ويلز، كريس مينز، ونواب الائتلاف على أنهم أكثر حضورًا. أعلن السيد مينز يوم الأربعاء أنه سيستدعي برلمان نيو ساوث ويلز الأسبوع المقبل لمناقشة إصلاحات قوانين الأسلحة والنظر في تدابير لتقييد أنشطة الاحتجاج. كما شكلت زعيمة المعارضة، سوزان لي، فرقة عمل تابعة للائتلاف الليبرالي المعارض لمكافحة معاداة السامية والتطرف والإرهاب. لم يكن رئيس الوزراء حاضرًا في المؤتمر الصحفي الذي عقده السيد مينز إلى جانب مفوض شرطة نيو ساوث ويلز، مال لانيون، بعد ظهر الأربعاء، بل اختار أنتوني ألبانيز الظهور الإعلامي بشكل مفاجئ صباحًا أمام مستشفى سانت فنسنت St Vincent في سيدني بعد زيارة الطاقم الطبي.

جاء ظهور رئيس الوزراء مفاجئًا، مما أثار استياء بعض الإعلاميين الذين لم يتمكنوا من الحضور، وتساؤلات حول فرص حضوره مستقبلاً. لم يحضر السيد ألبانيز جنازة الحاخام الراحل إيلي شلانجر يوم الأربعاء، والتي كانت أول جنازة تُقام لـ 15 شخصًا لقوا حتفهم يوم الأحد، مصرحًا بأنه لن يحضر جنازات الضحايا إلا إذا دُعي إليها. شوهدت السيدة سوزان لي زعيم المعارضة ، وعدد من نواب الائتلاف الليبرالي المعارض، ورئيس الوزراء السابق سكوت موريسون، والسيد مينز، وزعيمة المعارضة في نيو ساوث ويلز كيلي سلون، في كنيس شاباد بونداي Chabad of Bondi حيث أقيمت مراسم تأبين الحاخام شلانجر. اتهم زعيم حزب الوطنيين ديفيد ليتل براود السيد أنتوني ألبانيز بـ

[128] - https://thenightly.com.au/politics/anthony-albanese-accused-of-being-mia-after-bondis-mass-shooting-and-ignoring-alarm-bells-on-anti-semitism-c-21034034

"التخلي" عن "لحظة الأمة" وفي "ساعة الحاجة". وقال: "هذه لحظة أمتنا. هذه لحظة رئيس الوزراء. لكن للأسف، لم يستغلها. لقد تنحى عنها. هناك فرصة سانحة أمامه للقيادة".

طالبت المعارضة رئيس الوزراء بالتبني العاجل لتقرير جيليان سيغال، المبعوثة الخاصة التي اختارها بنفسه لمكافحة معاداة السامية، والذي قُدِّم للحكومة في يوليو كخارطة طريق لمواجهة هذه المشكلة، والعمل على تنفيذه. وقالت السيدة لي: "لقد سُمح لمعاداة السامية بالتفاقم على مرأى ومسمع من الجميع لفترة طويلة".

دافع السيد ألبانيز عن إجراءات حكومته، وأعلن أنه سيفعل "كل ما يلزم" لوقف معاداة السامية في أستراليا. وقال: "سنستدعي جميع الردود التشريعية. نحن مستعدون لأي شيء ضروري". وأضاف: "التقيتُ بجيليان سيغال مجدداً أمس. أتحدث معها يومياً، ونواصل العمل على دراسة مجموعة كاملة من التدابير الواردة في تقرير سيغال". وتابع: "العديد من الدول، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، لديها مبعوثون خاصون لمكافحة معاداة السامية منذ فترة طويلة". حكومتي هي الأولى التي تعيّن شخصاً كهذا، وجيليان سيغال تقوم بعمل استثنائي، وسنواصل التواصل معها بشكل مستمر، بما في ذلك الدروس المستفادة من هذه الفظائع."

وقال وزير الخزانة السابق جوش فرايدنبرغ إنه قد حان الوقت للسيد ألبانيز "ليتحمل المسؤولية الشخصية عن وفاة الأبرياء" في خطاب حماسي وغاضب في موقع النصب التذكاري في شاطئ بونداي. خلال خطابه المؤثر، قال السيد فرايدنبرغ إن أحداث يوم الأحد كانت "متوقعة للغاية" و"أكبر وصمة عار على أمتنا"، نتيجة لتقاعس الحكومة عن اتخاذ إجراءات للقضاء على موجة معاداة السامية المتصاعدة في البلاد. وأشار إلى تصاعد حوادث معاداة السامية على الأراضي الأمريكية، بعد هجمات حماس الإرهابية في إسرائيل عام 2023، بما في ذلك تفجير المعابد اليهودية بالقنابل الحارقة والاحتجاجات في مختلف المدن والمسيرات الحاشدة أمام دار الأوبرا وعبر جسر ميناء سيدني. وجاء ذلك في الوقت الذي تعهد فيه عدد من نواب الائتلاف اللبرالي المعارض بالعودة إلى البرلمان الفيدرالي إذا استدعاه رئيس الوزراء لإجراء تعديلات تشريعية.

"لقد كان لديه (تقرير سيغال) منذ ما يقارب ستة أشهر، وهو تقرير يتضمن 13 توصية. اثنتان منها مرتبطتان بتشريعات اتحادية محتملة. أتحداه: لماذا لسنا في كانبرا اليوم؟" هكذا تساءل السيد ليتل براود. وحثّ النائب الليبرالي جوليان ليسر رئيس الوزراء على العودة إلى موقع المجزرة بعد زيارته القصيرة صباح الاثنين. وقال: "لن تشعر بالحاجة إلى التحرك إلا عندما تسمع الغضب، وعندما تسمع دموع الرجال البالغين في الجنازة، وعندما تدرك فداحة مذبحة طفل في العاشرة من عمره في هذا المكان. أناشد رئيس الوزراء، لقد حان وقت العمل."

سيودع والدا الطفلة ماتيلدا، البالغة من العمر عشر سنوات، والتي حُجب اسم عائلتها بناءً على طلب عائلتها، ابنتهما يوم الخميس. وكان فاليا ومايكل من بين المعزين الذين انتقدوا بشدة إجراءات حكومة أنتوني ألبانيز بشأن معاداة السامية. وقالت فاليا إن رئيس الوزراء "خذل ابنتي وخذل كل ضحية". وقال مايكل لصحيفة "ديلي تلغراف"، مرددًا كلمات زوجته: "لقد خان الشعب اليهودي في أستراليا، وفي العالم أجمع. ما الذي يفكر فيه بحق الجحيم؟ وقد أظهر ذلك ما حدث". وتحدث المهاجران الأوكرانيان عند النصب التذكاري المتنامي بالزهور في بونداي بافيليون Bondi Pavillion مساء الثلاثاء، وأخبرا الحضور أنهما سميا ابنتهما ماتيلدا لأنها كانت أول مولود لهما في أستراليا. قال مايكل وهو يحمل صورة مؤطرة لابنته: "كان اسمها ماتيلدا لأنها أول أسترالية نأتي إلى هنا. لقد جئنا من أوكرانيا... واعتقدت أن ماتيلدا هو الاسم الأكثر أسترالية على الإطلاق. لذا تذكروا هذا الاسم، وتذكروها."

انتقدت ابنة رؤوفين موريسون، البالغ من العمر 61 عامًا، الحكومة الأسترالية بشدة. قُتل موريسون بعد أن تصدى لأحد المسلحين برمي الطوب عليه. وكتبت ابنته، شينا غوتنيك، رسالة مفتوحة مطولة وصفت فيها حزب العمال بأنه "ضعيف" وقيادته "تجاهلت التحذيرات اليهودية واعتبرتها ضجيجًا". وجاء في الرسالة: "لم تفشل أستراليا في صمت، بل فشلت بصوت عالٍ، وبشكل متكرر، وبمعرفة تامة. لقد شاهدت حكومتها الكراهية تتفاقم واختارت ألا تفعل شيئًا. قللت من شأنها، وبررتها، وتجاهلت التحذيرات اليهودية واعتبرتها ضجيجًا". كان الإحباط من تصرفات حكومة أنتوني ألبانيز واضحًا عندما زار وزير الشؤون الداخلية، توني بيرك، وقفة حداد على شاطئ بونداي مساء الاثنين. وتعرض للمضايقات من قبل المعزين الذين اتهموه بالتقصير في حماية الجالية اليهودية في أستراليا.

يوم الأربعاء، تعرض ريتشارد مارلز، العضو البارز في حزب العمال، لمقاطعة أثناء مقابلة مباشرة على قناة سكاي من جيلونج، دائرته الانتخابية في ولاية فيكتوريا. وبينما كان نائب رئيس الوزراء يتحدث عن المجزرة، سُمع رجل يتهم حزب العمال بالتقصير في حق الأستراليين. صرخ الرجل قائلاً: "أنت وحكومتك عارٌ مطلق... أنتِ، رئيسة الوزراء، بيني وونغ". بعد المقاطعة، سأل بيتر ستيفانوفيتش، مقدم برنامج سكاي، السيد مارلز عما إذا كانت حكومته قد "تقاعست"

عن الاستجابة لمخاوف الجالية اليهودية. فأجاب السيد مارلز: "لقد كنا نندد بالسلوك المعادي للسامية. ومن الواضح أننا كلفنا (المبعوثة الخاصة جيليان) سيغال بإعداد التقرير. ولا يمكنني بأي حال من الأحوال أن أدعي أن العمل قد اكتمل. إنه مشروع طويل الأمد".

كما دافعت وزيرة الخارجية بيني وونغ عن إجراءات حكومة ألبانيز لمكافحة معاداة السامية، وقالت إن حادثة إطلاق النار الجماعي في شاطئ بوندي كانت عملاً "متطرفاً" يهدف إلى تقسيم أستراليا. "انظروا، لقد كان هذا هجومًا، هجومًا معادياً للسامية، على اليهود الأستراليين - هجومًا شريرًا، هجومًا أودى بحياة العديد من الأستراليين، الذين تنعى عائلاتهم ضحاياه"، هكذا صرّحت لشبكة ABC. "إنّ الجالية اليهودية الأسترالية في حداد، وكذلك البلاد بأكملها. ما أودّ قوله هو أنّ هذا وقتٌ نحتاج فيه إلى التكاتف. لأنّ هذا الهجوم كان مدفوعًا بأيديولوجية تسعى إلى تقسيمنا."

تعهدت الحكومة بتسريع خطة لمكافحة معاداة السامية. إليكم ما قد يحدث[129]

القناة التلفزيونية الاسترالية التاسعة – تقرير أبريل غلوفر – 18 ديسمبر 2025

واجهت الحكومة الفيدرالية انتقادات متزايدة بشأن طريقة تعاملها مع الهجمات المعادية للسامية في أستراليا قبل الهجوم الإرهابي على شاطئ بوندي. وكشفت المبعوثة الخاصة لمكافحة معاداة السامية، جيليان سيغال، في يوليو عن خطة تاريخية من 20 صفحة تتضمن عشرات التوصيات الرئيسية لمكافحة تصاعد معاداة السامية. ولم تتبنَّ الحكومة رسميًا توصيات سيغال حتى الآن، إلا أن رئيس الوزراء أنتوني ألبانيز تعهد اليوم بإدخال إصلاحات وتنفيذ توصيات للتصدي لخطاب الكراهية والتطرف ومعاداة السامية.

عُيّنت سيغال، المحامية السابقة والمديرة التنفيذية، مبعوثةً خاصة في يوليو 2024 في محاولة لمكافحة تصاعد حوادث معاداة السامية في جميع أنحاء البلاد. رُشّحت لفترة ولاية مدتها ثلاث سنوات، وتعمل مباشرةً مع رئيس الوزراء "للاستماع إلى آراء اليهود الأستراليين، والمجتمع الأسترالي الأوسع، وجميع مستويات الحكومة، والتفاعل معهم" بشأن كيفية معالجة هذه المشكلة المتفاقمة.

كان من أولى مهامها الرئيسية إصدار التقرير المثير للجدل. ومن بين الإجراءات التسعة والأربعين الرئيسية التي حددتها سيغال، ضمان "السلامة الجسدية المستمرة للمجتمعات اليهودية" و"الحفاظ على إنفاذ قوي للقانون لمنع التهديدات المعادية للسامية والتصدي لها". وكتبت سيغال أنه من غير المقبول قبول أن يضطر اليهود الأستراليون إلى تحصين مدارسهم ومراكزهم المجتمعية وأماكن عبادتهم بطبقات متعددة من الإجراءات الأمنية. وأوصت بزيادة الأمن التشغيلي في المؤسسات اليهودية القائمة والجديدة، و"إقامة اتفاقية تعاون دائمة بين حكومات الولايات والحكومة الفيدرالية للتحقيق في التهديدات والحوادث، فضلاً عن الروابط مع العناصر الإرهابية". ووصف النقاد، بمن فيهم منظمة العفو الدولية، الخطة بالفاشلة لعدم معالجتها الأسباب الجذرية لمعاداة السامية، ولتوصياتها العامة والغامضة.

ما هي التوصيات الواردة في تقرير جيليان سيغال؟

تضمن تقرير سيغال 49 إجراءً رئيسيًا.

من بينها إنشاء قاعدة بيانات وطنية لتتبع حوادث معاداة السامية، و"بطاقة تقييم" جامعية تُحاسب المؤسسات التعليمية على كيفية منعها لمعاداة السامية والتصدي لها، وتعزيز التشريعات الفيدرالية والولائية والإقليمية لمعاقبة السلوك المعادي للسامية.

كما أوصت سيغال بما يلي:

- مراقبة وسائل الإعلام لضمان تغطية إعلامية "نزيهة ومسؤولة"
- وضع تعريف عملي رسمي لمعاداة السامية
- إدراج التوعية بمحرقة اليهود ومعاداة السامية في المناهج الدراسية
- تشديد الرقابة على المحتوى الضار على الإنترنت
- توفير تدريب متخصص لمكافحة معاداة السامية في قطاعات متعددة
- تشكيل لجنة تحقيق في معاداة السامية في الجامعات

---

129 - https://www.9news.com.au/national/jillian-segal-antisemitism-envoy-report-july-recommendations-criticism-bondi-shooting-updates-explained/55e5bf11-41a2-4483-bacdb060f68d0bbc

- فحص المتقدمين للحصول على تأشيرات بحثًا عن آراء أو انتماءات معادية للسامية
- التشاور مع الجالية اليهودية لتوفير إنذار مبكر بشأن المناطق التي تثير القلق

ما تقوله الأحزاب

تواجه الحكومة اتهامات بالتقصير في اتخاذ الإجراءات اللازمة، وفي وقت أقرب. وقالت زعيمة المعارضة، سوزان لي: "لم تكن القيادة حاضرة لدعم اليهود الأستراليين". وأضافت لي أنها شكلت فريقًا من وزراء حكومة الظل لمكافحة معاداة السامية ردًا على حادثة إطلاق النار. وقالت لي: "سيعمل هذا الفريق على التنفيذ الكامل لتقرير مبعوث الحكومة المعني بمعاداة السامية، والذي ظل حبيس الأدراج على مكتب رئيس الوزراء".

كما زعم وزير الخزانة السابق، جوش فرايدنبرغ، أن أنتوني ألبانيز كان يعلم بضرورة اتخاذ "إجراءات أكثر حزمًا" في أعقاب تصاعد معاداة السامية في أستراليا. وقال فرايدنبرغ في برنامج "7.30" على قناة ABC: "منذ الساعات التي تلت السابع من أكتوبر، شاهدنا تلك المشاهد على درجات دار الأوبرا، حيث كان الناس يحتفلون بموت اليهود". منذ ذلك الحين، شهدنا فضحًا لمعلومات شخصية لمبدعين يهود، ومقاطعةً للمتاجر اليهودية، وتفجيراتٍ استهدفت دور العبادة والمعابد اليهودية في أنحاء البلاد، وتفجيراتٍ استهدفت مراكز رعاية الأطفال، واحتجاجاتٍ يومية. وقال فرايدنبرغ، الذي كان في وقتٍ ما أرفع مسؤولٍ يهودي منتخب في أستراليا، إن هذه الحوادث وقعت جميعها "خلال فترة رئاسة الوزراء". وأضاف: "لقد أُبلغ رئيس الوزراء مرارًا وتكرارًا بضرورة اتخاذ إجراءاتٍ أكثر حزمًا".

أقرّ رئيس الوزراء اليوم، خلال مؤتمر صحفي إلى جانب سيغال، بتصاعد معاداة السامية في أستراليا، وربط صراحةً بين هجوم الأحد والمواقف الاجتماعية التي أعقبت هجمات 7 أكتوبر على إسرائيل. وقال: "الأستراليون مصدومون وغاضبون. أنا غاضب، ومن الواضح أننا بحاجة إلى بذل المزيد لمكافحة هذه الآفة الخبيثة، الكثير".

كما أشار أنتوني ألبانيز هذا الأسبوع إلى العديد من التوصيات التي نفذتها حكومته، بما في ذلك حظر التحية النازية ورموز الكراهية، وتجريم نشر المعلومات الشخصية (مشاركة المعلومات الشخصية للآخرين عبر الإنترنت بقصد خبيث)، وتخصيص ملايين الدولارات لتمويل التعليم. كما استخدم وزير الداخلية توني بيرك ترحيل الأشخاص ذوي الآراء المعادية للسامية كمثال على الإجراءات التي اتخذتها الحكومة. وقد التزمت الحكومة الآن بتسريع تنفيذ توصيات المبعوث الخاص. وقالت وزيرة الخارجية بيني وونغ لهيئة الإذاعة الأسترالية: "سندرس جميع التدابير التي يمكن أن تسهم في القضاء على الكراهية، وسنواصل التواصل مع المبعوث الخاص وقادة المجتمع، ولا سيما المجتمع اليهودي، بشأن سبل المضي قدمًا في هذا الشأن".

رئيس الوزراء يتعهد باتخاذ إجراءات

أعلن أنتوني ألبانيز اليوم عن حزمة من الإجراءات الحكومية الجديدة للبناء على خطة سيغال. وقال ألبانيز: "تتبنى الحكومة الأسترالية خطة مكافحة معاداة السامية وتدعمها بالكامل". أولاً، سيعمل كل من المدعي العام ووزير الداخلية على وضع حزمة من الإصلاحات التشريعية للتصدي لمن ينشرون الكراهية والانقسام والتطرف".وقد وافقت لجنة الأمن القومي على أن تشمل التغييرات خمس نقاط:

1- قوانين تشديد العقوبات على خطاب الكراهية للدعاة والقادة الذين يحرضون على العنف.
2- تشديد العقوبات على خطاب الكراهية الذي يحرض على العنف.
3- جعل الكراهية ظرفاً مشدداً في إصدار الأحكام على جرائم التهديدات والمضايقات عبر الإنترنت.
4- وضع نظام لإدراج المنظمات التي ينخرط قادتها في خطاب الكراهية أو الترويج للعنف أو الكراهية العنصرية.
5- وضع جريمة اتحادية محددة النطاق للتشهير الخطير القائم على أساس العرق أو الدعوة إلى تفوق عنصري.

وأضاف ألبانيز: "سيتمتع وزير الشؤون الداخلية أيضاً بصلاحيات جديدة لإلغاء أو رفض تأشيرات أولئك الذين ينشرون الكراهية والانقسام في هذا البلد، أو الذين سيفعلون ذلك إذا سُمح لهم بالقدوم إلى هنا".

معاداة السامية في أستراليا

وصف تقرير سيغال تصاعد معدلات معاداة السامية في أستراليا بأنه "أزمة وطنية". وادعى التقرير أن حوادث معاداة السامية ارتفعت بنسبة 700% في أكتوبر ونوفمبر 2023، بعد هجمات حماس في 7 أكتوبر، مقارنةً بالعام السابق.

وذكر سيغال أنه في الفترة من أكتوبر 2023 إلى سبتمبر 2024، ارتفعت حوادث معاداة السامية بنسبة 316%. وأعلن المدير العام لجهاز الأمن الأسترالي (ASIO)، مايك بورغيس، في فبراير من هذا العام، أن معاداة السامية هي التهديد الأكبر للحياة في أستراليا.

مطالب لي بعد مذبحة بونداي[130]

موقع MSN بقلم جوزيف أولبريخت بالمر – 19 ديسمبر 2025

كشفت سوزان لي زعيم المعارضة ورئيسة حزب الأحرار عن حزمة من القوانين المقترحة لمكافحة معاداة السامية، وطالبت أنتوني ألبانيز بعقد جلسة البرلمان "قبل عيد الميلاد". فقد عقدت زعيمة المعارضة، يوم الخميس 18 ديسمبر، مؤتمراً صحفياً في سيدني بعد يوم آخر من الحداد مع الجالية اليهودية في البلاد، بما في ذلك حضور جنازة الطفلة البالغة من العمر عشر سنوات التي قُتلت في مجزرة بونداي.

صرحت السيدة لي للصحفيين: "لا يمكن تأجيل إظهار قيادة حقيقية أكثر من ذلك". وأضافت: "لقد انتهى وقت الكلام، وعلى حكومة أنتوني ألبانيز أن تتخذ إجراءات حاسمة لحماية الأستراليين اليهود وجميع الأستراليين". لذا، قمنا بإعداد حزمة شاملة وعملية تهدف إلى حماية الأستراليين، وتفكيك الشبكات المتطرفة، واستعادة ثقة جميع الأستراليين، ولا سيما مجتمعنا اليهودي. ونطالب بدعوة البرلمان للانعقاد مجدداً لإقرار تشريع يقضي على معاداة السامية ومواجهة التطرف العنيف. وشمل المقترح خمسة مجالات، من بينها التنفيذ الكامل لخطة المبعوثة الخاصة جيليان سيغال لمكافحة معاداة السامية. ويتضمن ذلك جعل منصب المبعوثة الخاصة منصباً قانونياً بموجب قانون مبعوثة مكافحة معاداة السامية. كما سيشمل ذلك اعتماد تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA) لمعاداة السامية بموجب قانون الكومنولث، وتعديل قوانين الهجرة لمنع دخول الأشخاص إلى البلاد بسبب "السلوك أو الخطاب" المعادي للسامية، وإدخال قيود تمويل "لأي منظمة تشارك في أنشطة معادية للسامية"، والتحقيق في المناهج الجامعية ومعاداة السامية في الجامعات.

وشملت المجالات الأخرى تعزيز قوانين مكافحة الإرهاب في أستراليا، وسحب الجنسية من الإرهابيين وما يسمى بالدعاة الكراهية، مع منع المتطرفين من دخول أستراليا، وإنهاء "سياسة حزب العمال الخطيرة وغير المسؤولة المتمثلة في عودة زوجات داعش بشكل ذاتي". قالت السيدة لي: "رسالتي واضحة: إذا كنتَ غير مواطن، فسيتم ترحيلك. أما إذا كنتَ مواطنًا أستراليًا، فسيتم اعتقالك. لذا، ندعو اليوم رئيس الوزراء مجددًا إلى استدعاء البرلمان قبل عيد الميلاد لتطبيق القوانين اللازمة لإضفاء الصفة القانونية على ما أعلنّاه اليوم. لا يشعر الأستراليون اليهود والأستراليون عمومًا بالأمان، ولن نهدأ حتى نبذل قصارى جهدنا لحمايتهم. سيواصل الائتلاف الليبرالي المعارض الضغط لاتخاذ أقوى الإجراءات الممكنة لحماية الأستراليين اليهود، وحماية الأستراليين عمومًا، وتحقيق العدالة."

يتوافق المقترح إلى حد كبير مع ما طرحه رئيس الوزراء قبل ساعات. فبعد خروجه من اجتماع لجنة الأمن القومي، تعهد السيد ألبانيز بحزمة من "الإصلاحات الرامية إلى قمع من ينشرون الكراهية والانقسام والتطرف". وقال للصحفيين في مبنى البرلمان: "ستشمل التغييرات المتفق عليها ما يلي: أولاً، تجريم خطاب الكراهية المشدد للدعاة والقادة الذين يحرضون على العنف. ثانياً، تشديد العقوبات على خطاب الكراهية الذي يحرض على العنف.

ثالثاً، اعتبار الكراهية ظرفاً مشدداً في الأحكام الصادرة في جرائم التهديدات والمضايقات عبر الإنترنت. رابعاً، وضع نظام لإدراج المنظمات التي ينخرط قادتها في خطاب كراهية يحرض على العنف أو الكراهية العنصرية. خامساً، استحداث جريمة اتحادية محددة النطاق للتشهير الخطير القائم على أساس العرق و/أو الدعوة إلى تفوق عرقي.

كما سيتمتع وزير الداخلية بصلاحيات جديدة لإلغاء أو رفض تأشيرات من ينشرون الكراهية والانقسام في هذا البلد، أو من سيفعلون ذلك إذا سُمح لهم بالقدوم إليه". أعلن السيد ألبانيز أيضاً عن تشكيل فريق عمل لمدة 12 شهراً بقيادة خبير التعليم ديفيد غونسكي، الذي سبق له أن قاد إصلاحات تاريخية في نظام التعليم الأسترالي. سيركز فريق العمل على مكافحة معاداة السامية في المدارس. ولم يستبعد السيد ألبانيز استدعاء البرلمان خلال الصيف لإقرار التشريعات اللازمة.

وكانت مفوضة الشرطة الفيدرالية الأسترالية، كريسي باريت، من بين الحاضرين إلى جانب السيد ألبانيز. وقالت إن المحققين يدرسون "كمية كبيرة من المواد التي تحتاج إلى فحص، وتواصل الشرطة الفيدرالية الأسترالية العمل مع الشركاء المحليين والدوليين لرسم صورة أكثر شمولاً عن التحركات ومن تواصل معهم المتهمون". وأضافت: "يمكنني أيضاً الكشف عن أن الشرطة الفيدرالية الأسترالية تجري تحقيقات جارية مع أشخاص وُصفوا بأنهم دعاة كراهية".

---

130 - https://www.msn.com/en-au/news/australia/ley-s-demands-after-bondi-massacre/ar-AA1Szi8s

وتابعت: "هؤلاء الأفراد الذين يبثون الكراهية وينشرون الخوف تحت مراقبتي، وقد كلفتُ قيادة مكافحة الإرهاب والتحقيقات الخاصة بمراجعة المعلومات والمواد الأخرى المتعلقة بهؤلاء الأفراد منذ توليّ منصب المفوضة".

أوضح وزير الشؤون الداخلية، توني بيرك، كيف ستدعم الحكومة هذه الجهود، قائلاً: "لطالما شهدنا نوعين من الحالات التي تجاوز فيها الناس حدود القانون، لكنهم تمكنوا من البقاء ضمن الإطار القانوني". وأضاف: "هناك منظمات ينظر إليها أي أسترالي ويقول إن سلوكها وفلسفتها وأهدافها تهدف إلى إثارة الانقسام، ولا مكان لها في أستراليا". وتابع: "ومع ذلك، ولجيل كامل، لم تتمكن أي حكومة من اتخاذ إجراءات ناجحة ضدها لأنها كانت على حافة تجاوز الحد القانوني. واليوم، نعلن أننا نغير هذا الحد".

... وتابع قائلاً إن الحكومة "لا تملك وقتاً للمنظمات التي تتمثل مهمتها في كراهية أستراليا وكراهية الأستراليين". وأضاف السيد بيرك: "ثانياً، هناك أفراد استغلوا دولةً لها مبادئ مختلفة لحرية التعبير، ووصلوا إلى حدود لغةٍ تُجرّد الإنسان من إنسانيته، وغير مقبولة، ولا مكان لها في أستراليا، لكنهم لم يتجاوزوا عتبة العنف. جميعنا نعلم كيف تُمهّد هذه اللغة الطريق للعنف".

غيّر نشطاء ملبورن خططهم بعد تحذيرهم من استغلال حزن بونداي للاحتجاجات[131]

جريدة سيدني مورنينغ هيرالد – بقلم جرانت ماك آرثر وشيب لو جراند – 19 ديسمبر 2025

غيّر النشطاء خططهم لعقد تجمع مناهض للصهيونية في وسط مدينة ملبورن يوم السبت، وذلك بعد تحذيرات من تنظيم فعاليات في أعقاب الهجوم الإرهابي على شاطئ بونداي. ومع ذلك، تخطط جماعة "مناهضة الصهيونية في أستراليا" الآن لتنظيم فعالية في مبنى البرلمان يوم الاثنين، بجدول أعمال معدل لمعارضة اعتماد تقرير المبعوثة الخاصة لأستراليا لمكافحة معاداة السامية، جيليان سيغال.

يأتي هذا التغيير بعد أن حذرت رئيسة وزراء ولاية فيكتوريا، جاسينتا ألان، النشطاء من الاقتراب من المدينة خلال عطلة نهاية الأسبوع، حيث يحيي الناس ذكرى ضحايا مجزرة بوندي. وانتقد قادة الجالية اليهودية في ملبورن، يوم الخميس، خطط منظمة "مناهضة الصهيونية في أستراليا" الأصلية لتنظيم تجمع أمام مكتبة ولاية فيكتوريا يوم السبت، كرد فعل مباشر على أحداث بوندي.

في منشورٍ على إنستغرام خلال الليل، أعلنت المجموعة، التي تدّعي أن أغلب أعضائها من اليهود، إلغاء فعاليتها واستبدالها بـ"وقفة احتجاجية" بعد ظهر يوم الاثنين. وقالت المجموعة: "بعد التشاور مع رفاقنا، قررنا عدم المضي قدمًا في فعاليتنا يوم السبت".

كما علمت الشرطة أن جماعة "أسود صهيون" المؤيدة لإسرائيل وجماعة "ضعوا أستراليا أولاً" المناهضة للهجرة تخططان للتظاهر أمام مبنى البرلمان يوم الأحد. وأعلن منظمو "تجمع غزة"، الذي كان من المقرر عقده في ميناء ملبورن يوم الأحد، في وقت سابق من هذا الأسبوع، تأجيل فعالية جمع التبرعات احترامًا لأرواح ضحايا شاطئ بوندي.

قالت جاسينتا ألان يوم الخميس إنه لا ينبغي لأحد أن يستخدم المذبحة الإرهابية لإثارة المزيد من الانقسام في المجتمع، وأخبرت هذه الصحيفة لاحقًا أن أي شخص ذهب إلى منطقة الأعمال المركزية في نهاية هذا الأسبوع لتأجيج الكراهية سيواجه إجراءً قانونيًا. تابعت جاسينتا آلان: "لا ينبغي للناس التظاهر في نهاية هذا الأسبوع. إذا كنتم ستأتون إلى المدينة وتثيرون الكراهية والانقسام، فسوف تتعامل معكم الشرطة".

كما أكد متحدث باسم شرطة فيكتوريا أن القوات ستتواجد في تجمعات نهاية الأسبوع. وقال المتحدث: "سينصب تركيزنا على منع الإخلال بالأمن العام وضمان سلامة المجتمع. لن يتم التسامح مع أي سلوك غير قانوني".

من جانبه قال جيريمي ليبيلر، رئيس الاتحاد الصهيوني الأسترالي، إنه عاجز عن وصف التحركات التي تخطط لها حركة "مناهضة الصهيونية في أستراليا" في الأيام التي تلت أسوأ هجوم إرهابي شهدته أستراليا. قال ليبيلر: "لا يوجد وصف أدقّ من كلمة واحدة، إنها معاداة السامية". وأضاف: "أعتقد أن كل فرد سويّ في المجتمع سيدرك حقيقة هذا الأمر، وهي محاولة لاستغلال حفنة من الأشخاص الذين عرّفوا أنفسهم بأنهم يهود لمهاجمة المجتمع اليهودي وتقويضه في أضعف أوقاته".

---

131 - https://www.smh.com.au/national/melbourne-activists-warned-not-to-use-bondi-grief-for-protests-p5nory.html-20251218

وقد صرّح رئيس الوزراء أنتوني ألبانيز بأنه يعمل جاهداً على تنفيذ تقرير سيغال، الذي يتضمن إصلاحات تدعو إلى تحسين تعليم الأطفال في المدارس حول المحرقة وإسرائيل ومعاداة السامية، وإلى سحب التمويل من الجامعات التي تتغاضى عن معاداة السامية. كما حثّ مبعوث مكافحة معاداة السامية أستراليا على إعادة النظر بجدية في ما إذا كان نظام الهجرة لديها يستورد الكراهية ضد اليهود.

تعهد ديفيد غلانز، منظم حركة مناهضة الصهيونية في أستراليا، يوم الخميس، بمواصلة التجمع المقرر يوم السبت، قائلاً إن الفعالية نُظمت كرد فعل مباشر على هجوم بونداي من قبل أعضائها، ومعظمهم من اليهود. وأضاف غلانز: "نريد أن نوضح أننا نعتقد أن الحركة الفلسطينية لا تتحمل أي مسؤولية عما حدث في بونداي، وأننا نقف مع إخواننا وأخواتنا في الحركة الفلسطينية، وهذه نقطة سنسعى إلى توضيحها يوم السبت".

سندرس تعليق الاحتجاجات إذا سحب [وزير الخزانة الفيدرالي السابق] جوش فرايدنبرغ خطابه. فقد شنّ مؤيدو إسرائيل حملةً شرسةً، حتى قبل إقامة بعض الجنازات، لإلقاء اللوم على الفلسطينيين. وفي بعض الحالات، ألقوا باللوم على المسلمين، وفي حالات أخرى، ألقوا باللوم على المهاجرين. تم التواصل مع فرايدنبرغ للتعليق. يوم الأربعاء، ألقى وزير الخزانة السابق خطابًا حماسيًا دعا فيه، من بين أمور أخرى، رئيس الوزراء أنتوني ألبانيز وحكومات الولايات إلى وقف السماح ببعض الاحتجاجات.

قال غلانز: "لم يتردد بعض المنتمين إلى اليمين في التعبير عن آرائهم. إنهم يُسيّسون فاجعة بونداي، بينما نحن لا نفعل ذلك. نحن ببساطة نقول إن ما حدث في بونداي لا علاقة له بسياسات الحركة الفلسطينية، ويجب السماح للناس بالتعبير عن حزنهم دون تسييس الأمر". من المقرر أن يضم حدث يوم السبت أربعة متحدثين يهود، من بينهم غلانز، الذي سبق له التحدث في فعاليات سابقة لمنظمة "فلسطين حرة". وقد أُعلن عن مشاركة مي سيف، العضوة في "فلسطين حرة ملبورن"، كمتحدثة في تجمع "مناهضة الصهيونية في أستراليا" الذي كان مقرراً يوم السبت والذي أُلغي لاحقاً، لكنها صرّحت لصحيفة "ذا تايمز" أنها لن تشارك.أعرب مي سيف عن استنكارها الشديد لهذه الجريمة البشعة، مؤكدة تضامنها مع الجالية اليهودية، قائلة: "لا نتبادل إلا الحب والرعاية والدعم".

وفي يوم الخميس، نفى غلانز أن يكون تجمع يوم السبت قد نُظّم كفعالية سياسية، ووصفه بأنه "تجمع جاد ومهيب" سيبدأ بدقيقة صمت حداداً على ضحايا بونداي. وأضاف: "لا أحد منا يُقلل من فظاعة ما شاهدناه، ولكن من المهم أيضاً أن نتذكر أن هناك جالية فلسطينية، بل وجالية شرق أوسطية أوسع، فقدت أيضاً أعداداً هائلة من أقاربها خلال العامين الماضيين، ومع ذلك يُحمّلون مسؤولية أفعال شخصين مختلين عقلياً".

أعرب أحد قادة الجالية اليهودية البارزين عن "علمه واستيائه الشديد" من التجمع المناهض للصهيونية الذي عُقد يوم السبت، مؤكدًا أنه لم يسمع قط بانخراط أعضاء تلك المجموعة في المجتمع اليهودي. كما استغل نشطاء اليمين المناهضون للهجرة هجوم بونداي، فنظموا مسيرة "أنقذوا أستراليا" بعد ظهر يوم الأحد أمام مبنى البرلمان، حيث اتهم منظم المسيرة، مورغان جوناس، ألبانيز بالخيانة العظمى لإصداره تأشيرات دخول لمن ارتكبوا أعمال إرهاب.

قال لوك هيلاكاري، سكرتير مجلس نقابات العمال في ولاية فيكتوريا، إنه مصدوم من تنظيم أي شخص لمثل هذا الاحتجاج بعد أسبوع من مجزرة بونداي. وأضاف: "لا يمكن التخطيط لنشاط أكثر غباءً أو إظهار عدم اكتراث أكبر بالظرف الراهن أو إلحاق ضرر أكبر بأي قضية يسعون لتحقيقها. أنا في حيرة من أمري بشأن دوافع أي شخص للقيام بمثل هذا العمل. إنه تعمد إيذاء مجتمع يعاني ألمًا شديدًا في الوقت الراهن. هذه ليست صورة التضامن ولا شعوره."

قال ديفيد ساوثويك، عضو برلمان ولاية عن منطقة كولفيلد، إن الاحتجاجات التي أعقبت المجزرة غير مناسبة ولن تؤدي إلا إلى مزيد من الألم والانقسام. وأضاف ساوثويك: "على جاسينتا ألان أن تحذو حذو رئيسة وزراء ولاية نيو ساوث ويلز وتمنع إقامة هذه الفعاليات في الوقت الراهن". وتابع: "ولاية فيكتوريا هي الولاية الوحيدة التي لا تملك نظامًا لتصاريح التظاهر. ورغم المطالبات المتكررة من القادة اليهود ونقابة الشرطة والحزبين الليبرالي والوطني، رفضت رئيسة الوزراء ألان اتخاذ أي إجراء".

أعلن منظمو فعالية "التجمع من أجل غزة" تأجيل فعالية جمع التبرعات التي تبلغ تكلفتها 89 دولارًا للشخص الواحد، لأن المجتمع بحاجة إلى "لحظة للتأمل والحزن". نشر المنظمون على موقعهم الإلكتروني: "نتقدم بأحر التعازي لجميع المتضررين وأحبائهم والمجتمع اليهودي الأوسع".